أصول الخدمة الاجتماعية



دكتور
زكي بدوي

أصول الخدمة الاجتماعية

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

إهـــداء

إلى زوجتى التى شاركتنى جهودى وآلامى

إلى أولادى الذين علمونى العطف والتضحية

إلى طلبتى الذين عاونونى فى البحث والكتابة

إلى الشعب المصرى الجديد بحبنا وجهادنا

أهدى هذه الصفحات فهى أثر من آثارهم وفضلة من نفثاتهم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

منذ نحو عشر سنوات ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب . وكان فى ذلك الوقت الأول من نوعه فى اللغة العربية ، كما تناول بالشرح كافة موضوعات الخدمة الاجتماعية .

ولما نفدت الطبعة الأولى طلب إلى مرارا إعادة طبعه فترددت كثيرا فى تنفيذ هذه الرغبة لأنى لم أعد أقوى بتدريس مادة الخدمة الاجتماعية ، كما أنى كنت أرجو من ناحية أخرى أن يقوم القائمون بتدريس هذه المادة بالترجمة والتأليف فيها . غير أن المطبعة العربية لم تصدر خلال العشر السنوات الماضية شيئا يذكر فى مادة الخدمة الاجتماعية ، لذلك لم أجد مفرا من إعادة طبع هذا الكتاب راجيا أن يستفيد منه جميع المهتمين بهذا الموضوع ، والله ولى التوفيق .

دكتور

زكى بدوى

مقدمة الطبعة الأولى

أدى التطور الاجتماعي فى العصور الحديثة إلى ظهور مشاكل إجتماعية جديدة ، بل وإلى تعقيد ماكان موجوداً منها قديماً كالبطالة والجرائم والفقر والأمراض البدنية والعقلية ، وقد كانت هذه المشاكل تعالج بأساليب عتيقة وعقيمة وارتجالية رغم أن حب الخير والرغبة فى الاصلاح كانت الدافع لهذا العلاج .

وفى أوائل القرن الحالى ظهرت أساليب الخدمة الاجتماعية القائمة على الأسس العلمية ، وأخذت تستخدم فى أعمال التنظيم والتنسيق فى الميادين الاجتماعية على يد المشتغلين بها حتى لم يعد يستطيع من استخدمها الاستغناء عنها .

وقد ظهرت معاهد الخدمة الاجتماعية التى تعمل على تكوين الخدام الاجتماعيين تكويناً علمياً ، وانتشرت فى معظم أنحاء العالم وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا وبولندا واليابان وقد أضيف اسم مصر إلى هذه البلدان ، وذلك على أثر إنشائها مدرسة الخدمة الاجتماعية بالاسكندرية سنة ١٩٣٦ ومدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ١٩٣٧ ، ثم تعددت مدارس الخدمة الاجتماعية فى مصر بعد ذلك واعترفت الحكومة بها وبخريجها ، كما قررت تدريس مادة الخدمة الاجتماعية ببعض مدارس البنات .

وقد عهد إلىّ منذ عدة أعوام بتدريس مادة طرق ونظم الخدمة الاجتماعية بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالاسكندرية . واستلزم هذا العمل اطلاعى على مختلف الكتب والمحاضرات الانجليزية والفرنسية التى تناولت هذا الموضوع ، كما قمت خلال السنوات العشر الأخيرة بعدة رحلات فى أوربا ، اهتمت فيها بزيارة ودراسة مختلف النظم والمشروعات الاجتماعية والتزود بكثير من الوثائق عنها ، وعلى الخصوص بفرنسا وبلجيكا وسويسرا والمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا ورومانيا .

كذلك قمت بكثير من الزيارات الدراسية لمعظم المنشآت الاجتماعية الهامة بمصر .

وقد التحقت إلى جانب ذلك بوزارة الشؤون الاجتماعية منذ إنشائها واشتركت فى المجالس الإدارية لعدة منشآت اجتماعية ، وأخذت أتتبع النشاط الاجتماعى فى شتى ميادينه .

دفعتنى هذه الدراسات والتجارب إلى التفكير فى وضع كتاب عن الخدمة الاجتماعية ، وبخاصة وأن هذا الموضوع حديث فى مصر إذ لم يطرقه المؤلفون من قبل ، كما أننا فى أشد الحاجة إليه للاستعانة به فى وضع برامج الإصلاح وتنفيذها .

وقد وضعت هذا الكتاب فى ترتيبه وشكله الحاليين بعد الرجوع إلى كثير من كتب الخدمة الاجتماعية وبرامجها التى صدرت فى أهم البلاد ، وبخاصة الكتب والبرامج الأمريكية التى وصلت إلى درجة فائقة من التقدم فى هذا الميدان .

وقد وضعت فى نهاية الكتاب بياناً بأهم مراجع الخدمة الاجتماعية الانجليزية والفرنسية . وقد أضفت إليها بقدر الإمكان أسماء الكتب العربية التى تتصل من قريب أو بعيد بهذا الموضوع .

وكذلك حاولت أن يتضمن هذا الكتاب كل ما يتصل بالخدمة الاجتماعية ، ولست معصوما من النسيان فقد تكون هناك حقائق أغفلتها فأرجو أن يتداركها غيرى ممن يهتمون بالخدمة الاجتماعية . وقد يوجد تكرار لبعض الحقائق ، وإطالة فى بعض المواضيع ، واقتضاب فى البعض الآخر ، فأرجو أن يغتفر لى القارىء هذه وغيرها من النقائص التى قد تبدو له ، والتى ترجع إلى حد بعيد إلى تشعب وتعقد المواضيع الاجتماعية .

ولم أضع هذا الكتاب لفئة معينة ، وإنما جعلته عاما بحيث يمكن أن يستفيد منه طلبة مدارس الخدمة الاجتماعية والجامعات ومدارس الممرضات ومعاهد التربية والمعلمين والمعلمات والمشتغلون بالمسائل الاجتماعية فى الهيئات الحكومية والأهلية ، وجميع محبى البحث والاطلاع .

وقبل أن أختم هذه الكلمة لا يفوتنى أن أشكر جميع من قدموا إلى مساعدات مختلفة فى وضع وإخراج هذا الكتاب .

والله نسأل أن يلهمنا طريق السداد . وأن يرشدنا جميعاً إلى ما فيه خير الوطن ؟

زكى بدوى

فهرس

الباب الرابع – طرق الخدمة الاجتماعية

الباب الأول

بسائط الخدمة الاجتماعية

الفصل الأول

تعريف الخدمة الاجتماعية

ليس من السهل أن نضع تعريفاً دقيقاً للخدمة الاجتماعية لأن الغموض واللبس اللذين يسودان الأفكار عنها كما هو الشأن فى كل علم حديث وكذا الاختلاف الكبير فى أعمال الخدمة الاجتماعية ما بين بلد وآخر وتعدد نواحى الأمثلة التى تدخل فى دائرة الخدمة الاجتماعية . كل هذا يجعل تعريفها عسيراً .

كان المفكرون يعتبرون الخدمة الاجتماعية فى القرن الماضى هى العمل لإزالة الفاقة عن طريق إسداء المحبة والإخلاص ولم يكن فى ذلك بأس فى عصر اعتاد قبول الفاقة كجزء من النظام الذى أراده الله . ولكن حدثت منذ ذلك العهد تغيرات عظيمة وانقلابات خطيرة ، وتطور المجتمع من البساطة إلى التعقيد فتطور عمل الخير والإحسان واتخذ شكل الخدمة الاجتماعية .

ولا زالت عبارة الخدمة الاجتماعية غير مألوفة نظراً لحداثتها إذ كثيراً ما تقابل بالاعتراض وغالبا ما يقترحون أن تحل محلها عبارة « الاصلاح الاجتماعى » social reform أو التنظيم الاجتماعى social organization أو الاقتصاد الاجتماعى social economic .

ويقصر البعض معنى الخدمة الاجتماعية على « العناية بالمعوزين والضعفاء » بينما يجعلها البعض الآخر تشمل كل ما يتعلق بالرفاهية العامة pubic welfare .

ولا يفرق كثير من الناس بين الخدمة الاجتماعية والاحسان charity

وحب الخير philanthropy والانهاض uplift والاصلاح reform والرفاهية العامة public welfare .

وإننا لا نجد غرابة فى ذلك إذا ما تتبعنا تاريخ الخدمة الاجتماعية إلا أن هذه الألفاظ يجب ألا تلتبس على من يتصدى لدراسة الخدمة الاجتماعية الحديثة .

تمثل كلمات الاحسان charity وحب الخير philanthropy وإسداء الخير benevolence عدة اتجاهات ، كما تمثل روح العطف والكرم التى يعدها الناس من بين الفضائل . وتعنى هذه العبارات تقديم سلع أو خدمات بدون انتظار أى مقابل . وهى — وإن كانت تعد بعض مراحل الخدمة الاجتماعية فى تطورها — إلا أنها تفترق عنها افتراقا كبيراً وسنعرض لهذه الناحية فيما بعد . فالخدمة الاجتماعية تضم تحت لوائها الاحسان والمساعدة وما إليها وتزيد عنهما باتسامها بالطابع العلمى واعتمادها على العدالة الاجتماعية .

وقد عرفها المؤتمر الدولى للخدمة الاجتماعية ، الذى عقد فى باريس سنة ١٩٢٨ بأنها مجموع الجهود التى يقصد بها تقديم المعونة فى النواحى الآتية :

١ — تخفيف الآلام التى تنشأ عن البؤس ، وهذه هى ناحية « الخدمة الملطفة » .

٢ — وضع الأشخاص والأسر فى ظروف طيبة تلائمهم ، وهذه هى ناحية « الخدمة الشافية » .

٣ — منع وقوع الويلات الاجتماعية ، وهذه هى ناحية « الخدمة الوقائية » .

٤ — تحسين حال المجتمع ورفع مستوى المعيشة ، وهذه هى ناحية « الخدمة الإنشائية » .

فتلطيف أثر المصائب وشفاء الأشخاص مما ينتابهم من العلل ، ووقاية المجتمع من الخطوب وإنشاء النظم التى تحسن حالته وترفه عنه هى أغراض الخدمة الاجتماعية .

كذلك عرفت إحدى الاخصائيات الاجتماعيات الخدمة الاجتماعية بقولها « الخدمة الاجتماعية هي جهود تنطوى على الاخلاص وتقوم على أسلوب منظم يوجه نحو الأفراد الذين تأخر تقدمهم بسبب النقص الصحى أو العائلى أو الاجتماعى » .

كما عرفت مادلين دلبرل[١] الخدمة الاجتماعية بأنها « الجهود العلمية والعملية التى تهتم أولا بمساعدة الفرد (غير القادر) على العثور على نصيبه من الخير فى المجتمع ، وتهتم ثانياً بمساعدة المجتمع (غير الكامل) على القيام بمهمته الوقائية نحو الأفراد » .

أما فى أمريكا فقد عرفت الخدمة الاجتماعية بأسلوب أكثر دقة إذ عرفها مريان فان وترز بأنها « مهمة أولئك الذين يرشدون الجنس الإنسانى إلى فن المعيشة مع بعضهم البعض » . ثم فسر هذه العبارة قائلا « الخدمة الاجتماعية هى فن فيه حركة ونشاط دافق . وهى تستعمل نتائج العلم للتوفيق بين الفرد وبين البيئة الاجتماعية التى يعيش فيهـا . وطريقتها فى العمل هى تنمية الشخصية والنهوض بها » .

وعرفت مس شينى(٢) الخدمة الاجتماعية بأنها « كل المحاولات الاختيارية التى تبذل فى سبيل تقديم المساعدات التى تستلزمها الحاجة والتى تهتم بالعلاقات الاجتماعية وتقوم على الحقائق والطرق العلمية » .

وعرفت جامعة كاليفورنيا(٣) الخدمة الاجتماعية بأنها « تهتم أولا بتنمية أو تكييف الأفراد والعائلات والمنشئات التى يعتورها نقص ما وملاءمتها مع الجماعة التى هى جزء منها ، وثانياً بتنمية وتنظيم المجتمعات ، كما تحاول تحسين وزيادة قدرة الأفراد والمؤسسات والجماعات كلما أمكن ذلك » .

ويمكن ضم التعاريف الثلاثة فى تعريف واحد وهو « تنمية الشخصية

(١) Madeline Delbrél, Ampleur et dépendance du Service Social.

(٢) Sheney. Alice, The Nature and Scope of Social Work, p 14.

(٣) University of Southern California Bulletin, October 1928. p. 11.

والحياة الإجتماعية عن طريق التكييف المنظم بين الأفراد أو الجماعات وبين بيئتهم الإجتماعية ».

وجملة القول أن عبارة الخدمة الإجتماعية تستخدم فى معنيين يختلف أحدهما اختلافا كبيراً عن الآخر والمعنى الأول عام جداً ، يشمل جميع نواحي النشاط الإجتماعي بينما يتصل الثاني بالمهنة التي يمارسها الخادم الإجتماعي فى بعض الميادين المحدودة .

ونحن نرى أنه مما ييسر الأمور أن تستخدم عبارة الخدمة الإجتماعية لتأدية معنى لاهو شديد الإتساع ولاهو ضيق جداً فنعتبرها «فن تكييف أية علاقة فردية سيئة وتنظيم كل كيان اجتماعي مفكك[١] » .

فكثير ماتقوم الصعوبات بين الزوج وزوجته ، بين الوالدين والطفل ، بين المعلم وتلاميذه ، بين صاحب العمل وعماله ، بين الأجانب والمواطنين ، وتتصل دائماً هذه الإختلافات والمنازعات بوحدة كيان اجتماعي معين كأن تتفكك روابط الأسرة وتنحل وحدة الحي ، وتنقطع أوصال الجماعة ، وتعم الفوضى فى المدرسة أو المصنع .

وعلى ذلك تقوم الخدمة الإجتماعية بتحليل هذه المشاكل وتفسيرها للأشخاص الواقعين فيها ، وتضع لهم خطة مقبولة للاصلاح ، وتتعاون معهم فى تنفيذ هذه الخطة ، وقد يكون عميل الخادم الاجتماعي فرداً واحداً ، أو أسرة ، أو حياً ، أو منشأة إجتماعية ، أو مدينة ، أو دولة .

حدود الخدمة الإجتماعية :

يقول جون كلارك[٢] فى بحث له عن الخدمة الإجتماعية أنها « لاتقتصر على طبقة واحدة أو فئة معينة — لأنها نشأت عن روح التذمر التى ترتبت على تغير النظام الإجتماعي والاقتصادى . وهي لاتقتصر أيضاً على الأشياء

Warner, American Charities and Social Work, 1931 p 5. (١)
John Clark, The Social Government of the U. K. (٢)

المادية - كالمستشفيات والمستوصفات والمساكن ودور الرعايا - ولكنها تعبير عن الرغبة فى العدالة الاجتماعية والحرية والجمال وفى كل ما يساعد على الحياة الطيبة .

وليست الخدمة الإجتماعية مجموعة من نواحي النشاط بقدر ماهي وجهة نظر فكرية عن جميع الأعمال البشرية ، إنها إحدى ضرورات وجود الأفراد كأعضاء في المجتمع ، وفى إحدى طوائف هذا المجتمع ، وهي قبل كل شيء واجب مدنى ، لانحو المدينة والدولة ، ولكن نحو العالم » .

ولذلك فإن الحدود المختلفة لمعنى الخدمة الإجتماعية من المسائل المتفق عليها . ولا يمكن تبريرها إلا بأنها مما يسهل العمل . أو تتكيفها مع الواقع ، فالخدمة الاجتماعية تظهر فى البلاد المتقدمة اجتماعياً فى صور مختلفة إذ نجد مدارس الخدمة الاجتماعية التى تقوم بتدريس وسائل المساعدة والإحتياط وكيفية تثقيف الشعب بدنيا وفكريا ، والإخصائيين الاجتماعيين ، الملحقين بالمصالح العامة والمنشئات الأهلية ، ولجان واتحادات الخدمة الإجتماعية التى تمثل مختلف المنشئات ، ووزارات الشئون الاجتماعيــــة ، التى تهتم بالمساعدة والاحتياط .

إن هذا الميدان الواسع ، الذى لا يمكن إنكار وجوده أو وحدته ، هو مايطلقون عليه فى البلاد الانجلوسكسونية عبارة الخدمة الاجتماعية ، فى حين يرى الفرنسيون قصر هذه العبارة على المنشئات التى ستخدم الإخصائيين الاجتماعيين . أو التى تمارس المعالجة الفردية . أو التى تستخدم السلاح الإجتماعى دون خلقه أو إنشائه ، إلا أنه يجب فى هذه الحالة ، اختيار تعبير آخر للدلالة على هذا الميدان فالعبارة التى تعنى بالإنجليزية الكل ، لا تدل بالفرنسية إلا على الجزء ، ولاأظن إن ذلك مما يزيد العبارة وضوحا ، فليس أبسط من أن تحتفظ عبارة الخدمه الاجتماعية بمعناها العام ، على أن نحدد معناها - كلما تطلب الأمر ذلك - كأن نقول الخدمة الاجتماعية العامة ،

والخدمة الاجتماعية الخاصة prive والخدمة الاجتماعية الخاصة بتقصى الأحوال الفردية والخدمة الإجتماعية الخاصة بقيادة الجماعات group work والخدمة الاجتماعية التى يقوم بها الأخصائيون والخدمة الاجتماعية التى يقوم بها المتطوعون(١) ».

وبذلك نسلم بأن دائرة الخدمة الاجتماعية مأخوذة من عدة دوائر متجاورة ، ومتعاونة معها فى الميادين المشتركة - فإذا شيد أحد أصحاب الأعمال لعماله حمامات أو مساكن رخيصة أو خدمة طبية أو قام بدفع علاوات لأرباب العائلات - فإنه بذلك يكون قد قام بالخدمة الاجتماعية وبتحسين الصحة والأخلاق فى وقت واحد.

والواقع أن تعذر تعيين حدود الخدمة الاجتماعية مما يدل على كثرة الخدمات التى تؤديها ، فكيف يمكن إذا فصل الخدمة الاجتماعية عن ميدان عمل الواعظ والقاضى والطبيب والمربى ، وكل من لهم سلطة على الأفراد - إذ فى كل حالة نحلل فيها إحدى الشخصيات أو نصلح أحد المواقف أو نؤثر على أحد الأفراد ، أو نحسن أحوال المعيشة - نستخدم طرق الخدمة الاجتماعية ونحقق أغراضها.

لقد كان المربى يقنع دائماً بتدريس مبادىء العلوم ، ويستخرج القاضى أحكامه من نصوص قانون العقوبات ، ويقتصر صاحب العمل على صرف أجور عماله ، والطبيب على إعطاء تذاكر الدواء والمحسن على إنفاق زكاته ، دون أن تربط بينهم رابطة ودون أن يكون بين أعمالهم أى تناسق ؟ فى حين أنه إذا رأى كل منهم فى الطالب والمجرم والعامل والمريض والفقير إنساناً بشرياً . فإنهم لن يصبحوا أخصائيين فحسب يلقنون الدروس ويوقعون العقوبات وينقدون الأجور ويقررون العلاج ويسدون الاحسان بل يصيرون - نوعاً ما - زراعاً صالحين للنبات الإنسانى وهنا يقتنعون بضرورة تعاون

(١) René Sand, Le service social à travers le monde. 1931.

جهودهم — فيرى الانسان المدارس والمصانع والمحاكم والجمعيات الخيرية تستخدم الأطباء والممرضات والزائرات الاجتماعيات — كما يرى المستشفيات تربط عملها بالخدمة الاجتماعية . ويشاهد أصحاب الأعمال يعملون على حماية ورعاية الأيدى العاملة .

أقسام الخدمة الاجتماعية :

تنقسم الخدمة الاجتماعية إلى عدة أقسام — طبقاً لميدان العمل أو الجهة التى تقوم بها أو الغرض النهائى الذى ترمى إليه أو أسلوبها فى العمل :

(١) — فبالنسبة لميدان العمل — تنقسم الخدمة الاجتماعية إلى خدمة اجتماعية عامة وخدمة اجتماعية فردية : والخدمة الاجتماعية العامة ترمى إلى إصلاح المجموع عامة — عن طريق التشريع والمشروعات العامة الاقتصادية أو الصحية أو التعليمية أو غيرها — كرفع مستوى الأجور وإنشاء المساكن الصحية وتعميم التعليم الأولى . وقد تطلق أحياناً عبارة الاصلاح الاجتماعى على هذا النوع من الخدمة .

والخدمة الاجتماعية الخاصة ترمى إلى إصلاح الأفراد ، عن طريق الخدام الاجتماعيين والمنشئات المختلفة التى تستخدم الأساليب الفنية للخدمة الاجتماعية وهى تقضى الأحوال الفردية والعمل الجمعى وإدارة المنشئات وغيرها ، كالخدمة الاجتماعية فى المصانع وفى الريف ، والخدمة الاجتماعية العائلية والخدمة الطبية .

(٢) — وبالنسبة للجهة التى تقوم بها ، تنقسم الخدمة الاجتماعية إلى خدمة اجتماعية حكومية وخدمة اجتماعية أهلية . والخدمة الاجتماعية الحكومية تقوم بها المصالح الحكومية أو المجالس المحلية عن طريق المنشئات المختلفة التى تنشأ بمقتضى قوانين أو قرارات وزارية أو أوامر إدارية . وهى كبيرة النفوذ كثيرة الموارد وحائزة لتعضيد واسع ، إلا أن عملها يكون غالبا محدوداً بسبب القوانين واللوائح .

والخدمة الاجتماعية الأهلية هي ثمرة الجهود الاختيارية التي تبذلها الجمعيات الخيرية والاجتماعية ـ المكونة من الأفراد الذين يهتمون بالخدمات الاجتماعية ورغم أن جهودها محدودة ـ إلا أنها تمتاز بالحرية والحماس والمرونة وتحظى بفرص واسعة للتجارب .

(٣)ـ وبالنسبة للغرض النهائي الذي ترمي إليه ، تنقسم الخدمة الاجتماعية إلى إنشائية وعلاجية .

والخدمة الاجتماعية الانشائية أو الوقائية ترمي إلى تحسين أحوال المجتمع ورفع مستوى المعيشة ووقاية الأفراد من الخطوب ، كالتعليم وتنظيم أوقات الفراغ .

والخدمة الاجتماعية العلاجية تعمل على تخفيف آلام الأفراد وشفائهم وتضع الأشخاص والأسر في ظروف طيبة تلائمهما ، كمكافحة البطالة والتشرد والبغاء وتعليم الشواذ الخ .

(٤)ـ وبالنسبة لأسلوبها في العمل ـ تنقسم الخدمة الاجتماعية إلى خدمة فردية وخدمة جمعية وخدمة المنشئات وخدمة المجتمع .

وقد تكون الخدمة الاجتماعية شاملة أي تقوم بإصلاح الفرد من جميع النواحي الاقتصادية والتعليمية والصحية (وهو ماتقوم به المراكز الاجتماعية).

كذلك قد تكون الخدمة الاجتماعية خاصة أو نوعية specific وترمي إلى خدمة الفرد من ناحية واحدة ، كتعليمه أو علاجه وتنظيم أوقات فراغه عن طريق مختلف الاخصائيين .

وتتجه الخدمة الاجتماعية الحديثة إلى تزويد الاخصائيين الذين يعملون في مختلف الميادين الاجتماعية بمبادىء الخدمة الاجتماعية حتى يعالجوا الفرد من جميع النواحي وأن تعمل حسب الأحوال على تعيين خدام اجتماعيين يعاونون هؤلاء الاخصائيين على خدمة الفرد خدمة شاملة .

هل الخدمة الاجتماعية علم أم فن ؟

العلم والفن اصطلاحان يتلاقيان فى حيز واحد ، إذ يرجعان إلى أنهما نتاج للفكر الانسانى ، ولكن تفصل بينهما فى الاعتبار العقلى حدود موضوعة .

فالعلم نتاج القوة التجريبية والتطبيق العلمى فى القوانين الطبيعية الثابتة والاستقراء القائم على قواعد راهنة ، كالعلوم الرياضية والطبيعية .

والفن نتاج لقوة المخيلة والمواهب الشخصية ، فهو بمثابة علم أولى فى طور التكوين والنشوء incipient science وهو يتصل اتصالا وثيقا بمؤهلات وصفات من يمارسه (١) ، كفن الخطابة وفن التربية ، وفن الطب ، وفن الطهى وفن المحاماة .

وتقوم الخدمة الاجتماعية على كثير من الحقائق العلمية إلا أنها تخضع إلى حد كبير ، لقواعد الفن ، ولذا تدخل ضمن الفنون ، إذ قد يحذق فرد الأصول العلمية للخدمة الاجتماعية ولكنه يفشل فى أن يكون خادماً اجتماعياً نظراً لعدم استعداده بينما قد يتوفر لدى آخر الاستعداد ولا يعرف من أصول الخدمة الاجتماعية إلا القليل ولكنه قد ينجح ـ رغم ذلك ـ فى أن يكون خادما اجتماعياً ممتازاً . وفى تاريخ الخدمة الاجتماعية أمثلة عديدة على ذلك .

الاحسان والخدمة الاجتماعية :

كانت الفاقة تحوز دائماً عطف الناس وكانت الجهود التى يقوم بها الأفراد والجماعات — بمحض اختيارهم — معروفة منذ زمن بعيد . إلا أنه قد اتضح فى العهد الأخير — إن هذه المساعى لا تؤدى على الوجه الأكمل — فإن كل محسن يعطى ما فى استطاعته دون أن يعرف الحاجة الحقيقية لمن يساعده وما يؤديه الأشخاص الآخرون أو الجمعيات نحوه . وقد كان هذا النوع من الاحسان يسبب ضرراً لا خيراً ، إذ يزيل آلام بعض المعوزين الذين يحتاجون

(١) إسماعيل مظهر — معضلات المدنية الحديثة .

المساعدة فعلا ولكنه غالبا ما يشجع كثيرين ممن لا يستحقونها ، مما يؤدى إلى زيادة عدد أفراد الطبقة المحتاجة بدلا من إنقاصه .

وهناك عدد كبير من الأشخاص لا يقومون بأى جهد لإعالة أنفسهم طالما وجد آخرون يعولونهم ، فكثير من محترفى الشحاذة ينعمون بأرباح طيبة ، باستغلالهم عطف المحسنين .

لذلك أخذ كثير من البلاد فى تنظيم الاحسان وجعله أجدى نفعا ، بإنشاء الجمعيات المنظمة التى تستخدم الاخصائيين الاجتماعيين الذين يتولون بحث طلبات من يتقدمون بطلب المساعدة ، وكثير منهم مدعون زائفون لا مستحقون حقيقيون ، ثم تعمل على إزالة الفاقة - لا إعطاء الفقير إعانة مؤقتة - متوسلة فى ذلك باستخدام المحتاج للعمل وإعانة القادر على القيام به وتشجيع سيء الحظ بإعطائه فرصاً أحسن وبتغيير نفسيته بخلق مثل عليا جديدة للحياة .

إن من الضرورى والمرغوب فيه إزالة آلام الفاقة بتقديم الملابس والطعام والحاجيات الضرورية ولكن الأهم هو تقديم الفرصة وخلق الرغبة فى أن يعول الفرد نفسه عن طريق العمل المنتج ، فذلك أصلح للفرد السيء الحظ إذ يثير فيه الكرامة وروح الاستقلال . وهو أصلح للجماعة لأنه يحول من تعولهم إلى منتجين ومساهمين فى التقدم الاجتماعى .

ويمكن تلخيص الفروق العديدة ، الموجودة بين الخدمة الاجتماعية والاحسان ، فيما يأتى :

١ — اعتاد المحسنون ، منذ زمن بعيد ، إعطاء الصدقات كلما استطاعوا ذلك لأى متسول يقابلهم وبخاصة إذا كان المتسول مريضاً أو مقعداً . ولكن اتضح اليوم أن توزيع الصدقات فى الطرق والطعام فى المنازل لم يمنع التسول بل ساعد على انتشاره ، بينما استطاعت الخدمة الاجتماعية أن تنقل كثيرين من الأفراد من حالة العوز وجعلتهم يعتمدون على أنفسهم فى كسب عيشهم .

٢ — إن مجرد إعطاء الصدقة ، دون أن يتحمل المصدق أى عناء ، هو بديل وضيع للإحسان الذى يقوم فى أرفع درجاته على الخدمة الشخصية ، صحيح أن المساعدة المادية المؤقتة كثيراً ما تكون ضرورية . ولكن أكثر ضرورة منها الخدمة الاجتماعية ، التى تساعد المعوز على تكوين برنامج عملى للارتزاق الدائم وللاستقلال الاقتصادى .

٣ — إن الحاجة للعدالة أكثر من الحاجة للإحسان ، فالإحسان كثيراً ما ساعد على تخفيض الأجور ، لأنه كان يؤدى كعلاج للظلم الواقع من رب العمل على العمال ، بينما اهتمت الخدمة الاجتماعية قبل كل شىء بتحقيق هذه العدالة.

٤ — تضم الخدمة الاجتماعية تحت لوائها الاحسان والمساعدة ولكنها تتعداهما وتتميز بالطابع العلمى والبحث عن الأسباب واتساع ميدان الدراسة « لأنها عبارة عن الوسائل العلمية والعملية التى تعمل على تحقيق ما يشير به الضمير الإجتماعى »(١) .

٥ — ترمى الخدمة الاجتماعية على حد سواء إلى تكييف الأفراد مع المجتمع ، أو تكييف الأحوال الاقتصادية والاجتماعية مع حاجات الأفراد وذلك لكى يعيشوا معيشة مستقلة تتفق مع مستوى المعيشة العادى »(٢) فصالح الفرد والمجتمع هما الهدف الذى ترمى إليه الخدمة الاجتماعية بينما راحة الضمير أو الأوامر الدينية هما الدافع إلى الاحسان .

الصلة بين الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية

علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية :

عرف دوركايم علم الاجتماع بأنه دراســـة وصفية تفسيرية مقارنة للمجتمعات الانسانية كما تبدو فى الزمان والمكان . أى إن علم الاجتماع يدرس

(١) René Sand, Le service social à travers le monds, 1931.

(٢) Howarq Falk, Conférence Inter. du service social, 1926.

تطور المجتمعات الإنسانية ويستنتج من هذه الدراسة قوانين التطور التى تخضع لها المجتمعات الإنسانية فى تقدمها وتغيرها . ولذلك فإن علم الاجتماع علم فكرى محض .

أما الخدمة الاجتماعية فهى الفن الذى بموجبه يقوم علم الاجتماع بالاشتراك مع بعض العلوم الأخرى بتفهم الأسباب التى ينشأ عنها البؤس ثم محاولة إزالتها . ويستلزم ذلك تسلح الخادم الاجتماعى بروح العطف وببعض الصفات الخلقية الأخرى .

وكما يستفيد الخدام الاجتماعيين من علم الاجتماع باطلاعهم على الحقائق الاجتماعية النظرية ، كذلك يستفيد علماء الاجتماع من الخدام الاجتماعيين باطلاعهم على الحقائق الاجتماعية العملية .

وتختلف الخدمة الاجتماعية عما يسمونه العلاج الجمعى mass treatment الذى يرمى إليه الإصلاح الاجتماعى عن طريق التشريع الاجتماعى وتهذيب الرأى العام نظراً لأن موضوعها ليس البيئة الاجتماعية وحدها ولكنها تهتم بالفرد أيضا ، إذ هى تعالج كلا من المريض والبيئة الاجتماعية التى تتصل به وتؤثر عليه(١) » .

علم الاقتصاد والخدمة الاجتماعية :

عرف الأستاذ تروشى علم الاقتصاد بأنه «دراسة نشاط الانسان فى المجتمع من وجهة الحصول على الأموال والخدمات(٢) » .

ويبين الاقتصاد الاجتماعى الوسائل التى من شأنها تخفيف وطأة المظالم الاجتماعية وتحسين أحوال العمال فهو يتصل اتصالا وثيقا بالعدالة وبالمبادىء الخلقية .

وتسترشد الحكومات وأصحاب الأعمال بمشروعات الاصلاح التى يشير

(١) Margaret Rich, Social Work Year Book, 1937.

(٢) Truchy, Cours d'econmie politique, 1935.

إليها الاقتصاد الاجتماعى وتعمل على تحقيقها إلا أن الأساليب التى يدار بها معظم هذه المشروعات تختص بها الخدمة الاجتماعية .

لذلك كان من المحتم على الخادم الاجتماعى الوقوف على المسائل الاقتصادية ، حتى يستطيع حل المشاكل الاجتماعية المختلفة حلا شاملا ، كما أنه من واجب الهيئات العامة والخاصة التى تنشىء مشروعات الإصـــلاح الاستعانة بالإخصائيين الاجتماعيين لإدارتها .

علم النفس والخدمة الاجتماعية :

يدرس علم النفس السلوك الإنسانى ويستخدم الأساليب العلمية فى دراسة نواحى نشاط الفرد دون النظر إلى الفائدة العملية .

وتدرس الصحة العقلية الأمراض والاضطرابات النفسية والعصبية — من حيث مظاهرها ومسبباتها . وتشير إلى الوسائل العلاجية . ومن هذه الوسائل التحليل النفسى ، إلا أن موضوعها الفرد كوحدة منعزلة بينما تهتم الخدمة الاجتماعية بالفرد وبالهيئة معا ، فهى تعالج كلا من المريض والهيئة الاجتماعية المتصلة به .

وتساعد المعلومات السيكولوجية الإخصائى الاجتماعى على معرفة الاستعداد المرضى فى الإنسان قبل ظهوره والعوارض الأولية المبكرة التى لا يعبأ بها المريض هو وأهله . وبذلك يمكن المبادرة بالعلاج قبل أن يتمكن الداء ويستفحل المرض .

فإذا أحيل المريض إلى أحد الأطباء ، يقوم الإخصائى الاجتماعى بجمع المعلومات عن تاريخ المريض ويلاحظ الشذوذ والأمراض الموجودة فى العائلة مما يساعد الطبيب فى العلاج . وبعد شفائه يقوم الخادم الاجتماعى بتوفيق أموره العائلية والاقتصادية وتحسين حالته وربما إلى تغيير ظروفه كلية حتى يطمئن إلى عدم معاودة المرض له .

التربية والخدمة الاجتماعية :

يرى الأستاذ ديوى أن التربية هى الحياة نفسها وعلى هـذا فليس يصح أن تعتبر التربية وسيلة لغاية معينة فما هى إلا غاية فى نفسها . ولهذا السبب لايحسن اعتبار المدرسة مكانا للتعليم فقط بل دنيا للأطفال فيها يعيشون ويصرفون جهودهم ونشاطهم ثم يتعلمون . لذلك يجب أن تكون المدرسة صورة مصغرة للمجتمع البشرى . وأن يسهل التحكم فى عواملها وضبطها وأن تكون غير معقدة وقريبة لإفهام الأطفال .

كذلك اعترفت التربية الحديثة بالفروق العديدة فى الأطفال وبضرورة النظر فى ظروف الطفل الاجتماعية عند مساعدته فى حل مشاكله العلمية . أو تصرفاته الغريبة نحو إخوانه أو مدرسيه إذ أن إهمال هذه المشاكل يؤدى إلى عواقب سيئة فى حياة الطفل المدرسية والاجتماعية .

كان من أثر هذه التغييرات فى نظم وطرق التعليم أن أجبرت القائمين بشئون التعليم على الاهتمام بربط حياة الطفل المدرسية بحياته المنزلية الاجتماعية . ولا يمكن اعتبار التعليم كاملا إلا إذا تم لهيئة المدرسة . وهذا العمل هو الذى تقوم به الخدمة الاجتماعية فى الوقت الحاضر .

فكل طفل لم يصل إلى التكييف مع بيئته المدرسية يقوم الاخصائى الاجتماعى بدراسته ورعايته ويقدم له المعونة اللازمة حتى لاترهقه البيئة وتحمله فوق طاقته .

ومن طرق الخدمة الاجتماعية المتصلة بالتربية خدمة الجماعات إذ أن «وظيفتها تربوية أكثر منها علاجية ، لهذا يعتبرها البعض أحد مظاهر حركة التعليم الحديثة . بينما يربطها بالعمل الاجتماعى الدعامة المالية التى تستند إليها وكذا نظمها المختلفة . ومن ثم فإنها تقف واضعة أحد قدميها فى الميدان الأول والقدم الآخر فى الميدان الثانى[1] » .

(١) Grane Poyle, Social work Year Book, 1936.

مكان الخدمة الاجتماعية بالنسبة للعلوم الاجتماعية :

تتشابك العلوم الاجتماعية مع بعضها البعض حتى أنه كثيراً ما يتعذر وضع حدود فاصلة بينها ، إلا أن التخصص المتزايد فى فروعها المختلفة مما يسهل وضع هذه الحدود .

ويقسمون العلوم الاجتماعية اليوم إلى قسمين :

علوم خاصة بالفرد وهى :

١ — علم الانسان anthropology ، ويبحث فى نشوء وتطور الانسان وفى صلته بالبيئة .

٢ — الباثولوجية الفردية psychophysical pathology ، وتبحث فى أهم الأمراض البدنية والسيكولوجية التى تصيب الفرد .

٣ — الخدمة الاجتماعية ، وتهتم بالتوفيق بين الفرد والبيئة الاجتماعية التى يعيش فيها بتنمية شخصيته والنهوض بها .

أما العلوم الخاصة بالجماعة فهى :

١ — علم الاجتماع Socialogy ، ويبحث فى نشوء ونظام وتطور المجتمع .

٢ — الباثولوجية الاجتماعية Social pathology ، وتبحث فى الآفات الاجتماعية المختلفة ، كإدمان الخمور وتعاطى المخدرات والاجرام والمشاكل العائلية والاقتصادية الخ . . .

٣ — الاصلاح الاجتماعى Social Welfare ويهتم بدراسة المشاكل ووضع براج الاصـــلاح وتنظيم الدعاية وسن التشريعات اللازمة وتنظيم المنشآت الاجتماعى .

لذلك كان من الضرورى أن يلم الخادم الاجتماعى . بعض الالمام ، بهذه العلوم المختلفة حتى يستطيع أن يقوم بعمله على خير وجه .

الفرق بين الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعى :

١ — ترمى الخدمة الإجتماعية إلى إصلاح أفراد وجماعات معينة — بينما يهدف الاصلاح الاجتماعى إلى إصلاح الجمهور عامة — فالاصلاح الاجتماعى كل والخدمة الاجتماعية جزء .

٢ — تؤدى الخدمة الاجتماعية عن طريق الخدام الاجتماعيين الذين يستخدمون فى عملهم فن تقصى الأحوال الفردية والعمل الجمعى group work وإدارة وتنظيم المنشآت الاجتماعية بينما يؤدى الاصلاح الاجتماعى عن طريق النواب ورجال الصحافة والجمعيات العامة ويستخدمون فى عملهم البحوث الاجتماعية والتشريع والدعاية وتهذيب الرأى العام. وتدين الخدمة الاجتماعية فى تقدمها إلى حد كبير إلى المنشآت الخاصة والحافز الشخصى بينما يدين الاصلاح الاجتماعى بتقدمه إلى الحكومة والرأى العام .

٣ — يستطيع كل مواطن أن يساهم فى الاصلاح الاجتماعى بانتمائه إلى هيئة معينة أو موافقته على تشريع ما . ولكن لا يستطيع كل مواطن أن يكون خادما اجتماعياً لأن الخدمة الاجتماعية تحتاج إلى تدريب خاص .

٤ — يتغير برنامج الاصلاح الاجتماعى بتغير الحكم كما قد يضر أحد برامج الإصلاح الاجتماعى بعض طبقات الشعب فالرأسمالية تجحف بحق العمال ، والاشتراكية تمس أصحاب الأموال، بينما الخدمة الاجتماعية الصحيحة التى تقوم بها إحدى المنشآت مثلا لا تتأثر كثيراً بتغير الخدام الاجتماعيين كما أنها لا بد أن تفيد جميع من تعمل على إصلاحهم .

٥ — يستفيد كل من المصلح الاجتماعى والخادم الاجتماعى من جهود الآخر، لذلك يجب أن يطلع كل منهما على جهود الثانى وفضلا عن ذلك فإن الخادم الاجتماعى مقيد بالقوانين والأوامر التى يتمخض عنها الإصلاح الاجتماعى .

الفصل الثانى

مبادىء أولية عن النظام الاجتماعى

يدرس علم الاجتماع العام نشوء الجماعات وتكوينها ووظيفتها وتطورها ويهتم بجوهر العلاقات والقوى والنظم الاجتماعية .

أما علم الاجتماع الوصفى فيحاول فى سبيل جمع المواد اللازمة لعلم الاجتماع العام — الوصول إلى الواقائع الخاصة والأحوال المجردة. ومنذ عهد بعيد — عندما كانت الوثائق الدقيقة ناقصة اضطر علم الاجتماع الوصفى إلى الاعتماد على بعض وأحيانا على بعض الآراء الشخصية(١) » .

وقد كان اتساع البيانات الاحصائية وتنظيم الأبحاث الاجتماعية الواسعة والملاحظة العلمية للأحوال الفردية أساساً لعلم اجتماعى جديد لا يمتاز بأهميته العلمية فحسب بل بغزارة مادته أيضا — ألا وهو الديموغرافيا الاجتماعية Demographie sociale أو علم دراسة السكان .

ولقد يسر هذا العلم تحديد المشكلات والتقلبات الاجتماعية وبالتالى عين أنواع العلاج الضرورية وساعد على زيادة تأثيرها .

وتهمنا من الديموغرافيا الاجتماعية بنوع خاص البيانات التى تقدمها لنا عن الأحوال الاجتماعية .

وتعتمد هذه الأحوال على عوامل عديدة :

وأول هذه العوامل كثافة السكان — فاذا كانت ضعيفة فانها تترك الوحدات المحلية منعزلة — بدون طرق أو سكك حديدية أو مستشفيات أو مكاتب صحة أو نظم اجتماعية — بينما تكون تجارتها وصناعتها وزراعتها

---

(١) René Sand – l'économie humaine par la médecine sociale' 1934 p. 33.

فى حالة كساد ، وكل شىء يسير على نسق واحد ، وفى ركود — إذ أن الاحتكاكات العديدة تصبغ وحدها الأفراد بالصبغة الاجتماعية وتبعث الحياة فى المجتمعات وبالعكس - إذا كان السكان على كثافة عظيمة - تجمعهم مساكن ضيقة فى المدن - فإن حياتهم تتخذ حينئذ شكلا صناعيا متدهوراً غير مستقر وتنحل العلاقات العائلية والاجتماعية بدرجة تختفى معها الأسماء وتضعف مكانة الفرد فلا يجد مطلقا ما يستند عليه لإزالة ما يتألم منه . ولا يستطيع بتاتاً أن يعدل سلوكه بالنسبة لما تتألم منه الجماعة .

وثانى هذه العوامل هو :

توزيع السكان بين الريف والمدن - لقد سجل التاريخ عصوراً متعاقبة انتشرت فيها الحياة الريفية حيناً وحياة المدن حينا آخر ونحن نعيش الآن فى مرحلة من مراحل نمو حياة المدن تعم العالم أجمع ، وحتى البلاد الجديدة التى يقطنها عدد معتدل من السكان — والملائمة للزراعة بنوع خاص — لم تسلم من هذا التكدس .

ويؤدى هذا التكدس إلى أن تفرض المدن الكبيرة دائماً على الصغيرة أفكارها وملاهيها وأخلاقها بفضل سهولة وسرعة المواصلات ووسائل نشر الأفكار .

وينقسم السكان أيضا إلى فريقين (١) الفريق العامل active أو المنتج - وعددهم دائما قليل فى البلاد الزراعية قليلة المدن إذ يقل عدد النساء المشتغلات (٢) والفريق الثانى - وهو غير العامل non active - ويتكون من النساء اللواتى لاعمل لهن وتقوم أغلبهن بدور اجتماعى هام كتربية الأطفال وإدارة المنزل والمساعدة أزواجهن فى مهنتهم ، ومن أولاد يشتغلون فى الغالب بحرف صناعية أو منزلية ومن عاطلين ومن أصحاب إيرادات ومتقاعدين وشيوخ وعجزة جسمانيا وعقليا وشحاذين ومتشردين ومسجونين . ويجب أيضا التمييز بين الفريق المستقل والفريق المأجور . ويعتبر من بين الفريق الأول كل

شخص يشتغل لحسابه فى المهن الحرة — كالزراعة والصناعة والتجارة والشئون المالية . ويضاف إلى هؤلاء أصحاب الوظائف المهمة فى المصالح العامة أو الأعمال الأهلية — فإن مركزهم لا يشبه مطلقا مركز المأجورين والموظفين والمستخدمين والعمال والخدم .

والتعليم هو أيضاً أحد الفروق المهمة — فعدد المتعلمين يختلف من أمه إلى أخرى وكذلك يختلف عدد من تعلم منهم تعليما راقيا أو متوسطاً أو ابتدائياً .

والواقع أن المهنة والثروة والتعليم تكون أساس البناء الاجتماعى . ومن الواضح أن الطبقات الاجتماعية موجودة فى جميع بلاد العالم . وليست هناك حدود شرعية تفرق بينها أو امتيازات تميز بعضها عن البعض الآخر ولكن يتكون بين أفرادها نوع من الأخلاق والعادات . ورغم أن كثيراً من المصلحين لم يتوانوا عن العمل على التقريب بين الطبقات الاجتماعية إلا أن هذه الطبقات لازالت تعيش ماديا وعقليا فى محيطات مختلفة . وتكاد تكون الطبقات التى تتكون منها الأمة أمما مختلفة . ويقسمون عادة هذه الطبقات إلى طبقة غنية ومتوسطة وفقيرة . وقد تنقسم كل من هذه الطبقات إلى أقسام أخرى فرعية .

وهذه الطبقات معرضة لطول العمر والموت والعجز — بنسب مختلفة — ولا توجد بينها مساواة فيما يتعلق بالناحيتين البدنية والعقلية . وهناك عوامل ترجع إلى البيئة والوراثة والمهنـــة والحالة الاقتصادية والعائلية والصحية والتعليمية تؤدى إلى هذه الفروق المؤلمة وإصلاح هذه العوامل يساعد على إزالة هذه الفروق — وبالتالى إلى إزالة كثير من الآفات الاجتماعية .

اختلال الأوضاع الاجتماعية :

من أهم مباحث علم الاجتماع دراسة النظم الاجتماعية وتشمل النظم العائلية والاقتصادية والتربوية والسياسية والدينية والصحية الخ .. وتتجه هذه المباحث إلى دراسة تكوين هذه النظم ووسائل تقدمها ونجاحها . ولكن

المجتمع لا يقدر له النجاح دائما — فيما يحاول — فقد يعجز أحياناً كثيرة ويخيب سعيه ـ فنجد فيه أحيانا — بدلا من السعادة — حزناً وشقاء وبدل الرخاء والراحة ـ اللذين لا يفتر الناس عن العمل لتقريب متناولها ـ بزيادة المخترعات وتنمية الصناعة — فاقة وجوعا . وبدلا من أن تكون ساعات العمل فى اليوم قليلة ـ وهو ما يصبو إليه جميع العمال ـ نجد يوم العمل فى كثير من الأحيان ـ فوق طاقة العامل ـ لا يتخلله إلا قليل من الراحة والترويح عن النفس والرياضة . وإلى جانب ما وصل إليه المجتمع من آداب السلوك العالية ـ تلك الآداب التى يدأب المجتمع عن استكمالها ـ لا يزال نجد الجريمة والرذيلة ومعاقرة الخمر . وكل هذه الأمور ناشئة عن سوء الوضع الاجتماعى ـ وبعضها سببه المجتمع نفسه ومنها ما يبقى عالقا بالمجتمع ـ على الرغم من كل الجهود التى تبذل لمحوه ويتناول علم الاجتماع دراسة هذه المسائل ويطلق على هذه الدراسة اسم الباتولوجيا الاجتماعية (pathologie sociale) ولو أن رجال الطب يستعملون هذه الكلمة للدلالة على الأبحاث التى تهتم بالفروق الموجودة بين الطبقات الاجتماعية وسير الأمراض فيها وموقفها تجاه المرض والموت ـ إلا أن هذا التعبير يتناول ـ من وجهة نظر الاجتماعى ـ الأشكال الرئيسية لسوء الوضع الاجتماعى — كالفقر والجريمة والرذيلة . ولهذه الناحية من علم الاجتماع المكانة الأولى من اهتمام الباحثين ـ كما أن البحث فى المرض يستدعى عناية أعظم من البحث فى الصحة ـ إذ أن الصحة هى الأصل والقاعدة والمرض هو الاستثناء .

وإنما عنى الباحثون بدراسة هذه الناحية من علم الاجتماع لشدة الحاجة إلى الجهود الإصلاحية ذات الأثر النافع . أما النظام الطبيعى للمجتمع فقد ضعف اهتمامهم به لأنهم يرون أنه لا يحتاج إلى عناية كبيرة ـ على أن سوء الوضع الاجتماعى ليس إلا ناحية واحدة من نواحى المجتمع وهو إلى ذلك ناحية غير طبيعية ـ ومن ثم فهو فرع واحد من فروع علم الاجتماع .

وأهم العوامل التى تسبب اختلال الأوضاع الاجتماعية الوراثة والبيئة . وسنحاول هنا أن ندرس هذين العاملين :

الوارثة :

هى انتقال الخصائص من الأصول إلى الفروع . وقد أصبحت قوانين الوراثة من القوانين الثابتة . والخلاف محصور بين العلماء فيما يور وما لا يورث وفى مقدار ما يورث .

أقسام الوراثة : يمكن البحث فى موضوع الوراثة — من نواح عدة — طبقاً لوجهات النظر المختلفة . وأهم هذه النواحى ثلاث وهى :

أولا — يمكن تقسيمها — من حيث المصدر المنتزاة منه الصفات الموروثة — إلى قسمين :

١ — وراثة خاصة مباشرة — وتظهر فيما يورثه الطفل عن أصله المباشر (أبيه وأمه) — كملامح الوجه ولون البشرة وطول القامة وحدة الذكاء وغيرها وبمقتضى هذا النوع من الوراثة تنتقل إلى الفرد الحالات الجسمية أو النفسية الخاصة بأبويه .

٢ — وراثة خاصة غير مباشرة — وتظهر فيما يرثه الطفل عن أحد أجداده أو إحدى جداته — من جهة الأب أو من جهة الأم — ومنها ما يسمونه الوراثة الفرعية أو الوراثة بالواسطة أو الوراثة المشتركة — التى تظهر فيها الصفات التى يشبه فيها الطفل أحد عماته أو خالاته .

وتنقسم الوراثة الخاصة بوجه عام من حيث نسبة الصفات المنقولة عن أحد الأصلين إلى الصفات المنقولة عن الأصل الآخر — إلى ثلاثة أقسام :

١ — وراثة بالتحيز — وهى أن تشبه كل الصفات فى الفرع الصفات الأصلية لواحد فقط — كأن ينشأ الولد مثل أبيه فى صفاته الجسمية والعقلية والخلقية أو البنت مثل أمها فى ذلك .

٢ — وراثة بالاقتران — وفيها يكون الفرع مشابها لأحد أصليه فى بعض

صفاته الموروثة وللثانى فى البعض الآخر — كأن يأخذ الولد الذكاء وطول القامة عن أبيه وسوداء الشعر وشكل العينين عن أمه .

٣ — وراثة بالائتلاف — وفيها تكون صفات الفرع الموروثة مخالفة لصفات أصلية ولكنها متآلفة منها — كما إذا تزوج أسود ببيضاء فإن ابنهما قد ينشأ ولون بشرته وسط بين لونى والديه — كما هو الحال فيما يسمى « بالمولّد » .

ثانياً — وتنقسم الوراثة أيضاً — من حيث نوع الصفات الموروثة عن الأصول الخاصة أو عن الفصيلة — إلى ثلاثة أقسام .

١ — وراثة جسمية — ومنها الصفات التكوينية — كطول القامة أو قصرها ولون الشعر وشكله — ومنها الصفات الوظيفية — كطول العمر والصلع وغزارة الشعر وكثرة النسل أو قلته .

٢ — وراثة عقلية — وهى وراثة مظهر من المظاهر العقلية — كالذكاء والقدرات العقلية الخاصة مثل القدرة الموسيقية والقدرة الرياضية وغيرها .

٣ — وراثة وجدانية — ومنها وراثة حدة الطبع وسرعة الانفعالات وشدة الغضب وغيرها — مما قد يكون له الأثر الكبير فى التكوين الخلقى للفرد .

ثالثاً — وتنقسم الوراثة — باعتبار صلاحية الصفات الموروثة — إلى قسمين :

١ — وراثة صالحة — وتظهر فيما ينتقل للطفل من أصول الخاصة أو من فصيلة من الصفات الجسمية والعقلية والوجدانية — التى لها أطيب الأثر فى حياته الفردية والاجتماعية .

٢ — وراثة مرضية (باتولوجية) وتظهر فيما ينتقل للطفل من أصوله الخاصة أو عن فصيلة من الصفات الجسمية الضارة — كوراثة بعض الأمراض الجسمية وبعض العاهات — مثل عمى الألوان والصمم والبكم — أو العقلية كالجنون والعته . أو الوجدانية كشدة الغضب وحدته .

هذا وقد يظهر لدى الفرد — فى طور من أطوار حياته — صفة وراثية جسمية أو نفسية — كانت قد ظهرت لدى أصله فى سن مماثلة لسن ظهورها فيه . وأكثر ماتحدث هذه الظاهرة فى الحالات المرضية — تبعاً للقانون المعروف (بقانون الوراثة المتحدة الأزمنة) .

وعلى العموم فإن الصفات الوراثية تميل إلى الرجوع إلى المتوسط — أى أنه إذا كانت فى الأصل صفة من الصفات الوراثية بحالة خارجة عن الحد المعتاد فإنها تنتقل إلى الفرع بحالة أقرب إلى المعتاد . وبعبارة أخرى أن ابن الذكى ذكاء حاداً ينشأ ذكاؤه أقرب إلى الذكاء المتوسط والغالب فى ابن الطويل طولا فاحشاً أن يكون أقصر من أبيه وأطول من المتوسط .

البيئة :

البيئة هى كل مايحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية فردية — تقوم بينه وبين الأفراد وحوله . وهى المؤثر الذى يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والسعى — فالتعامل متواصل بين البيئة والفرد والأخذ والعطاء مستمر متلاحق .

وتنقسم البيئة إلى قسمين : البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية . وتشمل الأولى الأرض بأشكالها العديدة — من خصبة وصحراوية وجبلية الخ ... والأنهار والبحار والمناخ — كما تشمل المواد التى يحصل عليها الإنسان منها — وهى موضوع الجغرافيا البشرية .

وكلما كان الإنسان متأخراً — توقف تقدمه على ظروف البيئة الطبيعية — التى يعيش فيها . وهى التى تمهد له سبل الحياة وهى التى تحتم عليه الانتقال أو الاستقرار ولكنه — كلما تقدم — وتخطى الدور الذى يعيش فيه — هيأت له الطبيعة دوراً آخر كما يرسم هو لنفسه — وإن كان أثر الطبيعة لاينكر — حتى فى هذا الدور . ويتغلب الإنسان اليوم على البيئة الطبيعية بإصلاح

الأراضى البور وتنظيم الرى واستغلال الثروة المعدنية ومساقط المياه الخ .

أما البيئة الاجتماعية فتشمل المهنة والسكن والحالة الاقتصادية والحالة الصحية والتعليم ـ وكلها متصلة ببعضها البعض ـ فى المهنة ليست فقط أحوال العمل هى التى تؤثر على الصحة ـ ولكن نوع العمل أيضاً ـ فالعمل الصناعى خلاف العمل الزراعى ،كذلك معدل الأجر وانتظام صرفه ومن ناحية أخرى يتوقف السكن والتغذية والعناية الطبية واستخدام أوقات الفراغ ـ إلى حد عظيم ـ على موارد الفرد ـ كما أن استخدام هذه الموارد واختيار السكن والعناية به واتباع قواعد الصحة والاستعانة بالأطباء عند الاحتياج يتوقف على مقدار التعليم الذى حصل عليه الفرد .

وإذا توسعنا فى تحليل عوامل البيئة ـ نصل إلى أن تأثير كل منها قلما يظهر واضحاً .

وتمتاز البيئة الاجتماعية الحديثة بنشوء المدن واتساعها وازدحامها بالمساكن حتى أصبح الجيران لايعرفون بعضهم البعض بل قد تعيش أسر فى نفس الطابق ولا يعرف بعضها البعض .

ومن أهم آثار المدن سوء الصحة الناشئة عن ازدحام المساكن وضعف الجهاز العصبى نظراً لكثرة الضوضاء وتفكك الحياة العائلية بسبب امتلاء المدن بالبنسيونات والفنادق ـ وتعدد أماكن اللهو التى تستدر أموال واهتمام السكان .

كذلك ساعدت المدن على انتشار الإجرام والفقر والعلاقات الجنسية الشاذة ومراكز الفسق .

ولكن المدن تمتاز ـ رغم ذلك ـ بنمو الصناعة وزيادة فرص النجاح وامتلائها بميادين النشاط العديدة ـ مما يثير الحواس والعقل ، وجمعها بين مختلف الطبقات ونشرها للتفاهم والإنسجام بينهم .

أهم مظاهر البيئة الاجتماعية :

العوامل الاقتصادية : أهم مظاهرها توزيع الثروات والتفاوت بينها ووجود طبقات عديدة من السكان — تختلف عن بعضها البعض من حيث الثروة — كوجود عددقليل من الأغنياء — مركزة بين أيديهم ثروة كبيرة — وعدد كبير من الفقراء . ويرجع هذا التفاوت إلى أسباب شخصية . وقد تكون عضوية كالمرض والشيخوخة والعجز — واقتصادية كقلة الموارد والبطالةوعدم انتظام العمل . وعائلية — كزيادة عدد الأولاد وإهمال مبادىء التدبير المنزلى وهجر الأب للعائلة .

العوامل الصحية : أهمها المساكن . ويؤدى تزاحمها إلى نشر الأمراض وزيادة معدل الوفيات ، وأحوال العمل التى — إذا كانت سيئة — تؤدى إلى الإصابة بالأمراض المختلفة . والتغذية وتسبب عدم كفايتها ضعف الجسم — كما يؤدى عدم توازنها إلى كثير من الأمراض . وهناك عوامل اخرى كثيرة تسبب الأمراض — منها العوامل المهيئة كالوراثة والعمر والنوع والإقليم ومنها العوامل المتممة كالبرودة والحرارة والحوادث والعوارض والسموم والعدوى .

والعوامل العائلية : منها العمل خارج المنزل — وقد أدى إلى تفكك العائلة — إذ يعمل الآباء والأبناء . بل والنساء ولا يعودون إلى منازلهم إلا عندغروب الشمس — فضلاعن حرمان الأطفال من عناية الأم ومشاكل السكن كازدياد تقسيم المساكن إلى أجزاءصغيرة (حجرة أو أثنتين) وعدم ملكية المساكن وازديادعددالبنسيونات واستغناءالناس بها عن البيوت — والطلاق من أعظم الأخطار التى تهدم الأسرة . ومما ساعد على انتشاره ازدياد العلم بالقوانين الخاصة به وازدياد مرونة هذه القوانين .

العوامل التعليمية : منها الأمية والجهل وسوء الحكم والتعليم السيء ونقص الذكاء وضعف الشخصية — فكل ذلك يؤدى إلى تأخر الأفراد — من ناحية

الكفاءة العلمية والحالة الصحية والمستوى الاقتصادى والمقدرة على التفكير المثمر — فهم محرومون من سلاح المعرفة الذى يساعدهم على الكفاح فى الحياة — فتكثر بينهم البطالة والفقر والعادات السيئة .

العوامل الخاصة بالسلوك والأخلاق : منها التشرد وتعاطى المخدرات وإدمان الكحول والبغاء والإجرام والميسر والانحطاط الخلق . وكلها تعتبر من الآفات الاجتماعية التى تؤدى إلى انحطاط الأفراد وتأخر الأمة .

العلاقة بين الوراثة والبيئة :

ليس فى الاستطاعة وضع مقياس دقيق لقياس أثر كل من الوراثة والبيئة . وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الوراثة أكبر تأثيراً فى الإنسان — فيها تصاغ أخلاق الطفل وتحدد بيئته . ويعين مستوى ذكائه — فبإصلاح الانتخاب بين الزوجين ومنع التوالد بين من لا يصلحون للانتاج بدنيا وعقليا — يرقى الجنس البشرى .

وذهب علماء آخرون إلى أن أكثر العيوب سببه البيئة لا الوراثة — فالطفل يولد مسلحا بالذكاء وحسن الاستعداد . ولكن الرقى بهذه المواهب يعتمد على البيئة . وليس الإجرام — كما يقول البعض — مسألة وراثة — بل هو أكثر ما يكون نتيجة البيئة — فإذا انتزعنا أبناء الطرفات وهم صغار — من بيئتهم الفاسدة — تغيرت أخلاقهم تغيراً كبيراً .

ويمكن تشبيه تأثير كل منهما بالمضروب والمضروب فيه أى يتضاعف أحدهما بالآخر فإذا كان أحدهما صفراً — كان الناتج صفراً — فالبيئة والوراثة هما العاملان المكونان للجسم والعقل والخلق .

وعلى العموم فإنه يمكن القول بأن الوراثة مسئولة عن القوى والاستعدادات الكامنة فى نفس الطفل . والبيئة مسئولة عن إظهار تلك القوى والاستعدادات وتعهدها بالتربية الصحيحة — إلى أن تصل إلى الغاية المقدرة لها من القوة . كذلك يمكن التسليم بأن الوراثة لها المركز الأول فى تقرير القامة والوزن

وسائر الصفات الجسيمة وكذا مستوى ذكاء الطفل - إلا أن البيئة لها المقام الأول فى التأثير على الصحة وتكوين الشخصية .

التنظيم الاجتماعى :

يزداد التنظيم الاجتماعى كلما تحضرت الأمم وازدحم السكان . ويقل جداً كلما توغلنا نحو بدء الحياة الاجتماعية . ولذلك فهو أظهر فى المدن منه فى قرى الريف . وأساسه المحافظة على صحة الفرد وتحسين طرق معيشته وتوفير الرغد والهناء له .

ولم تكن وسائل التنظيم الاجتماعى فيما مضى واجبة على الحكومة فكانت لاتقوم بها إلا عند عجز الأفراد عن القيام بهـــا لأنفسهم إما لعدم توفر الأموال عندهم وإما افقد قوة الابتكار لديهم أو ابتغاء المصلحة العامة من قبل الحكومة .

وهناك نوع من الأعمال لاربح منه ويحتاج إلى نفقات كبيرة ولايعم جميع السكان — بل يخص فريقاً أو طائفة - كطائفة العمال أو صغار الزراع أو على العموم يمس الأهالى مثال ذلك إنشاء مطاعم الشعب وملاجىء العجزة والمستشفيات المجانية وصناديق التوفير ومساكن العمال . وتقوم الحكومة بهذه الأعمال تحسيناً لحالهم — من الوجهة الصحية أو المالية أو الاجتماعية وهذا مايطلق عليه التنظيم الاجتماعى ، وتقوم الحكومات به للأسباب الآتية :

١ — عجز الفقراء عن تحسين أحوالهم الاجتماعية لقلة مواردهم وجهلهم .

٢ — إن تركهم عرضة للحاجة ونتائجها الوخيمة يؤدى إلى انتشار الإضراب والأفكار الثورية ويضعف قوة الإنتاج فيهم .

٣ — إن تفشى الأمراض فيهم يؤدى إلى أخطار عامة - لأن الأمراض لاتقف عند حدود بيئتهم بل تتعداها إلى جميع الأنحاء .

٤ — إن فى ترقية أحوالهم - على العموم - رفع مستوى الأمة العام لأنهم من الأمة بمثابة القاعدة من الهرم - فإذا ارتفعت القاعدة وقويت - ازداد البناء متانة وصلابة .

ولكى نميز بين التنظيم العام وبين التنظيم الاجتماعى - أى بين الأعمال ذات المنفعة العامة للجميع وبين أعمال البر بالفقراء والعناية بهم - نركن إلى مقياس لايخطىء - فالأعمال التى يستفيد منها الأغنياء وينتفعون بها هى أعمال ذات منفعة عامة وهى تنظيم عام والأعمال التى لاينتفعون منها هى التنظيم الاجتماعى الحقيق الخاص بعامة الشعب .

فالأغنياء ينتفعون بالطرق والمدارس وقد ينتفعون بمضخات الحريق وبجمعيات الإسعاف ولكنهم لن ينتفعوا أبداً بمكاتب المساعدات والمستشفيات العامة ومساكن العمال ومطاعم الشعب .

فالدولة قيمة أو وصية على الشعب تعمل لمصلحته مايعجز الأفراد عن عمله لأنفسهم بأنفسهم - إما لضعف الابتكار فيهم ولجهلهم وإما لعجزهم مالياً .

أغراض الإصلاح الاجتماعى :

تختلف أغراض الاصلاح الاجتماعى باختلاف ظروف وأحوال كل بلد وتبعاً لتباين الأمانى والمثل العليا التى تسود كل عصر كذلك تتباين أغراض ومقاييس الإصلاح وفقاً لهذه الأحوال . وعلى العموم يمكن حصر أهم أغراض الإصلاح الاجتماعى فى مصر فيما يأتى :

نشر العدالة الاجتماعية وتقليل الفروق الشاسعة بين الطبقات بالعمل على تحسين حال الطبقة الفقيرة ورفع مستواها الاقتصادى والصحى والثقافى والخلقى ، فينتشر التضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة وتقوى الروابط القومية .

وأهم الميادين التى يتناولها التنظيم الاجتماعى هى :

الصحة : إن أول واجب على كل حكومة رشيدة هو العناية بالصحة وتوفير أسبابها لجميع أفراد الشعب ، ومحاربة الأمراض التى تهدد حياتهم أو تضعف صحتهم ، وتمهد التغذية العامة بزيادة الإنتاج ، ووضع سياسة ثابتة للمواد الغذائية الضرورية . وتنشيط الاستهلاك فى هذه الناحية لدى الطبقات الفقيرة .

التعليم والتربية : تعميم التعليم الأولى والابتدائى ـ حتى تصبح تلك الدرجة من الثقافة مستوى عادياً فى الشعب ومراقبة انتشار التعليم الفنى والجامعى مراقبة تجعله يتناسب مع مجال العمل فى مختلف المهن ، والتدقيق فى التربية الوطنية فوق أى اعتبار آخر فى جميع مراحل التعليم .

مستوى المعيشة : استغلال الأراضى البور واستخراج الثروة المعدنية والانتفاع بمساقط المياه ونشر الصناعات والملكية الصغيرة والمتوسطة فى الأراضى الزراعية وإصدار التشريع الاجتماعى بأنواعه . ومعالجة مشاكل العمل والبطالة وتنظيم التأمين الاجتماعى .

الأخلاق : محاربة الأمية ونشر العلم والعناية بالتربية المنزلية وغرس بذور الفضيلة فى نفوس النشء وتغذية مداركهم بالمبادىء الدينية القويمة وإمداد الشباب بكل مايجعلهم فى مستقبلهم رجال كفاح وجلاد والتضييق على البغاء السرى . وزيادة الرقابة على الملاهى العامة .

العوامل العائلية : تعديل قوانين الزواج والطلاق بالحد من تعدد الزوجات والعمل على تقليل حوادث الطلاق ومساعدة الأسر الكبيرة العدد .

وسائل تنظيم الإصلاح الاجتماعى :

١ ـ الدراسة والبحث والاستقصاء عن مختلف المشاكل الاجتماعية للوصول إلى أسس سليمة تبنى عليها مشروعات عملية .

٢ ـ الدعاية وتهذيب الرأى العام وإثارة اهتمامه بمسائل الإصلاح الاجتماعى ووسائل تحقيقه لضمان معاونة القائمين بالإصلاح وتنمية شعور الأفراد من مختلف الطبقات بالمسئولية الاجتماعية وضمان عمل كل منهم فى محيطه الخاص بكل جهده وقلبه .

٣ ـ زيادة مسئولية الحكومة واهتمامها بمسائل الإصلاح الاجتماعى وسن وإصدار التشريعات الاجتماعية اللازمة .

٤ — تمويل الإصلاح الاجتماعى بتخصيص الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برامجه والتى يمكن الحصول عليها من تقرير موارد معينة لهذا الغرض .

٥ — إقامة المنشآت الاجتماعية اللازمة ورقابة وإرشاد وتوجيه وتشجيع المنشآت الاجتماعية الموجودة وتنسيق العمل بينها

٦ — إعداد وتدريب الاخصائيين الاجتماعيين وتزويدهم بالسلطة الكافية لتنفيذ المشروعات الاجتماعية عمليا .

٧ — المراجعة والتقدير حتى يمكن بدون التأثر بالروح الرجعية أو الدعاية الكاذبة تحديد الدرجة التى وصل إليها العمل المقابلة للدرجة المبينه بالبرنامج الموضوع .

الأسس التى يجب مراعاتها فى وضع وتنفيذ البرامج الاجتماعية :

١ — يوضع بيان واضح بالأغراض الكبرى أو الغايات الرئيسية التى يجب الوصول إليها وتقسم الأغراض الرئيسية إلى أغراض صغرى أو فرعية ، فتحدد بالتفصيل الأغراض الرئيسية بحيث تظهر الحدود السلبية أو تستبعد الأغراض التى لاتدخل البرنامج .

٢ — يجب تعيين المشروعات التى تصلح لتنفيذ الأغراض الموضوعة وحذف المشروعات التى لاتدعو الحاجة إليها والتى لايمكنها أن تحقق الأغراض الموضوعة .

٣ — يجب أن تكون هذه المشروعات محدودة وتوضع لها مقاييس عددية بقدر الإمكان بحيث يمكن تحديد الخطوات التى يمكن إنجازها .

٤ — يجب تحديد مدة معينة لتنفيذ هذه المشروعات ولاتزيد هذه المدة عادة عن خمس سنوات . ويوضع كشف مواعيد بالتواريخ التى تتم فيها مراحل كل مشروع حتى الأجزاء النهائية منه .

٥ — يجب أن تزداد العناية بالمشروعات التى تمس الناحية الوقائية عن المشروعات التى تمس الناحية العلاجية واستئصال المشاكل قبل وقوعها .

الفصل الثالث

الخـــدمة الاجتماعية والدولة

لا تقتصر فائدة الخدمات الاجتماعية على وظيفتها الاصلاحية فحسب ولكنها أيضاً ذات فائدة اقتصادية - فكل دولة تعيش وتتقدم بجهود سكانها - فإذا فقد أحدهم أو أصبح عاجزاً أثر ذلك فى رخاء الدولة . وإذا توفى أحد الأولاد - فإنها تفقد كل ما أنفقه عليه والداه والسلطات العامة ومن ناحية أخرى - فإن كل فرد صحيح الجسم ينتج عملا يزيد عما ينفقه على حفظ كيانه . وهذه الزيادة هى التى يخصصها لسد نفقات عائلته ولهوه وتوفيره - كما أن هذه الزيادة تشمل ما يطلق عليه (قيمة الفرد الاقتصادية) .

ولذا فانه من الأهمية بمكان حماية وزيادة قيمة الفرد الاقتصادية . وتعنى الخدمة الاجتماعية - بمعناها الواسع - مجموع الجهود التى تقوم بها الهيئات العامة والخاصة لتقليل خسائر قوى الانسان . فالمرض مثلا يكلف المجتمع نحو ١٥ ٪ من الدخل - فى حين أنه يمكن تجنب نحو ثلث الأمراض تقريبا باستخدام المعارف العلمية الحديثة كما أن تكاليف تعليم الطفل الأعمى أو الأصم أو المقعد تتراوح بين خمسة وعشرة أضعاف تكاليف الطفل السليم .

فإذا أمكننا إطالة الأعمار وزيادة حيوية الأفراد وكفاءة العمال وإنقاذ المرضى وتجنب المرض والفاقة — فإننا نعمل بذلك على زيادة ثروة الأمة .

ولا شك فى أن الخدمة الاجتماعية التى تقتصر على هذه المهمة تكون غير منتجة من الوجهة الاقتصادية البحتة إذا ساعدت الشيوخ والعجزة والمرضى غير القادرين على العمل . ولكنها منتجة فى جميع نواحيها الأخرى - إذ أن التربية الخلقية والتعليم والصحة والرفاهية وسلامة العمل - وهى من عناصر

الانتاج الانسانية — ليست من الناحية الاقتصادية أقل أهمية من العناصر المادية كالعدد والآلات .

ويختلف توزيع المصروفات الاجتماعية بين المنشآت العامة والخاصة من بلد لآخر ومن عصر لآخر . وكثيراً ما يأسف البعض لزيادة تدخل الدولة فى هذا الميدان ويتسون أن عدم تدخلها لا يؤدى إلا الى نقل الواجب الاجتماعى من جهة لأخرى فإذا لم تعلم الحكومة الأطفال — يكون من واجب أصحاب العمل إنشاء المدارس إذلا يمكنهم أن يعهدوا إلى عمال أميين بإدارة الآلات الدقيقة . ومن ثم فإن المنشآت الاجتماعية العامة - التى تقيمها الحكومة - تعفى الهيئات المنتجة من المصروفات الاجتماعية من جهة — وتزيد إنتاج هذه الهيئات من جهة أخرى .

لذلك لجأت البلاد الديمقراطية إلى زيادة الضرائب على الأغنياء وتخفيفها عن عاتق الفقراء وحلت الخدمة الاجتماعية الحكومية محل الخدمة الاجتماعية الأهلية والاحسان الفردى - بنقلها إلى الطبقة الفقيرة ، وجزءاً من موارد الطبقة الغنية .

توحيد الخطط وتنسيق العمل بين الجهات التى تقوم بالاصلاح الاجتماعى :

وتتجه الخدمة الاجتماعية اليوم نحو التوحيد . ولتحقيق ذلك قامت أغلب البلاد بجمع الهيئات الرئيسية فى وزارة واحدة هى وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الصحة والمساعدة والاحتياط والعمل . ويمتد هذا التنسيق إلى الإدارات المركزية حيث توضع تحت إدارة واحدة أقسام الصحة والمساعدة والاحتياط والعمل . فتتبع هذا النظام البلديات والمديريات وتهتم البلاد الجرمانية والاسكندينافية علاوة على ذلك بإنشاء إدارة خاصة لحماية الأمومة والطفولة .

ويجب أن يكون هناك مجلس أعلى للشؤون الاجتماعية مقسم إلى خمسة أقسام تتفق مع أقسام الوزارة وتمثل فيه المنشآت الخاصة ونقابات أصحاب

العمل والعمال والجمعيات الطبية والصحية والاجتماعية والمدارس التى تكون القائمين بهذه الأعمال . وهؤلاء الأعضاء هم الذين يقومون باختيار موظفى الوزارة دون تحيز .

وليس تنسيق الجهود الخاصة بأقل ضرورة من تنسيق الجهود العامة (الحكومية) فإن وجود روح الغيرة والعزلة بين المنشآت الخاصة مما يعيق العمل الاجتماعى . لذلك يجب جمع هذه المنشآت فى اتحادات مركزية وإقليمية ووطنية . وتقوم هذه الاتحادات بإنشاء إدارات مركزية للمحفوظات والاستعلامات الخاصة بالمساعدة . وتنشأ بجانب ذلك صلات وثيقة بين المنشآت العامة والمنشآت الخاصة .

وزارة الشؤون الاجتماعية :

جاء بمرسوم إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية الصادر فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ الديباجة الآتية : « بما أن تطور الحياة فى البلاد يجعل من أمس الضرورات أن تخص الشؤون الاجتماعية بأقصى ما يستطاع من العناية اتقاء لخطر ترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة ، وعملا على توجيه تلك الشئون توجيها صحيحا قويا . وسعيا لتحقيق أعلى مستوى لحياة الفرد والأسرة .

« وبما أن ذلك كله يقتضى إنشاء وزارة تقوم على تلك الشئون تجمع أشتاتها وتنسق وحداتها وتبلغ بها ما ترجوه البلاد من خير ورقى » .

ولذلك نصت المادة الأولى من المرسوم على إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية لتقوم على الشئون والمصالح الاجتماعية .

وقد صدر بعد ذلك قرار وزارى رقم ١ بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بتوزيع الشؤون التى تقوم عليها الوزارة بين المصالح والإدارات الآتية :

إدارة التعاون والفلاح ، مصلحة العمل ، إدارة الخدمة الاجتماعية ،

مصلحة السجون ، إدارة الدعاية ، إدارة الآداب العامة ، مكتب البحوث الفنية ، الإدارة العامة .

وقد عدل توزيع العمل فيما بعد فأنشئت إدارة مستقلة للفلاح وأنشئت أخرى للإغاثة والمشروعات الاجتماعية .

كذلك أصدرت الوزارة خلال الشهر الأول من إنشائها برنامجا إصلاحيا فى خمس عشر مادة يتلخص فيما يلى :

١ — العمل على صيانة الآداب العامة وإلغاء البغاء ومحاربة الدعارة ومنع النشء من مشاهدة الأفلام الضارة ومن ارتياد محلات الخمور وصالات اللهو وأمكنة القمار .

٢ — العمل على إنقاذ الفلاح وإسعاده عن طريق التعاون الإجبارى وإنشاء بنك للتعاون المركزى .

٣ — مقاومة التسول وحماية الطفولة المشردة ومحاربة البطالة .

٤ — صيانة النسل بوضع رقابة دقيقة على الحالة الصحية الأزواج قبل عقد الزواج .

٥ — العمل على توحيد موارد الإحسان وجمعها وتوجيهها إلى الوجهة النافعة وتنظيم الجمعيات الخيرية والإجتماعية .

٦ — بحث حالة السجون وتوجيه نظمها وجهة اجتماعية صحيحة .

٧ — العمل على سلامة الأخلاق وإنماء الروح القومية والأخذ بالروح الصحيحة للتعاليم الإسلامية وبحث توحيد الزى وتحسينه .

٨ — تنظيم النشاط الرياضى للشعب وتنظيم أوقات الفراغ واستثمارها .

وفى ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ألقى حضرة صاحب العزة عبد الرحمن بك عزام وزير الشؤون الإجتماعية إذ ذاك محاضرة بالجمعية الجغرافية الملكية عن أغراض وزارة الشؤون الاجتماعية جاء بها :

« إن هذه البلاد كانت فى حاجة مهمة لمثل هذه الوزارة ليس فقط لتقوم

بتنسيق المجهودات الفردية والعامة وتوجيهها نحو رفع المستوى الاجتماعى للشعب . ولكن لتعالج هى أيضاً كثيراً من المشاكل الاجتماعية التى ظلت مهملة منذ أمد طويل » وأجمل سياسة الوزارة فيما يلى :

١ ـ الدراسة والبحث والاستقصاء كأساس لوضع المشاريع الاجتماعية.

٢ ـ دراسة وإصدار التشريعات التى تعد بمثابة القوائم الأولى الضرورية.

٣ ـ تشجيع المنشآت والهيئات الخاصة .

٤ ـ تشجيع تعلم الخدمة الاجتماعية والتخصص فيها كمهنة . وكذلك تشجيع التطوع للخدمة الاجتماعية .

ولم تعلن الوزارة أغراضها وبرامجها بعد ذلك إلا أن هذه الأغراض والبرامج تظهر فى مشروعات ميزانيتها المقدمة إلى البرلمان . ولم يتضمن مشروع ميزانية الوزارة فى سنة ١٩٤٠ / ١٩٤١ مشروعات جديدة سوى مشروعات المراكز الاجتماعية فى القاهرة والأقاليم .

وقد جاء فى تقرير اللجنة المالية فى مجلس النواب عن مشروع هذه الميزانية إنها ترجو الوزارة أن توجه عنايتها إلى أساس المشاكل الاجتماعية فى مصر وهو الفقر وطالبت بتنسيق جهود الوزارة ولم شعثها وتوجيهها توجيها مثمرا يمكنها من بلوغ الغاية المبتغاة .

وقد بدا للجنة وجود عدة مسائل لم تأخذ مكانها فى برنامج الوزارة ، وهى مسألة إصلاح الأسرة والعناية بمشاكلها ، والتعاون ، والإذاعة ، وتنظيم الإحسان ، وبث الروح الرياضية ، والتسول الخ .

كذلك لم تشمل ميزانية سنة ١٩٤١/١٩٤٢ من الأعمال الجديدة سوى اعتماد لإنشاء مراكز اجتماعية لتحسين حال الفلاح . وقد أشارت اللجنة المالية فى مجلس النواب فى تقريرها عن هذه الميزانية .

إنه كان واجبا على هذه الوزارة أن تستكمل ما صحب إنشاءها من نقص .

وأن تستوفى ما كان يجب أن يستوفى من قبل . وأن ترسم لنفسها سياسة تكون نتيجة بحث عميق هادىء ليس فيه شيء من العجلة .

أما مشروع ميزانيـــة سنة ١٩٤٢ / ١٩٤٣ فقد كان أهم ما احتواه من المشروعات مشروع مكاتب المساعدات الاجتماعية لتنظيم الاحسان .

وكان أهم ماتضمنه مشروع ميزانية سنة ١٩٤٣ / ١٩٤٤ من المشروعات الجديدة مشروع المطاعم الشعبية لتغذية الطبقات الفقيرة والساحات الشعبية .

وأخيراً اشتمل مشروع ميزانية سنة ١٩٤٤ / ١٩٤٥ على الاعتمادات الخاصة بتنفيذ مشروع إيواء الأحداث المشردين ، ومشروع مكافحة الأمية .

وقد جاء بتقرير اللجنة المالية فى مجلس النواب عن هذه الميزانية :

«إن هذه الوزارة على الرغم من جهودها الموفقة وإنتاجها المطرد لايزال عليها أن تعمل كثيرا لتوطيد المقومات الأساسية للمجتمع حتى يكون مجتمعا ديموقراطيا متوازنا متضامنا .

وعليها كذلك أن تقيم فكرة الإصلاح على إيمان عميق وأن تخضع وسائله للأساليب العلمية الحديثة ، ويجب عليها أن ترقب دور الانتقال الذى يجتازه العالم مسترسلا فى الحرب نضالا حول أقوم المبادىء الاجتماعية وماتستوجبه هذه الحالة من نشاط إصلاحى نلاحق به الأمم التى تقدمتنا فى شؤونها .

وترجو اللجنة هذه الوزارة أن تستكمل وجوه الاصلاح فى شتى الميادين لتنظيم حياتنا الاجتماعية . فمهمة هذه الوزارة حرب فعلية ضد الفقر والمرض والجهل لإنقاذ الفلاح والعامل وتدبير الاصلاحات التى تكفل تماسك الأسرة وسلامة كيانها وتوطيد العناية بالتعاون لمكافحة الغلاء وتحسين النظم الاقتصادية » .

١ — يستنتج من البيانات الرسمية المتقدمة أن أغراض وزارة الشئون الاجتماعية ونواحى نشاطها لم تحدد بعد تحديداً واضحا فهى تتعرض لبعض ميادين الإصلاح التى لاتدخل فى اختصاصها كمكافحة المرض والأمية والتشرد

وتحسين حال الفلاح وهى من اختصاص وزارات الصحة والمعارف والداخلية والزراعة على التوالى .

إن اختصاص هذه الوزارة أوسع مدى من مثيلاتها فى أوربا . فإن المتفق عليه أن الشئون الاجتماعية التى تتولاها الوزارة الخاصة إنما يقصد بها مسائل العمال والتأمين الاجتماعي والتعاون والمساعدة العامة وغيرها من النظم الاقتصادية فى الغالب . ومعالجة هذه المسائل أمر ميسور لأنها آثار لحياة اقتصادية منظمة . أما عندنا فالأمر جد متباين . فوزارتنا الجديدة تضطلع بأعباء جمة . وهى أعباء تتناول مشاكل رئيسية وأمراضاً متأصلة . لا تقف عند حد التنظيم بل تشمل الهدم والبناء والتجديد لأن الأسس التى يقوم عليها المجتمع المصرى نفسه فى حاجة إلى المراجعة والاصلاح من جديد .

٢ — لما كانت المسائل الاجتماعية تدخل فى اختصاص وزارات عدة ومصالح مختلفة لذلك يجب الإسراع فى تكوين المجلس الأعلى للاصلاح الاجتماعى المنشأ بالمرسوم الصادر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ وقد نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن « مهمة المجلس الأعلى تحرى كل ما من شأنه أن يعين بأى وجه من الوجوه على تقدم البلاد الاجتماعى .

ويختص المجلس بمراقبة أحوال التطور الاجتماعى للبلاد وبالنظر فى الوسائل والتدابير والاصلاحات التى ترمى إلى توجيه هذا التطور توجيها يتفق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليده وملكاته . كما يختص بالسعى فى التوفيق بين مقومات الحياة الاجتماعية للبلاد وبين آثار التقدم المادى وما استحدث من وجوه العمل الاقتصادية وأحوال الحياة الجديدة » .

ويتعلق بالمجلس على وجه الخصوص البحث فى نظام الأسرة ودراسة الاصلاحات التى تؤكد تماسكها والمحافظة على كيانها وصيانة حقوق الولاية فيها .

ونصت المادة الرابعة على أن يؤخذ رأى المجلس الأعلى فى المسائل الآتية :

(ا) السياسة العامة لوزارة الشئون الاجتماعية ومشروعاتها .

(ب) كل مشروع قانون أو لائحة ذى صفة أو مرمى اجتماعيين أو من شأنه التأثير فى أحوال البلاد الاجتماعية .

وللمجلس أن يبدى رأيه من الناحية الاجتماعية فى القوانين واللوائح التى لم تعرض عليه .

فمتى اجتمع أعضاء هذا المجلس المختلفون فى الكفايات ، المتحدون فى الغاية ، أمكن أن يوائموا بين مختلف النظريات ويوفقوا بين شتى التطبيقات، ثم يخرجوا لنا قرارات مدروسة مبسطة شاملة يسير الاصلاح على هداها فى مختلف نواحى النشاط الحكومى والشعبى .

ومتى أتموا عملهم كفلت له القوانين والاحترام والتنفيذ العاجل فى سياسة مستقرة لاتتقلب بتقلب الأحوال .

٣ — لكى تقوم الوزارة بعملها على خير وجه يجب ألا تتقيد بمبدأ المركزية الكامل من حيث تجمع الرؤساء والادارات والأعمال فى الديوان العام وتعرض كبار الرؤساء لأبسط التفاصيل وطغيان العمل العادى على أوقاتهم . وبعبارة أخرى تناول جميع الأعمال الفنية والإدارية على السواء بحيث يرجع لمكتب الوزير أو الوكيل فى جميع المسائل ماعظم منها وماصغر . ولانزاع فى أن من شأن هذه المركزية أن تحول دون التفريغ الكامل لدراسة المسائل الكبرى والمشروعات الجديدة وعناصر السياسة العامة للاصلاح الاجتماعى واستنباط الطرق الحديثة فى توجيهها توجيها يطابق تطورات النهضة وحاجات البلاد . بينما إذا كانت هناك هيئات محلية لتنفيذ أعمال الاصلاح أمكن تدريب الرؤساء المباشرين على الابتكار وتحمل المسئولية وتجربة الوسائل الجديدة للاصلاح فى حدود السياسة العامة التى ترسمها الوزارة كما أن هذه الهيئات تفسح المجال لتكوين الشخصيات وإظهار الكفايات التى تتطلبها الوزارة لأداء رسالتها كاملة .

لذلك يقتضى الأمر إنشاء مكاتب إقليمية تنوب عن الوزارة فى تنفيذ السياسة العامة للإصلاح الإجتماعى وتوجهها التوجيه الملائم وتصريف طائفة كبيرة من أنواع العمل العادى . وبذلك تستطيع الوزارة أن تتفرغ المشاكل الكبرى والعناية بدرسها والإشراف على تنفيذ ما يتقرر منها والتحقق من أن هذا التنفيذ يجرى طبقاً للخطط الموضوعة ويحقق أغراضها .

كما يستحسن بالنسبة للمجالس المحلية النظر فى الأخذ بالاصلاحات الآتية :

(ا) مساهمة كل مجلس محلى فى إنشاء مكتب للخدمة الاجتماعية وقد يكون رئيس المكتب هو العضو الذى يمثل وزارة الشئون الاجتماعية فى المجلس المحلى .

كما يستحسن عند إنشاء مركز اجتماعى بإحدى القرى التى لها مجلس قروى أن يساهم المجلس فى إنشائه وأن يصرح لرئيس هذا المركز بعضوية المجلس القروى بصفة استشارية

(ب) نرى أيضاً أن تضع وزارة الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزارة الصحة العمومية توجيهات وتعليمات للجان الشؤون الاجتماعية بالمجالس البلدية والقروية لكى يتحقق الغرض من وجودها . خصوصاً فيما يتعلق بالقيام بالبحوث الاجتماعية المحلية ووضع برامج الإصلاح الخاصة بالبيئة . ويستحسن إنشاء إدارة خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بهذه المهمة .

(ح) لا تفى موارد المجالس البلدية بالصرف على الأعمال الكثيرة التى تقوم بها هذه المجالس ونظراً لضآلة الإعانة التى تمنحها لها الحكومة ، نرى أن تمنح هذه المجالس ضريبة الأملاك المبنية المحصلة من المدينة التى ينتمى إليها المجلس فهذا الاعطاء ما هو إلا تقرير حق مكتسب ، لأن الأهالى إنما يدفعون ضريبة الأملاك لتصرف فى مرافقهم .

فمدينة القاهرة مثلا تصرف الحكومة فى مرافقها المختلفة بواسطة مصالح التنظيم والمجارى والصحة مبالغ تزيد على ضعف ضريبة الأملاك .

(ى) يجب بذل كل جهد ممكن لتقوية المجالس المحلية والسير بها نحو

الاستقلال الذاتى وعدم خضوعها للإشراف الشديد لوزارة واحدة هى وزارة الصحة ، بحيث تصل إلى ما وصلت إليها المجالس المحلية فى انجلترا التى لا تخضع سوى لرقابة البرلمان . وإشراف الوزارات المختلفة — حسب اختصاص كل منها — والمحاكم الإدارية .

٤ — والوضع الصحيح لوزارة أنشئت لإصلاح المجتمع وشؤونه ، هو أن يختار لها طراز خاص من الموظفين بغير اية مراعاة لتقاليد الوظائف وأوامر قسم المستخدمين .

ولكن فرض على هذه الوزارة بحكم الظروف التى ظهرت فيها من أن إنشاءها يجب أن لا يكلف الخزانة العامة نفقات جديدة ، فاختير لها الموظفون الزائدون عن الحاجة فى المصالح للعمل بها .

كان من الواجب أن توفد الحكومة المصرية بعض القائمين بالمسائل الاجتماعية إلى البلاد الغربية لدرس الشؤون الاجتماعية ولتتبع الخطوات التى خطتها تلك البلاد حتى وصلت إلى حالتها الحاضرة .

بل كان من المستحسن أن يوفد بعض هؤلاء الأفراد إلى البلاد الشرقية المتقدمة لدرس النظم التى اتبعت فيها حتى أخذت المكان اللائق بها بين الأمم .

٥ — يحسن بوزارة الشؤون الاجتماعية أن تقسم عملها إلى مراحل ثم توجه إلى كل مرحلة ما تقتضيه شؤونها من اهتمام وعناية .

والخطأ الذى نريد أن تتجنبه وزارة الشئون الاجتماعية هو أن لا تكثر من المشروعات دفعة واحدة فى وقت لا يكثر فيه المال فتكون النتيجة أن لا ينفذ مشروع واحد منها على الوجه المرغوب فيه وهذا علاوة على أن تعدد المشروعات يقتضى جهوداً كثيرة وهذا غير متيسر الآن لقلة عدد الخبيرين بهذه الشؤون عندنا من الذين تستطيع الوزارة أن تنتفع بهم .

ولا شك فى أن تقسيم العمل إلى مراحل يسهل مهمة الوزارة تسهيلا عظيما لأنه ينظمه تنظيما يمكن المشتغلين به من معرفة متى يبدأون وكيف يسيرون وإلى أين يريدون أن يصلوا .

الفصل الرابع

التكوين المهنى للخدام الاجتماعيين

مقدمة :

كان من نتيجة التطورات الصناعية والاجتماعية فى القرن التاسع عشر ظهور عدد كبير من الضحايا - فمنهم المرضى والعاطلون واليتامى والمحتاجون إلى غيرهم من البؤساء والمساكين .

وظهرت أيضاً فى المدن الكبيرة الأكواخ الحقيرة التى يتكدس فيها السكان من الفقراء المعوزين ونمت بعض المدن بسرعة كبيرة فكان من أثر ذلك ظهور عدد كبير من المشاكل . استلزمت هذه المشاكل إنشاء مؤسسات جديدة لتقديم المعونة المادية والخلقية - كما تصدر لهذه المساعدة بعض الخيرين وأخذوا يعملون بشجاعة وإخلاص .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أخذت جمعيات تنظيم الإحسان بأمريكا تنظم عملها - فنشأ فن تقصى الأحوال الفردية وأخذ يتطور معتمداً على أسس علمية واجتماعية حتى اضطر القائمون بشئون هذه الجمعيات إلى الاهتمام بدراسة هذا الفن .

ومن ثم أنشأت مارى ريشموند - وهى إحدى المشتغلات بجمعية تنظيم الاحسان بنيويورك أول مدرسة للخدمة الاجتماعية عام ١٨٩٩، ثم أخذت هذه المدارس تنشأ فى المدن الكبرى وكان بعضها يلحق بالجامعات والبعض الآخر يعمل مستقلا وتكون سنة ١٩١٩ أول اتحاد لهذه المدارس فى الولايات المتحدة .

وكانت كل من الهيئات الدينية الكاثوليكية أو البروتستانتينية أو الاسرائيلية

تنشىء فى أول الأمر مدارسا للخدمة الاجتماعية خاصة بها لتكوين الاخصائيين الاجتماعيين وتعدهم للعمل بمنشآتها الخيرية .

ثم انتشرت هذه المدارس فى أوربا على أثر الحرب العظمى وبخاصة فى انجلترا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا وهولندا .

وليست هذه المدارس معدة لدارسة العلوم الاجتماعية النظرية - كما هو الحال فى الكليات المختصة فى بعض الجامعات - كما أنها ليست أيضا معاهد عملية فقط وإنما هى مدارس نظرية وعمليـــة فى آن واحد — غايتها إعداد خدام اجتماعيين من النساء والرجال يقومون بأعمال المساعدة والتربية الاجتماعية أو يديرون المنشآت الاجتماعية الوقائية أو العلاجية . وسنعرض فيما يلى لنظم هذه المدارس فى أهم بلاد العالم :

الولايات المتحدة(١) :

تعتبر الولايات المتحدة أعرق الممالك فى إنشـاء مدارس الخدمة الاجتماعية — إذ أنشأت بها جمعية تنظيم الاحسان بنيويورك سنة ١٨٩٩ أول مدرسة للخدمة الاجتماعية وكان برنامجها يستغرق ستة أسابيع وفى سنة ١٩٠٣ — زيدت مدة هذا البرنامج إلى ستة أشهر .

ثم أنشئت بعد ذلك مدارس أخرى بواشنطون وشيكاغو وفيلادلفيا وسانت لويس وكان بعضها مستقلا والبعض الآخر ملحقـا بالجامعات والكليات .

وزادت أهمية هذه المدارس أثناء الحرب العظمى بفضل الخدمات الاجتماعية التى كان يقوم بها الصليب الأحمر الأمريكى فى المعسكرات .

ويرجع الفضل فى تقدم هذه المدارس اليوم إلى جمعية مدارس الخدمة الاجتماعية التى أنشئت سنة ١٩١٩ وإلى الجمعية الأمريكية للخدام الاجتماعيين التى تكونت سنة ١٩٢٢ وقد بلغ عدد المدارس المشتركة فى الجمعية الأولى فى سنة ١٩٣٨

---

(١) Kenneth Pray, Education for Social Work, S. W. Y. B.

— ٣٥ مدرسة — فضلا عن المنشآت التعليمية الأخرى — التى تدرس برنامجا كاملا أو جزئيا للخدمة الاجتماعية .

وقد أخذت هذه الجمعية تعمل على رفع مستوى هذه المدارس — من حيث الإدارة والبرنامج وشروط القبول والشهادات — وفيما يلى شروط العضوية فى هذه الجمعية .

أولا — شروط التنظيم : لقبول أية مدرسة بالجمعية يجب أن يتوفر بها النظام الآتى وإذا كانت ملحقة بكلية أو جامعة — فإن هذه المعاهد يجب أن تكون معتمدة من الجمعية الأمريكية للجامعات . وهذا النظام هو :

١ — وجود مجموعة أساسية من المواد الموضحة فيما بعد تكون موضوع برنامج منفصل خاص بالتعليم المهنى للخدمة الاجتماعية .

٢ — مدير أو ناظر معين لإدارة المدرسة له — بالتعاون مع هيئة المدرسين — سلطة مراقبة شروط الالتحاق بالمدرسة .

٣ — هيئة مدرسين ملائمة — مكونة من مدرسين يعملون وقتاً كاملا ونصف وقت — بحيث يوجد بينهم على الأقل اثنان يمضون وقتاً كاملا أعمال المدرسة .

(ا) يعطى دروسا فى أصول الخدمة الاجتماعية وممارستها أشخاص حائزون على تجارب وافية وموثوق بها فى الخدمة الاجتماعية .

(ب) يعطى دروسا فى باقى المواد أشخاص أكفاء أيضا — كل فى مادته .

٤ — يجب أن تكون للمدرسة ميزانية سنوية وأن لا تقل مرتبات التعليم والإدارة عن ١٠,٠٠٠ دولار .

٥ — يجب أن يكون للمدرسة ضمان مالى كاف من هيئة مسئولة أو أشخاص مسئولين لإعانتها باستمرار لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ قبولها بالجمعية .

ثانيا — شروط قبول الطلبة : يجب أن يكون — ٩٠٪ على الأقل — من الطلبة الذين يقبلون لتلقى دروس البرنامج المهنى — الذى يعطى للحصول على درجة أو دبلوم — قد تلقوا تعليما جامعيا لمدة ثلاث سنوات فى إحدى المدارس العليا . ويمكن — أيضا — قبول الطلبة الذين تلقوا تعليما بمدارس المعلمين أو بمدارس التمريض .

ثالثا — شروط البرنامج :

١ — ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٣٩ يجب أن تعطى المدرسة برنامجا لمدة سنتين يشمل الحد الأدنى من مواد البرنامج الذى وضعته الجمعية .

٢ — التمرين العملى .

(ا) يجب أن تقدم المدرسة برنامجا معتمدا للتمرين العملى — الذى يتم تحت إشراف بعض مدرسى المدرسة .

(ب) يجب وضع برنامج للتمرين العملى وللتدريب تحت الاختبار فى ممارسة الخدمة الاجتماعية — طبقا لما هو متبع فى المنشآت المعترف بها .

ويشمل البرنامج أربع مجاميع من المواد وهى :

المجموعة (ا) — (وكلها مطلوبة) وتشمل تقصى الأحوال الفردية . المبادىء الطبية ، علم النفس — على أن يستغرق تدريسها تسع فترات .

المجموعة (ب) (وتختار منها مادتان) — الاصلاح الاجتماعى ، التخصص فى تقصى الأحوال الفردية ، قيادة الجماعات ، ويستغرق تدريسها بين ٤و٦ فترات .

المجموعة (حـ) — (وتختار منها مادتان) — التدريب العملى على الخدمة الاجتماعية ، إدارة المنشآت الاجتماعية العامة ، رعاية الطفل ، مشاكل العمال والصناعة وتستغرق بين ٤و٦ فترات .

المجموعة (د) — (وتختار منها مادة واحدة) — الاحصاءات الاجتماعية ،

البحث الاجتماعى ، التشريع الاجتماعى ، المظاهر التشريعية للخدمة الاجتماعية أو المظاهر الاجتماعية للقانون وتستغرق دراستها مدة تتراوح بين فترتين وثلاث .

فرنسا :

تتبع مدارس الخدمة الاجتماعية بفرنسا النظام المركزى — فهى تخضع لأوامر الدولة ومراقبتها وامتحاناتها . وقد تحقق ذلك بعد عدة محاولات بدىء بها فى سنة ١٩٢٣ ولم تنجح فى أول الأمر — ثم تكونت اللجنة المتحدة لمدارس الخدمة الاجتماعية — فنجح مسعاها فى يناير سنة ١٩٢٣ إذ صدر مرسوم بإنشاء دبلوم الدولة للخدمة الاجتماعية .

وتعد لامتحان الدولة المدارس المعترف بها — فعليها أن تقدم طلبتها للإمتحان . ولهذه المدارس صله بالمؤسسات الاجتماعية — مما يضمن تدريب الطلبة العملى على الخدمة الاجتماعية .

وليس هناك تحديد لسن الطلبة — إلا أن امتحان الدولة لا يدخله إلا الطلبة الذين يتراوح سنهم بين ٢١ — ٤٠ سنة .

ولم يوضع برنامج الدراسة وفقاً لسن أو مهنة من يحتاجون للخدمة الاجتماعية أو وفقاً للمسؤوليات العامة . ولكنه وضع وفقا للحاجات البشرية الأصلية الاقتصادية والطبيعية والعقلية والأخلاقية .

وطرق التعليم موكول أمرها إلى كل مدرسة . ولكن عليها أن تخصص ملفاً لكل طالب وتبين فيه مدى تقدمه نظرياً وعملياً . وهذه الملفات يجب أن تقدم فى الامتحان للجنة الممتحنين لكى يتمكنوا بها من الحكم على قدرة الطالب وتقدمه .

سويسرا :

توجد بسويسرا ثلاث مدارس للخدمة الاجتماعية ، وهى خاصة بالنساء فقط — أحدها بزيورخ وتلبى حاجات المدن الكبيرة والمناطق البروتستانتينية

التى تتكلم الألمانية والمدرسة الثانية بجنيف وهى مختصة بالمناطق البروتستانتينية التى تتكلم الفرنسية .

والمدرسة الثالثة كاثوليكية بلوسرن . وهى تخدم المناطق والمؤسسات الكاثوليكية وتحصل غالباً على طلبتها من المدن الصغيرة والمناطق الزراعية . ووفقاً لمركز هذه المدارس الجغرافى والأغراض المختلفة — فان لكل مدرسة طابعاً خاصاً ومستوى التعليم ملائماً لكل منطقة ولحالة السكان الاجتماعية والثقافية . ومدة الدراسة سنتان أو ثلاث . ويتراوح سن القبول بين ١٨ سنة فى جنيف و٢٢ سنة فى زيوريخ . وجميع هذه المدارس تعطى مواد أخرى خاصة بالمهنة لمعلمى الدين وخدمة الابراشيات والكهنة وأمناء المكاتب والمساعدين الطبيين فى المعامل ، والزائرات الصحيات . ويتفق ذلك مع حاجات مملكة زراعية صغيرة — حيث عدد المتقدمين للمهن والحرف ليس بكبير بحيث يسمح بوجود مدارس مستقله لكل منهم . وعدد الطلبة الذين يدرسون الخدمة الاجتماعية والذين يحصلون على دبلومها محدود . والمتوسط فى مدرستين يتراوح بين ١٢ و١٥ طالبا . ولا تقبل مدرسة زيوريخ أكثر من ثلاثين طالباً سنوياً ، وهى فى موقف يسمح لها باختيار أحسن الطلبة . وتحصل كل هذه المدارس على إعانة من الحكومة وهى تخضع لنوع من المراقبة .

وقد أنشئت مدرسة زيوريخ فى سنة ١٩٠٨ ، وينقسم التعليم بها قسمين .

١ — تعليم مهنى للخدمة الاجتماعية .

٢ — تعليم للمساعدات فى معاهد الأطفال .

ومدة القسم الأول سنتان ، وبرنامج الدراسة ثلاثة أشهر نظرية يتبعها خمسة أشهر عملية فى السنة الأولى وخمسة أشهر ومثلها عملية فى السنة الثانية . ومواد السنة الأولى هى الصحة العامة والتمريض وصحة الطفل وعلم النفس والتربية والقانون المدنى والتربية الوطنية والأشغال اليدوية ومواد السنة الثانية هى الصحة الاجتماعية والاقتصاد والقانون المدنى والخدمة الاجتماعية وأمراض

الطفل العقلية . ومشا كل الخدمة الاجتماعية الدينية والسياسية ، وألعاب الأطفال ، وتشريع العمل والتشريع الاجتماعى ، والإرشاد للمهنة وتنظيم أوقات الفراغ ومحاربة السل والكحول .

ومدة القسم الثانى سنة واحدة — منها ثلاثة أشهر نظرية يدرس فيها التربية وعلم النفس والقانون — فيما يتعلق بالأطفال — وكتب الأطفال والألعاب والغناء والرياضة والأشغال اليدوية ، وتتبعها ستة أشهر عملية فى مؤسستين ومستشفيين للأطفال .

وأسست مدرسة جنيف سنة ١٩١٨ ، وغرضها :

١ — تعليم النساء وظيفتهن فى الأسرة والمجتمع وواجباتهن الوطنية والاجتماعية .

٢ — تعليم فنى للخدمة الاجتماعية .

(ا) المساعدة الفردية (ب) إدارة المنشآت

(حـ) أعمال السكرتارية الاجتماعية (د) المكاتب وأشغال السكرتارية

ومدة الدراسة سنتان نظريتان وسنة عملية .

ومواد الدراسة فى السنة الأولى هى التربية الوطنية والقانون المدنى ونظام الأسرة الاجتماعى والاقتصاد ومسك الدفاتر والصحة والتمريض والتربية وعلم النفس والمشاكل الاجتماعية والدينية والخطابة والحركة النسائية.

ومواد السنة الثانية : السياسات الاجتماعية ، والخدمة الاجتماعية وصحة المرأة والطفل والصحة الاجتماعية وبعض المواد يعطى بالجامعة .

وعلاوة على هذه المواد تعطى مواد تخصص فى الأغراض الأربعة المشار إليها . وتمنح دبلوم المدرسة بعد مضى سنتين نظريتين وسنة عملية .

وبرنامج المدرسة مرن حديث يسمح بوجود عدة دراسات مزدوجة وتستغل الدروس من ناحية فى التعليم ومن ناحية أخرى فى المهنة — كما تستغل دروس الجامعة ومعهد التربية بحيث ينتفع بها طلبة المدرسة وفى عام

١٩٣٥ بلغ عدد الطلبة ٢٢ طالبا بالسنة الأولى و ٢١ بالسنة الثانية وتخرجت منها ٢٧ طالبة .

بلجيكا :

أما فى بلجيكا فيوجد ثمانى مدارس للخدمة الاجتماعية . اثنتان كاثوليكيتان للنساء وأخرتان للرجال ومدرستان اشتراكيتان ومدرسة تابعة لحزب الأحرار السياسيين وأخرى محايدة .

وقد أنشئت كلها بعد الحرب العظمى وتستغرق الدراسة فى معظمها ثلاث سنوات تخصص السنة الأولى للدراسة العامة والثانية للتخصص والثالثة للتمرين العملى .

ويعفى الطلبة الحاملون لدبلوم فن التمريض أو دبلوم فن التدبير المنزلى أو دبلوم التربية من السنة الثالثة .

وأهم أنواع التخصص فى هذه المدارس مساعدة الأطفال ، إدارة المنشآت ، الخدمة الاجتماعية العمالية ، التربية الشعبية ، إدارة المكتبات ، المساعدة الاجتماعية بالمستعمرات .

وتخضع هذه المدارس فى نظمها للمرسوم الملكى الصادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ والمرسوم الصادر فى ٨ يوليو سنة ١٩٣٦ . وينص هذان المرسومان على تكوين مجلس لمدارس الخدمة الاجتماعية يشرف على نظام هذه المدارس وعلى امتحاناتها .

إيطاليا :

ليست إيطاليا متقدمة فى فن تعليم الخدمة الاجتماعية إذ لا يوجد بها سوى مدرسة واحدة بروما . وكانت تسترشد فى برنامجها بالنظام الفاشيستى النقابى لذا كانت تعمل متأثرة بفكرة أن الدولة هى الهيئة الوحيدة المسئولة عن النمو الاقتصادى .

فالتعليم الأولى والثانوى فى يد الدولة ، والأول مجانى وإجبارى ، وكذلك الفصول الليلية التى تواصل بها الدراسة . وهى تستعمل للتدريب الحربى .

وكانت الصناعات والخدمات الاجتماعية والصحة العامة ووسائل تنظيم الفراغ كلها تدار بمعرفة هيئات تجمع بين جهود أصحاب العمل والعمال وتقدم فى نفس الوقت ميدانا لجهود المتخصصين الاجتماعيين المتخرجين من مدرسة الخدمة الاجتماعية .

وقد تأسست المدرسة سنة ١٩٢٧ وكان يديرها حزب الفاشيست . وهى داخلية وكانت أهم المواد : النشر والثقافة الفاشيستية : وتشريع العمل ، والتنظيمات السياسية والنقابية والاقتصاد ، والخدمة الاجتماعية وواجبات المهنة . والتربية الاجتماعية والآفات الاجتماعية ، والطب الاجتماعى ، والصحة العامة ، والتأمين الاجتماعى ، والمساعدة والوقاية ، والصحة والعمل ، والتشريح ووظائف الأعضاء ، والتمريض النظرى والعملى ، والخدمة الاجتماعية الخاصة بالأمراض العقلية ، وتاريخ الفن ، والتدبير المنزلى ، والدين والتربية البدنية .

ومدة الدراسة عشرة أشهر ـ يمنح بعدها الطالب دبلوما . ويلتحق بعد ذلك ـ غالبا ـ باتحاد الصناعات ، ليقوم بالخدمة الاجتماعية فى المصانع وقد بلغ عدد الطلبة سنة ١٩٣٥ نحو ٣٥ طالباً .

وكانت المدرسة تربى على الخصوص الروح الفاشيستية ـ فتمكن الطلبة من القيام بالدعاية الفاشيستية على خير وجه . وكانت المدرسة تقبل ٢٠ طالباً كل سنة ويقوم بمصاريفهم حزب الفاشيست . ويخضع الطلبة لقواعد شديدة فيما يتعلق بالسلوك .

مصر :

أنشئت مدرسة الخدمة الاجتماعية بالاسكندرية فى ١٧ أكتوبر

سنة ١٩٣٦ تحت رعاية إتحاد المنشآت الاجتماعية واتحاد النساء الجامعيات ، وتنحصر أغراضها فيما يأتى :

١ — تهيئة فريق ملم بالمعلومات التى تؤهله للعمل فى المؤسسات الاجتماعية والخيرية الموجودة والتى ستوجد فيما بعد .

٢ — إرشاد من يرغبون فى مساعدة إخوانهم ولكنهم لايستطيعون القيام بذلك بسبب عدم توفر الخبرة والتشجيع الكافى .

٣ — إثارة اهتمام الجمهور نحو طرق الخدمة الاجتماعية ونظم المنشآت الاجتماعية الحديثة الملائمة لحاجات البلاد .

وفى سنة ١٩٣٧ أنشأت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية مدرسة الخدمة بالقاهرة على نظام مدرسة الاسكندرية .

وفى نوفمبر سنة ١٩٤٦ أنشأت رابطة الإصلاح الاجتماعى معهد دراسات الطفولة لإعداد الفتيات اللاتى يعهد إليهن بالعمل بمنشآت الطفولة أو الاشتراك فى وسائل رعاية الطفل فى شتى نواحيها وفى مراحلها المختلفة .

كما أنشأ فرع الرابطة بالاسكندرية فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ معهداً مماثلا لها المعهد بالاسكندرية .

وفى نوفمبر سنة ١٩٤٦ أنشأت وزارة التربية والتعليم (المعارف العمومية) معهداً عالياً للخدمة الاجتماعية يقبل الفتيات فقط .

وتمد وزارة الشئون الاجتماعية هذه المعاهد بإعانات سنوية — كما أن وزارة (المعارف العمومية) وضعت نظاما لامتحان من أتموا دراسة الخدمة الاجتماعية تحت إشرافها تمنح الناجحين فيه دبلوما فى الخدمة الاجتماعية وقد اعتبر هذا الدبلوم فى أول الأمر معادلا لبعض الدبلومات الفنية الراقية — كدبلوم معهد التربية الابتدائى ودبلوم المعهد الصحى ودبلوم مدرسة التجارة الراقية .

وقد رأت اللجنة — التي شكلتها وزارة الشؤون الاجتماعية فى أواخر سنة ١٩٣٩ لبحث نظام مدارس الخدمة الاجتماعية — أن تعمل الوزارة على تفضيل خريجي المدرسة من الحاصلين على مؤهلات الاستخدام فى الالتحاق بوظائف وزارة الشؤون الاجتماعية وكذلك بالاتفاق مع الهيئات الأهلية لتوظيف الخريجين فى شتى نواحي العمل الاجتماعي وأن يكون من سياسة الوزارة أن تحقق الإشراف على النواحي الاجتماعية — بطريق تعيين خريجي مدارس الخدمة الاجتماعية فى المصانع والمؤسسات الخارجية المختلفة — ليتولوا توجيه الناحية الاجتماعية فيها والإشراف عليها وليكونوا هم الصلة بينها وبين الوزارة .

وفى سنة ١٩٤٤ اعترفت (وزارة المعارف) بدبلوم الخدمة الاجتماعية. ثم قرر مجلس الوزراء فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ تعيين الحاصلين على هذا الدبلوم مع شهادة البكالوريا فى الدرجة السادسة براتب شهرى قدره ١٠ جنيهات و ٥٠٠ مليم .

ولم يقتصر اهتمام الحكومة على مدارس الخدمة الاجتماعية — بل تعداها إلى مختلف المشروعات والأعمال الاجتماعية — فإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية وما وضعته من برامج الإصلاح الاجتماعي هو خطوات من التقدم نحو وضع سياسة اجتماعية بنائية حكيمة للعلاج والوقاية . كذلك جعلت كثير من الهيئات والجماعات المختلفة تدرك ضرورة استخدام الوسائل العلمية والاجتماعية لإصلاح الشعب والنهوض به فى جميع النواحي — كما أصبح وجود الإخصائي الاجتماعي ضروريا جداً فى كل منشأة لها اتصال بالمشاكل أو الأعمال الاجتماعية .

الأعمال التي يقوم بها الخدام الاجتماعيين :

لقد أصبح الخادم الاجتماعي عاملا أساسياً فى كل مؤسسة من المؤسسات

التى تعنى بالشؤون الاجتماعية أو تقوم بوظيفة اجتماعية — كالمستشفيات والمصانع والمدارس ومحاكم الأحداث والملاجىء والجمعيات الخيرية والأندية. وتحتاج الخدمة الاجتماعية — فى كل من هذه المنشآت — إلى بعض التخصص الذى يجب من أجله أن يتزود الخادم الاجتماعى ببعض المؤهلات الخاصة. وفيما يلى أغراض هذه الخدمات.

١ — الخدمة الاجتماعية الطبية : وتتلخص فى القيام ببحث الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمريض. وتدبير وسائل الوقاية من المرض ومنع انتشاره — فيساعد بذلك الخادم الاجتماعى المستشفى على أحسن أداء مهمتها الأساسية.

٢ — الخدمة الاجتماعية العائلية : وتقوم بها الجمعيات الخيرية بمعونة الخادم الاجتماعى الذى يتحرى عن أحوال الأفراد المحتاجين ويعمل على مساعدتهم، ومنع غير المحتاجين من الاستفادة بغير حق من الجمعيات — حتى لا يسد الطريق فى وجوه من هم فى حاجة إليها.

٣ — الخدمة الاجتماعية للعمال : وهى الإشراف على حياة العامل الاجتماعية — إذ كلما كان فى عيشة راضية — استطاع أن يحسن أداء عمله، فصحته وصحة عائلته. وهدوء حياته البيتية. وضمان تعليم أولاده. كل هذه أعمال لا تصل إدارة المصنع إلى حسن القيام بها إلا إذا استعانت بالخدام الاجتماعيين — الذين يكتسبون ثقة العمال وثقة عائلاتهم، ويستطيعون أن يتبينوا ما يلقاه كل عامل من صعوبات. فيعملون على إزالة هذه الصعوبات.

٤ — الخدمة الاجتماعية المدرسية : لا يكفى التعليم وحده لتنشئة الطلبة دون تبين حالة كل واحد منهم ومعرفة سبب تأخره. إن كان متأخراً عن زملائه. أو سبب اعتلال صحته إن كان معتلا. يقوم بهذا العمل الخادم الاجتماعي كما يعمل على تدبير ما يلزم عن علاج فربما كان تأخير التلميذ عن

أقرانه راجعا لسبب بسيط فى حياته البيتية إذا عولج بحكمة عاد للتلميذ هدوءه ونشاطه وإقباله على الدرس .

٥ — الخدمة الاجتماعية بمحاكم الأحداث : ويقوم بها ما يطلق عليه ضابط المراقبة أو الرعاية ومهمته بحث حالة الأطفال المقدمين للمحاكمة . وتقديم تقارير عن حالتهم لهذه المحاكم . وإبداء الرأى نحو انتزاعهم من أسراتهم إذا كانت خطراً عليهم وإيداعهم الإصلاحات . والإشراف عليهم بعد خروجهم منها .

٦ — الخدمة الاجتماعية بمنشآت الطفولة بجمعيات حماية الطفولة والملاجىء لكى تحقق الأغراض التى أنشئت من أجلها بتنظيم العمل فيها وإدارة نواحى النشاط بالأساليب العلمية .

٧ — الخدمة الاجتماعية فى منشآت أوقات الفراغ : ويعمل الخادم الاجتماعى فيها على تربية وتهذيب الجماعة التى يتولى قيادتها بطريقة ديمقراطية . حتى ينمى شخصية أفرادها ويرفع مستواها .

٨ — إصلاح الجماعات المحلية بدراسة أحوالها ووضع برامج الإصلاح ونشر الدعاية اللازمة وتنظيم المشروعات الاجتماعية .

وسنتحدث عن هذه الميادين فى الباب الثالث .

الفصل الخامس

الاحتراف والتطوع فى الخدمة الاجتماعية

الخدمة الاجتماعية كمهنة :

لا يمكن للخدمة الاجتماعية أن تدعى أنها مهنة تامة النمو أو التكوين . ولكن يظهر لنا تاريخها - وبخاصة فى السنوات الأخيرة - نموا مضطردا فى مختلف نواحى نشاطها إذ أصبحت بعض أعمال الخدمة الاجتماعية تحتاج إلى تفكير دقيق وتستلزم ممن يمارسها تحمل مسئولية فردية كبيرة . كما دخلت الأسس العلمية فى جانب كبير من جوانبها العملية . وقد تم التقدم فى بعض الميادين - تلبية للأغراض العملية . وتجمع بانتظام جانباً كبيراً من القواعد الفنية - التى يمكن تلقينها - وقد ساعدت بعض الهيئات المشتغلة بالخدمة الاجتماعية - على تنمية نواح من النشاط تمتاز بالمسئولية الفردية والاعتماد على النفس - فترتب على ذلك ظهور فروق بين الخدام الاجتماعيين الإكفاء وغير الإكفاء وكونت مستويات واضحة وحددت المؤهلات التعليمية - العامة والخاصة - اللازمة لتأدية مختلف الخدمات الاجتماعية على خير وجه. وقد وصلت الجهود - التى بذلت لقبول الحالة الراهنة لهذه المستويات - إلى بعض النتائج المرضية - كما بذلت بعض الجهود لزيادة الاهتمام بالخدمات الاجتماعية ولإيجاد مستويات لتحسين الخدمات التى تؤدى فى ميدان الإصلاح الاجتماعى العام .

اضطرت الخدمة الاجتماعية فى صراعها من أجل الوحدة المهنية «وتحديد موقفها» ، إلى محاولة التغلب على بعض الصعوبات الخاصة وقد نشأت عن عدم تكييف علاقات الأفراد والجماعات بالمجتمع فروق مركبة ومتداخلة -

تصطدم بعدة مشاكل وتتعلق هذه المشاكل بنواحى نشاط عدد كبير من الميادين والهيئات والمنشآت فسن تشريع مستقل للخدمة الاجتماعية يميزها ويحصرها فى نطاق الحدود المفهومة الخاصة بالاصلاح الاجتماعى والفردى يسبب مشاكل متعبة . وعلاوة على ذلك — فإن الخدمة الاجتماعية يجب أن تواجه هذه المشاكل الخاصة بتعريف وتحديد وظائفها إذ يعتمد حلها على نمو التجارب العلمية والعملية وعلى تنظيم العلاقات المتبادلة القوية مع نواحى النشاط المتشابهة الخاصة بالمهن المتصلة بمهنة الخدمة الاجتماعية .

وهناك صعوبات أخرى تعترض نمو الوظائف المرتبطة بالخدمة الاجتماعية تنتج من أن هذه الميادين والمنشآت تنشأ عادة من نواحى اهتمام مختلفة ببعض المسائل أو نواحى النشاط لدرجة أن الحدود بين المنشآت تلتبس والوظائف النوعية لا يعترف بها أو تحديد إلا لدرجة معينة ويصبح اكتشاف وتنمية قاعدة مهنية مشتركة من الصعوبة بمكان .

ولقد ترتب على الاشتراك فى الجهود الخاصة بحل مشاكل الفاقة والإجرام والآفات الاجتماعية الأخرى والمرتبطة بمركب النقص والعجز إنكار إمكان تطبيق القواعد الفنية للخدمة الاجتماعية على حاجات الأفراد المنتمين لجميع الطبقات وعلى جميع درجات التكيف الاجتماعى . وأن الاعتراف المحدود بقدرة الخدمة الاجتماعية على الإصلاح جعلها خاضعة فى درجاتها المختلفة للأغراض المحدودة للجماعات الخاصة والعامة — التى تتسلط عن طريق مساهمتها المالية — وأن هذه المشكلة الخاصة بمسئولية الخدمة الاجتماعية المزدوجة نحو نواحى الاهتمام المختلفة للجماعات التى تعضدها وتحديد الأفراد الواجب مساعدتهم — مشابهة للمشكلة الموجودة فى مهنة التدريس .

التنظيم المهنى للمشتغلين بالخدمة الاجتماعية ورفع مستواهم الفنى :

الخدمة الاجتماعية مهنة جديدة فى مصر يقابل المشتغلون بها صعوبات عديدة تنحصر فيما يأتى :

١ — إدعاء كثير من الطفيليين أنهم خدام اجتماعيون بينما هم أجهل الناس بهذا العمل .

٢ — اشتغال كثير من الأفراد - غير الحائزين على الثقافة الاجتماعية - فى مختلف ميادين الخدمة الاجتماعية - بينما يجب أن تقتصر هذه الميادين على الخدام الاجتماعيين .

٣ — حصول معظم الخدام الاجتماعيين على مرتبات ضئيلة لا تتفق مع مؤهلاتهم .

٤ — عدم وقوف أغلب المنشآت الاجتماعية على واجبات الخدام الاجتماعيين وعدم اعترافها بحقوقهم .

٥ — عدم اهتداء بعض الخدام الاجتماعيين إلى حل للمنازعات التى تنشب بين بعضهم وعجزهم عن تسويتها فيما بينهم .

٦ — عدم وجود رابطة بين الخدام الاجتماعيين تضم شملهم وتعمل على صيانة حقوقهم وتهتم بترقية مهنتهم .

لذلك يجب وضع القواعد التى تنظم استخدام المشتغلين بالخدمة الاجتماعية وترفع مستواهم الفنى . وفيما يلى مشروع ابتدائى لهذه القواعد - يعتبر كعقد عمل جمعى للخدام الاجتماعيين الذين يلحقون بالمنشآت الحكومية والأهلية .

ويمكن - إذا وافقت عليه مدارس الخدمة الاجتماعية وروابط خريجى مدارس الخدمة الاجتماعية بالقاهرة والإسكندرية إحالته إلى وزارة الشؤون الاجتماعية للموافقة عليه والمساعدة فى تنفيذه .

١ — تعريف الخادم الاجتماعى

الخادم الاجتماعى هو الشخص الحاصل على دراسات اجتماعية معترف بها وعلى تجارب عملية يكرس كل أو بعض وقته لأعمال الخدمة الاجتماعية فى هيئات أو فى ميادين منظمة لهذه الخدمة .

٢ — مؤهلات الخادم الاجتماعى :

يجب أن يكون الخادم الاجتماعى حاصلا على دبلوم الخدمة الاجتماعية من مصر أو الخارج أو أن يكون حائزاً على ثقافة عامة واشتغل بالخدمة الاجتماعية مدة لا تقل عن خمس سنوات حصل فى أثنائها على درجة الثقافة التى تقتضيها مهمة الخادم الاجتماعى وأن تقبله جمعية الخدام الاجتماعيين عضواً بها .

٣ — الأعمال التى يقوم بها الخدام الاجتماعيون :

(ا) تعمل الوزارات والمصالح المختصة على قصر الوظائف الآتية على خريجى مدارس الخدمة الاجتماعية الحاصلين على مؤهلات الاستخدام ، وكذلك الاتفاق مع الهيئات الأهلية لتوظيف الخريجين فيها ،

(ا) ميدان تقصى الأحوال الفردية :

تقصى الأحوال الفردية بالجمعيات الخيرية والمدارس والمنشآت الطبية ومحاكم الأحداث الخ .

(ب) ميدان المنشآت الاجتماعية :

الأعمال الاجتماعية الفنية بالجمعيات الخيرية والملاجىء والإصلاحيات ومكاتب العمال بالمصانع والمراكز الاجتماعية .

(حـ) ميدان العمل الجمعى :

أعمال القيادة فى أندية ومصايف الأطفال والفرق الكشفية وأندية ومعسكرات الشباب والمحلات .

(ى) ميدان التنظيم الاجتماعى :

أعمال البحث الاجتماعى بالجمعيات وبالحكومة — التفتيش على الجمعيات الخيرية والملاجىء وجمعيات التعاون والأندية والمصانع والإرشاد الاجتماعى .

٤ — كادر الخدام الاجتماعيين :

يجب اعتبار الخدام الاجتماعيين من الموظفين الفنيين ومنح الحاصلين على

دبلوم الخدمة الاجتماعية مع شهادة البكالوريا أو ما يعادلها ١٢ جنيهاً شهرياً :

ومنح الحاصلين على درجة جامعية من مصر أو من الخارج — إلى جانب دبلوم الخدمة الاجتماعية ١٥ جنيهاً شهرياً على أن لا تمنح هذه المرتبات إلا للذين يعينون فى الوظائف الاجتماعية المذكورة .

٥ — واجبات الخدام الاجتماعيين :

يجب أن يكون الخدام الاجتماعيون على علم تام بالأعمال التى يقومون بها ، وأن يؤدوا واجبهم طبقاً لما اتفق عليه الرأى الاجتماعى العالمى من آداب المهنة . وأن ينفذوا ما يصدر إليهم من النصائح والتعليمات التى تضعها مدارس الخدمة الاجتماعية والجمعيات الخاصة بهم .

٦ — حقوق الخدام الاجتماعيين :

يخضع الخدام الاجتماعيون — الملحقون بالحكومة — لقوانين ولوائح الاستخدام . أما فى المنشآت الأهلية — فيجب أن يتمتعوا بالحقوق الآتية :

(ا) لا يكلف الخدام الاجتماعيون إلا بالأعمال التى هيئوا لها .

(ب) يجب ألا تزيد مدة العمل للخادم الاجتماعى عن ٧ ساعات يومياً .

(ح) يجب إعطاء الخدام الاجتماعيين راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية .

(ى) يمنح الخدام الاجتماعيون أجازة سنوية لا تقل عن شهر كما يمنحون أجازات مرضية معقولة .

(ﻫ) فى حالة الاستغناء عن أى خادم اجتماعى يمنح مكافأة — بواقع مرتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة :

جمعية الخدام الاجتماعيين :

تساعد كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ومدارس الخدمة الاجتماعية الخدام الاجتماعيين على تكوين جمعية لهم تعمل على تحقيق الأغراض الآتية :

١ — العمل على صيانة حقوق الخدام الاجتماعيين وأخذهم بالقيام بواجبهم .

٢ — تنظيم علاقة الخدمة الاجتماعية والخدام الاجتماعيين بالحكومة والجمهور .

٣ — سن القواعد المنظمة لمزاولة مهنة الخدمة الاجتماعية وبيان العادات المرعية .

٤ — مجازاة المخالفين على الخروج عن مبادىء المهنة ولوائحها والعادات المرعية فيها .

٥ — تنمية روح الأخاء والتعاون بين الخدام الاجتماعيين بالوسائل المختلفة — كإنشاء ناد أو عقد اتفاقات اقتصادية أو إنشاء صندوق إعانة — والاتصال بالهيئات المماثلة والتعاون معها .

٦ — تسوية المنازعات — ذات الصلة — بالمهنة مما قد ينشأ بين أعضاء الجمعية أو بينهم وبين غيرهم .

٧ — العمل على تحقيق كل مشروع أو عمل من شأنه رفع مستوى الخدمة الاجتماعية وإعلاء كرامتها .

٨ — جمع المعلومات وإجراء الأبحاث المتعلقة بمشاكل الخدمة الاجتماعية التي تهم المجتمع أو التي يحتاج إليها الأعضاء في عملهم ومناقشتها في اجتماعات دورية خاصة وتنظيم محاضرات عامة وعقد مؤتمرات — من آن لآخر — ونشر بحوث الجمعية ومحاضراتها وتكوين مكتبة فنية يرجع إليها الأعضاء عند الحاجة .

ويحظر على هذه الجمعية الاشتغال بالأعمال السياسية أو الدينية أو مباشرة أي عمل خارج عن الأغراض المذكورة .

الخدمة الاجتماعية والتطوع :

التطوع هو جهد اختياري للقيام بعمل معين بدون مقابل وقد يلوح أن

التطوع وسيلة سهلة لأداء الأعمال الاجتماعية بأقل نفقة . ولكن يجب أن نذكر دائماً أنه لا يمكن لعمل اجتماعي مستمر أن يقوم على أكتاف المتطوعين وحدهم ـ فالمؤسسات المختلفة كتلك التي تسعى إلى رفع مستوى طبقات الشعب والترفيه عنها ـ يجب أن تعتمد أولا على الإخصائيين الذين درسوا مسائل الخدمة الاجتماعية دراسة علمية وعملية واتخذوا منها مهنــة كأية مهنة أخرى . ومهمة المتطوعين والمتطوعات ـ في هذه الحالة ـ هي أن يساهموا بجهودهم في تلك المؤسسات . أما الاعتماد على المتطوع وحده في السير بتلك المؤسسات فمصيره الفشل ـ مهما حسنت فيه نية المتطوعين .

ولقد سبقتنا جميع الدول المتمدينة إلى فهم هـذه النقطة المهمة . ولذلك نراها تسند أعمال الخدمة الاجتماعية التي تحتاج إلى عمل مستمر ـــ إلى إخصائيين ـــ اتخذوا الخدمة الاجتماعية مهنة لهم ـــ وتشجع ـــ في الوقت نفسه ـــ المتطوعين والمتطوعات ـــ الذين توفروا على درس هذه الأعمال وخبروها ـ على أن يساهموا بنصيب فيها ـ في أوقات فراغهم . ومما يجب التنويه به أن وقت الفراغ هذا يجب أن يكون كافياً ليتمكن فيه المتطوع من القيام بعمل منتج . فإذا لم يجد الشخص سعة من الوقت ـــ فليترك هواية الخدمة الاجتماعية لمن يجد الوقت الكافي لها . وذلك لأن أعمال الخدمة الاجتماعية أعمال دقيقة . ولكي تنتج النفع المرجو ـــ يجب أن تؤدى على الوجه الأكمل ويكفي أن أسرد هنا بعض الأمثلة .

وأول مثل يضرب لأعمال الخدمة الاجتماعية هو التطوع لجمع المـال . وقد يظن ـــ لأول وهلة ـــ إن هذا لا يحتاج إلى دراسة ودراية أو مرانة . والواقع على عكس ذلك تماما ـ إذ يجب على المتطوع أو المتطوعة أن يكون ملماً بالأسس التي يقوم عليها المشروع الذي يجمع المال من أجله ـــ ليتمكن من إقناع الجمهور بأهميته . ويجب ـ أيضاً ـ أن تكون له شخصية قوية جذابة ـ تعينه على التأثير في الجمهور ـ ومن وسائل جمع المـال بيع أقلام

رصاصية قامت به إحدى الجمعيات الاجتماعية النسائية فى القاهرة بثمن بسيط يغطى تكاليفها ويدر ربحا للجمعية ، وذلك بعد أن نقش على القلم اسم الجمعية .

ومثل ثان لما يمكن أن يقوم به المتطوع أو المتطوعة — هو المساهمة فى جمع المعلومات الخاصة ببعض الأبحاث العلمية . مثال ذلك البحث الذى قام به أستاذ علم التغذية بكلية الطب فى دراسة التغذية بين بعض أهالى القاهرة — فقد ساهم فى جمع المعلومات الخاصة بهذه الأبحاث عدد من المتطوعين — الذين نالوا قسطا من الدراسة فى مسائل الخدمة الإجتماعية .

مثال ثالث لما يمكن أن يقوم به المتطوعون والمتطوعات — هو المساهمة فى المؤسسات الاجتماعية والرياضية — فهناك كثير من الملاجىء — وبخاصة تلك التابعة لهيئات أهلية التى يمكن العمل فيها ومساعدة الفنيين القائمين بها . ولكن يجب على المتطوع أن يعد نفسه لمثل هذا العمل إعداداً صحيحا — بالدراسة والتمرين .

وهناك مؤسسات رياضية مثل الأندية الشعبية . وهذه ترحب — بطبيعة عملها — بالمتطوعين ليقوموا بقسط وافر نحو نشر الروح الرياضية فى الشعب ولا يمكن للمتطوع فى هذه الأندية أن يقوم بنصيبه — على الوجه الأكمل — إلا إذا درس ومارس علوم التربية البدنية والكثير من الألعاب الرياضية المفيدة .

ومثل رابع لما يمكن أن يقوم به المتطوع والمتطوعة هو الإسعاف — إسعاف الجرحى والمرضى وإعادتهم إلى حياة صحية سعيدة . ولعل نصيب المتطوعات فى هذا أهم بكثير من نصيب المتطوعين . وكلاهما — على كل حال — يحتاج إلى دراسة علمية وعملية حتى يطمئن المريض إلى المتطوع .

وأحسن مثل هو ذكر الأعمال التى تقوم بها جمعية اجتماعية فى أمريكا — اسمها عصبة الشباب الأمريكى The Junior League of America وهى جمعية مكونة من فتيات الطبقة الراقية هناك . وكلهن من المتطوعات . وقد

أسست هذه الجمعية سيدة غنية فاضلة من أهالى نيويورك — منذ ٣٠ سنة تقريبا — دفعها إلى ذلك ميلها إلى مسائل الخدمة الاجتماعية — من جهة — وحالة فتيات الطبقة الراقية من جهة أخرى — إذ أنهن بلا عمل ويقضين أوقاتهن فى التزاور وارتياد المتاجر والملاهى — قتلا للوقت وفرارا من الملل والضيق . ولقد أحسنت هذه السيدة وأحسن مساعدوها تكوين هذه الجمعية ورعايتها وإدارتها — حتى أصبح لها الآن فرع فى كل مدينة من مدن الولايات المتحدة وأصبح من دواعى الشرف العظيم أن تقبل إحدى فتيات الطبقة الراقية عضواً فيها . وحفظا لكرامة الجمعية وسمعتها تتطلب من كل عضو أن تنظر إلى عملها بعين الجد والاحترام — فإذا تغيبت عن عملها ثلاث مرات — أوقفت عن العمل سنة كاملة — فإذا عادت إلى مثل ذلك العمل — نظرت الجمعية فى فصلها من عضويتها وإحلال أخرى محلها تقدر شرف الانضمام إليها . وأهم أعمال هذه الجمعية هو الخدمة الاجتماعية . ومنها العمل فى المستشفيات — بزيارة المرضى ومواساتهم . والخدمة فى مكاتب الاستعلام بها . وإرشاد المرضى إلى حجرات العمليات المختلفة . ومنها العمل فى الأندية والملاعب ومراكز رعاية الطفل والمراكز الصحية والعيادات الطبية المختلفة وزيارة الأحياء الفقيرة — لإرشاد الأمهات إلى كيفية العناية بأطفالهن . ومن أعمال هذه الجمعية أيضاً جمع المال أو التبرع به ودراسة أفضل الوجوه لإنفاقه . ويجتمع أعضاء هذه الجمعية الأهلية فى هيئة مؤتمر مرة فى السنة — لبحث ودراسة المسائل الاجتماعية المختلفة وأحسن الوسائل العملية لحل مشاكلها . ويطلب من كل عضو أن يدرس مواضيع الخدمة الاجتماعية قبل تقديم طلب الانضمام إلى الجمعية .

التطوع فى مصر :

١ — المنشآت الأهلية :

من أقدم أنواع التطوع فى مصر تطوع المسعفين بجمعية الأسعاف المختلطة

منذ تأسيسها سنة ١٩٠٣ . وكان معظم هؤلاء المتطوعين فى السنوات الأولى من الأوروبيين . وكان عددهم محدوداً ومعارفهم قاصرة ومعداتهم بسيطة جداً .

ويقضى نظام الجمعية بأن يقوم المتطوعون بالخدمات الليلية والنهارية - بدون أى أجر أو تعويض - وهم ملزمون بحضور الدروس التى تنظمها الجمعية كل سنة وفى نهاية جميع الدروس - يؤدى امتحاناً - عمليا وعلميا - يكون قاعدة للترقية - والمتطوعون درجات - فمنهم رؤساء أقسام ووكلاء رؤساء أقسام ورؤساء فرق ووكلاء رؤساء فرق والمتطوعون والتلاميذ المتطوعون — ورؤساء الأقسام مكلفون بحفظ وصيانة مهمات الجمعية ومحلاتها ويمنحون مرتباً .

وفى نهاية كل سنة تمنح مداليات وشهادات الشرف إلى المتطوعين الذين امتازوا بالنشاط وحسن السلوك فى حفلة علنية .

وقد وجد التطوع بعد ذلك فى كثير من الجمعيات وبخاصة فى المجالس الإدارية .

ومن هذه الجمعيات عصبة الخدمة الاجتماعية التابعة لاتحاد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية الذى أنشىء بالاسكندرية سنة ١٩٣٥ ، وغرض هذه العصبة العمل على توجيه من يرغبون فى تخصيص جزء من مالهم أو وقتهم أو مجهودهم فى خدمة الإنسانية ولكنهم لايدرون كيف يعملون وإلى من يتوجهون .

ولتحقيق ذلك وضعت الرابطة طلبا على أورنيك خاص يملؤها المتطوع موضحاً الخدمات الاجتماعية التى يستطيع القيام بها — وفقاً لرغبته . وقد أوضحت فى هذا الأورنيك — على سبيل المثال ، بعض هذه الخدمات واقتصرت تقريبا على خدمات يمكن الأغنياء تأديتها — وبخاصة السيدات منهم — ومن هذه الخدمات .

١ — الأعمال الكتابية : كتابة عناوين المظاريف ـ نسخ تقارير على الآلة الكاتبة الخ ...

٢ — أعمال اللجان : تنظيم الحفلات — بيع التذاكر — جمع التبرعات — تحصيل الاشتراكات .

٣ — الترجمة

٤ — زيارات : المستشفيات ـ منازل الفقراء ـ الملاجىء .

٥ — التعليم : اللغات الأجنبية ـ الأشغال اليدوية .

٦ — تنظيم نزهات الأطفال .

وفى الوقت نفسه ـ قامت الرابطة بوضع نماذج لطلب آخر وأرسلته إلى الجمعيات الخيرية المشتركة بها لتوضيح الأخيرة نوع الخدمات التى تحتاج إليها حتى يمكن التوفيق بين الخدمات التى يعرضها المتطوعون والخدمات التى تطلبها الجمعيات .

وفى أواخر سنة ١٩٣٨ أنشأت جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة فرق الإمدادات العسكرية ودعت الشبان المثقفين إلى الاندماج فيها . وكان غرضها تدريب أكبر عدد ممكن قبوله من الشبان على حمل السلاح والتدريب على وسائل الوقاية من الغارات الجوية وأعمال اللاسلكى الحربى وهندسة الميدان والتمريض وإسعاف العسكريين .

كذلك أنشأ عباس حليم (النبيل السابق) سنة ١٩٣٨ « فرق الخدمات العامة » وتتكون من المتطوعين الذين يمكن الاعتماد على جهودهم فى الخدمات العامة ـ على اختلاف أنواعها وظروفها .

وقد قررت بصفة مبدئية القيام بالخدمات الآتية :

١ — الدعاية للتعاون المنزلى فى المدن .

٢ — تأليف فرق من الهواة لتسلية ومواساة الجرحى والمجندين ـ بإقامة حفلات مجانية خاصة لهم .

ومن الجمعيات التى تقوم على التطوع جمعية نهضة القرى ، وتقوم بحث طلبة المدارس أثناء العطلات الصيفية على تعليم الفلاحين القراءة والكتابة .

٢ — المنشآت الحكومية :

قامت الحكومة — عند إعلان الحرب — بتدريب متطوعين للاسعاف لإسعاف المصابين عند حدوث الغارات الجوية .

وعينت مراقبين متطوعين للوقاية من الغارات الجوية — يقومون بإرشاد ومساعدة مواطنيهم فى المناطق المعينة لهم . وذلك فى ظروف الأخطار والكوارث التى تعقب الغارات الجوية . ويكونون حلقة الاتصال بين الجمهور والسلطات للتبليغ عن الخسائر والأضرار التى تحدثها الغارات والمساعدة عند الاقتضاء .

كذلك أخذت فكرة البوليس الخاص فى مصر عن انجلترا . وقد وافقت الحكومة المصرية على تأسيس البوليس الخاص بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ يونية سنة ١٩٤٠ وبقرار وزارة الداخلية رقم ١٢ الذى نص على تأليف « قوة البوليس الخاص » من أفراد من المصريين غير التابعين للبوليس النظامى — والذين يتقدمون للتطوع بدون أجر — ويقع عليهم الاختيار لمعاونة البوليس النظامى — عند الحاجة — لحفظ الأمن وصيانة الأموال ومكافحة الإجرام ومنع الإخلال بالنظام وما إلى ذلك من واجبات رجال البوليس التى يقومون بأدائها بواسطة حكمدار البوليس .

وقد فكرت وزارة الشؤون الاجتماعية — عند إنشائها — فى تنظيم التطوع — إلا أنها عدلت — بعد ذلك — عن هذا المشروع .

أهم أنواع التطوع :

١ — الدعاية الاجتماعية : محاربة الخرافات السائدة والقضاء على الأباطيل والخزعبلات والتعصب والتحيز — عن طريق وضع الإعلانات الجذابة

والرسوم والصور الرمزية والمنشورات الدورية وغير الدورية وكتابة المقالات واقتطاع شذرات وأعمدة من الجرائد ولصقها على الجدران — حتى يطلع الفقراء على أهم ماورد بها .

٢ — الدعاية الصحية : نشر الدعاية الصحيـــة بتوزيع المنشورات والإعلانات الخاصة بالعناية بالصحة واتقاء شر الأمراض والعمل على إبادة الحشرات وقتل الطفيليات وإرشاد العامة إلى طرق الوقاية والعلاج ومساعدتهم على الاتصال بالأطباء والالتحاق بالمستشفيات والمصحات .

٣ — التعليم : مكافحة الأمية وتزويد الشعب بالثقافة الضرورية .

٤ — الأندية والملاعب : التطوع للعمل بها على تحسين حالة السكان الخلقية والعقلية والمادية وتشجيع الأعضاء على التمرينات البدنية وتعليمهم الألعاب الرياضية وعقد مسابقات رياضية لهم .

٥ — الخدمات الشخصية : إسداء النصيحة للأشخاص الذين لديهم متاعب . وقراءة الخطابات وكتابتها للأميين وتحرير العرائض .

٦ — الجمعيات الخيرية : الاشتراك فى المجالس الإدارية واللجان ومساعدة الجمعيات فى جمع الأموال وإقامة الحفلات والأسواق الخيرية وفى توزيع إعلاناتها ونشر دعايتها . والقيام بأعمال السكرتارية .

شروط التطوع : ولكى يمكن تنظيم التطوع يجب أن تتوفر شروط معينة نجملها فيما يلى :

١ — أن يكون المتطوع من الطبقة المثقفة ومن ذوى الأخلاق القويمة .

٢ — الدراية بالعمل المتطوع له أو دراسته .

٣ — ألا يكون هذا العمل فنيا جداً ويستلزم مجهوداً شاقا .

٤ ـــ أن يكون للمتطوع عمل آخر يقوم به ويرتزق منه .

٥ ـــ أن يكون لدى المتطوع وقت الفراغ الكافى .

٦ ـــ أن تقوم بتنظيم التطوع هيئات منظمة ذات أهداف معينة .

٧ ـــ أن يخضع المتطوعون للرؤساء الإخصائيين وأن يتبعوا التعليمات التى تصدر إليهم .

٨ ـــ يجب تحديد نسبة المتطوعين فى العمل — بحيث يسهل الإشراف عليهم ولكيلا تؤدى كثرتهم إلى ارتباك العمل .

الفصل السادس

التكوين الخلقى للخدام الاجتماعيين

الأخلاق هى مجموعة المبادىء والقواعد الخاصة بالواجب وقواعد التصرف المتصلة بالنشاط البشرى أو أحد أنواعه ـ كالأخلاق السياسية والاجتماعية ولكل مهنة أخلاق خاصة بها . والواقع أنه مما يميز كل مهنة عن الأخرى اتصاف المشتغلين بها بأخلاق مميزة لهم .

والخدمة الاجتماعية مهنة حديثة تتكون من الخدمات الفنية التى تستلزم تدريبا خاصا . ولهذا العمل أخلاق خاصة به ـ كما أن للقانون والطب خاصة بهما .

ولقد أظهرت المدنية أهمية الجهود الواجب القيام بها لتحسين حالة الطبقات البائسة وكذا أهمية المشتغلين بالخدمة الاجتماعية ـ أى الأشخاص الذين مهمتهم العمل بالمنشآت التى تعمل على تحسين الحياة المهنية والعائلية والاجتماعية للأفراد .

وعلى ذلك فإن المشتغلين بالخدمة الاجتماعية فى ميدان التعليم يديرون ويوجهون جهود الطفل . وفى ميدان المساعدة ـ لا يكتفون بمواساة الفقراء ـ ولكن يمنحونهم التشجيع والثقة التى تساعدهم على مكافحة البؤس ، وفيما يتعلق بالناحية الاجتماعية يهتمون بتعريف حقوق وواجبات الأفراد والعائلات والجماعات ويساهمون بذلك ـ لا فى تحسين أحوال المعيشة الفردية والاجتماعية فقط ـ بل يوجدون بين جميع المواطنين تعاونا قويا وأخوة حقيقية .

يظهر بذلك المشتغل بالخدمة الاجتماعية ـ كأحد دعاة الديموقراطية ـ يدافع عن حقوق الشعب دون أن ينسى تذكيره بواجباته .

وهذه مهمة دقيقـــة ، تحتاج بجانب الدراسة الجدية إلى صفات عقلية وخلقية متنوعة .

ولقد أصبحت وظيفة الخادم الاجتماعى — فى كثير من البلاد — من الوظائف الرسمية المعترف بها . ولذا يجب أن يقابل الخادم الاجتماعى ذلك بترقية نفسه حتى يستطيع أن يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه على أكمل وجه .

وهو يتلقى — فيما يتعلق بعمله الفنى — الدراسات العلمية اللازمة — لكى يتمكن من القيام بما يعهد إليه ، ولكنه بجانب ذلك — يجب أن يتلقى تعليما خلقيا وهذا التعليم من الأهمية بمكان .

والمهنة هى القيام بعمل يعرفه الإنسان وتمرن عليه . وإذا كان الأمر يتعلق بعمل بدنى وفكرى - فان إتقانه لا يقتصر على الجهود البدنية والتفكير الآلى — بل يجب أيضا القيام بجهد عقلى والتحلى بالصفات الخلقية .

وليست قيمة الإنسان فى عقله فقط — فهناك كثيرون من الأذكياء ولكنهم غير صالحين ، وهناك أيضا كثيرون ليست أخلاقهم بمستوى عقولهم . فيجب أيضا أن يقوم — بجانب التربية العقلية — عمل آخر هو التكوين الخلقى وإظهار السلوك الحسن والادارة الطيبة .

وتتجه مهمة الخادم الاجتماعى نحو خدمة الأفراد وتخفيف الآلام التى تنتابهم ويتضمن ذلك التحلى بمجموعة من الواجبات العالية . ويدين الخادم الاجتماعى المثالى لمهنته بواجبات خلقية عاليـة — فاذا أهمل ذلك — فانه لا يكون جديرا بالمهمة المطلوبة منه .

وجملة القول أن مهنة الخادم الاجتماعى تتطلب مناعة خلقيةوقوةوثباتاً لا يستطيع كل فرد تحملها . ولكى نكرس أنفسنا لمن نعنى بهم ولكى نخفف آلامهم فان جهودنا لن تؤدى أثرها الطيب ما لم ننس أنفسنا فى خدمتهم .

مبادىء الخدمة الاجتماعية :

تقوم الخدمة الاجتماعية على عدة مبادىء — لا يكون المتخصص فيها

خادما اجتماعيا بالمعنى الصحيح إلا إذا آمن بها — وهذه المبادىء هى :

١ - إحترام الفرد : تحترم الديمقراطية الحديثة الفرد باعتباره عضواً من أعضاء المجتمع — فمهما كان مركز الفرد ومهما كانت حالته لا تحط الخدمة الاجتماعية من قيمته أو تقلل من شأنه . وكذلك لا يفرق الخادم الاجتماعى بين الأفراد لجنسيتهم أو عقيدتهم ولا يتعصب لجنسية معينة أو عقيدة خاصة — بل هو يعامل الأفراد كإخوان من البشر — لا كطبقات أو طوائف اجتماعية أو دينية . وهو يحترم العامل والفلاح — كما يحترم الموظف والمستخدم — فالكل وإن اختلف إنتاجهم يعملون للصالح العام .

٢ — قابلية الفرد للتعليم والإصلاح : وذلك لأن الخدمة الاجتماعية تتميز بالطابع العلمى والبحث عن الأسباب وباتساع ميدان الدراسة التى تدين بها إلى تقدم علوم النفس والتربية والصحة — مما ساعدنا على معرفة أسباب عدم التلاؤم مع البيئة والعمل على علاج هذه الأسباب ، وأصبح من الميسور علاج الشذوذ البدنى والعقلى والخلقى — فيبحث الإخصائى فى ظروف كل شاذ ويتصل بالإخصائيين لمعالجة كل منهم دون أن يتطرق إليه اليأس أو القنوط .

٣ — الإيمان بالعدالة : فالحاجة للعدالة أكثر من الحاجة للإحسان الذى كثيراً ما ساعد على تخفيض الأجور — لأنه كان يعالج نقصها الناشىء من الظلم الموجود بين رب العمل والعمال — بينما الخدمة الاجتماعية اهتمت — قبل كل شىء بتحقيق العدالة — فالفقير يجب مساعدته والجاهل يجب تعليمه والمريض يجب معالجته .

٤ — المشاركة الوجدانية : لا تكون الخدمة الاجتماعية ناجحة إلا إذا كانت قائمة على مودة خالصة لمن نريد مساعدتهم — فهذه المودة تساعدنا على الامتزاج بهم وتكشف لنا صعوباتهم الحقيقية .

وعاطفة المودة تكاد تكون منعدمة عند كثير من الناس مما يضعف روح التساند والتكاتف بينهم .

فاذا وجدت صلحت العلاقة بين الرئيس والمرؤوس وبين صاحب العمل والعامل . والشخص الذى لا تكون علاقته بالناس علاقة مودة لا يستحق أن يكون مشتغلا بالخدمة الاجتماعية .

عناصر الشخصية القوية :

العناصر الجوهرية التى تتكون منها الشخصية القوية كثيرة — منها ماهو فطرى ومنها ما يمكن أن يكتسب بالتربية والتعليم . وهذه العناصر هى :

١ — الجاذبية : وتتكون من جملة صفات . فالإنسان يستطيع أن يجتذب الناس ويسيطر عليهم بأدبه وعلمه وضبط نفسه وسداد رأيه وسرعة خاطره وحسن حديثه وكرم أخلاقه ومراعاة شعورهم ومشاركته لهم وجدانيا وإحسان معاملتهم باتباعه معهم سياسة لينة فى غير ضعف .

٢ — القدرة العقلية أو الذكاء : وبعبارة أخرى حضور الذهن وسرعة الخاطر وصفاء القريحة — فمن كان متصفاً بذلك يستطيع التأثير فى غيره أو اجتذابه أو السيطرة عليه .

فالذكاء يساعد على النجاة كما يساعد على النجاح فى الحياة . وينقذ الإنسان من أحرج المآزق ويحفظ شخصيته فى أدق المواقف . ويسهل الصعب ويقرب البعيد وله أثر كبير فى حسن الخلق والسلوك .

٣ — المشاركة الوجدانية : بأن نضع أنفسنا موضع الناس — فنشعر بشعورهم ونشاركهم فى مسراتهم وأحزانهم ، ونستمع لآرائهم وأفكارهم — مهما كانت علاقتهم بنا ومهما كانت مراكزنا بالنسبة إليهم — دون تأثر برئيس أو مرؤوس غنى أو فقير عظيم أو حقير رفيع أو وضيع — فبذلك نتملك قلوب الناس .

أما من يقابل الناس بالجمود والقسوة — فلا يقابل منهم إلا بالكراهية والذم .

٤ — الشجاعة : ومن مظاهرها سيطرة الإنسان على قواه — مع ضبط نفسه — وقت الخطر الذى يهدده — سواء أكان ذلك الخطر حقيقياً أو وهمياً .

وتظهر الشجاعة أيضاً فى التغلب على الصعاب التى تعترض الإنسان فى الحياة وإصلاح الأخطاء التى تمر به .

ومن الشجاعة أن يجيب الإنسان بكل أمانة وإخلاص عما يسأل وأن يبدى رأيه بكل صراحة ويدافع عنه من غير تغيير للحقائق . ومن غير اضطرار إلى الإنكار .

٥ — الحكمة والحزم ووضع الأشياء فى مواضعها وتقديرها حق قدرها : والرجل الحكيم هو السديد الرأى البعيد النظر حسن التقدير — الذى يعرف الحق فيتمسك به ويفعل مايجب أن يفعل ويترك ماينبغى أن يترك ويعامل غيره بما يجب أن يعامل به . وإذا حكم على غيره — كان حكمه بعيداً عن الأهواء والأغراض — تتمثل فيه النزاهة والعدالة .

٦ — التفاؤل والنظر إلى الأشياء بمنظار الفأل الحسن — لا بمنظار التشاؤم والتطير : فالتفاؤل يوقظ العقل ويدعو إلى النشاط ويبعث على الإقدام ويحرر الإنسان وينشط جميع قواه العقلية ـ بينما يسبب التشاؤم والخمول والكسل وكثرة التردد والفشل والشقاء والضعف .

٧ ـ التواضع وعدم التصنع : وذلك بأن يكون لدى الإنسان استعداد يقدر به نفسه ومركزه تقديراً يدل على التفكير والحكمة ـ من غير تصنع أو تظاهر بما ليس فيه فإذا تصنع المرء وادعى ـ صراحة أو ضمناً ـ ماليس فيه ـ فقد ينكشف أمره لدى الناس ويعلمون كذبه فيحتقرونه ويفرون منه . وإذا كان التصنع سبيل الفشل والمهانة ـ فالتواضع ـ فى غير مذلة ، سبيل النجاح والرفعة .

٨ ـ حسن مظهر الإنسان وقوامه لهما أثر فى شخصيته : فالرجل الصحيح الجسم الرشيق القامة قد لايحتاج فى إظهار شخصيته والتأثير فى غيره إلى مايحتاج إليه الشخص النحيف الجسم المشوه الخلقة ـ فبينما تجد الأول

طبيعياً فى معاملته ، لأنه لا يشعر بنقص خارجى يريد أن يكمله — إذ تجد الثانى محبا للتظاهر متكلفاً فى أقواله وأفعاله — ليكمل ما فيه من نقص جثمانى.

٩ — قوة البيان وفصاحة اللسان وحسن المنطق تكسب الإنسان شخصية قوية — لأن حسن التعبير عما فى النفس والتكلم من غير تهيب أو تخوف — بحيث يكون الكلام حلواً رشيقاً سهلا عذباً مؤثراً — يزيد من تأثير الشخص فى سامعيه ويجعل له منزلة بينهم .

١٠ — الثقة بالنفس والاعتماد عليها : وتظهران فى الاستقلال الشخصى والقدرة على القيام بأعباء الحياة دون اتكال على الناس فى كل شىء . وبذا يمكن للإنسان أن يقوم بواجبه نحو نفسه ونحو المجتمع .

١١ — الصراحة وعدم الإلتواء فى الفكر والقول والعمل : ويراد بالصراحة إظهار ما فى النفس — بحيث تكون أفكار الإنسان ظاهرة وأقواله واضحة وأعماله تتفق مع أقواله - أعنى أن يقول ما يعتقد وألا يتردد فيما يقول .

الصفات الخلقية اللازمة للخدام الاجتماعيين وواجباتهم نحو الجمهور :

١ — الاستعداد : وبدونه لا يستطيع الخادم الاجتماعى أن يصيب أى نجاح فى عمله ويتوقف هذا الاستعداد على الروح الاجتماعية والميل لفهم مشاكل وحاجات الطبقات الفقيرة وعدم اليأس من الصعوبات الناشئة عن جهل هذه الطبقات .

٢ — الرغبة فى الخدمة الاجتماعية ومحبة عمل الخير والاستعداد للتضحية فالرغبة فى العمل تؤدى إلى الإقدام والنشاط وتكون كوازع نفسى يستنهض همتنا ويستحثنا على العناية بالعمل ويمدنا بالقوة التنفيذية والإرادة الحقة الضرورية للوصول إلى أغراضنا .

٣ — العناية بالصحة البدنية : فبدونها لا يستطيع الخادم الاجتماعى

أن يؤدى عمله على خير وجه — فالتحريات التى يقوم بها تتطلب مشقات كثيرة — كالمسافات الطويلة التى يقطعها وصعود الدرجات الكثيرة والمساعى الدقيقة فى المصالح العديدة .

٤ — يجب أن يكون الخادم الاجتماعى صبوراً : إذ يصادف فى عمله كثيراً من أنواع الاعتراض — حتى من الذين يخدمهم — إلا أنه يجب أن يولد فيهم الحاجة للأشياء التى يقدمها إليهم — كما يجب أن يكون جلداً فيدون المعلومات بدقة شديدة وأمانة ويعمل الأشياء البسيطة التى لا يلاحظها الغير .

٥ — يجب أن يكون واسع الصدر ورزيناً : وينبغى أن يكون - فى نفس الوقت — مرناً سهل المعاملة وغير عنيد .

٦ — يجب أن يكون مثالا حسنا للغير : حتى تكون دراسته لهم على أساس وأن يكون منسجما مع نفسه ومع البيئة — فلا يحمل عقداً نفسية أو عواطف كراهية وألا يعكس ذلك على من يعاملهم . وأن يكون محايداً فى تصرفاته بقدر الإمكان . وأن ينظر إلى الحياة من ناحية موضوعية .

٧ — العمل على التعاون مع الغير والقدرة على اكتساب صداقة الناس والاحتفاظ بها .

٨ — كتمان السر : فلا يفشى سر العائلة أو سر العميل حتى لأقرب الناس إليه .

٩ — الصراحة التامة : فلا يستعمل الكذب — حتى ولو كان فيه راحة وتهدئة وقتية للعميل — فلا يغشه ولا يمنيه بأكثر مما يمكنه عمله .

١٠ — الحزم المشفوع بالشفقة وعدم القسوة : كما يجب أن يكون جريئا غير متردد أو متزعزع فى مبادئه أو أعماله . وبذلك يشعر من يساعده بقوته وثباته ورحمته وصدق نيته فى خدمته المجردة عن أى غرض .

١١ — الوداعة والتواضع : فلا يتظاهر ويدعى خلوه من العيوب

والنقائص — لأن معظم الذين يشتغل معهم أهم ما يشغل بالهم هو حساسيتهم الزائدة وشعورهم الجسم بنقصهم — فيجب أن يعمل على إفهامهم أن الكمال المطلق غير موجود . وإذا ظهر له أى انحطاط خلق فيمن يساعده — فيجب عليه ألا يحتقره بل عليه أن يعمل على إصلاحه ويجب أن لا يظهر أنه أعلا من أى شخص غيره — فقد تكون أخلاقه أقل مستوى ممن يساعده — لو عانى نفس ظروفه .

١٢ — الطيبة والمودة : فلا يعتبر عمله لمجرد الارتزاق . والشخص الذى لا تكون علاقته بالناس علاقة مودة لا يستطيع أن يكون مشتغلاً بالخدمة الاجتماعية فالخادم الاجتماعى يجب أن يكون رحيما بالناس — يعطف على ضعافهم ويواسى فقرائهم ويشفق على اليتيم والمسن .

١٣ — يجب أن يكون قادراً على التصرف والخروج من المآزق ولا يقف مكتوف اليدين أمام أية معضلة .

١٤ — يجب أن يكون محدثاً ماهراً ومقنعاً بارعاً : إذا ما جلس فى وسط الناس سحرهم بحديثه وجذبهم إلى دائرته — يعرف كيف يحدث كل فرد على حسب عقيدته .

واجبات المهنة :

١ — احتمال المسئولية المهنية بالإخلاص فى العمل وتأديته بإتقان وأمانة — مدفوعا فى ذلك بوحى الضمير وطهارة الذمة — من غير أن يسوق الخادم الاجتماعى أحد أو يشرف عليه رقيب .

٢ — المثابرة والعناية بترقية العمل وتحسينه : وذلك بالتفرغ له والعمل على تهذيبه وتحسينه — فإذا ما بدا له أى عيب فيه — بادر إلى إصلاحه . حريصاً فى ذلك على الاقتداء بمن اشتهروا بالدقة والاتقان محاكياً إياهم فى عمله .

٣ — يتقبل الخادم الاجتماعى كل نقد يعرض لأعماله ، ويعمل على إزالة أسبابه وإصلاح الأخطاء التى أوجبت هذا النقد ، وبخاصة إذا كان من أناس لهم خبرة ودراية . وينبغى أن يعنى عناية خاصة بالانتقادات التى يوجهها إليه منافسوه — إذ كثيراً ما يكون لما يبدونه من الملاحظات أحسن اثر فى ترقية العمل وتحسينه .

٤ — عدم انتظار النتائج الكبيرة والسريعة : والمهم أن يبدأ الخادم الاجتماعى بالعمل . وليس من المهم أن تكون الأعمال الجديدة كبيرة للغاية — إذ لا يمكننا أن نرى نموها الفعلى إلا بعد وقت طويل .

٥ — يجب أن يكون مخلصاً لقضيته : فمن المحال تأسيس عمل عظيم إلا على أسس قوية من الصدق والإخلاص — فللعمل دائماً ناحيتان ، النشاط والمنشآت — والناحية الأولى أهم من الثانية — فإذا اقتصرت الخدمة الاجتماعية على أن تكون جزءاً من عمل المنشآت — فإن مصيرها الفشل .

٦ — الاعتماد على النفس : فاعتماد الفرد على نفسه يجعله ينجز أعماله فى حينها ويقدمها فى أحسن أشكالها — فيسير مقتحماً العقبات متغلباً على العوائق .

٧ — مراعاة النظام والترتيب : كالعمل على تصنيف المستندات بعناية — سواء الخاصة بالتحريات أو المتعلقة بالمنشآت — حتى إذا حل آخر محله سهل عليه مواصلة العمل .

٨ — إتقان التدرب على العمل : فيعمل الخادم الاجتماعى أولا على قياس قدراته ثم يحاول تنمية ودراسة أحسن أساليب العمل الفنية . ويداوم البحث فى كل ما يعود على العمل بالتقدم والرقى . والوصول إلى كل وسيلة توفر الوقت أو النفقة أو المجهود .

٩ — يجب أن يعمل الخادم الاجتماعى باستمرار على زيادة نموه الفكرى وثقافته وأن يطالع على الدوام وأن يتابع أحدث التطورات ويطلع على

أحدث المعلومات أولا بأول . ويتحقق ذلك بالدأب على قراءة الكتب والمجلات الفنية الخاصة بمهنته - إذ لابد من الاتصال بالنهضة العالمية التى ترتبط بعمله - ليكون دائم الأهبة للأخذ بكل مايجد فى مهنته - فلا يفقد نضوجه وقدرته على العمل . ويجب أن يشاور الإخصائيين - عند الحاجة - وأن يكون مستعداً لحل كل مشكل يعترضه .

١٠ — يجب أن يكون الخادم الاجتماعى خبيراً بالأفراد والمجتمع فيدرس المسائل والناس الذين يتعامل معهم وأن يكون سيكولوجيا عمليا عليما بالتغيرات التى تصيب الشخصية وأسبابها - يعرف كيف يحلل المشاعر المتناقضة عند الأفراد - فيرجع كل تصرف إلى أصله .

١١ — يجب أن يكون قوى الملاحظة - فيلاحظ كل مايقابله وأن ينتهز الفرص - عند سنوحها - فمن الأشياء البسيطة تنمو النتائج الكبيرة .

١٢ — يجب أن يلم جيداً بالمؤسسات الاجتماعية المختلفة - من حكومية وخصوصية - وبالقوانين وبالنظم الاجتماعية - وعلى وجه عام بجميع الموارد التى يمكن أن يستمد منها المعونة لمن يتعامل معهم .

الباب الثانى
تاريخ الخدمة الاجتماعية

الفصل الأول
العصور القديمة

لم يكن الإحسان بين الفضائل المعروفة فى الأزمنة القديمة بل بلغ الأمر إذ ذاك أن وأد الأولاد والبنات لم يكن يعتبر رذيلة . ولم يكن إيواء الغريب معروفا رغم أنه من الضروريات الأولى فى حياة الجماعات الكبيرة . وكانت الهيئة الاجتماعية تعول نفسها عن طريق الزواج فإذا وهنت العلاقات بين الأفراد يصبح الزواج سلاحا لمعالجة الفاقة . وقد كان هذا النظام القبيلى ضمانا يحمى القبيلة من عدم الوقوع فى براثن الحاجة ولكن فضلا عن طرق حفظ البقاء هذه فإن المساعدة الخيرية وجدت منذ أزمنة بعيدة جداً . فالأعياد التى كانت تقام بسبب الانقلابات والاعتدالات الشمسية وبسبب تغير الفصول كانت فرصا صالحة للتضحية والمساعدة . وقد ظل الميل إلى المساعدة والإحسان الذى كان يظهر فى هذه الحفلات سائداً حتى الوقت الحاضر .

فالإحسان يتصل ببعض القوى الرئيسية فى الحياة الاجتماعية . والعلاقة بين الغرائز الفطرية والدوافع التى لازالت تؤثر على الإحسان من الأهمية بمكان لأن أسس الحياة الاجتماعية هى نفس الأسس التى تقوم عليها أفكار الناس وأعمالهم الخاصة بالإحسان .

كانت أقدم أنواع المساعدة الاجتماعية وأكثرها انتشاراً وأقلها صعوبة هى المساعدة التى تقوم بها الأسرة أو القبيلة فكانت تمارس فى جميع أنحاء العالم

" من عهد القبائل الفطرية إلى أن تكونت الشعوب المتحضرة فأخذت تختفى روابط القبيلة وتتفكك عرى الأسرة . إلا فيما يتعلق بالجدود والأبناء فإن المساعدة العائلية لا تتيسر إلا تحت النظام البطريركى (نظام الأبوة) .

فى اليابان حتى نهاية القرن التاسع عشر كان من واجب الأسرة أن تساعد أى عضو من أعضائها يعانى عسراً وفى حالة عدم وجود الأسرة كان الجيران يساعدون الفرد المحتاج "

وإذا كان الأمر يتعلق بمسافر فقد كانت مساعدته من شأن سكان القرية أو الحى وفى حالة القحط العام كان الامبراطور والأشراف يفتحون مستودعات الأرز كما أنهم كانوا يشيدون المستشفيات والملاجىء ويوزعون الصدقات عن سعة .

وتتخذ هذه المساعدة الفردية — التى أكملت المساعدة العائلية عند جميع شعوب العصور القديمة صوراً مختلفة كموائد الغذاء التى كانت تقدم للأيتام . ولكنها كانت على العموم تؤدى بطريقة استبدادية ووفقا للظروف . وكان سخاء الأغنياء وذوى النفوذ الذى كان يتمثل بصفة بارزة فى الحفلات العامة أو فى الأعياد العائلية عبارة عن مجرد كرم لا إحسان .

وفيما يلى نبذة عن تطور نظم الإحسان لدى أهم الشعوب القديمة .

مصر :

إن مصر — تلك البلاد التى هى مهد المدنيات جميعاً — قد سنت منذ العصور الأولى فى التاريخ أرقى مبادىء الإحسان وقد أبدى المصريون بما جلبوا عليه فى هذا الشأن من حب الخير الذى توحيه إليهم طبيعة بلادهم — سخاء كثيراً سواء فى عصر الوثنية أو المسيحية أو الإسلام إذ كانت الفكرة التى تسيطر عليهم دائماً إنما هى التقرب إلى الله تعالى ببذل الصدقات

غير أنه لا يغرب عن البال أن أعمال الاحسان كانت طوال تلك العصور تزداد انتظاما كلما ارتقت المدنية وتتأخر كلما تدهورت كما كان من الطبيعى ،

وهى عبء مالى على عاتق الفرد والجماعة ، أن يتناسب نطاقها مع درجة اليسر والرخاء فى البلاد .

ففى عصر الوثنية كان قدماء المصريين يؤدون بانتظام واجب الإحسان شكراً لله تعالى على ما أولاهم من نعم وأملا فى أن يحفظها عليهم . فأقاموا بجانب معابدهم كثيراً من المذابح لتقديم القرابين فى أوقات معلومة . وكانت تعقد المراسيم الهامة برئاسة الملك أو أحد أمراء البيت المالك . وكان يحمل إليها آلاف المحسنين بشائر ثمار محاصيلهم وطلائع نتاج قطعانهم فيجعل جانب منها لطعام الكهنة ويوزع الباقى على الفقراء والمساكين وكانوا يخيرون بين تناول حصصهم على الفور أو حملها معهم لادخارها لوقت الحاجة .

وقد جرت أيضاً عادة المصريين بأن يقيموا بجوار معابدهم مؤسسات كثيرة لتعليم الدين وتلقين العلوم مجانا وإيواء أبناء السبيل ودفن الموتى(١) .

ويروى المؤرخون أن الحكومة المصرية كانت تخصص فى ميزانيتها العامة أموالا كثيرة لأعمال المساعدة العامة . وأن الملك كان يجلس فى قصره محاطاً بأمنائه فينادى فى الناس أن قد برئت الذمة من رجل كشف وجهه لفاقة فليحضر ولا يرد عن مجلسه أحد . ثم تجرى تفرقة الصدقات فى الفقراء بين دعائهم له بالحمد والثناء وفى خلال ذلك يتقدم من لم تصل إليه حصته فإذا اجتمع فى النهاية فريق من هذه الطائفة دخل أمناء الملك إليه فهنئوه بتفرقته المال وعرضوا حال تلك الطائفة عليه ، فيأمر بادخالها الحمام ومنحها اللباس والطعام ثم يستعلم من كل منهم عن سبب فاقته فإن كان من آفة الزمان رد عليه مثل ما كان وإن كان عن سوء رأى وتدبير ضمه إلى من يشرف عليه . ويصدع بما يأمر به (انظر كتاب عمر طوسون (الأمير السابق) عن مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن) .

وذكر « ورر » أن مصر عرفت قديما بعض أنواع المساعدة فكان المصريون

(١) الدكتور مراد كامل — الاحسان العام والخاص فى مصر .

الفقراء يحصلون على بعض الخيرات بدون مقابل . إذ اتضح من بعض أوراق البردى أنه كان يوجد بقصر الملك وفى مساكن الأغنياء قاعة يطلقون عليها « خا » توزع فيها صدقات دورية وفقاً لقوائم موضوعة من قبل . وفى عهد الأسرة الثانية عشرة كانت هناك وظيفة خاصة للشخص المكلف نيابة عن الملك بتوزيع هذه الصدقات .

وذكر العلامة شاباس فى إحدى رسائله عن أخلاق المصريين القدماء نصوصا منها قولهم :

« لا يقتصر المرء على معاملة الفقير المعوز بقوله « إنك بمنزلة الأغنياء إذهب وخلص نفسك بنفسك من ورطتك » كلا بالعكس . إنه يخاطب الغنى بقوله : « إنك تدير أموال الله وتهيمن عليها فابذل عطاءك عن طيب خاطر فإن هذا هو نظام الله» .

ومن أبدع ما عثر عليه ناطقا بروح التشريع عندهم لوحة من البردى عثر عليها المستشرق الفرنسى بريس وبها النصوص الآتية « إننى مشبع بروح الرفق والمعروف . . . . . أمير يحب إمارته لم يكن فى عصرى فقراء . . . . لقد بذلت العطاء لمن لا عطاء له ووهبت المال لمن لا مال له . . . . . . وأشبعت الخاوى وأطعمت الجائع » .

ومما ذكره ريفيو عن نفوس المصريين التى تتمثل أيضا فى روح التشريع الحكمة الآتية : « إننى لا آمر باستئصال شأفة الفاقة فإن ذلك شىء أقرب إلى الخيال ومن العسير الوصول إليه » .

وقد كان القانون عندهم يقضى فى بعض العهود باعدام كل من اعتاد البطالة . ويعاقب من اتخذ وسيلة غير مشروعة للتعيش وكذا من أعطى بيانات كاذبة عن وسائل تعيشه . وكان يحتم على كل فرد أن يقيد إسمه وصناعته ومحل إقامته كل سنة فى المحكمة التابع لها .

وفى عصر المسيحية رسخت فكرت الصدقة ودعمت الروح الإنسانية

التى يقضى بها الدين المسيحى إذ يقرر أن واجب التصدق على الفقراء مرادف لواجب التعبد لله تعالى . وأن الصدقة نوع من العبادة وعلة ذلك واضحة . فالإنسان — إذ يتلقى الأموال التى ينتفع بها من الله تعالى — يصير مدينا له بدين حقيقى يجب عليه وفاؤه ـ إلا أن الرحمة الإلهية لا تحتم عليه إلا أن يقضى بعض هذا الدين بمنح جزء من أمواله للفقراء والمساكين . وتقضى التعاليم المسيحية أيضاً بأن كل امرىء أعطى أخاه صدقة فكأنما أعطاها لله تعالى . وكل امرىء منعها عن أخ له فى ضائقة فكأنما منعهـــا عن الله سبحانه وتعالى .

ولقد شغفت مصر منذ البداية بهذه المبادىء الدينية. وسرعان ما استبدلت معابدها بعدد كبير من الكنائس المنتشرة فى جميع نواحى القطر . فكانت تقوم بجانب رسالتها الدينية بواجب جمع الصدقات . وتوزيعها على الفقراء والمساكين . —

غير أن الفقر تفشى بعد ذلك بين الناس فى أواخر حكم الرومان بسبب المظالم المالية واستبداد الموظفين العموميين. فقام فى القرن الخامس الميلادى أحد عظماء القبط المسمى « شنودة » يدعوا إلى الرحمة والتسامح ويحض أغنياء الشعب المصرى إلى المساهمة فى بناء عدد من الأديرة فى قلب الصحراء بعيداً عن المناطق المأهولة بالسكان وجعلها على طراز القلاع والحصون لمنازلة القوات السياسية وتحرير وادى النيل عندما تقضى الحاجة ونظرا لكثرة الأموال المخصصة لها فقد فتحت أبوابها لجمهور الفقراء حتى بلغ عدد تعدادهم نحو نصف مليون لاجىء فى بعض الأحيان . وهناك كانوا يتناولون الطعام واللباس فضلا عن المأوى وذلك على وجه الدوام والاستمرار .

لكن هذا العمل الجبار بدأ فى الاضمحلال فى أواخر القرن السابع الميلادى إذا ظهر فى الشرق الدين الإسلامى الذى سرعان ما انتشر فى مصر والبلاد الأخرى المعاصرة على حساب الدولة الرومانية . ولم يبق منه فى

الوقت الحاضر سوى ديرين أحدهما بوادى النطرون والآخر بطور سيناء وهما لايزالان على عهدهما الأول فى ممارسة الإحسان . فكم من خدمات يؤديانها للمسافرين والمكتشفين والأعراب القادمين فى الصحراء ولا سيما فى أوقات القحط والجفاف .

اليونان :

كانت الفلسفة اليونانية فلسفة قوة فلم تكن تعرف الشفقة ، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الخيرين الذين كانوا يعنون بالعبيد . وبوجه عام كان الفقر متغلغلا فى العصور الأولى من تاريخ اليونان . وقد كانت لآراء أفلاطون الاجتماعية وبخاصة فى كتابة الجمهورية أهمية عظيمة فيما يتعلق بالتنظيم الاجتماعى للدولة . ولما ظهرت المدن عرفت اليونان المساعدة العامة لأن المدن فككت عرى العائلات وجعلت من الجيران غرباء . لذلك اضطرت الدولة إلى التدخل للعناية بهم ، وفى عهد صولون نال نساء المحاربين وأولادهم بعض المساعدة . ولم تكن حروب بيلوبونيز تنتهى حتى تركت البلاد فى فقر مدقع فكان المواطنون المعدمون ينالون بعض العناية بدافع الشرف الوطنى . أما الأجانب فكانوا يقابلون بالترحيب فى المعابد والملاجىء التى شيدت خصيصا لهم .

وفى أثينا وجدت مأوى للفقراء أطلق عليها اسم المنازل التى لا أبواب لها وقد وجد أيضا نوع من الشركات للتأمين . وعلى العموم فنى الإمكان اعتبار الوسائل التى اتخذت خلال العصور الأخيرة من تاريخ اليونان خطوات لا بأس بها فى سبيل تطور نظم الإحسان . فقد كانوا يقومون بتعليم أيتام الحرب حيث كان ذلك يعد شرفا من الناحية السياسية . كما كانوا يقومون فى بعض الأحيان بتوزيع الغلال بدافع سياسى أيضا .

الرومان :

كانت الخدمة الاجتماعية تؤدى بدوافع سياسية أيضا ولكنها كانت أكثر تأثراً بالروح الشعبية بسبب زيادة انتشار الطبقة العاملة — كانوا

يعطفون على المواطنين الفقراء ويقومون بتوزيع الغلال شهريا وكذا الزيوت واللحم والخبز . ومنذ عهد أغسطس أنشئت حمامات مجانية وكانوا يقومون أحيانا بتوزيع النقود رغبة منهم فى رشوة الشعب ثم اقتصروا على توزيعها عند تتويج الأباطرة تنفيذا لوصية من مات منهم أو ابتهاجا بانتصاراتهم الحربية ، كما كان البطارقة يقومون إرضاء لأطماعهم بخدمة أفراد من المداهنين والطفيليين .

وكانت النتيجة أن أدت هذه المساعدة إلى عكس الغرض الذى ترمى إليه المساعدة الصحيحة فأصبح سكان روما كسلين ، عاطلين يعيشون على فائض خيرات الأقاليم فكان ذلك سببا فى تدهورهم وكانت هذه المساعدة تؤدى بطريقة إجتهادية ووفقا للظروف . لذلك ظلت الخدمة العامة والفردية ذات صبغة نفعية فلم يكن يمليها القلب ولكنها كانت تؤدى بدوافع سياسية .

اليهود والمسيحيون الأول :

عرف اليهود مبادىء العدل والمساواة بفضل وصايا موسى العشر وكذا بفضل التعاليم التى تحدد واجباتهم نحو الله والناس والغريب .

وكانوا شعبا زراعيا ليس به صناع ولذا كان عدد الفقراء ضئيلا وكانوا يعتقدون أن الأرض ملك لله ولذا فإن من حق الفقراء أن يتمتعوا بما تنتجه فكانوا يتصدقون على المحتاجين وهكذا عرف اليهود الإحسان الحقيق فكانوا يتصدقون يوميا بالطعام وفى كل يوم جمعة بالنقود . وكان رب العائلة يتنازل عن عشر محصوله للرهبان والأغراب واليتامى والأرامل وكان يزرع للفقراء زاوية الحقل التى يجب ألا تقل عن جزء من ستين من مساحة الأرض المزروعة .

وكان من حق الفقراء أن يلتقطوا مايتركه الحاصدون . وكان فى إمكانهم دخول الحقول أو الكروم وتناول مايسد رمقهم أو يأخذون معهم مالا يتعدى

ملء أيديهم . إلا أن اليهود خلطوا بين المساعدة الدينية والعامة فكانوا يبغون من وراء هذه المساعدات التقرب إلى الله فحسب .

أما المسيحيون الأول — فقد مارسوا المساعدة الدينية على أصح وجه مدفوعين فى ذلك بعاطفة حب الجار التى جعل منها المسيح قانونا سامياً . وكان القدماء قبل المسيحية يعتبرون الشفقة ضعفا ويجهلون الإحسان حتى فى عبادتهم للفضيلة إلا أن المسيحية بمراعاتها للمساكين وباعترافها بكرامة الإنسان وكماله وبنظرها إلى جميع الأفراد كإخوة قطعت ما بينها وبين روح العصور القديمة وبدأت عصرا جديدا خاضعا فى جميع مظاهره للمؤثرات الدينية حمل طابع المحبة . وبجانب المسيح ـ الذى كانت تقوم رسالته على إنقاذ النفوس ـ عينت الكنيسة الرهبان والراهبات وأوصتهم بتخفيف آلام الأبدان ومساعدة النساء والأطفال والمرضى وكانت الراهبة أرملة تقية ومن هذا تعتبر نواة طيبة الزائرة الصحية والمساعدة الاجتماعية . وكان مركز هؤلاء الرهبان مكتبا حقيقا لأعمال الخير وكانت موارده عبارة عما يتخلف من الموائد التى يتركها لهم المخلصون والهدايا والعطايا العينية والجبايات وكذا المساعدات التى يضعها الأساقفة فى متناول أيديهم . تضاف إلى ذلك هبات المحسنين السخية فى عهد قسطنطين . وكانت موارد الرعايا والأسقفيات كلما زادت نشأت المؤسسات الخيرية التى تقتصر على أحد أنواع المساعدة كملاجىء الأجانب xenodoclines ومآوى الأطفال bréphatrophes وملاجىء الأيتام orphanatrophes وملاجىء الشيوخ gérantocomes ومراكز رعاية المرضى nosocomes ومستشفيات البرص leprosonies للمصابين به . وكانت الطوائف والجمعيات الأخوية تجمع المخلصين من المحسنين وبذا ظهرت الإرساليات الدينية وأصبح كل دير مركزاً للنشاط الاجتماعى .

وفى سنة ٥٠٧ م أعلن مجمع أورليانس أن الكنيسة يجب أن تخصص للفقراء والمرضى ربع إيرادها . ولكن لم يلبث أن اتضح أن هذه الموارد

غير كافية فأعلن مجمع تورز سنة ٥٧٠ م أنه يجب أن تقدم السلطات المدنية مساعدات مالية . ثم أخذت الكنيسة تبتعد شيئاً فشيئاً عن المساهمة بمواردها فى المساعدة . وكانت المعابد تستقبل المرضى والجرحى والعجزة والشيوخ والمقعدين والنساء الحاملات والأطفال واللقطاء .

وكان كل مايتعلق بإدارة شئون الإحسان من اختصاص الجمعيات الدينية المدنية أما الجمعيات الدينية البحتة والمؤسسات المقتصرة على أحد أنواع المساعدة فقد أخذت تختفى شيئاً فشيئا وكانت طوائف الحرف تنشىء بجانب ذلك لأعضائها نظام المساعدة المشتركة .

ثم وجدت منذ القرن الثانى عشر إرساليات دينية خصصت كلية للتفرغ لشئون الإحسان . وكان أحد مؤسسيها فرنسوا دسيس يمثل الفكرة الاجتماعية مجسمة على أكمل وجه . وكانت النساء ترسل لزيارة الفقراء والمرضى فى مجموعات مختلفة .

الفصل الثانى

العصور الوسطى

البلاد الإسلامية :

بلغت فكرة الصدقة فى العصر الإسلامى أوج عظمتها — إذ أصبحت إحدى قواعد الإسلام الخمس (الإيمان بالله تعالى والصلاة والزكاة والصيام والحج) . إلا أن الإسلام الذى يعمل خلافا للأديان الأخرى ، بجانب رسالته الروحية — رسالة أخرى دنيوية — قد اعتبر الصدقة واجبا اجتماعيا — يجب على الأغنياء أداؤها لمنفعة الفقراء — وجعلها ضريبة حقيقية — يحميها القانون بالجزاء الذى يوقعه فى حالة عدم دفعها — ولذلك انشئت لها إدارة خاصة تهيمن على جميع أعمال الإحسان — طبقاً لأحكام الشريعة — وتنفرد بميزانية خاصة مستقلة تماما عن الميزانية العامة للدولة . ويتضح من ذلك — أن الصدقة أو الزكاة فى الدين الإسلامى تتميز تماما عنها فى الدين المسيحى ، بكونها لم تبق من قبيل النشاط الخاص الاختيارى وإنما أصبحت نظاما كاملا للإحسان العام الإلزامى بكل معانيه — إلا أنها تختلف عن الضريبة العادية بصفتها الدينية — فالمسلم — بادائه هذا التكليف المالى — إنما يؤدى — فى الوقت نفسه — واجبا دينيا مفروضا عليه ولذلك كانت أحب إليه وأسهل فى تحصيلها من كل ضريبة أخرى . وقد نص الدين الإسلامى على كثير من الأحكام التهذيبية الرفيعة لحمل الأغنياء على أدائها ، وتحذير الفقراء من التدليس والكسل والحكام من الظلم والجور .

ومع ذلك فما بدأت الدولة الإسلامية فى الانحلال حتى أخذ الولاة يبطلون العمل بأحكام الشريعة ، ويجنحون إلى ارتكاب المظالم الماليةوابتزاز

الأموال العامة المخصصة للإحسان ولما كانت تلك السياسة ضارة بالفقراء — فقد أفتى علماء ذلك العصر بجواز الامتناع عن أداء الزكاة إلى الولاة وإعطائها للفقراء مباشرة — طبقاً لأحكام الشريعة الغراء — وكانت نتيجة ذلك أن تقلصت سلطة الدولة فى جباية هذه الضريبة تدريجيا — حتى تركت جبايتها ونفضت يدها نهائيا من إدارة ذلك المرفق العام .

غير أن الأفراد ظلوا يواصلون أداء هذا الواجب الدينى — فاستمر الأغنياء يدفعون الزكاة مباشرة للفقراء — طبقاً لأحكام الشرع الشريف . ويلوح أن الأمر سار على ذلك قروناً عدة — طالما بقى للدين تأثير على ضمائر الناس . ولكن — مع مرور الزمن — أغرت قلة التقوى والجهل بأحكام الدين كثيراً من الأغنياء على الامتناع عن دفع الضريبة للفقراء . وبذلك أوشك أن يتعطل تماما هذا الواجب الاجتماعى الدينى العظيم .

وقد ظهر منذ فجر الاسلام — بجانب هذا النظام التشريعى — نظام آخر يسمى الوقف — وهو حبس العين عن تمليكها لأحد مع التصدق بالمنفعة — وبه تمكن كثير من المحسنين من إنشاء مؤسسات خيرية تقوم بوظيفتها المرصودة عليها بغير انقطاع ومن هذه المؤسسات جامع عمرو بن العاص — وهو أول مسجد أنشىء بمصر فى السنة الحادية والعشرين من الهجرة — وكان يحتوى — فى مبدأ الأمر — على مصلى وصحن وعدد من المغاسل العامة والحظائر وسبيل ماء ونزل يأوى إليه المسافر الفقير بدابته ، وفيه يتناول الطعام دون مقابل — كما كان ملحقا به مستشفى وعيادة لعلاج الفقراء مجانا(١)

ثم استحوزت فكرة إنشاء المستشفيات على قلوب المحسنين — فأصبحت مصر مملوءة بعدد لا حصر له منها . وكان يطلق عليها اسم « البيمارستانات » ومن أهمها مستشفى قلاوون — الذى لا يزال يؤدى وظيفته حتى هذه الأيام. ويروى — بهذه المناسبة — أنه بمجرد الفراغ من بنائه فى سنة ٨٦٠

---

(١) الدكتور مراد كامل — الاحسان العام والخاص فى مصر .

من الهجرة — أوقف عليه السلطان قلاوون أموالا كثيرة قدر ريعها وقتئذ بنحو مليون من الدراهم . وما انتهى من تنظيم نفقات هذا المستشفى وملجأ الأيتام الذى ألحق به — حتى أمر بكأس من مائه ثم شربها — معلنا الجماهير المجتمعة أنه أوقف هذا البناء على أترابه وأتباعه الملك والمملوك . الأمير والفقير . الكبير والصغير . الحر والعبد رجالا ونساء الخ(١) .

إلا أنه يجب ملاحظة أن نظام الوقف هذا لم يكن فى الماضى إلا من قبيل الإحسان الخاص الذى لا شأن للسلطة العامة فيه — مما أدى إلى إقفار كثير من أعيان الوقف أو ملاكها أحيانا — إذ جرت الأمور على أن يكون النظر عليها لأشخاص غير أمناء أو سيئى التدبير — مما نجم عنه ابتزاز كثير من ريع هذه الأموال وضياع كثير من أعيانها أو اغتصابها .

وكان فى سلف المسلمين ومن نحوهم من يحبس الأموال بكرم لمواساة ذوى العاهات أو يقفها لإنشاء المستشفيات والمطاعم أو لتسبيل الماء وتيسير الانتفاع به أو للبر بالحيوان وغير ذلك مما كان يسجل فى الوقفيات .

وكان عمر بن الخطاب أبرز الشخصيات فى الخدمة الاجتماعية — فكان يعنى بالفقراء والمساكين ويتفقد بنفسه أحوالهم — كما أن شيمة أصحابه فى أعمال المواساة ومقاومة الأثرة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لمما تفخر به صفحات التاريخ فى الأعمال الاجتماعية والصفات الإنسانية الخالدة .

والتاريخ الإسلامى حافل بأعمال البر — فقد عنى عبد الملك بن مروان بالمجذومين والضعفاء وكان الخليفة الأموى — الوليد بن عبد الملك — أول رجل فى العالم سعى سعيا حقيقيا فى تحسين حالة العميان وفى العناية بشأنهم وقد جعل لكل واحد منهم قائداً على نفقته — كما جعل لكل مقعد خادما .

وعلى العموم — فقد تنافس المسلمون — ملوكهم وأغنياؤهم ، فى التصدق

---

(١) أحمد عيسى — تاريخ البيمارستانات فى العصر الاسلامى .

على الفقراء والبر بالمعوزين والضعفاء وتنظيم هذا جهد الطاقة — فبنوا دور الشفاء والمارستانات والتكايا ورصدوا فى بيوت المال أو بيوت القضاة ما يغاث به الملهوف ويعان به المسافر ويحرر به الأرقاء. فعلوا هذا منذ القرن الأول الهجرى.

وقد شاعت هذه الروح فى أرجاء البلاد الاسلامية — حتى نشأت جماعات الفتوة — وهى جماعات متنافسة فى البر والمواساة وإعانة الضعيف والمريض وإكرام الضيف.

وقد ظل القرآن والسنة (الحديث) أعظم مصدر للتشريع. ولما اتسعت المعاملات — احتاج الأمر إلى تدوين تشريع لجميع الأحوال الجديدة — فظهر — فى منتصف القرن الثانى للهجرة — تشريع أبى حنيفة. وقد اشتمل على بعض نصوص بخصوص مسئولية الدولة عن بعض رعاياها، وفيما يلى أهمها(١):

مادة ٣٦٤ — إذا لم يكن للقيط مال ولا ادعى أحد نسبه وأبى الملتقط الإنفاق عليه وبرهن على كونه لقيطا — يرتب له من بيت المال ما يحتاج إليه من نفقة وكسوة وسكنى ودواء إذ مرض — ومهر — إذا زوجه القاضى ويكون إرثه ولو دية لبيت المال وعليه ارش جنايته.

مادة ٤١٣ - نفقة الشيخ الكبير والزمن والمريض على بيت المال — إذا لم يكن لهم قريب يعولهم.

مادة ٥٤١ — تجوز الوصية للمساجد والتكايا والمارستانات والمدارس وتصرف على عماراتها وفقرائها وسراجها، وغير ذلك مما يلزم. ويعتبر فى كل شىء من ذلك ما هو متعارف فى الوصية له وما يوجد من الدلالات.

وتجوز لأعمال البر والتصرف فى وجوه الخير. ومنها بناء القناطر وبناء المساجد وسراجها وطلبة العلم ونحو ذلك من الأعمال النافعة التى ليس فيها تمليك لأحد معين.

مصر فى العصور الوسطى:

لما دالت دولة الأيوبيين — سنة ١٢٥٠ — أعقبهم ماليكهم البحرية

(١) الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية على مذهب الإمام أبى حنيفة ١٩٣٣.

ـ الذين كانوا سبباً فى محو دولتهم ، وقد عنوا فى أول الأمر ـ بشئون البلاد الداخلية ـ فضبطت الموازين والمكاييل والمقاييس وحددت الأثمان ـ وقت الشدة ـ وألغيت كثير من الضرائب الضارة بالفقراء .

إلا أنه ظهر ـ فى آخر عهد هذه الدولة ـ السلاطين الضعاف ـ فعظم شأن فئة المماليك الشراكسة ـ حتى استطاع أحدهم ـ وهو الظاهر سيف الدين برقوق ـ أن يعزل آخر خلفاء قلاوون ويتولى الملك .

وقد كثر ـ فى عهد هذه الدولة ـ الظلم والتعسف ، وأثقل كاهل الأمة بالضرائب وتسرب الخلل إلى جميع فروع الحكومة وكثرت الثورات والفتن ـ حتى دخل السلطان سليم الأول مصر سنة ١٥٦٧ م . فاستمرت مصر فى عهد العثمانيين فى الاضمحلال وتسرب الإهمال إلى مرافق الزراعة والصناعة وكثرت الضرائب فأثقلت كاهل الفلاح وتسرب الفقر إلى أهل البلاد ـ حتى وصلوا إلى درجة من الفاقة لم يسبق لها مثيل .

وكان كثير من السلاطين يخصصون معاشات مختلفة لرجال الدين الإسلامى وللأرامل واليتامى ولأشخاص مختلفين كما كان يحذو حذوهم بعض الباشوات والبكوات[١] .

وكانت المنح - التى توزع على المشايخ والعلماء ـ تعطى لهم أوراقا مستحقة الدفع أما معاشات الأرامل فكانت تمنح لزوجات الأتراك الذين ماتوا فى الفتح العثمانى لمصر .

ومن الأعمال الخيرية إضاءة القبور ـ فكان المسلمون يحترمون الموتى احتراما عظيما . وفى كل يوم جمعة يزورون قبور أقاربهم وقبور الأولياء ويتصدقون على القائمين بصيانتها .

كما كان السلاطين يوزعون الصدقات والمأكولات - عند الاحتفاء بمولد النبى صلى الله عليه وسلم وبمولد السيد أحمد البدوى .

(١) ابراهيم زكى — الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهد الحملة الفرنسية ومحمد على .

وكانت التكايا من أهم مظاهر الإحسان . وهى دور للعبادة يؤمها من لا كسب ولا غلة لهم — لتفرغوا للعبادة . وأول من أنشأ التكايا فى مصر هو صلاح الدين الأيوبى سنة ٥٦٩ ﻫ (١١٦٣ م) .

وذلك عندما حول داراً - عرفت فى أيام الفاطميين باسم دار (سعيد السعداء) ، إلى تكية سميت (الخانقاة الصلاحية) . وتعرف الآن بجامع الخانقاة . وقد دفن بها طائفة من الصوفية والعلماء .

وحذا حذو صلاح الدين من جاء بعده من السلاطين والملوك والأمراء . وقد بلغ عدد التكايا فى مصر - إلى أول القرن التاسع الهجرى - ٢٢ تكية . وقد كانت بمصر - أيام المماليك - تكية للنساء أنشأتها (تذكار بارى خاتون) - كريمة الملك الظاهر بيبرس - سنة ٦٨٤ ﻫ (١٢٨٥ م) - وكانت أشبه بالملجأ منها بدار العبادة . وكان لا يقبل فيها غير النساء المطلقات والمهجورات والأرامل ويمكثن بها حتى يتزوجن أو يرددن إلى أزواجهن . وفى ذلك مافيه من الصيانة والتحرز - لأن الفقر يدفع النساء إلى الفجور . وقد بقى أمر هذه التكية قائماً حتى سنة ٨٠٦ ﻫ (١٤٠٣ م) فتخربت بسبب ما توالى على البلاد من محن وقحط وأوبئة . وقد كانت آخر تكية أنشئت فى مصر هى تكية النقشبندية التى أنشأها والى عصر عباس باشا الأول سنة ١٢٦٠ ﻫ (١٨٤٤ م) .

البلاد المسيحية :

تطلق عبارة (العصور الوسطى) على فترة من الزمن تبلغ نحو ألف سنة تبتدىء من سقوط الدولة الرومانية الغربية سنة ٤٧٦ م - على يد الجرمان وتنتهى بسقوط الدولة الرومانية الشرقية سنة ١٤٥٣ م - على يد الأتراك .

وكان يربط الدولة الرومانية جميعها - أيام عزها - إمبراطور يقدسه جميع السكان ويضعونه فى مصاف الآلهة . وكان لهم جميعهم قانون واحد

تجرى أحكامه عليهم هو القانون الرومانى . وكانت الدولة — مع ترامى أطرافها ـ تتصل بالدروب الرومانية ـ فتنتقل أخبارها وجيوشها ومديريها بسرعة فائقة .

ويمكن تقسيم العصور الوسطى ـ بوجه عام ـ إلى قسمين :

القسم الأول : يبتدىء من سقوط الدولة الرومانية الغربية إلى القرن العاشر . وتعرف هذه المدة بالعصور المظلمة ، لأنها كانت عصر جهل وفوضى . لم تستقر فى غضونها القبائل المتبربرة فى مكان واحد ولم تقم حكومات مركزية قوية ـ بل كانت السلطة العليا ضعيفة والحروب الداخلية لاتخمد نارها .

أما القسم الثانى : فيبدأ بالقرن الحادى عشر وينتهى بظهور معالم النهضة الأوربية وفيه ظهرت بوادر الرقى على أثر قيام الحروب الصليبية ـ فتكونت المدن واشتد ساعد الملوك ونشأت القوميات الأوربية المختلفة — بعد أن اضمحلت قوة الإقطاع وانحط شأن البابوية . وفى هذا العصر — ظهرت الجامعات ونبتت فكرة البحث العلمى الحديث .

* * *

لما بدأت غارات المتبربرين أخذت المدن التى كانت عامرة زاهرة ـ فى طول الامبراطورية وعرضها ـ تضعف تدريجياً وتفقد أهميتها ـ بسبب الفوضى التى عمت البلاد ـ فنقص عمرانها جميعا وعفت آثار أكثرها وصارت المعيشة فى الأرياف هى السائدة .

وكان مركز الحياة الاجتماعية « ضيعة » السيد ـ حيث يقيم الشريف أو الأسقف أو رئيس الدير ـ وكانت الضيعة وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ـ مستقلة عن بقية العالم ـ تنتج كل ماتحتاج إليه من مأكل وملبس ومسكن . ولما كان أهل كل ضيعة يتعاملون بطريق المبادلة ويدفعون الضرائب من نفس محصولهم ـ لم تدع الضرورة إلى كثرة النقد .

وقد ولدت العزلة عن العالم شعور الآخاء بين أهل الضيعة الواحدة وقوى

فيهم هذه الروح اجتماعهم فى كنيسة واحدة وتبعيتهم لسيد واحد واشتراكهم فى الحضور بمحكمة الضيعة ـ حيث يفصلون فى القضايا ويفضون المشاكل ـ بإشراف السيد أو نائبه .

وكان معظم القائمين بفلاحة الأرض وغير ذلك من الأعمال من طبقة رقيق الأراضى . وكانوا مرتبطين بالأرض وملزمين بالعمل فى أرض السيد الخاصة نحو نصف الأسبوع ، ويزرع كل منهم قطعا صغيرة مبعثرة فى أنحاء الضيعة ـ يمنحه الشريف إياها ويتقاضى عنها جزءاً معيناً مما تنتجه .

وكانت حال هذه الطبقة فى منتهى البؤس يعيشون فى أكواخ حقيرة يتكون كل منها من غرفة واحدة لا يدخلها الهواء والنور ـ إلا من نافذة صغيرة ـ هى أيضاً المخرج الوحيد للدخان ـ ولا يكاد يوجد بها من الأثاث أكثر مما نراه اليوم عند فقراء الفلاحين فى بلادنا .

أما فى المدن فكانت الحركة الاقتصادية تقوم بها الطوائف أو النقابات ـ لكل صناعة طائفة واجبها حماية أفراد المهنة وحرمان غير الأعضاء من الاشتغال بها ـ فكانت الطائفة تحدد عدد من يلحقون بها وسنى التمرين فى حرفتها الخاصة وعدد تلاميذ الصناعة الذين يباح لكل معلم قبولهم ـ كما كانت تحدد ساعات العمل وأسعار السلع فى الأسواق . وقد أدت هذه الطوائف للمدن خدمات قيمة ـ فى عصر سادت فيه الفوضى واشتد ساعد الأشراف ـ فهى التى حمت حرية المدينة من عبث الأمراء والأشراف المشاغبين .

وقد جمعت الكنيسة ـ فى العصور الوسطى ـ ثروات مادية كثيرة فقوى نفوذها الروحى .

وكانت شئون الإحسان فى أيدى الهيئات الدينية ـ التى كانت تدير المستشفيات ومنشآت المساعدة ـ التى تعنى بالمرضى والفقراء والأطفال والشيوخ الخ . دون أن يكون بها أى تخصص فى العلاج .

وعلى العموم لم يكن الإحسان منظما إلا أنه ظهرت بعض الشخصيات البارزة التى عنيت بالإحسان — أشهرها شارلمان الذى أدخل الإحسان المنظم وطلب من النبلاء والكنائس مساعدة الفقير ومنع التسول وأعطى المحتاج ما يلزمه من المساعدة .

ورغم كل هذا كثر التسول وأصبح مشكلة خطيرة ـ فحاولت الحكومات مكافحته — متوسلة بتدابير شديدة — فأصدرت القوانين لمنع التسول — كما قامت بضرب وتعذيب الفقراء الكسالى .

فلم تنجح الكنيسة ولا الدولة فى إزالة التسول وكانت أهم الأسباب التى ساعدت على زيادته المجاعات والأوبئة والحروب وسوء استعمال رجال الكنيسة الأموال المخصصة للفقراء .

وكان كثير من الأشراف يتصدقون — عن سعة — فى الطرق والأعياد وفى الكنائس — كما كان الطعام والملابس يوزعان على أرواح الأموات . ولكن كان الدافع لهذا الإحسان الخوف من الجحيم ـ لا العطف على الفقير .

وكانت الأديرة تقوم بنوع خاص بمساعدة الحجاج والمرضى والبؤساء وكانت الطوائف الدينية هى التى تقوم بجميع شئون الإحسان .

كما كانت بيوت الله تستقبل المرضى والجرحى والشيوخ والعجزة والفقراء والحوامل واللقطاء .

عصر النهضة :

سبق أن ذكرنا أنه منذ القرن الثانى عشر ظهرت بأروبا تشكيلات دينية مخصصة كلية لشئون الإحسان . وكان أحد مؤسسيها فرانسوا داسيس وكان يمثل الفكرة الاجتماعية أكمل تمثيل وكانت النساء تجتمع لزيارة الفقراء والمرضى فى مجموعات مستقلة .

ولقد كان أكثر سكان الريف ـ حتى ذلك العهد ـ فى حالة بؤس

شديد — بينما كانت المدن أحسن حالا — فكان يسودها نظام الطوائف الذى يحمى العمال حماية مجدية . وكانت الإدارات البلدية تهتم بإزالة العناصر غير المرغوب فيها . ولكن البؤس والفاقة كانت تسببهما المجاعات والحروب والأوبئة وعدم وجود نظام لإدارة شئون الإحسان وعدم انتظام موارده وتحويل بعض المؤسسات لصالح الهيئات الدينية .

وفى أواخر هذا العهد أخذت المساعدة تبتعد عن الدين شيئا فشيئا — فقد اعترف شارلمان للمدن والنبلاء بحق إدارة المؤسسات الخيرية . وفى سنة ١٣١١ — أمر سليمان الخامس بأن يعهد بإدارة المستشفيات ومراكز الإحسان إلى مدنيين — ممن يتوفر فيهم الاهتمام والمقدرة .

لقد ظلت المساعدة وقتية وموزعة . ومع ذلك فقد سبق أن أوضح أرسطو طريق الإصلاح -إذ رأى أن تكون مساعدة الفقراء بجعلهم يعملون كمزارعين أو صناع - بدلا من توزيع الصدقات - فهى لا تزيل الفاقة بل تبقيها وتزيد مساوءها ولكن لم يتحقق ذلك إلا فى القرن السادس عشر فقط- حيث توصل المجددون إلى تنظيم المساعدة .

فى القرن الخامس عشر شعر المصلح الاجتماعى البلجيكى جان لويس فيف بحاجة المجتمع — الذى كان يعيش فيه — إلى المعونة ووسائل الإصلاح — فأهتم بشأن الأسرة ووجه أولى خدماته إليها — لأنها أساس المجتمع ودعامته — فخصص لكل حى — من أحياء المدينة — مندوبين يتفقدون أحواله ويقفون على ما يعوزه من وسائل الإصلاح — فيحصى الفقراء وتستقصى أسباب عوزهم رغبة فى النهوض بالأسر ماديا وصحيا وخلقيا .

وفى فرنسا - منذ نحو ثلاثة قرون نشر الراهب الفرنسى (سان فنسان دى بول) دعوته لأعمال البر والإحسان بين سيدات الطبقة الراقية — للمساهمة فى تفقد شئون البائسين ومد يد المعونة إليه — فانتشرت هذه الدعوة وصادفت فى نفوس المتطوعات الخيرات قبولا عظيما — ثم ترتب

على ذلك أن أسس هذا الراهب نظاما لجماعات المنقطعات للخير من الراهبات — اللائى كرسن حياتهن لعمل الخير وسميت جمعياتهن المتعددة — المنتشرة فى أنحاء العالم — باسم ذلك الراهب العظيم جمعيات (سان فنسان دى بول).

ولم يمض بعد ذلك زمن طويل ، على تأسيس الجمعيات الخيرية النسوية ، حتى امتدت الدعوة إلى الرجال كذلك — لتأسيس جمعيات شبيهة — أدت للمجتمع خدمات مشكورة .

وفى سنة ١٥٢٢ — قامت مدينة نورمبرج بتنظيم المساعدة — عن طريق إنشاء المؤسسات الخاصة — فأصدرت قانونين فى هـذا الشأن سنتى ١٥٣٠ و١٥٤٨ — امتدا إلى جميع أنحاء الإمبراطورية . وفى سنة ١٥٢٥ — أسس مونز ، وابيرس مركزا عاما للإحسان وحاولا — لأول مرة — تطبيق أفكار « فيف » وقد وافق السربون سنة ١٥٣٦ ، على هذه المبادى — مقرراً أنهـــا مفيدة جداً للفقراء وصالحة لإزالة المساوىء ، وفى نفس السنة — أصدر شارل كنت قانوناً بهولندا يعمم هذا الإحسان بإنشاء صندوق مشترك للمساعدة المحلية . وفى سنة ١٥٤٤ — قامت باريس بتنظيم مكاتب المعوزين بكل حى . وفى سنة ١٥٢٢ ، تتكون المكتب الرئيسى للمعوزين من قضاة ورهبان ومحامين . وكان يقوم بتنفيذ أوامره القوميسير أو الحاكم للفقراء والزائرين المتطوعين . وعلى أثر ذلك قامت جميع المدن بتنظيم هذه المكاتب وأطلق عليها حينا شركات الإحسان - التى تفرض ضريبة لصالح الفقراء .

وفى نفس الوقت أخذت إدارة المستشفيات تبتعد عن الصبغة الدينية ، التى ظلت متسمة بها فرنسا حتى نهاية القرن السادس عشر .

وأما تاريخ جهاد الانجليز فى مكافحة الفقر فهو تاريخ ذو عبر كثيرة — فقد كانت الأراضى الزراعية مقسمة — قديما — فى انجلترا إلى قطع صغيرة وكان الفلاح يعمل للمجموع — ثم خطر لكبار المزارعين توحيد أراضيهم

وصدرت أوامر برلمانية تخول لهم هذا الحق — ثم نشطت بعد ذلك الحركة الصناعية وانتشرت مصانع الصوف — فتخلى كبار المزارعين عن الزراعة ولجأوا إلى تربية الأغنام — بغية الحصول على صوفها — وأصبح الفلاحون بلا عمل وكثر العاطلون منهم وبخاصة بعد أن أصدر الملك هنرى الثامن أمراً باغلاق الأديرة ومصادرة أملاكها والاستيلاء على ثروتها . وقد كانت تلك الأمكنة ملجأ للمعوزين والعاطلين — يأوون إليها فيجـــدون كل ما يحتاجون إليه من مأكل ومشرب .

وفى سنة ١٥٢٤ سن قانون يحتم جمع المتسولين — لإنزال العقاب الشديد بهم — فكانوا يربطون إلى عربات النقل ويجلدون علنا ويطاف بهم من أول المدينة إلى آخرها ثم يطردون خارجها ولا يعادون إليها إلا إذا وجدوا لأنفسهم عملا يقومون به حتى استاء الشعب من هذه الحالة — فصدر قانون يخول للفقراء حق التسول — بشرط حصولهم على شهادة فقر . أما فقراء الطلبة فى جامعتى أكسفورد وكمبردج — فاكتفى بحصولهم على مستند من عميد الكلية يثبت عوزهم .

وفى سنة ١٥٤٧ — فرضت ضريبة على أهالى لندن لمساعدة الفقراء — ثم تلا ذلك سنة ١٥٥٢ ، مشروع الأسقف «لاتيمار» . وقد أقرته الحكومة وكان من أثره تقسيم المعوزين كما يلى :

١ — المرضى والمقعدون وهؤلاء يدخلون المستشفيات .

٢ — الأيتام ويدخلون الملاجىء — حيث يدربون على شتى المهن .

٣ — الأصحاء ويرغمون على العمل ويخصص لهم مكان لإيوائهم .

ولكن نفقات هذا العمل زادت زيادة عظيمة ثم شرع البرلمان ينظر فى تنظيم حالة الفقراء فبدأت الحكومة تسن القوانين فى عام ١٥٩٧ وعام ١٦٠١

سنت قانونى الفقراء وكانت هذه القوانين تنص على السياسة التى تتبع حيال المعوزين وأساسها :

أولا : إعانة الفقراء من خزانة الدولة — منعا للعودة إلى التسول — استئصالا لشأفة شره وحرصا على سلامة الدولة .

ثانياً : التدقيق فى دور العمل المخصصة للفقراء — لكيلا يدخلها إلا البؤساء فعلا .

ثالثاً : تدريب الصغار على المهن - بطريقة التمرين العملى - مع حرمانهم من التعليم المدرسى .

رابعاً : تشييد المستشفيات للعجزة والمقعدين وغير ذلك .

وفى عام ١٦٩١ - سن قانون بعمل سجل خاص لكل بلد ، يقيد به الفقراء - ثم جاءت الحروب البنسلونية - فارتفعت أسعار الحاجيات وازداد العوز . ولعلاج هذه الحال ، تقرر صرف إعانات مالية للأسر الفقيرة فى منازلها .

ولكن هذا لم يجد أيضا ، فكان الفقراء يعاملون معاملة العبيد بل كثيرا ما كانوا يجلدون .

ومن عام ١٥٦٩ إلى عام ١٥٩٧ - عمل البرلمان على تنظيم حال الفقراء . ولكن جهوده كانت سلسلة تجارب مملوءة بالقسوة . وكان العامل الذى يعتصب لثالث مرة يعاقب بالإعدام . وقد نفذ القانون فعلا فى الرجال والنساء على السواء .

الفصل الثالث

العصور الحديثة

القرن الثامن عشر :

كان هذا القرن مملوءاً بالثورات الفكرية ـ فظهر كثير من الفلاسفة والاقتصاديين الذين أخذوا ينتقدون النظم القديمة . وقد ساعدت هذه الأفكار على تكوين دول مركزة السلطة ـ كما أخذ الشعور بالإخاء بين الناس ومبدأ احترام الإنسان يحلان محل الإحسان الدينى ـ الذى أساء استعماله رجال الدين . وكذلك أخذ المفكرون يقولون بأن القوانين الفكرية هى التى يجب أن تنظم الأعمال الإنسانية .

وكان من نتيجة هذه الأفكار نشأة كثير من الأدبيات ـ التى اهتمت بدراسة أسباب البؤس والبحث عن وسائل علاجه ـ فلم يعد يرضى المفكرون بمنع الفاقة ، ولكنهم اعتبروا أنفسهم مسئولين عنها .

وكان التعليم ــ فى ذلك الوقت ــ غير منتشر ، ولم تكن فرص العمل لاكتساب الرزق كافية ـ فكانت نتيجة ذلك الشعور بوجوب نشر التعليم وتشغيل العاطلين واتخاذ الوسائل اللازمة لمنع الفاقة . ومن ثم تولدت عدة أنواع للمساعدة ، هى « مساعدة الفقراء » و « حماية الأطفال » و « حماية المرضى » و « حماية العجزة » .

ثم اتخذت فيما بعد بعض وسائل التحوط الكفيلة بمواجهة الكوارث ـ كالتعاون الاستهلاكى وصناديق التوفير . ولم تكن الدول هى التى تهتم بهذه الوسائل . ولكن الأفراد هم الذين آمنوا بمبادىء الحرية وبأن كل فرد يجب أن يساعد جاره .

وفى أواخر القرن الثامن عشر ـ وجد عدد كبير من الجمعيات الخيرية والوطنية وكانت ـ فى مساعدتها ـ تفرق بين القادرين وغير القادرين على العمل ، ومن ثم أخذت تحول منشآت الفقراء إلى شبه مصانع .

وفى ألمانيا ـ وضع القانون المدنى سنة ١٧٩٤ فحقق قيام الدولة ـ بمساعدة الفقراء وميز بين الفقراء الذين يجب أن تساعدهم الدولة .

وأنشىء كثير من ملاجىء العميان والمستشفيات ومساكن للعمال .

وفى انجلترا نشأت عن الوحدة السياسية وحدة فى أعمال المساعدة وصدر قانون اليزابث وهو يلزم كل إقليم بمساعدة فقرائه . ولذلك وضعت قيود على حرية التجول . ومن ثم زاد عدد الفقراء حيث تعذر على كل إقليم أن يعين فقراءه .

وفى ذلك العهد ـ أنشئت منازل لإقامة الفقراء والأطفال والمرضى وكانوا يشتغلون فيها ، ثم تطورت الأفكار ـ فصدر قانون سنة ١٧٩٥ ـ وتمنح بموجبه المساعدات النقدية لتكملة الأجور الضئيلة ـ فسبب ذلك خفض الأجور .

وفى فرنسا ـ ظهرت الفكرة القائلة بأن الشحاذة لا يمكن المعاقبة عليها مالم تعط الدولة لكل فرد فرصة العمل وتمده بوسائل الرزق . ولكن ـ رغم ذلك ـ لم ينتظم الإحسان .

وأقيمت ـ فى ذلك الوقت ـ بعض ورش للعاطلين القادرين على العمل . وأنشىء سجل للفقراء ـ يقيدون فيه أسماءهم ـ ويمنحون مبلغاً من المال فى عيد الجمهورية السنوى . وزاد الاعتقاد فى أن الدولة وحدها هى التى يجب أن تقوم بالمساعدة . لذلك قل شأن المنشآت الخاصة والمعاهد الدينية .

القرن التاسع عشر :

وعلى توالى الزمن ، لم تعد الهيئات الدينية ـ بل السلطات المدنية ـ هى التى تنشىء المستشفيات ومآوى المتسولين ـ فقد شيد لويس الرابع عشر

المستشفى العام (ويسمى اليوم ـ سالبتريير) على أن يجمع فيه كل عجزة باريس ، وقد أخذ الناس ـ فى كل مكان ـ يحتذون هذا المثال . ولكن إيواء الفقراء فى ملاجىء يشجع على الكسل ـ كما أن مجلس النواب ـ فى ذلك العهد ، عاد إلى طريقة المساعدة المنزلية . ولتجنب تبدد موارد الإحسان ، أسست الحكومة لجان المساعدة ومآوى العجزة ومكاتب الاحسان وحذت حذوها ـ فيما بعد ـ المديريات .

وإذا كان لايواء المتسولين مساوىء ـ فإن مساوىء توزيع المساعدة المنزلية ليست بأقل خطورة ـ فإن الصدقات التى تبذل بتقتير وبطريقة آلية تظل بدون أثر دائم . ففى سنة ١٧٨٨ ـ أصدرت مدينة هامبورج أمراً لتوزيع الصدقات وعهد بها لأفراد محبين للخير . وفى سنة ١٨٥٢ ـ قام فون ورهايدت بتكملة هذا النظام وأسس مايسمى طريقة البرفلد . وبموجب هذه الطريقة ـ يزود كل حى من أحياء المدينة بزائرين متطوعين ـ يقوم كل منهم بطريقة مستمرة ، بمساعدة أربع عائلات أو أكثر ـ عن طريق زيارتهم بين حين وآخر ـ ويصلون إلى معرفة حاجات من هم فى حمايتهم . ولا يعملون فقط لتخفيف آلامهم ـ بل يهتمون برفع مستوى العائلة بأكملها . ولقد أدخل هذا النظام توزيع المسئولية الفردية فى المساعدة العامة ـ فلم يعد المعوزون يستمدون المساعدة جماعات بطريقة ميكانيكية ـ بل يعامل كل منهم ـ حسب مجموع شخصيته وعلاقاته العائلية .

وقد تناول التعديل ـ فيما بعد هذه الاصلاحات فى الاحسان العام ـ تحت التقدم السريع الذى قطعته المساعدة الفردية ـ وبناء على ذلك ـ قامت مدينة استراسبورج بتقوية مجهود المتطوعين ـ بجعله مشتركا مع مجهود المساعدين المحترفين .

وفى ذلك الوقت قام « كانون بارنت » ، ومعه طائفة من الجامعيين المثقفين الصادقين ، فاستوطنوا أفقر أحياء لندن ـ من طرفها الشرقى ـ

وانبثوا فى غمار الشعب يهذبونه ويشغلونه فى أوقات فراغه . وذلك لكى يرفعوا مستوى الحى من النواحى الفكرية والصحية والخلقية . وبعد ذلك أخذت حركة الخدمة الاجتماعية تخطو خطوات واسعة — فأنشئت لها إدارة خاصة .

ولقد تنبهت انجلترا ، فى مستهل القرن التاسع عشر — إلى ما للخدمة الاجتماعية من طيب الأثر ، فسنت قوانين تبيح لفقراء كل حى أن يلجأوا إلى كنيسة ذلك الحى . لطلب المعونة والارشاد .

ثم ظهرت المصلحة الاجتماعية (فلورانس نيتنجيل) لحفزتها الشفقة على المرضى إلى العناية بأمر إعداد الممرضات وإلى تحسين إدارة المستشفيات وعلى الجملة إلى تنظيم كل عمل يخفف وطأة الآلام .

كانت المؤسسات الاجتماعية تعمل حتى ذلك الوقت دون أن يكون لها برنامج عام ودون أن يكون لها طريقة فعالة . ولكن جمعية تنظيم الإحسان التى أسست بلندن سنة ١٨٦٩ — وضعت مبادىء مهمة — كان كثير منها متبعا فى مؤتمرات سان فنسان دى بول — التى أقيمت بباريس منذ سنة ١٨٣٣ — بمعرفة فردريك أوزنام . وهذه المبادىء هى :

(ا) كل حالة تكون موضوع تحقيق توضح نتائجه فى تقرير مكتوب .

(ب) يقدم هذا التقرير للجنة تحدد الاجراءات اللازم اتخاذها .

(حـ) لا تمنح أية مساعدات وقتية . ولكن يجب أن تمنح مساعدة عادلة ذات أهمية ومدى كافيين — بحيث تضع الأسرة أو الفرد فى أحوال طيبة .

(د) يعمل العميل — بنفسه — على رفع مستواه . مع محاولة جعل أهله يهتمون بهذا الاصلاح وكذا جيرانه وأصدقائه .

(هـ) محاولة الوصول إلى تعاون المؤسسات المختلفة — التى يمكن أن تتدخل لصالح الشخص المحتاج .

(و) يحصل موظفو الجمعيات على تعليمات عامة كتابية ويدربون ، عن طريق المحاضرات والتمرين العملى .

(ز) تتبادل الجمعيات الخيرية قائمة بمن تساعدهم ، ومما يؤدى إلى إنشاء مكتب محفوظات مركزية عن المساعدين . وبهذا يمكن التحوط ضد مستغلى الإحسان وتجنب تكرار بحث أجرى من قبل .

(ح) وأخيراً عمل سجل بأسماء المؤسسات ، بحيث يؤدى إلى إزالة الجمعيات الطفيلية ويوجه نوع التدخل ـ عن طريق معرفة الأسباب ويكشف عن نواحى النقص والجهود المزدوجة فى تنظيم الإحسان .

ولقد تضاعفت فيما بعد ـ بسرعة ـ جمعيات تنظيم الإحسان فى ممالك الانجلوسكسون وفى الولايات المتحدة ـ حيث كانت وظيفة المساعد الفردية دائماً واسعة الانتشار . وكان تضامن الجهود أكثر اتساعا ـ فتعود مندوبو الجمعيات فى كل مدينة أن يجتمعوا ـ فى شكل مؤتمرات أسبوعية ـ ليبحثوا فى جميع أحوال المساعدة وكانت الجمعيات الكائنة فى مكان واحد تتحد فى صورة مجلس لكى تقوم بعمل مجد وأسست الصناديق المشتركة ـ التى فرضت على السكان بأجمعهم نوعا من الضريبة السنوية وتركت المؤسسات ، لتجمع ـ بمفردها ـ الموارد التى تحتاج إليها . وكذا عقدت المؤتمرات الوطنية ـ منذ سنة ١٨٧٤ ـ وكانت بمثابة برلمانات حقيقية سنوية لشئون الاحسان وذلك بناء على اقتراح » مارى ريشموند » كما أنشأت جمعية تنظيم الاحسان بنيويورك سنة ١٨٩٩ تحت اسم مدرسة الاحسان ، أول مدرسة للخدمة الاجتماعية .

وإذا كانت المساعدة الخاصة قد اتجهت نحو الاتحاد ، فإن المساعدة العامة اتجهت نحو التفرق . ولقد اتجه الاهتمام ـ على التوالى ـ نحو التعليم والصحة والتشريع الاجتماعى التى ـ منذ الثلث الثانى للقرن التاسع عشر ـ اتجهت نحو المساعدة الوقائية والمساعدة الانشائية . وقد تقدمت هذه الفروع

الثلاثة للنشاط الاجتماعى بسرعة ، حتى تعذر تتبع شئونها وتطورها .

وكان تعليم الأولاد الفقراء يعتبر — قديماً — من وسائل الإحسان . ولكى ينفصل عنه استلزم الحال اعتبار التعليم واجباً بالنسبة لعدد عظيم من الأطفال . وأخيراً فرض على الجميع لمدة ، اهتم الكثيرون بمدها حتى سن المراهقة — كما أن ازدهار الصحة — التى اهتمت بها انجلترا نحو سنة ١٨٤٠ كان أساسه خدمات المساعدة — فإن ادوين شادويك — الذى كان محامياً وأحد أتباع جرمى بنتام عين — قومسيراً عاما لفقراء انجلترا — فقام بعمل تحقيق عن أسباب البؤس — وأظهر قذارة أحياء العمال — كأهم أسباب البؤس ، مما أدى إلى إيجاد مصلحة للصحة ، تستنير بمكتب للاحصاءات الخاصة بالسكان . وأخيراً ابتدأ تشريع العمل بانجلترا — منذ سنة ١٨٠٢ — وكان غرضه الرئيسى — فى ذلك الوقت — حماية الأطفال المعوزين ، الذين يتمرنون على العمل بمعرفة مقدمى العمال ، ولا يتخذ صفة عامة إلا فيما بعد على يد شافتسبرى . أما أحدث نظم المساعدة فترجع إلى آخر القرن التاسع عشر ، فقد كان الاحتياط ، حتى هذا الوقت — فردياً — فأصبح — مع التأمينات الاجتماعية ومعاشات الشيوخ — ذو صفة عامة حقيقية .

وأصبح للصحة والوقاية طرق خاصة بهما ، وعلى ذلك لا يجب أن يعهد بالعناية بأمرها إلى مصلحة عامة — تسير على نسق واحد بطريقة استبدادية . ولكن تقدم هذه المصالح يوجب اتحادها . وعندما تندمج الصحة العامة فى الصحة الاجتماعية وعندما تتولى صناديق التأمين ضمانة صحة الشعب وعندما تعمل المساعدة على إجراء إصلاح كامل لمن تتولى حمايتهم وعندما يتجاوز تشريع العمل باب المصنع ليصبح تشريعا اجتماعيا ، عند ذلك لا تعود هناك ميادين متنوعة ، بل تصبح كلها ميدان واحد . وهكذا فى جميع النواحى — يحاول الجميع تقريب هذه الفروع بعضها من بعض — لأنها منافذ ذات جذع واحد .

وهذا هو السبب الذى من أجله — وفقاً للمثل الذى أعطته انجلترا سنة ١٩١٩ — أصبح لدى أغلب الممالك فى الوقت الحاضر وزارة للصحة والمساعدةوالاحتياط الاجتماعى خصوصاً وأن اتحادات المؤسسات الاجتماعية لا زالت فى دور نشوئها .

وبجانب الإصلاحات التشريعية والإدارية — التى اتخذت لصالح العمال والتى من أجلها يحاول مكتب العمل بجنيف أن يعطيها صفة دولية — فإن جهود أصحاب الأعمال أوجدت المؤسسات المختلفة للقيام بالخدمات المنظمة الخيرة — مبتدئة من مشاريع روبرت أوين ودانيل الأكبر حتى المساعدات العائلية التى اوجدها أصحاب المصانع الفرنسيون والبلجيكيون . ولكن الدافع الذى ترك أثراً قوياً بين الجميع هو الذى قامت به الطبقة العاملة نفسها بتوسع عظيم — مساهمة فى رفع مستواها — بإنشاء النقابات وجمعيات التعاون للاستهلاك والتأمين والمصارف وصناديق التسليف والمؤسسات الصحية والتعليمية ووسائل التسلية ولقد ساهمت فى هذه الحركه — طبقة المزارعين والمستخدمين وحتى المشتغلين بالأعمال العقلية . وبجهودها ولد جانب عظيم من الاشتراكية وأضيفت حركة قوية مشابهة من جانب الهيئات الدينية أعلنها ليون الثامن عشر فى منشوره البابوى Rerum Novarum سنة ١٨٩١ — وكذا اتحدت الكنائس البروتستنتينية مع الكنائس الأرثوذكسية فى المؤتمر العالمى المسيحية العملية الذى عقد باستكهلم سنة ١٩٢٥ — فضاعفت جهدها الاجتماعى لكى تسد الفراغ الذى وجد بين الشعب والدين .

ويتلخص تاريخ المساعدة فى العصور الحديثة فيما يلى :

لما حل القرن الثامن عشر — انتشرت فكرة احترام الفرد وابتدأت الدراسة الجدية لأسباب الفاقة — فكان ذلك خطوة عظيمة نحو فهم المساعدة .

وأخيراً جاء القرن التاسع عشر وابتدأت فيه الآلات وما نتج عنها من آثار ، تنطوى على استغلال الجماعات واستعباد أصحاب الأعمال للعمال ،

فأثار ذلك الرأى العام ونتج عن ذلك اتحاد جهود السلطات المدنية والجماعات الخاصة الدينية والمدنية لإصلاح الأحوال الطارئة .

وعلى العموم فقد أدى التقدم العظيم — الذى تحقق فى القرن التاسع عشر بفضل تطبيق مكتشفات العلم على الحياة العملية وعلى الخصوص انتشار الآلات — إلى تغيير نظام المجتمع — إذ ساعدت الآلات على إنشاء المصانع الكبيرة — التى لم يكن فى الإمكان — حتى السنين الأخيرة — نقل قوتها إلى مسافات بعيدة . وكان من أثر ذلك أن تغيرت نظم الجماعات الصناعية ، بانتزاع الشاب ورب الأسرة — وغالبا المرأة والطفل — من المنزل ، خلال ساعات النهار الطويلة — وإزالة الصلة الضعيفة — التى كانت لاتزال تبقى على تضامن الأسرة ، وحل محلها احتكاك العمال بعضهم ببعض، دون أن يشعروا بمسئوليتهم الخلقية وواجباتهم الاجتماعية .

نشأ عن هذا الانقلاب الاقتصادى والخلقى نظام اجتماعى جديد — يقوم على إزالة الطبقات والامتيازات وكذا الطوائف التى كانت تحافظ بين الصناع على شعور الأخوة . وصير العدد العظيم من العمال المحتشدين فى المراكز الصناعية والمدن الكبيرة العوامل التى كانت تسير الجماعات القديمة غير صالحة فكان العمل على إيجاد نظم حديثة — تختلف عن تلك التى كانت تتبعها الحكومات — من الضرورات التى لا مفر منها — خوفاً من أن تنشأ بين هذه الجماعات منازعات تودى إلى الفساد والفوضى .

« واقتضى ذلك أن يقوم فى المجتمع الحديث ، بجانب المؤسسات الحكومية وأصحاب العمل — عنصر منظم ومنسق ذو طبيعة خاصة مشابه، لحد ما إلى العناصر التى تشاهد فى علم الحياة (البيولوجيا) كتلك التى تسير الكيان الحيوانى والمعروفة بالأعصاب السمبتاوية »(١) .

---

(١) Armand-Delille, Traité de service social.

ويتمثل هذا العنصر المنسق فى الخدمة الاجتماعية التى تقوم بالتنظيم والتنسيق على يد المشتغلين بها . ولذا تقدمت منذ انتهاء الحرب العظمى بخطوات واسعة فى جميع أنحاء أوربا وأمريكا . ولم يعد يسع من استخدمها الاستغناء عنها .

وإن التطور الذى تمخضت عنه الخدمة الاجتماعية الحديثة هو — فى الواقع — نتيجة تجارب عديدة وصراعات وتفاعلات كثيرة بين الهيئات الحكومية والأهلية لمحاربة الفاقة — فالاصلاحات التى أقيمت على مبادىء قوية ولكن أخطىء وضعها وطبقت بدون التحضير اللازم — انتهت غالباً بالفشل وأحياناً بالكوارث . ورغم هذه المحاولات ـ فإن الخدمة الاجتماعية استمرت فى التطور من فكرة المســـاعدة الفردية إلى فكرة المساعدة الاجتماعية ومن الاحسان — بمعناه المدنى — والاحسان الاستبدادى — الموزع — إلى الخدمة الاجتماعية المنتظمة .

الفصل الرابع

مصر الحديثة

كان لفقر البلاد وسوء الإدارة العثمانية أثر كبير فى حالة السكان الاجتماعية إذ ساد الجهل وانتشرت الخرافات واضمحلت الآداب والعلوم التى كانت زاهرة فى عهد سلاطين الفاطميين والأيوبيين والمماليك ، ولم يبق من معاهد العلم إلا الأزهر الذى ظل جامداً تدرس به المواضيع الدينية واللغوية فقط . وفى وسط هذا الجهل عظم نفوذ علمائه فتولوا زعامة الشعب أثناء الحملة الفرنسية وفى أوائل عهد محمد على . وكذلك فتكت الأمراض والأوبئة بكثير من السكان لكثرة المجاعات وعدم توفر الشروط الصحية وضعفت العدالة نظراً لانتشار الرشوة وانحطاط أخلاق الحكام من مماليك وعثمانيين .

هكذا كانت حال مصر أثناء الحكم العثمانى الذى استمرت البلاد تعانى مظالمه وهى بمعزل عن العالم نحو ثلاثة قرون إلى أن جاءت الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ فدخلت البلاد فى طور جديد .

تنظيم الإحسان :

حاول الفرنسيون أن ينظموا شؤون الإحسان على أساس حديث وقد نوه عن ذلك رفاعه (بك) رافع الطهطاوى فى كتاب مناهج الألباب فى مباهج الآداب بقوله : «من العجب أن يسهل على النفوس إحداث الجديد ويصعب عليها إصلاح القديم - فالعصر لا يستغنى عن الخيرات العمومية التى تقتضيها الأحوال كإرصاد مكاتب لتعليم البنات لاسيما فاقدات البصر . وتكثير المارستانات التى ترصد على المرضى والزمنى والعاجزين عن المعالجة فى بيوتهم،

والأيتام والشيوخ والبله والمجانين وأرباب العاهات . وكالمحلات الخيرية والشركات السلمية لقطع دابر الربا الفاحش ولإغاثة الملهوفين والمفلسين من التجار والمتعطلين .

ولهذا لما تغلبت الفرنساوية على الديار المصرية لحوا بها كثيراً من الكسالى القادرين على الاشتغال والذين يؤثرون السؤال على الأعمال فخنق حاكمهم ونشر « قانون الشحاذة » المشتمل على خمسة بنود ـ الأول ـ جميع الناس الذين يسألون فى الطريق ويطلبون الحسنة يصير القبض عليهم وحضورهم أمام ضابط مصر ثم يتوجهون لسجن القلعة ما لم يكونوا من أصحاب العاهات . والبند الثانى ـ كل ملة تعمل لها من الآن حانوتا لقبول كافة العميان والعرجان . . . . الخ . والبند الثالث ـ فى مدة تدبير الحوانيت يأمر كل كبير ملة بجمع كافة فقراء ملته ويرضيهم ويعطيهم لوازم الأكل والشرب . والبنـــد الرابع ـ كل رئيس ملة يلزم بلوازم حانوته وكافة مصاريف الحانوت تقرر على أهالى ملته . والبند الخامس ـ يجب على كبير الملة أن يتبصر فى أمر تدبير الحانوت لملته ويأخذ الأمر اللازم لذلك من شيخ البلد

وهذه التدابير فى حد ذاتها خيرية ولكن الحكومة المصرية قد كفت أهل الحاجة والمسكنة مؤونة السؤال . ورتبت للجميع فى جامع طولون اسبتالية جسيمة منقسمة إلى بلوكات للفقراء وأرباب العاهات من نساء ورجال وكبار وأطفال » .

وقد عنيت الحكومة فيما بعد بتنظيم المساعدة العامة وقد ذكر عزيز خانكى(١) فى ذلك « كثر عدد الغلمان الذين كانوا يتسكعون فى أحياء مصر القاهرة بلا عمل. فأصدرت الحكومة أمراً بأن كل تمن من أثمان القاهرة وبولاق

---

(١) الأهرام ١٩-١٢-١٩٤٦ .

ومصر القديمة وغيرها بجمع مائة غلام من هؤلاء الغلمان الضالين . ولما جمع ألفاً منهم أمرت بتشغيلهم فى فاوريكات الحكومة ورتبت لكل واحد منهم أجراً معلوماً ومن تعلم منهم حرفة أو صناعة زاد مرتبه فكان لقرارها الحكيم هذا أثره فى محاربة البطالة وفى انتشال آلاف من الغلمان من الفقر والمرض والجهل .

ولم تكتفى بهذا بل أمر لاظوغلى كتخدا مصر بأن يجمع العاطلين الذين لا عمل لهم من النازحين من الصعيد والفلاحين والمنسوابين الذين هجروا قراهم وهبطوا مصر القاهرة وأعفى كلا منهم بندقية وميرة وذخيرة فكانوا نواة الجيش المصرى الذين اشتركوا فى الحروب المختلفة » .

إبطال تجارة الرقيق :

كان من أهم الإصلاحات الاجتماعية التى قامت بهـا الحكومة فى عهد اسماعيل إبطال تجارة الرقيق التى كانت منتشرة فى وادى النيل حيث كان النخاسون يطاردون العبيد بالرصاص ويبيعون من يخطفونهم فى أسواق الرقيق بالخرطوم والقاهرة وغيرهما من المدن . وأرسلت « السير صمويل بيكر » سنة ١٨٦٩ لمحاربة تجارة الرقيق فى الأقاليم الإستوائية . فأنشأ « بيكر » نقطاً عسكرية لهذا الغرض وطارد النخاسين الذين كانت لهم قوات مسلحة ومعاقل محصنة . ومن أشهر هؤلاء « الزبير » و « عثمان » ولما استقال بيكر سنة ١٨٧٣ خلفه « غوردون » فسار على خطة سلفه وقد صادفت الحكومة عقبات كثيرة فى سبيل مقاومة الرقيق . ولكنه نجح فى تحرير العبيد فى مصر وإضعاف تجارته فى السودان فأسدى بذلك إلى الإنسانية خدمة جليلة . وفى سنة ١٨٧٧ عقد مع انجلترا معاهدة لمنع هذه التجارة الممقوتة تعهدت فيها الحكومة المصرية عن طيب خاطر بمنع تصدير الرقيق أو مروره بالأراضى التابعة لمصر وبمعاقبة المشتغلين بهذه التجارة ومحاربة الرق فى قبائل أفريقيا

الوسطى وإصدار قانون يحرم الرق وتفتيش كل سفينة مشتبه فيها بمساعدة السفن الحربية الإنجليزية .

الأوقاف(١) :

كانت الأوقاف منذ عهد بعيد تدار بمعرفة نظار كثيرين لا رقيب عليهم فصاروا يغتالون الجزء الأكبر من ريعها ويهملون وجوه الخير والبر المخصص لأجلها هذا الريع إلى درجة أنه صارت المساجد تتهدم وأصبحت المدارس والكتاتيب مهجورة وذلك رغماً عن وفرة إيراد الأعيان الموقوفة عليها ثم إن هذه الأعيان نفسها صارت تؤول إلى السقوط وتصبح لا ريع لها لإهمال النظار فى ترميمها وصيانتها . ولتلافى هـــذه الحالة شكلت الحكومة سنة ١٨٣٥ إدارة عمومية للأوقاف المذكورة ولكنها ألغتها بعد ثلاث سنوات ثم أعادت تشكيلها سنة ١٨٥١ وكان اختصاصها إذ ذاك مقصوراً على مراقبة إدارة النظار ورفع الأمر إلى القاضى بطلب عزل من يتضح لها منهم إهماله واختلاسه مال الوقف . وفى سنة ١٨٦٤ قررت أن تحل تلك الإدارة محل كل من يموت أو يعزل من نظار الأوقاف الخيرية .

ومن ذلك الحين لم تقتصر مهمة الإدارة المشار إليها على مراقبة إدارة دار الأوقاف الخيرية فحسب بل أصبحت تدير أيضاً جزءاً منها . وأخذ عدد أوقاف هذا الجزء يزداد زيادة مضطردة .

ثم جعلت نظارة يديرها ناظر كباقى نظارات الحكومة واستمرت كذلك لغاية ٢٣ يناير سنة ١٨٨٤ ثم اتفق على جعلها مصلحة مستقلة عن الوزارة يتولاها مدير عام يتلقى الأوامر بشأنها من الخديوى مباشرة .

وفى ٢٣ يولنيو سنة ١٨٩٥ صدر أمر عال بناء على طلب مجلس النظار ، — وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ، بالتصديق على لائحة عمومية

(١) أنظر تقويم الحكومة المصرية لسنة ١٩٣٦ ص ١٥٠ .

لديوان الأوقاف الأهلية - التى يعين حارس قضائى عليها أو التى يطلب نظارها ومستحقوها إنابته عنهم فى إدارتها - وإن تصرفات القاضى فى الأوقاف الأهلية والخيرية التى يديرها الغير من استبدال وتحكير واستدانة وعزل أو تولية يؤخذ رأى الديوان فيها. وهو يقدم ملاحظاته عنها فى مدة خمسة عشر يوماً وإلا جاز للقاضى توقيع الصيغة الشرعية للتصرفات المطلوبة وأن يكون تنظيم حسابات الديوان والسير فيها بمقتضى القواعد التى تقررها لذلك نظارة المالية وأن هذه النظارة تراجع حساباته وترفع فى ختام كل سنة إلى الخديوى تقريراً تفصيليا عن حالته المالية.

وبجانب لائحة إجراءات ديوان عموم الأوقاف الصادرة فى ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ صدرت لائحة النذور بالمساجد والأضرحة التابعة لديوان عموم الأوقاف فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٨.

وقد نصت المادة الأولى على تقسيم النذور التى ترد إلى المساجد أو الأضرحة من أهل الخير إلى قسمين:

القسم الأول: ويشمل جميع الأنواع التى يقصد استعمالها فى ذات المساجد والأضرحة كالشموع والزيوت والنجف والأبسطة... الخ.

والقسم الثانى: ويشمل جميع ما يقصد بتقديمه أن ينتفع به خدمة المساجد والأضرحة والقائمون بشعائرها ومن يوجد معهم من طلبة علم ومدرسين مقررين لتعليم العلوم الرسمية كالنقود والغلال والمأكولات.

وقد نصت المادة الثانية على وجوب حصر جميع أنواع النذور التى ترد للمساجد والأضرحة فى إدارة ديوان الأوقاف وتقيد فى دفاتر تعد لذلك. وتحفظ بنفس المساجد طرف شيخ خدمة المسجد أو الضريح ليكون هذا الحصر أساساً لضبطها وإيصالها لجهات استحقاقها.

وقد نصت المواد الباقية على كيفية توزيع كل نوع من أنواع النذور على مختلف موظفى وخدمة المساجد والأضرحة.

غير أن حالة الأوقاف بقيت جامدة بصدد توزيع الصدقات فظلت تسير على سياسة معيبة من عدة وجوه ومرد ذلك عدم التحقق من حالة الفقر مما أدى إلى أن ينتفع بهذه الصدقات عدد لا حصر له من المتعطلين والمدلسين دون جمهور الفقراء الحقيقيين .

الفلاح :

لم يكن الفلاح فى عهد محمد على أحسن حظاً منه فى أيام المماليك ، فقد لزمته الفاقة واستخدم فى أشق أعمال السخرة بلا رحمة وجند فى أقسى الحروب التى خاضتها البلاد مدة هذا الوالى — كما كان الفلاح يجبر على زرع بعض الأصناف التى يراها الوالى أفيد للبلاد وأصلح لترويج تجارتها دون الأصناف الأخرى .

ولم يكن عهد عباس الأول ممتازاً بضرب يذكر من ضروب الرقى بل كان على العكس من ذلك ، فقد عادت فيه الحالة إلى المظالم والفتن القديمة .

وفى عهد محمد سعيد (باشا) ألغى الاحتكار فأصبح الفلاح غير مرغم على زرع الأصناف التى تبغيها الحكومة بل يتصرف فى استغلال حقله على النحو الذى يؤثره . وصارت حاصلات الحقل ملكا حلالا له - يبيعها لمن يشاء بالسعر الذى يناسبه - ثم أصبحت الضرائب تجبى نقداً لا عيناً .

وكان الفلاح فى عهد اسماعيل (باشا) مثقلا بالضرائب الباهظة . ورغم أنه ألغى السخرة إلا أنها ظلت متبعة خصوصاً عند حفر قناة السويس .

وفى عهد الاحتلال حاولت الحكومة إصلاح حال الفلاح فجربت فى سنة ١٨٩٦ تسليف الفلاح مايحتاج إليه من أموالها الأميرية فأقرضت بعض الزراع فى تلك السنة مبالغ صغيرة وصل مجموعها إلى نحو عشرة آلاف جنيه وزعتها على بعض المحتاجين منهم وقد نجحت فعلا هذه التجربة .

ولكن الحكومة لم تكرر هذه التجربة ولم تفكر فى إجراء تجربة أخرى بل تركت نظام التسليف الزراعي فى يد المصارف الأجنبية ونشطت

بعضها بتقديم ضروب متعددة من المساعدات الأدبية والمادية — على أن تجربة المصارف فى إصلاح نظام التسليف الزراعى قد انتهت بالفشل وسوء العاقبة .

وفى سنة ١٩٠٧ قام عمر (بك) لطفى بنشر دعوته التعاونية لإصلاح تلك الحالة وكان خير نصير له (الأمير) حسين كامل فتعاونا معا على إقامة صرح التعاون من الناحيتين التنظيمية والتشريعية . وقد أسفرت جهودهما عن إنشاء عدد من الجمعيات التعاونية جلها زراعى . وكذلك عن سن مشروع قانون للنقابات الزراعية — كما كانت تسمى جمعيات التعاون فى ذلك الحين — وقد قدمه (الأمير) إلى الحكومة بصفته رئيس الجمعية الزراعية الخديوية .

ولم يعش عمر لطفى (بك) طويلا ليتم رسالته إذ قضى نحبه سنة ١٩١١ والحركة التعاونية فى بدء نهضتها . أما مشروع القانون فقد حفظته الحكومة ولم تحرك فى شأنه ساكناً حتى سنة ١٩١٣ — عندما أصدرت قانون الخمسة أفدنة رقم ١٤ لسنة ١٩١٣ الذى أقفل باب الاقتراض فى وجه صغار المزارعين .

ولما نشبت الحرب العالمية وقف البحث فى مشروع قانون جمعيات التعاون . وكان مما قاساه الشعب المصرى أثناء تلك الحرب غلاء المعيشة نظراً لعدم وجود جمعيات تعاونية منزلية — مما اضطر معه أولو الأمر إلى الالتجاء إلى إجراءات إسعافية تخفف وطأة الحاجة — فأنشأت شركات التموين الخيرى التى قامت بمهمتها ثم زالت بزوال الباعث الاستثنائى لوجودها . وعاد الناس إلى التفكير بعد هذا الدرس القاسى فى إحلال النظام التعاونى محله بين أوضاع البلاد الثابتة حتى ينتفعوا بمزاياه فى كل الأوقات خصوصاً العصيبة منها . وقد أوحى هذا التفكير إلى الحكومة بوضع قانون التعاون الذى أصدرته سنة ١٩٢٣ — والذى قضى بإنشاء قسم خاص للتعاون فى وزارة الزراعة لتسجيل الجمعيات والإشراف عليها .

وفى سنة ١٩٢٧ وضعت الحكومة قانوناً عاما للتعاون حل محل القانون السابق الذى اختص بالتعاون الزراعى . فكان أساس السياسة العليا للتعاون إذ قرر تضامن الحكومة والشعب فى تسيير التعاون .

العمال :

كانت الصناعة خاضعة - حتى عهد محمد على - لنظام الطوائف أو نقابات الحرف . وقد بلغ عددها فى سنة ١٨٤٠ - ١٦٤ طائفة . ولكن هذا النظام أخذ يزول شيئاً فشيئاً منذ عهد محمد على . ويرجع ذلك إلى إدخال الصناعات الكبيرة فى مصر وإلى تدخله فى شئون الصناعات الصغيرة - إذ كان يقوم بإمداد أصحابها بالمواد الأولية فيصنعونها لحسابه - ثم جاء سعيد فحرم مشايخ الحرف من حقهم فى معاقبة أعضاء طوائفهم وأصبحوا فى عهد اسماعيل موظفين يقومون بجباية الضرائب - حتى إذا جاءت سنة ١٨٩٠ زالت الطوائف قانوناً على أثر الأمر العالى الصادر فى ٩ يناير من تلك السنة . وقد أباح حرية احتراف أية مهنة ولم يشترط أن يكون المحترف « صبياً متمرناً » فمهد ذلك السبيل لقيام الجماعات الاختيارية بين أهل الحرف الواحدة وكذلك ظهور نقابات العمال الحالية .

وفى سنة ١٨٩٩ ظهرت الحركة النقابية الحديثة فى مصر حيث أنشئت نقابة « عمال السجاير المختلطة » ثم ظهرت سنة ١٩٠٨ نقابة عمال الترام المختلطة . وفى سنة ١٩٠٩ ألف عمر لطفى (بك) «نقابة عمال الصنائع اليدوية» ثم خمدت الحركة وبقيت فى خمودها إلى سنة ١٩١٩ حيث قويت حركة العمال وازداد نفوذهم فأخذوا يألفون النقابات للدفاع عن مصالحهم .

وفى سنة ١٩٢٧ كونت الحكومة لجنة للتشريع الاجتماعى وضعت أولا مشروعا ابتدائياً . وفى سنة ١٩٣٠ أنشىء مكتب العمل . وفى المدة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤٥ أصدرت الحكومة أول قوانين وضعت للعمال — وهى قوانين تشغيل الأحداث والنساء وإصابات العمل والصناعات الخطرة ،

والتأمين الإجبارى ضد إصابات العمل ، ونقابات العمال ، وعقد العمل الفردى ، وتحديد ساعات العمل فى المحلات التجارية .

الجمعيات الخيرية :

ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر بزعامة الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى حركة إنشاء الجمعيات الخيرية فى مصر — فأنشئت سنة ١٨٩٢ الجمعية الخيرية الإسلامية وكانت ترى أن تعليم أبناء الأسر الفقيرة وإعدادهم لإعالة أسرهم كفيل بإنقاذ تلك الأسر — فأنشأت عدة مدارس إذا أتم التلميذ تعليمه فيها تولت الجمعية توظيفه .

كذلك أنشئت فى سنة ١٨٩٢ جمعية العروة الوثقى بالاسكندرية وكانت أغراضها تعليمية أيضا فى أول الأمر — ثم عنيت فيما بعد بحماية الطفولة والأمومة والأيتام .

وأنشئت جمعية الأسعاف المختلطة بالاسكندرية سنة ١٩٠٢ على طراز جمعيات الأسعاف التى كانت منتشرة فى إيطاليا منذ عهد بعيد . وأنشئت جمعية الأسعاف المختلطة بالقاهرة سنة ١٩٠٧ . وقد أولت الحكومة هذه الجمعية رعايتها ومنحتها أراض واسعة .

ثم أخذت الجمعيات الخيرية تتكاثر بعد ذلك وأصبحت تتناول شتى الأغراض التى تدخل فى باب الإحسان . وصار معظمها يوجه نشاطه إلى هدف خاص من ميادين الخدمة الاجتماعية .

وكان مسك الختام إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية التى قامت بالإشراف على هذه الجمعيات وتوجيهها طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية .

تنظيم الإصلاح الاجتماعى :

بدأت نهضتنا الحديثة بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، وليس للثورة برامج معقدة

ولا معدة . بل لها مطلب واحد أو مطالب موحدة لا تتعداها يفهمها الجمهور ويتحمس لها . ولقد كان مطلب الثورة المصرية الاستقلال أو الحرية داخلا وخارجا — وظلت الأحزاب منذ انطفاء لهيب الثورة مستمسكة بهذا المطلب مع اختلاف فى الاتجاه والاتساع ، أكثر منه فى المبدأ والشعار .

إلا أن وجود الامتيازات الأجنبية التى كثيراً ما كانت تغل يد المشرع المصرى وإشراف الأجانب على الإدارة والتشريع . واعتبارهم مصر مزرعة قطن وسوق البضائع الأجنبية جعل الدولة تظل متأثرة بالروح الاستعمارية والاستغلال العقارى فظلت سياسة المشرع المصرى قائمـــة على ما يسميه الاقتصاديون بالاقتصاد الحر الذى يقول بحرية الأفراد الاقتصادية . فكان هم الدولة المصرية منصرفاً إلى تنظيم القضاء والبوليس والجيش وتعليم الأهالى وإنشاء بعض الأعمال ذات المنافع العامة اللازمة لرفاهية الجميع وهو مايقصر عليه الفزيوقراطيين وظيفة الدولة .

وعلى أثر الرخاء الذى عم البلاد فى السنوات التى أعقبت الحرب العظمى نشطت التجارة والصناعة وازداد نفوذ الهيئة المشتغلة بهذه الميادين الاقتصادية التى عمدت إلى تكتيل العمال حولها .

كان من أثر ذلك عدم تمكن البورجوازية التى تمخضت عن نمو الإنتاج الاقتصادى من الاحتفاظ بوحدتها فسرعان ما انقسمت إلى قسمين : بورجوازية كبرى اتصلت اتصالا كبيراً بالنزعة الاستعمارية والاستغلال العقارى وبورجوازية الأحرار (الوفد) التى كانت منها قابلية للإستناد إلى الشعب والكتل العمالية .

ويظهر أثر كل طائفة من هاتين الطائفتين فى التشريعات التى صدرت فى مصر فى السنوات التى أعقبت الحرب العظمى .

وفى سنة ١٩٢٦ عقدت المعاهدة المصرية البريطانية باتفاق جميع الأحزاب

على الاستقلال فى أساسه وفى مداه . فلم يبق ثمة فارق ظاهر بين الأحزاب فى اتجاهاتها السياسية إلا أنه تبين للناس بعد ذلك أن هناك نقصاً أساسيا فى تطورنا القومى وهو أن تطورنا الاجتماعى لم يساير تطورنا السياسى فى تقدمه بل تأخر عنه ، فأخره معه .

ولقد بدأت أول محاولة لتحقيق الإشراف والتنسيق فى ميادين الاصلاح الاجتماعى فى أوائل سنة ١٩٣٦ عندما أصدرت الحكومة تشريعاً بإنشاء مجلس أعلى للإصلاح الاجتماعى . وجعلت مهمته « تحرى كل ما من شأنه أن يعين بأى وجه من الوجوه على تقدم البلاد الاجتماعى » واختصته « بمراقبة أحوال التطور الاجتماعى للبلاد وبالنظر فى الوسائل والتدابير والاصلاحات التى ترمى إلى توجيه هذا التطور توجيها يتفق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليده وملكاته » كما اختص بالسعى « فى التوفيق بين مقومات الحيـــاة الاجتماعية للبلاد وبين آثار التقدم المادى . وما استحدث من وجوه العمل الاقتصادية وأحوال الحيـاة الجديدة » . ناط به على الأخص « بحث نظام الأسرة ودراسة الاصلاحات التى تؤكد تماسكها والمحافظة على كيانها وصيانه حقوق الولاية فيها » وأوجب « أخذ رأيه مقدما فى كل مشروع قانون ولائحة ذات صفة أو مرمى اجتماعيين أو من شأنه التأثير فى أحوال البلاد الاجتماعية » وأجاز له أن يقوم مباشرة « بدراسة أية مسألة اجتماعية أو إجراء بحث أو تحقيق بشأنها والاستعانة بالإدارات الحكومية المختصة فى هـذا البحث وأن ينصح بضرورة إصدار قانون أو اتخاذ تصرف إدارى معين » .

ولـكن هذا المجلس لم ينشأ لعدم عرض التشريع الخاص به على البرلمان ومن ثم طوى المشروع .

ثم بدأت بعد نحو أربع سنوات أى سنة ١٩٣٩ محاولة أخرى أعظم

خطراً وأبعد أثراً وأكثر دلالة على الاهتمام الحيوى بحركة الاصلاح الاجتماعى وهى إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية . كما أنشىء لها على أثر تكوينها مجلس أعلى لتنسيق بوجوده سياسة التوفر على دراسة مشكلاتنا الاجتماعية الكبرى . ووضع أسس السياسة العامة التى تقوم الوزارة على تنفيذها . ولاتزال هذه الوزارة تستكمل عدتها وتعبىء قوتها لمكافحة الأدواء الاجتماعية التى تهد من كيان الأمة .

ورغم سوء الحالة الاجتماعية فى مصر فى ذلك الوقت فإن البلاد لاتزال تتردد فى خطوات الاصلاح . بل لاتزال الجهود التى تبذل بعيدة عن أن تحقق إصلاحات اجتماعية شاملة ولاتزال دعوة الاصلاح تلوكها الألسن وقد تمتلىء بها بعض القلوب وإذا خرجت إلى حيز العمل فإنها تخرج ناقصة مبتورة ، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :

١ — إن فكرة الاصلاح لاتزال غامضة لم تكيفها دراسة عميقة فى أمراضنا الاجتماعية لنعرف نوع العلاج الذى يلائمنا ويحدث أثره العاجل فى نهضتنا ويواجه مشكلاتنا العامة والخاصة ويجدد القوى ويحفز الهمم .

٢ — ولم تضع الحكومة حتى ذلك الوقت برنامجا شاملا يتناول الاصلاح من شتى نواحيه ويسير به فى طريقه المرسومة صوب أهدافه الموضوعة .

٣ — ولم تكن برامج أحزابنا التى تتداول الحكم تكاد تكون خالية من وضع برنامج عملى لتحقيق الاصلاح الاجتماعى .

٤ — كما كانت الهيئات التى تعنى ببعض نواحى الاصلاح يعوزها شىء كثير من أسباب التحسين وفى حاجة إلى التأييد الأدبى والمادى الذى يعينها على النهوض بمهمتها .

٥ ـ كذلك كان يعوزنا أهم وسيلة لتحقيق الإصلاح والمضى فيه ، وهى تنسيق الجهود المبذولة أو التى تبذل فى سبيله تنسيقا مطبوعا بطابع التعاون على البر والتفانى فى الواجب وموسوما بوحدة الغرض واستقامة التوزيع تؤازره قوة الإرادة والرغبة فى الكمال .

إن فى مصر عدداً يذكر من أدوات الإصلاح الاجتماعى ولكنها كانت متفرقة لاتربطها رابطة مما أدى إلى عرقلة التعاون على خدمة الأغراض الاجتماعية وتنسيق الجهود فى سبيلها .

وعلى العموم فإننا فى حاجة شديدة إلى تنظيم العمل الإصلاحى ووضعه على قواعد والسير فيه طبقا لمبادىء معينة مع تعاون القوى العاملة تعاوناً يرجى أن لا يبقى شيئاً ضروريا لأحكام الصدفة ولتضارب التيارات والنزعات المتعارضة .

الباب الثالث

ميادين الخدمة الاجتماعية

تمهيد :

تتعدد ميادين الخدمة الاجتماعية بتعدد نواحى النشاط فى المجتمع ، حتى أصبحت الخدمة الاجتماعية ضرورية فى جميع المنشآت والمشروعات التى تلبى حاجات الإنسان .

وقد تحدثنا فى الباب الأول عن التقسيمات المختلفة للخدمة الاجتماعية . ويهمنا فى هذا الباب أن نتناول تقسيم الخدمة الاجتماعية من ناحيتين : تتناول الناحية الأولى الخدمات الاجتماعية حسب أدوار العمر المختلفة المستفيدين منها وهى :

١ ـ الخدمة الاجتماعية للطفولة : وتقوم بها دور رعاية الطفل ، جمعيات حماية الطفولة ، أندية ومصايف الأطفال الخ .

٢ ـ الخدمة الاجتماعية للشباب : وتقوم بها مكاتب التوجيه المهنى والتخديم ، الأندية ، المعسكرات ، فنادق الشباب الخ .

٣ ـ الخدمة الاجتماعية للمرأة : وتقوم بها جمعيات حماية المرأة ، أندية النساء الخ .

٤ ـ الخدمة الاجتماعية للشيوخ : وتقوم بها جمعيات مساعدة الشيوخ ، ملاجىء الشيوخ والعجزة الخ .

وهذا التقسيم غير عملى إذ عدد المنشآت الخاصة بكل دور من أدوار العمر محدود ومعظم المنشآت تخدم أفراداً من مختلف أدوار العمر . كما لا يوجد

عموما إخصائيين يكرسون لخدمة كل سن إنما يكون الاخصائيون للعمل فى ميادين النشاط الاجتماعى .

وتتناول الناحية الثانية الخدمات الاجتماعية حسب ميادين النشاط الاجتماعى وأهمها :

١ – الخدمات المتصلة بميدان العمل : كالخدمة الاجتماعية فى المصانع ، مكاتب التوجيه المهنى . النقابات ، المراكز الاجتماعية الريفية الخ .

٢ – الخدمات الاجتماعية المتصلة بميدان التعليم : كالخدمة الاجتماعية المدرسية ، مكاتب التوجيه التعليمى ، الملاجىء ، المكتبات الشعبية الخ .

٣ – الخدمات الاجتماعية المتصلة بميدان الصحة : كالخدمة الاجتماعية الطبية ، محاربة الآفات الاجتماعية .

٤ – الخدمات الاجتماعية المتصلة بالسلوك : كالخدمة الاجتماعية بمحاكم الأحداث والخدمة الاجتماعية الخاصة بالمسا جين المفرج عنهم .

٥ – الخدمات الاجتماعية المتصلة بأوقات الفراغ : كأعمال الأندية والملاعب ، معسكرات الشباب ، فنادق الشباب ، الأندية الشعبية .

٦ – أعمال البر والمساعدة والاحتياط : كجمعيات رعاية العائلات ، مكاتب المساعدة ، المطاعم الاجتماعية ، جمعيات التأمين التعاونى .

وسنتحدث فى هذا الباب عن أهم الخدمات الاجتماعية حسب ميادين النشاط وسنضيف إليها الخدمة الاجتماعية للطفولة لما لها من الأهمية باعتبارها مرحلة مستقلة بذاتها ، وسيتناول حديثنا عن كل نوع من أنواع الخدمة المسائل الآتية :

(١) أغراض الخدمة (٢) الدراسات اللازمة للتخصص فيها علاوة على الدراسات العامة (٣) المنشآت التى يعمل بها المتخصص فيها (٤) أهم المشاكل التى يصادفها المتخصص (٥) أهم نواحى نشاطها (٦) تنظيم العمل فى ميدانها .

الفصل الأول

الخدمة الاجتماعية العائلية

أغراضها :

مساعدة الأفراد داخل عائلاتهم على التخلص من متاعبهم الناشئة عن علاقاتهم بالآخرين وبالمجتمع وترتكز هذه الخدمة على الأسرة كوحدة اجتماعية لها أهميتها فى المجتمع . وباعتبارها أساس تكوين الشخصية وأهم عامل فى تحديد سلوك الأفراد .

الدراسات اللازمة للاخصائى الاجتماعى فى المشاكل العائلية :

١ — القوانين والإجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والتبنى).

٢ — علم التدبير المنزلى .

٣ — سيكولوجية العلاقات الزوجية والعائلية .

المنشآت التى يعمل بها الاخصائى الاجتماعى فى المشاكل العائلية :

جمعيات رعاية الأسرة .

مكاتب الخدمة الاجتماعية بمحاكم الأحوال الشخصية .

مكاتب الخدمة الاجتماعية بمساكن العمال .

المطاعم الاجتماعية .

جمعيات رعاية الأمومة والطفولة .

المشاكل العائلية الهامة :

١ — انخفاض مستوى المعيشة ٢ — سوء الأحوال الصحية .

٣ — السكن غير الصحى ٤ — تفكك الروابط العائلية .

٥ — الجهل وسوء التصرف .

بعض نواحي نشاط الخدمة الاجتماعية العائلية :

١ — دراسة أحوال الأسرة ومعرفة عوامل تفككها والعمل على إزالة هذه العوامل وإعادة تكييف الأسرة ، وقد يشمل ذلك الاهتمام بمساعدتها من الناحية الاقتصادية أو التعليمية أو الصحية أو بإحالة أفراد الأسرة المحتاجين لأحد أنواع هذه المساعدة إلى الجمعيات أو المنشآت المختصة .

٢ — مساعدة الأسرة من الناحية الاقتصادية بإرشادها فى شؤون التدبير المنزلى وتوجيه وتخديم العاطلين من أفراد الأسرة ومنح مساعدات مالية مؤقتة .

٣ — مساعدة الأسرة من الناحية الصحية بتقديم النصائح الصحية وتعليم أفرادها كيفية اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع العدوى وإرشادهم إلى المنشآت الصحية التى يمكنهم الاستفادة منها وإلى أنواع الأطعمة الرخيصة الغنية بالمواد الغذائية الخ .

٤ — رفع المستوى الخلقى للأسرة بالعمل على صيانة الألفة الزوجية وإرشاد الآباء نحو تربية أبنائهم والمساعدة فى إيجاد الجو الفكرى والخلقى الصالح فى المنزل وتحسين العلاقات بين الزوجين وبين الآباء والأبناء ، وبين هؤلاء وأقاربهم وأصدقائهم .

٥ — مساعدة الأسرة من الناحية الثقافية بإلحاق الأطفال بالمدارس وإرشاد من لم يتموا تعليمهم إلى الدراسات التكميلية التى يجب أن يقبلوا عليها وإلى وسائل استثمار أوقات الفراغ فى الأوجه المفيدة الخ .

تنظيم العمل فى منشآت الخدمة الاجتماعية العائلية :

١ — يجب أن تكون كل حالة موضوع بحث يرمى إلى الحصول من العميل ومن المصادر الخارجية بكل احتراس على المعلومات الكفيلة بالاقتناع بحاجته إلى المساعدة على أن تدون بيانات البحث فى سجلات تعطى صورة صادقة للحالة ، وتسمح لأى متقص بتتبعها إذا ما أحيلت إليه .

٢ — يجب أن يقوم بالبحث إخصائى اجتماعى أو مستخدم حاصل على

دروس نظرية وعملية كافية فى فن التقصى ويقدم البحث للجنة خاصة أو لمجلس الإدارة لمناقشته وتحديد الإجراءات اللازم اتخاذها نحوه .

٣ — يجب عدم المبالغة بقدر الإمكان فى منح المساعدات المؤقتة فالأفضل منح مساعدة عادلة ذات قيمة كافية بحيث تضع الأسرة فى أحوال طيبة كما أن العلاج يجب أن يكون شافيا بحيث يمكن الأسرة من السير فى الحياة معتمدة فى ذلك على نفسها .

٤ — يجب أن يرمى العلاج إلى رفع مستوى الأسرة وإلى جعل جميع من يحيطون بالحالة من أهل وجيران وأصدقاء وزملاء يهتمون بالإصلاح أو العلاج المرسوم .

٥ — يجب تتبع حالة الأسرة المقيدة بالمنشأة مرة فى كل شهرين على الأقل وزيارة الأسرة التى لم تحضر فى أيام توزيع المساعدات لمعرفة سبب التخلف .

٦ — يجب تحديد عدد الأسر التى تعنى بها المنشأة حتى يمكن التوسع فى المساعدة التى تقدم لكل أسرة فيكون أثرها ناجعاً ، على أنه ينبغى فى الوقت ذاته ألا تصل هذه المساعدات إلى حد يجعل الأسرة تعتمد عليها كل الاعتماد بل يجب تشجيعها لتسعى فى الحياة بمجهودها الذاتى .

٧ — يجب أن تحيل المنشأة كل حالة يتضح بعد البحث عدم اختصاصها بها إلى المنشأة المختصة بشرط التأكد من أن هذا التحويل يزيد فى تحسين حالة العميل .

الفصل الثانى

الخدمة الاجتماعية للطفولة

أغراضها :

تقوم بهذه الخدمة أنواع كثيرة من المنشآت تتلاقى عند غرض واحد هو مساعدة الطفل الذى تصادفه المتاعب وحمايته من الأخطار التى يتعرض لها . وتعمل على تهيئة وسائل نموه بطريقة طبيعية مادياً وروحياً .

الدراسات اللازمة للإخصائى الاجتماعى فى شئون الطفولة :

١ — صحة الطفل وتمريضه والعناية به .

٢ — علم النفس الخاص بالأطفال .

٣ — تربية الأطفال .

٤ — تنظيم أوقات فراغ الأطفال .

٥ — إدارة وتنظيم منشآت الطفولة .

٦ — القوانين والإجراءات التشريعية الخاصة بالحضانة وحقوق الطفل .

المنشآت التى يعمل بها الإخصائى الاجتماعى فى شئون الطفولة :

دور رعاية الطفل ومراكز توزيع اللبن .

دور رعاية اللقطاء وملاجىء الأطفال .

مدارس الحضانة ودور الكفالة .

أندية ومصايف الأطفال .

رياض الأطفال .

مدارس ضعاف العقول وذوى العاهات .

جمعيات حماية الطفولة من القسوة والاستغلال والسقوط .

أهم مشاكل الأطفال :

١ — سوء الصحة ونقص التغذية :

٢ — فقر الوالدين أو اليتم من أحد الأبوين أو الإثنين .

٣ — ضعف العقل أو العاهات البدنية .

٤ - سوء استخدام أوقات الفراغ .

٥ — ضعف التربية والرقابة العائلية .

بعض نواحي نشاط الخدمة الاجتماعية الخاصة بالطفولة :

١ — دراسة الطفل فى بيئته العائلية من النواحى الصحية والنفسية والاجتماعية.

٢ — تهيئة الوسط الصالح للأطفال مما يجعلهم أميل لحياة مستقرة .

٣ — تربية الأطفال من النواحى الفكرية والخلقية وغرس الفضائل الخلقية بينهم وإدخال السعادة إلى نفوسهم ونشر روح التعاون الاجتماعى بينهم .

٤ — حل المشاكل التى يصادفها الأطفال وإيجاد العلاج الملائم لها .

تنظيم العمل بمعاهد الأطفال :

لكى تؤدى معاهد الطفولة رسالتها على خير وجه تحتاج إلى تنظيمها حسب المبادىء الآتية :

١ — نظام القبول : يجب تحديد فئات الأطفال الذين تقبلهم المعاهد من حيث السن ودرجة العوز مع فحص حالة عائلاتهم الاجتماعية والاقتصادية . وأن يكون التحاقهم اختيارياً .

ويجب بعد قبولهم فحصهم من النواحى الصحية والنفسية . وعلى أساس البحث توضع الخطة الملائمة لكل طفل .

٢ — الاهتمام بفحص صحة الأطفال بصفة دورية . وعمل سجل صحى لكل منهم . والاهتمام بتدريب الاطفال على النظام الصحى فى المعيشة والعناية بتغذيتهم التغذية الكافية .

٣ — العمل على إدخال نظام تقسيم الأطفال إلى أسر فى المعاهد التى يقيم بها الأطفال نصف داخلية أو داخلية إذ يحل هذا النظام إلى حد كبير محل البيئة العائلية الحقيقية . ويسهل الإشراف على الأطفال ومعاملتهم معاملة فردية .

٤ — العمل على أن يرمى التعليم فى معاهد الأطفال إلى غاية محدودة بحيث يرعى ميول الطفل واستعداده : ويعنى بتقوية شخصيته وتدريبه على الحياة الاجتماعية والتعاون .

٥ — تحقيق التعاون بين أسر الأطفال والمنشأة والاهتمام برعاية الأطفال الذين لا عائل لهم بكافة الطرق الممكنة .

٦ — الاهتمام بتوجيه الأطفال التوجيه التعليمى والمهنى الصحيح .

٧ — العمل على أن تعنى كل منشأة بمداومة اتصالها بالحدث بعد تخرجه ومواصلة رعايته وإرشاده .

٨ — العمل على تدريب المستخدمين الذين يعملون بمعاهد الطفولة على أساليب الخدمة الاجتماعية الحديثة . وإيجاد جميع التسهيلات الممكنة لتحقيق هذه الغاية سواء بإنشاء دراسة خاصة أو بإلحاق هؤلاء المستخدمين بمدارس الخدمة الاجتماعية .

٩ — تنظيم التعاون بين منشآت الطفولة وبعضها البعض لتحقيق كل ما من شأنه تحسين وزيادة خدماتها للأطفال .

الفصل الثالث

الخدمة الاجتماعية المدرسية

هى دراسة أحوال التلاميذ الذين تصادفهم مشاكل فى حياتهم المدرسية والعمل على علاج هذه المشاكل ، وتقوم بهذه الخدمة الزائرة المدرسية .

المسائل التى يجب أن تلم بها الزائرة المدرسية .

١ — علم التربية .

٢ — الخبرة العملية بالتدريس .

٣ — مشاكل الأطفال النفسية والتربوية .

٤ — مبادىء الصحة المدرسية .

أهم المنشآت التى تعمل بها الزائرة المدرسية :

مكاتب الخدمة الاجتماعية بالمدارس — العيادات السيكولوجية — مساكن الطلبة — مكاتب التوجيه التعليمى والمهنى .

أهم مشاكل التلاميذ فى حياتهم المدرسية :

١ — الضعف أو التأخر فى الدروس .

٢ — السلوك الشاذ كشدة الحساسية أو الامتناع عن الاختلاط أو الطباع الشاذة والحادة .

٣ — الذكاء المفرط بحيث يصعب على الطالب أن يساير زملائه .

٤ — كثرة التغيب عن المدرسة .

٥ — النقائض البدنية أو سوء التغذية او عدم سلامة النظر أو السمع الخ.

أهم نواحى نشاط الزائرة المدرسية :

١ — المساعدة فى اختيار التلاميذ الجدد ودراسة بعض حالات الإعفاء من المصروفات .

٢ — المساعدة فى تحديد الفصل أو النشاط الملائم للتلاميذ بحيث يستطيع المدرسون أن يكيفوا أساليبهم التعليمية على كل تلميذ .

٣ — مساعدة طبيب المدرسة فى تشخيص وعلاج بعض الحالات .

٤ - المساعدة فى توجيه التلاميذ من مرحلة تعليمية إلى أخرى حتى يستطيعوا أن يدرسوا دراسة متناسبة مع قدراتهم وذكائهم .

٥ — دراسة أحوال التلاميذ الذين تصادفهم مشاكل فى حياتهم المدرسية بدراسة التلميذ وبيئته والعمل على علاجه بإزالة أسباب النقص .

تنظيم الخدمة الاجتماعية بالمدارس :

١ — تهيئة الفرص المتساوية لجميع طبقات الأمة من غير تفريق بينها . لينال كل نصيبه من العلم غير مصروف عنه ولا ممنوع منه ولا مضيق عليه فيه .

ويجب القيام بفحص بدنى ونفسانى للطفل فله أهمية كبرى حيث يدلنا على ذكاء الطفل وميوله ونواحى شذوذه . وبنـاء على ذلك يمكن توجيهه التوجيه المناسب .

وعلى أساس حقائق الفحص توضع خطة للطفل بقدر الإمكان كتحديد الفصل أو النشاط اللازم له بحيث يستطيع المدرسون أن يكيفوا أساليبهم التعليمية على كل طفل .

٢ — إنشاء عيادات سيكولوجية تقوم بتحليل نفسية الأطفال الذين يرسلون إليهـا بواسطة المدرسين وأولياء الأمور وفهم نفسيتهم وإجراء اختبارات الذكاء لتقدير درجة الذكاء وهذه العيادات تعطى تقريراً كافياً عن حالة الطفل كما تعطى الإرشادات الواجب اتباعها فى التوجيه التعليمى والمهنى بما يتفق مع قدرات التلاميذ وذكائهم .

٣ — إنشاء مدارس أو فصول خاصة لضعاف العقول لأنهم قد يؤخرون تقدم الطفل وكثيراً ما يكونون سببا فى تهيج المدرس وبعض التلاميذ .

أما إذا ما تعـــلم هؤلاء الأطفال فى مدارس أو فصول خاصة فإنهم

يستريحون مما كان سبباً كبيراً فى فشلهم وآلامهم ويستريحون أيضا من سخرية زملائهم العاديين كذلك يجدون فى الفصول الخاصة جواً من المساعدة والعطف والعناية والتشجيع من معلميهم الفنيين .

٤ — يجب العناية بصحة التلاميذ لأن لصحتهم أثراً عظيما على أعمالهم المدرسية وإعدادهم للمستقبل ومن وسائل هذه العناية :

(ا) تعميم الوحدات العلاجية حتى تقوم بتشخيص وعلاج جميع أمراض التلاميذ خصوصا فى المدارس الإلزامية والأولية نظراً لفقر أولياء أمورهم وكثرة تعرضهم للأمراض :

(ب) التدرج فى تقرير الغذاء ظهراً للأولاد فى المدارس الإلزامية فإن هؤلاء الأولاد أولى بهذه الوجبة من غيرهم لأن ذويهم لا يمكنهم إعطائهم الغذاء الكافى ، على أن يدفع الطفل ربع قرش مثلا ثمناً للوجبة ويعفى من هذا المبلغ الطفل الذى يثبت لنا أنه عاجز عن الدفع .

(حـ) إنشاء مدارس الهواء الطلق لصغار الأولاد ومدارس لذوى العاهات الجسمية وليكن لكل مدة وما يلحق بها من القرى مدرسة واحدة وتكون داخلية بالنسبة للمقيمين بعيداً عنها وخارجية بالنسبة لمن يمكنهم الوصول إليها يومياً .

(ء) الفحص الدورى والكراسات الصحية ويتضمن إعداد كراسات صحية لجميع الأطفال كل على حدة وتحوى هذه الكراسات معلومات خاصة عن مبلغ نمو الطفل وبيانات أخرى تتصل بما اعترضه فى حياته وما لحقه من أمراض وراثية لها ما لها من التأثير على مستواه العقلى وإدراكه المعنوى .

٥ — تنظيم النشاط المدرسى خارج الفصول بمختلف أنواعه من رياضة ورحلات وجمعيات علمية وفنية على أن يخصص أساتذة للإشراف على هذا النشاط لا يصرفهم عن العناية به شأن آخر كما يجب أن يعهد لبعض الطلبة

بنوع من الإشراف وأن يلاحظ فى اختيار هؤلاء المشرفين ما يمتازون به من التفوق العلمى والخلق .

٦ – تنظيم أوقات فراغ الطلبة بعمل متنزهات الأولاد فى كل حى أو يسمح لهم بأن يلعبوا أثناء فراغهم فى أفنية المدارس الأميرية بدلا من لعبهم فى الأزقة والشوارع كما يجب إنشاء أندية وملاعب مختلفة خاصة بالأطفال .

٧ – التعاون بين المدرسة والمنزل فى سبيل تربية الطفل – فالمدرسة وحدها هى التى تجاهد فى سبيل تربية الطفل أما المنزل فنفصل عنها كل الانفصال وقد يهدم ما تبنيه أحيانا بسبب انتشار الجهل والأمية وحبذا لو قامت المدرسة بدعوة المتعلمين من الآباء فى وقت معين كل ثلاثة أشهر مثلا للتفاهم والبحث معهم فى الأمور التى تتعلق بشئون الأطفال . والنظر فى أحوال التعليم ومستقبل التلاميذ والعمل على رفع مستواهم العلمى والخلقى والصحى والاجتماعى .

الفصل الرابع

الخدمة الاجتماعية للأحداث المذنبين

تعريف :

تقوم الخدمة الاجتماعية للأحداث المذنبين على إجراء الأبحاث الاجتماعية والنفسية والطبية اللازمة لتنوير المحكمة فى معرفة الأسباب الحقيقية التى أدت إلى القبض على الحدث . ووضع الحلول الملائمة لمشاكل الأحداث القائمة والاتصال المباشر بهم لتيسير العمل على حمايتهم والإشراف على سلوكهم .

المسائل التى يجب أن يلم بها الإخصائى الاجتماعى فى شئون الأحداث :

١ — القوانين والإجراءات الجنائية .
٢ — علم الإجرام .
٣ — علم النفس الجنائى .
٤ — الصحة العقلية .
٥ — إدارة وتنظيم المعاهد التهذيبية .

أهم المنشآت التى يعمل بها الإخصائى الاجتماعى فى شئون الأحداث :

١ — محاكم الأحداث .
٢ — معاهد الملاحظة .
٣ — الاصلاحيات والمدارس التهذيبية .
٤ — مكاتب حماية الآداب .

أهم مشاكل الأحداث المذنبين :

الإجرام والتشرد وسوء السلوك ويرجع ذلك إلى :

١ — فساد البيئة المنزلية ومن أهم مظاهرها تفكك الأسرة والاستغلال والقسوة أو التدليل والإهمال من قبل الوالدين .

٢ – فساد البيئة الخارجية كمصاحبة الأصدقاء الفاسدين وسوء تمضية أوقات الفراغ وسوء سلوك رؤساء العمل .

٣ – سوء الحالة الصحية أو ضعف العقل .

الخطوات الأساسية لإصلاح الأحداث :

١ – القيام ببحث دقيق لحالة كل طفل والبيئة التي يعيش فيها وعلاقة هذا كله بأعمال التشرد أو الإجرام التي تصدر عنها . ويشفع مثل هذا البحث الاجتماعي ببحث حالة الطفل النفسية والصحية وبذا يكون في متناول القاضي المعلومات الدقيقة التي يستنير بها في تفهم حالة كل طفل .

٢ – اقتراح الحل الملائم لكل حالة تعرض سواء فيما يتعلق بالتربية أو المعالجة النفسية أو بتغيير بيئة الطفل أو بإلحاقه بإحدى المنشآت التي تلائم حالته الخاصة وهلم جرا .

٣ – المساعدة في تنفيذ العلاج المقترح وبوجه خاص مراقبة الطفل وأسرته والتأثير الصالح في كل منهما .

٤ – بذل النصائح اللازمة للهيئات والأفراد الذين يعنون بشئون الأطفال وإيجاد صلة بين المحاكم وهذه الهيئات .

تنظيم العمل بالمنشآت الخاصة بالأحداث المذنبين :

أولا : محاكمة الأحداث :

١ – يجب إنشاء منازل ملاحظة لإيداع الأطفال المقبوض عليهم بصفة مؤقتة حيث تبحث حالتهم الاجتماعية والصحية والنفسانية بمعرفة إخصائيين توطئة للتصرف في أمرهم بما يتفق ومستقبلهم وبهذه الطريقة نكون قد قمنا بحماية الأحداث من الإيداع بسجون الأقسام واختلاطهم بغيرهم من البالغين أو من إعادتهم إلى أسرتهم إذا كانت غير صالحة ، إن منزل الملاحظة يضمن

اتصال الباحث بالحدث المدة الكافية لتوطيد الصلة وإشرافه عليه إشرافاً فعلياً .

٢ — يجب إدخال نظام ضابط المراقبة فى محاكم الأحداث ومهمته استقبال الحالات من البوليس وبحثها وتحويلها إلى منزل الملاحظة أو تسليم الحدث لأهله مع إبقائه تحت إشرافه على أن يقدم بعد ذلك تقريراً عنـــه لقاضى الأحداث للتصرف على ضوئه فى أمر الغلام بما يتفق ومصلحته . ومن أبرز مزايا هذا النظام هو تخفيف الضغط على محكمة الأحداث وبذلك يتسنى للقاضى التفرغ للقضايا القليلة المنظورة أمامه .

٣ . الإكثار من عدد جلسات محكمة الأحداث حتى يتمكن القاضى من التفرغ لدراسة كل حدث على حدة وتقرير نوع العلاج والإصلاح الواجب اتخاذه .

٤ — يجب أن تكون الجلسات سرية خالية من مظاهر السلطة الموجودة بالمحاكم الأخرى ولا يسمح لأحد بحضورها سوى الحدث ووالديه والاجتماعى الذى قام ببحث حالته والشهود إذا استدعى الأمر ذلك .

٥ — تخصيص قاض للأحداث يكون له الكثير من الخبرة والتجارب والمران بشئون الأطفال ونفسياتهم وأحوالهم .

٦ — تخصيص جلســـة بمحكمة الاستئناف لنظر قضايا الاستئناف الخاصة بالأحداث .

٧ — يجب أن يعدل قانون الأحداث بحيث ينص على عدم تقديم أى طفل للمحاكمة قبل أن يبلغ الثانية عشرة من عمره ووضع نظام للتصرف فى الأطفال الذين دون هذه السن بحيث يكفل حمايتهم وضمان مستقبلهم لوضعهم فى الملاجىء أو الإشراف عليهم فى منازلهم .

٨ — تعدل القوانين الخاصة بمعاملة الأحداث بحيث تكون تهذيبية بحتة لاعقوبة فيها وأن تنص على عدم جواز حبس الحدث بالسجون إلا إذا وضع نظام يقضى بإنشاء مؤسسات خاصة لإيوائهم يقوم على قواعد ونظم علمية

٩ — يجب أن يرفع سن الرشد الجنائى إلى الثامنة عشرة وهى السن التى تتفق مع النمو الجثمانى والعقلى معاً .

١٠ — ألا يعقد الإصلاح بسن معينة بل يجب النظر إلى ظروف الحدث ومصلحته ومستقبله .

ثانياً : مستشفيات الأمراض التناسلية :

١ — وضع نظام من شأنه أن يكفل فصل البنات القاصرات عن النسوة الساقطات مدة إقامتهن للعلاج بالمستشفى .

٢ — عمل سجلات بالمستشفى تبين عدد المرات التى قبض فيها على الفتاة والأمراض التى أصيبت بها وبيانات عن أسرتها وأسماء من يترددون عليها بالمستشفى لزيارتها الخ . . .

٣ — وضع نظام للترفيه عن الفتيات أثناء إقامتهن بالمستشفى وتدريبهن على بعض الأعمال اليدوية البسيطة .

٣ — إنشاء دار لاستقبال الحالات التى تحول إليها من مكتب الآداب أو المستشفى لبحثها والتصرف فيها على ضوء هذا البحث . وفى حالة ثبوت عدم صلاحية بيئة الفتاة فإنها تبقى بالدار حيث تبذل عناية خاصة بحالتها الصحية والنفسانية وتعويدها العادات الصالحة وغرس مبادىء الفضيلة فى نفسها وتدريبها على إحدى الصناعات المناسبة لاستعدادها حتى يمكنها أن تحيا حياة شريفة عند مغادرتها هذه الدار .

٥ — عمل برنامج وقائى للفتيات اللائى ليس لهن أقارب فى المدينة .

٦ — عمل برنامج علاجى للفتيات اللائى ليس لهن أقارب فى المدينة لإعادتهن إلى أسرهن .

ثالثاً : المدارس الإصلاحية .

١ — العمل على إنشاء مدارس صناعية « للأحداث » وأن يرسم لها من البرامج مايكفل رفع مستوى الحدث الشخصى والاجتماعى والتهذيبى وأن

يوضع لها نظام من شأنه أن يضمن التمييز بين الأحداث من حيث السن وحالتهم العقلية والنفسية وأن يكونوا على اتصال بالبيئة الخارجية وإدخال نظام نصف الحرية الذى من شأنه أن يعود الحدث على الخروج بعد ذلك للحياة العملية مع استمرار الإشراف عليه بعد تخرجه .

رابعاً : المسائل الخاصة بالأسرة :

١ — سن قانون نزع السلطة الأبوية فى الحالات التى يتبين منها أن الآباء غير أهل لتربية أبنائهم لقسوتهم أو سوء خلقهم أو استغلالهم لمصلحتهم الشخصية أو لإهمالهم .

٢ — بحث القوانين الخاصة باستقرار الأسرة وتعديلها بحيث تكفل عدم الانحلال والتفكك وذلك بتنظيم تعدد الزواج وتقييد الطلاق وكفالة الأطفال .

خامساً : المسائل الخاصة بالبيئة :

١ — إنشاء المتنزهات والملاعب والمحلات والأندية فى الأحياء الشعبية المزدحمة بالسكان وتزويدها بما يجب من الألعاب المسلية لإشباع ميل الأطفال الطبيعى للعب من جهة ولكى تشغلهم وتحل محل حياة الشارع من جهة أخرى على أن يقوم بإدارتها والإشراف عليها إخصائيون فنيون .

الفصل الخامس

الخدمة الاجتماعية الطبية

أغراضها :

تهتم بالأفراد — المحتاجين إلى العلاج الطبي والاجتماعي معاً — الذين يترددون على دور العلاج المختلفة . فتعمل عموماً على تحسين الأحوال الاجتماعية للفرد وبنوع خاص فيما يتعلق بالصعوبات التي تنجم عن سوء الحالة الصحية .

الدراسات الاجتماعية اللازمة للمشتغل بالخدمة الاجتماعية الطبية :

١ — الصحة العامة والصحية والشخصية
٢ — الإسعافات الأولية .
٣ — التشريح والفسيولوجيا .
٤ — الصحة العقلية .
٥ — الأمراض الهامة .
٦ — العناية بالمرضى .
٧ — الصحة الاجتماعية .

المنشآت التي يعمل بها المشتغل بالخدمة الاجتماعية الطبية :

١ — المستشفيات .
٢ — دور رعاية الطفل .
٣ — المستوصفات المختلفة والعيادات الخارجية .
٤ — مراكز رعاية الأمومة .
٥ — المصحات .
٦ — دور الناقهين .

أهم المشاكل التي تحتاج إلى الخدمة الاجتماعية الطبية :

١ — الجهل وسوء التصرف .
٢ — الفقر وقلة الدخل والبطالة الخ .

٣ - السكن السيء وسوء التدبير المنزلى .
٤ - التعود على الرذائل كالفسق والإدمان وتعاطى المخدرات .

أهم نواحى نشاط الخدمة الاجتماعية الطبية :

١ - مساعدة الطبيب فى جمع المعلومات الاجتماعية الكافية عن بعض المرضى ليسهل عليه تشخيص المرض وتقرير العلاج المناسب لحالتهم الاجتماعية والنفسية .

٢ - التعبير للمريض بلغة بسيطة بعيدة عن الاصطلاحات الطبية عن مرضه وما يجب عمله لتعجيل الشفاء ووقاية باقى أفراد الأسرة من العدوى .

٣ - الإرشاد الصحى وخصوصاً فى حالة انتشار الأوبئة عن طريق بث النصائح الطبية وتوزيع النشرات أو إلقاء المحاضرات .

٤ - الاتصال بالمرضى المتغيبين ومعرفة العقبات التى تحول دون إتمام العلاج والعمل على تذليلها .

٥ - العمل على حل المشكلات الاجتماعية أو المادية التى تقف فى سبيل العلاج الطبى والاجتماعى .

تنظيم العمل فى المنشآت الطبية :

١ - يجب أن يفى بناء المنشأة بتلبية الأغراض التى ترمى إليها ، فيكون توزيع وحدات المنشأة متناسقاً بحيث يسهل الاتصال من وحدة إلى أخرى وأن تجهز المنشأة بكل المعدات والأدوات التى تساعد القائمين بالعمل على تقديم أقصى ما يمكن من العناية للمرضى .

٢ - يجب أن يعين للمنشأة مدير متخصص فى الإدارة وليس من الضرورى أن يكون من الأطباء وإذا اشتملت المنشأة على عدة أقسام يجب أن يعين لكل قسم من المنشأة طبيب أول يساعده أطباء آخرين - حسب مقدار العمل - وممرضات خصيصات به .

ويجب أن يكونوا جميعاً ذوى مؤهلات علمية معترف بها ، وعلى أخلاق قويمة .

٣ - يجب أن تعنى المنشأة بالبحث الطبى عن طريق الدراسة العامة للحالات

التي تتبعها . كما يجب أن تهتم بالتدريب العملي للأطباء أو الممرضات الحاصلين على الدراسة النظرية .

٤ - يجب أن تعني المنشأة عناية كبيرة بتشخيص وعلاج المرضى ، لكي تعيد إليهم الصحة ، وتمنع تفاقم المرض ، وتخفف الآلام .

كما يجب أن تعمل المنشأة الطبية على التعاون مع المنشآت الطبية الأخرى وكذلك المنشآت الاجتماعية المختلفة وأن تهتم بتنسيق العمل بينها .

٥ - يجب أن تعني المنشأة بالناحية الوقائية ، فتدرس الأحوال الصحية بالمنطقة الكائنة بها وحالة السكان من حيث ظروف العمل والسكن والتغذية وأوقات الفراغ وتتصل بالهيئات المختلفة للعناية بهذه الأحوال .

٦ - يجب أن تعني المنشأة بالأحوال الاجتماعية للمرضى عن طريق الزيارات التي تقوم بها الزائرة الاجتماعية فتعمل على بحث حالة المريض وتقدم للطبيب المعلومات التي يحتاج إليها وترشد المريض وأهله بلغة بسيطة إلى خير وسائل العلاج ، كما تعمل على إزالة جميع العقبات وحل المشاكل الاجتماعية المختلفة التي تقف عقبة في سبيل تحسين حالة المريض .

ولتنظيم الخدمة الاجتماعية الطبية يستحسن أن يوجد بالعيادة الخارجية مكتب خاص لزائرة اجتماعية أو أكثر حسب أهمية العيادة وعدد المرضى الذين يترددون عليها وتقوم الزائرة الاجتماعية بالأعمال الآتية :

(أ) قبل دخول المستشفى :

إن هذه الفترة مهمة جداً فإن الخادمة الاجتماعية تقوم بدور الوسيط بين العائلة والمريض والمستشفى . فتحاول إرشاد ونصح المريض ، وتطلع الطبيب على أحوال المريض وتقوم بالمساعي الاجتماعية الضرورية الخاصة بإقامة المريض بالمستشفى .

(ب) عند الفحص :

يطلع الطبيب على أحوال المريض الاجتماعية التي يجب أن يقف عليها ، والواقع أنه لكي يقوم الطبيب أو الجراح بعمله على أكمل وجه ، لا يكفي

التشخيص مهما كان بالأسباب الاجتماعية التى تؤدى إلى المرض أو تضاعفه.

(ج) أثناء الإقامة :

فى هذه الفترة يجد المريض نفسه منعزلا فيفكر فى منزله وفى الصعوبات التى تنشأ عن غيابه . وطبيعى أن ذلك تبعده عن حالة الهدوء الضرورية لشفائه.

وهنا تقوم الخادمة الاجتماعية بمهمة الاتصال بين المريض وأسرته التى تزورها كصديقة . كما تقوم بالاتصال بمختلف منشآت المساعدة العامة التى يمكنها خدمة الحالة التى تباشرها .

(د) بعد الإقامة :

تظهر أهمية الاتصال بعد الإقامة فكلنا نعرف خطورة فترة النقاهة الطبية . فكم من المرضى الفقراء ظلوا بالمستشفيات مدة طويلة بعد شفائهم لعدم وجود شخص خبير يستطيع أن يواصل مباشرة العلاج الضرورى بمنازلهم . وكم من الأموال أنفقتها المستشفيات كان يمكن توفيرها إذا وجد هذا الشخص فضلا عن تخفيض عدد المرضى المقيمين مما يساعد المرضى الآخرين على الإقامة بالمستشفى ، بينما كانو قد يضطرون إلى انتظار دورهم الذى ربما يطول لعدم وجود الأماكن الكافية .

هذه هى مهمة الزائرة الاجتماعية ، وإذا كانت المهمة التربوية فى الميدان الاجتماعى من اختصاص الزائرة الاجتماعية فإن المهمة الخاصة بالوقاية والصحة والعناية المنزلية هى ما تقوم به الزائرة الصحية .

والواقع أن مهمة الزائرة الصحية تنحصر فى الإرشاد إلى القواعد الصحية التى تصون صحة الكبار والصغار كالنظافة والتهوية والتغذية الخ . وهى التى تسهل غالباً دخول المريض المستشفى والتى تهتم بإرسال الأطفال إلى المصايف أو الريف.

وفى المستشفيات الكبرى أو المنشآت الواسعة يمكن الزائرة الصحية أن تتخصص فى صحة الرضع أو الطلبة أو المراهقين أو الحوامل أو مرضى السل أو الشيوخ أو الصحة الصناعية الخ .

الفصل السادس

الخدمة الاجتماعية لمرضى العقول

أغراضها :

مساعدة الطبيب فى علاج مرضى العقول والعمل على شفائهم بتحسين أحوالهم وتغيير الظروف المحيطة بهم والاهتمام بعدم معاودة المرض لهم .

الدراسات اللازمة للتخصص فى الخدمة الاجتماعية لمرضى العقول :

الصحة العقلية .

علم النفس الفسيولوجى ودراسة الإحساس .

مبادىء التحليل النفسى .

علم النفس العام .

علم النفس التربوى ودراسة الوظائف العقلية .

مشاكل السلوك الخلقى .

أهم المنشآت التى يعمل بها المشتغل بالخدمة الاجتماعية لمرضى العقول :

مستوصفات مرضى العقول .

مستشفيات مرضى العقول .

العيادات السيكولوجية لعلاج مشكلات الأطفال وإرشادهم .

مصحات مرضى العقول .

أهم المشاكل التى يصادفها المشتغل بالخدمة الاجتماعية لمرضى العقول :

١ — الأمراض الوراثية كالزهرى .

٢ — الأمراض الناشئة عن إفرازات سمية كالحميات والإدمان وتعاطى المخدرات .

٣ - الأمراض الناتجة عن أضرار تصيب المخ .

٤ — الأمراض الناتجة عن الانفعالات الشديدة كالحزن العميق والخسائر المالية .

٥ — مشاكل المراهقة والشيخوخة .

أهم نواحي نشاط الخدمة الاجتماعية لمرضى العقول :

١ — مساعدة الطبيب بجمع المعلومات عن تاريخ المريض ومعيشته والعقبات والصدمات التى صادفته مما يساعد الطبيب فى العلاج .

٢ — ملاحظة الشذوذ والأمراض الموجودة فى العائلة وتبليغ الطبيب عنها .

٣ — تنفيذ إرشادات الطبيب ومساعدة المريض على تفهم أسباب مرضه حتى يغير موقفه ويحسن استغلال كفاياته ويتسق مع أوضاع المجتمع السليمة. والعمل على تعديل ظروف البيئة والظروف العائلية التى قد تكون سبباً فى نشوء المرض .

٤ — العمل على توفيق أمور المريض العائلية والاقتصادية بعد شفائه .

٥ — إعطاء النصائح الخاصة بتحديد النسل فى الحالات الوراثية وبذل الإرشادات لعلاج المرضى قبل استفحال المرض .

تنظيم علاج مرضى العقول :

لضمان صالح وطمأنينة المجتمع ، ولتحسين الذرية ، من الضرورى الأخذ بالتوصيات الآتية :

١ — العمل على عزل مرضى العقول بإنشاء المستشفيات والمصحات التى يمكنها أن تسع العدد الموجود من هؤلاء المرضى ويبلغ عددهم فى مصر نحو خمسين ألفاً فى حين أن المستشفيات الموجودة لا تسع إلا أربعة آلاف مريض فعزل مرضى العقول يساعد على تقليل عدد المجرمين والمتسولين وغيرهم ممن يضرون بالمجتمع .

ويمكن أيضاً وضع بعض أنواع مرضى العقول فى مستعمرات خاصة ، يراقبهم فيها الأطباء الإخصائيون ، وتسند إليهم بعض الأعمال النافعة التى تجعلهم سعداء وتبعدهم عن البطالة .

٢ — إنشاء معهد أو مستشفى خاص للحالات الابتدائية إذ له أهمية كبيرة . وتكون مهمة هذا المعهد إرشاد وعلاج المرضى الذين لم تصل بعد حالتهم إلى درجة الاضطراب العقلى التام .

٣ — تكوين إخصائيين اجتماعيين فى الصحة العقلية تكون مهمتهم تتبع حالات مرضى العقول الذين خارج المستشفيات ومحاولة وضعهم فى البيئة الملائمة التى تساعدهم على الاحتفاظ بالتوازن العقلى .

٤ — إنشاء عيادات سيكولوجية تقوم بدراسة الأطفال الذين يرسلون إليها بواسطة المدارس أو أولياء الأمور . وتتناول هذه الدراسة الأحوال النفسية والصحية والاجتماعية ثم ترسم خطة العلاج الواجب اتباعها .

٥ — إنشاء جمعيات لحماية الشواذ ومرضى العقول فى جميع أنحاء البلاد لتعليم الشعب ما يجب عمله نحوهم ويلحق بكل جمعية ممرضة أو أكثر تعنى بمرضى العقول الذين لا يحتاجون إلى الإقامة بالمستشفيات وتساعدهم على إيجاد أعمال لهم وتنظم أحوالهم وتكون دائماً على اتصال بالطبيب المباشر لهم.

ومما يتصل بالمرض العقلى ضعف العقل وأهم الوسائل الوقائية التى يجب القيام بها فى هذا الشأن تتلخص فيما يلى .

١ — إنشاء معاهد لتعليم ضعاف العقول يعين بها مدرسون متخصصون تعامل التلاميذ معاملة فردية حسب درجة ذكائهم . وتهتم بتلقينهم الأعمال البسيطة والأشغال اليدوية ويكون سن الالتحاق والتخرج بها مرناً .

٢ — التحقيق المبكر : أى وجوب فحص كل ضعاف العقلية فى سن مبكرة على قدر الإمكان وذلك باستعمال طريقة الاختبارات العقلية الحديثة.

وقد سنت بعض البلاد قوانين تفرض على كل مولد أو مولدة أن يبلغ الصحة العامة إذا مالاحظ أن بالطفل المولود شذوذاً بدنياً يؤثر على عقله .

٣ ـ التعقيم : سنت أيضا بعض البلاد الراقية قوانين خاصة بزواج ضعاف العقول . فكل شخص ضعيف العقل موجود بأى مستشفى لايسمح له بعد خروجه منه بالزواج إلا بأمر القاضى المختص . فقبل إخراجه من المستشفى يعرض أمره على القاضى وهذا يحوله على الطبيب الشرعى لتقرير حالة أولاده إذا تزوج وهل يكونون ضعاف العقول أم لا . فإذا أقر الطبيب الشرعى بأن نسله سيكون ضعيفا فإن القاضى يأمر بتعقيمه . وقد أحجمت بلاد كثيرة عن الالتجاء إلى التعقيم لأن أسباب الضعف العقلى قد لاتكون وراثية . ولأنه يتعذر حتى الآن تحديد الدرجة والوقت اللذين ينتقل فيهما الضعف العقلى . وذلك لأن المعلومات الخاصة بقوانين الوراثة لم تصل بعد إلى حد الكمال .

الفصل السابع

الخدمة الاجتماعية فى المصانع

أغراضها :

ترمى الرعاية الاجتماعية فى المنشآت إلى الاحتفاظ بالحالة المعنوية والجسمانية للعامل باعتباره عنصراً حياً لا مجرد وسيلة من وسائل الإنتاج كما تعمل على توفير الأحوال الاجتماعية والصحية الملائمة له ؛

ولا يدخل فى ذلك بالطبع مايلزم به صاحب العمل طبقاً للقوانين واللوائح حيث أن الرعاية ليست مستقاة مما تمليه النصوص التشريعية ولكنها جماع جهود أصحاب الأعمال الفردية التى قضت بها تطورات الصناعة الحديثة .

(*) المسائل التى يجب أن يلم بها الإخصائى الاجتماعى فى الشئون العمالية :

١ ـ إدارة وتنظيم المنشآت الصناعية

٢ ـ تاريخ العمل والحركات العمالية

٣ ـ الصحة الصناعية

٤ ـ تشريع العمل

٥ ـ الاقتصاد الصناعى والاجتماعى

٦ ـ علم النفس الصناعى

أهم المنشآت التى يعمل بها الإخصائى الاجتماعى فى الشئون العمالية :

مكاتب العمل بالمنشآت الصناعية والتجارية . مصلحة العمل ، مكاتب التخديم ، مكاتب التوجيه المهنى ، منشآت التدريب المهنى ، النقابات ، جمعيات التعاون ، صناديق التأمين الاجتماعى .

أهم المشاكل التى يصادفها العمال :

١ ـ سوء الصحة فيستهدف العامل للتعب سريعاً .

٢ ـ الجهل بأصول المهنة وضعف كفاية العامل فلا يشتغل بشوق ومن ثم لا يتقدم فى العمل .

٣ ـ كثرة التعرض للاصابات بسبب جهل العامل أو سوء تصرفه .

٤ ـ عدم الاستقرار فى العمل مما يدفع العامل إلى كثرة التنقل بين المصانع المختلفة .

٥ ـ قلة الأجر مما لا يكفى تلبية حاجاته الضرورية .

٦ ـ سوء سلوك العامل وكثرة منازعاته فى العمل والأسرة .

أهم نواحى نشاط الرعاية الاجتماعية فى المصانع :

تختلف هذه النواحى باختلاف حجم المنشأة وطبيعة عملها والبيئة الموجودة بها إلا أن أهم ماتعنى به الرعاية الاجتماعية بوجه عام هى المسائل الآتية :

١ ـ اختيار العمال اللازمين للعمل واختبارهم وتوجيههم وتعهدهم بالإشراف والاتصال المستمر بهم كى يكفل تقدمهم وتسود الطمأنينة بينهم .

٢ ـ فحص أحوال العمال الذين تكثر مخالفتهم للأنظمة المتبعة أو يتكرر وقوعهم فى الذنب للوقوف على الأسباب النفسية والاجتماعية التى تكمن خلف هذه الحالات والعمل على علاجها .

٣ ـ تقديم المشورة فى كل ماتحوله المنشأة للاخصائى من حالات تستدعى فحصاً أو علاجا اجتماعياً .

٤ ـ الاهتمام بالحالة الاجتماعية للعمال بدراسة مشاكلهم الفردية ومعاونتهم على حلها مثل مشاكل الأسرة والمرض وتعليم الأولاد وما إلى ذلك حتى يتفرغ العمال إلى عملهم بدون مشاغل فكرية تؤثر فى حالتهم تأثيراً سيئاً .

٥ ـ القيام بدراسات مستفيضة للأحوال المعيشية والصحية والاجتماعية للعمال وتقديم نتيجة هذه الدراسات للمنشأة لتسترشد بها فى معرفة أحوالهم ومعالجة أمورهم الاجتماعية كل بحسب ظروفه وحالته الخاصة .

٦ ـ تحسين الأحوال البدنية للعمال بالإشراف على نوع العمل الذى يقوم به العمال والمدة التى يستغرقها وفترات الراحة ودراسة أسباب الإصابات للعمل على تلافيها .

٧ ـ دراسة أسباب الفصل والتغيير بين العمال ومحاولة تلافيها بتخفيض عدد العمال الذين يتركون المشروع .

٨ ـ إرشاد العمال إلى مختلف العادات الحسنة بإلقاء محاضرات اجتماعية عليهم فى المسجد أو فى الاجتماعات الدورية التى تنظم لهذا الغرض ومن أمثلة ذلك تشجيعهم على الاقتصاد وإرشادهم إلى أحسن طرق الصرف وكيفية تنظيم الميزانية المنزلية الخ .

٩ ـ الإشراف على المنشآت الاجتماعية الموجودة بالمنشأة وتقديم الإرشادات العلمية والفنية لرؤسائها ومن أمثلة هذه المنشآت الكانتين وغرفة الاستراحة وغرفة خلع الملابس ، النادى ، الفصول الدراسية ، صندوق الادخار والتأمين ، جمعية التعاون ، مساكن العمال الخ .

١٠ ـ توجيه العمال وإثارة رغباتهم بالطرق العلمية إلى الاستفادة من المنشآت الاجتماعية كل بحسب ظروفه وحالته الخاصة .

التنظيم العلمى للعمل :

للعنصر الانسانى أهمية كبيرة فى نجاح المشروع ، لذلك أصبح من الضرورى بذل عناية خاصة فى تنظيم العمل لتحقيق الكفاية فى المشروع ، وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ لا يمكن لمشروع أياً كان أن يدار بنجاح إلا بفهم العلاقات الصناعية بروح العطف وتقدير ظروف العامل الذى يوجد فى مركز لا يحسد عليه بالنسبة لصاحب العمل .

٢ ـ لقد كان الاتجاه قديماً أن الإدارة تعمل لصالح رأس المال إلا أن

الاتجاه الحديث لا يجعل الإدارة متميزة بل تراعى مصالح رأس المال والعمل إذ أن الإدارة ضرورية للاثنين .

٣ — إن مصالح صاحب العمل والعامل فى معظم الحالات غير متعارضة وأن مدى التوفيق بين هذه المصالح هو المقياس الذى يحدد السياسة الواجب اتباعها فى صدد المستخدمين أو عند النظر إلى العلاقات الصناعية .

٤ — إن مشكلة العمال التى كانت معتبرة ثانوية أصبحت هى مشكلة المشاكل فى المشروعات الصناعية ولابد من الوصول إلى حل موفق يصل بالمشروع إلى حالة الرفاهية وبالعمال إلى حالة الرضى التام وبذلك نحصل على أكبر كفاية فى أعمال المشروع فتروج أعماله ويرتفع رقم أرباحه .

وكان من نتيجة تلمس أهمية العنصر الإنسانى فى نجاح المشروعات وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى . وبسبب مايعود على المشروع من الاضطراب والخسارة إذا هو أغفل مسألة العلاقات الصناعية أن أصبحت إدارة الشؤون العمالية Labour management من أهم واجبات المشروعات وكلما اتسع نطاق المشروع كلما أصبحت هذه المسألة أكثر تعقداً .

وتؤدى السياسات الحكيمة الخاصة بشؤون العمال إلى انخفاض تكاليف العمل والمحافظة على كيان المشروع وشهرته وإلى ثباته واستقراره .

كما تعمل هذه السياسات على تحقيق تضامن جهود العمال وذلك بعدة وسائل روعى فيها ما اكتسب من تجارب خلال تطور العلاقات الصناعية . فالإخلاص وقوة الروح المعنوية والمقدرة المستمرة على خدمة المشروع هى الأغراض المباشرة التى تعمل السياسات الخاصة بشؤون العمال للوصول إليها .

ومن أهم ماتعنى به هذه السياسات زيادة كفاية العامل وتتأثر هذه بعوامل داخلية وعوامل خارجية فلابد من العناية بجميع هذه العوامل إذ أردنا زيادة كفاية العمل فمن العوامل الداخلية الظروف الجوية التى يعمل فيها وحالة العمل وتعرض العامل للأخطار والاجهاد وعوامل خارجية أهمها عدم الاطمئنان

إلى المستقبل وصعوبة الحصول على الحاجيات الضرورية وعدم وجود ما يرفه عن العامل وعدم المقدرة على استغلال أوقات الراحة ومعالجة هذه أهم أغراض الرعاية الاجتماعية .

وفى المشروعات التى يكثر فيها عدد العمال يفردون إدارة خاصة بالعمال Personnel Departement وتختص بالنظر فى جميع شئونهم التى يجب أن توحد بأن توضع فى يد واحدة تكون لها من الدراسة الفنية ما يمكنها من فحص ما يعرض عليها من موضوعات ودراسته دراسة فنية ، وبذلك يمكن توجيهه التوجيه السليم إذ أن الارتجال فى حل المشاكل وخصوصاً المتعلق منها بالأفراد وعلاقتهم بالغير لا يمكن أن يكون وسيلة مرغوب فيها للإصلاح .

العوامل التى تتوقف عليها كفاية العمل فى الإنتاج :

تتوقف كفاية العمل فى الإنتاج على جملة عوامل أهمها ما يأتى :

١ — صحة العامل الجسمية : وهى ترتبط بعدة عوامل منها بنيته الطبيعية . وتربيته المنزلية فى السنين الأولى من نشأته . وحالة معيشته عند البلوغ . وحالته الصحية فى البلد الذى يعيش فيه . وفى المصنع الذى يعمل بداخله وتهتم الدول المتقدمة بالمحافظة على صحة عمالها فتلزم أصحاب المصانع بمراعاة الشروط الصحية فى مصانعهم وتعمل على توفير المساكن الصحية لسكن العمال .

٢ — حالة العامل النفسية والمعنوية : وهى ترتبط بجملة عوامل منها رغبة العامل فى القيام بالعمل ، فكلما كانت الرغبة قوية زادت كفاية العمل . ورغبة العامل فى عمله مرتبط بشعوره بالواجب ، وبالأجر الذى يتناوله .

ويضعف حالة العامل النفسية فقدان الأمان والاستقرار كأن يكون العامل مهدداً بالفصل أو الحرمان فى كل وقت فإنه يلفق عمله كيفما اتفق . ومما يقوى رغبة العمال فى القيام بالعمل اشتراكهم فى شطر من أرباح المشروع .

٣ ــ بيئة العمل : لهذه البيئة تأثير كبير فى كفاية العمال ، فسوء التهوية يؤدى إلى الخمول والتعب وقلة الإنتاج وسوء الإضاءة يؤدى إلى إجهاد البصر .

ومن الضرورى جداً التوفيق بين العمل وبين البيئة الضرورية له من حيث درجه الحرارة والرطوبة وسرعة حركة الهواء والإضاءة الخ .

٤ ــ أدوات العمل : كمية الأدوات التى تستخدم فى العمل ونوعها هى مما يؤثر إلى حد كبير فى كفايته ، فاستخدام الآلات وإدخال مختلف التحسينات على وسائل الإنتاج يساعد على زيادة الإنتاج زيادة كبيرة .

٥ ــ طريقة العمل : فتقسيم العمل الفنى وتنظيم إنجازه على قواعد علمية يؤدى إلى زيادة الانتاج . ولقد ظلت طريقة إنجاز العمليات التى يقسم إليها العمل متروكة إلى العمال أنفسهم فى أغلب الصناعات يسيرون فيها على منوال أسلافهم . ثم ظهرت طرق التنظيم العلمى للعمل وأهمها تلك التى وضعها تايلور ، فايول ، منستربرج فورد ، آتسلر وستخانوف .

٦ ــ درجة التعليم الفنى والتمرين : يحتاج تطور الصناعة الحديثة إلى تثقيف العمال والفنيين والاهتمام بتدريبهم بما يتفق مع حاجات هذه الصناعة . فارتفاع مستوى هذا التعليم يساعد على زيادة كفاية العمل زيادة كبيرة .

٧ ــ اختيار المهنة : إذا وفق العامل للقيام بالمهنة التى تلائمه أمكنه أن يؤديها بأمانة ويشعر بالسعادة فى تأديتها . فإذا أمكن توجيه العامل إلى العمل الذى يتفق مع مواهبه نستطيع أن نسعد العامل وأن نرضى صاحب العمل بزيادة الإنتاج .

٨ ــ التشويق للعمل ومنع التعب : يتم التشويق للعمل بإثارة الحوافز فى نفوس العمال عن طريق المكافآت والترقيات الخ بين حين وآخر وبذلك

يتضاعف إنتاج عملهم . أما منع التعب والسآمة فيكون بإزالة مسبباته الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية .

٩ — تعميم الروح الديموقراطية فى المصنع : بالعمل على تكوين لجنة بالمصنع من العمال والرؤساء تضع اللوائح والتعليمات الخاصة بنظام العمل . ويؤخذ رأيها فى تعيين بعض العمال والفنيين ، كما تعنى بتوقيع الجزاءات على المخالفات الكبيرة التى يقترفها العمال . ويجب أيضا إطلاع العمال على حالة المصنع الإقتصادية والمالية وأن يبين لهم من وقت لآخر تطورات المصنع الحقيقية . وبذلك تعم روح التعاون بالمصنع .

الفصل الثامن

التربية بواسطة الجماعات

تعريف :

هى وسيلة من وسائل التربية التى تستعمل فى أوقات الفراغ وهى تحتم على الفرد أن يكون عضوا فى جماعة تشرف عليها هيئة اجتماعية معترف بها تحت إرشاد رائد مدرب ويمكن بواسطتها أن يشترك كل فرد من أفرادها فى مختلف أنواع النشاط الترويحى مما يساعد على زيادة معلوماتهم ونمو مداركهم ويوجد لديهم روح التعاون الاجتماعى والمسئولية المشتركة كما يقوى عرى الألفة والصداقة بينهم .

المسائل التى يجب أن يلم بها الرواد :

١ — علم النفس التعليمى .
٢ — الصحة العقلية .
٣ — علم النفس الاجتماعى .
٤ — الألعاب .
٥ — إدارة وتنظيم الأندية .
٦ — التربية البدنية .

أهم المنشآت التى يعمل بها الرواد :

الأندية — المعسكرات — مصايف الأطفال — الملاعب — فنادق الشباب .

أهم مشاكل أوقات الفراغ :

١ — ممارسة الألعاب الهادمة .

٢ — الملاهى الفاسدة ووسائل التسلية الوضيعة .

٣ — معاشرة أصدقاء السوء .

الأهداف التى تسعى إليها التربية بواسطة الجماعات :

١ — العمل على تنمية الدوافع الشخصية ووسائل التقدير النفسية وإزالة الخوف من كل سلطة خارجية .

٢ — تشجيع الافراد على الاعتماد على أنفسهم وتقوية وتنمية قوة التحكم لديهم وكذا المقدرة على التفكير والاختبار الحر الذى لا يخضع للعرف والتقاليد خضوعا مطلقاً .

٣ — تضييق الهوة بين التقدم الآلى والتقدم الثقافى بمحاولة جعلهما يسيران يداً فى يد بقدر الإمكان .

٤ — عدم التمسك بالقديم وعدم الخوف من الخروج على التقاليد حتى يشعر الفرد بحرية فى تفكيره وتساعده هذه المرونة على تكييف نفسه مع البيئة وعدم خوفه من كل جديد .

٥ — العمل على أن تساعد البيئة وكل ما فيها على النمو الصحيح والتام .

٦ — الاهتمام بإظهار النواحى الطيبة من الشخصية والعمل على تنميتها وتقويتها بدلا من إظهار ضعفها وتأكيد فشلها .

٧ — العمل على خلق الروح الإنسانية الراقية التى تبتعد بالفرد عن القسوة والأنانية .

٨ — العمل على خلق جو مشبع بروح المودة والحب ليتمتع الإنسان فيه بمعيشة طيبة .

تنظيم العمل فى المنشآت الخاصة باستثمار أوقات الفراغ :

١ — يجب أن تقوم العضوية على أساس تجانس سن الأعضاء ، ويجب بحث حالتهم اجتماعياً ، وتكليفهم بدفع اشتراك معين . وتحديد عدد الأعضاء الذين تتسع لهم المنشأة بحيث تستطيع خدمتهم على خير وجه .

٢ — يجب أن يدير المنشأة إخصائى اجتماعى تعاونه لجنة للبرنامج تقوم بمناقشة المشاكل والمسائل المتعلقة ببرنامج المنشأة وأعضائها .

٣ — يقسم الأعضاء فى أندية الطفولة إلى فرق يتراوح عدد كل منها بين ٢٠ و٣٠ عضوا وتضع كل فرقة برنامجها وتعاقب من يستحق العقاب من أفرادها وتحكم مبارياتها وتجمع النقود لمشروعاتها . ويكون لكل فرقة اسم ونشيد ومكان خاص بها .

وينتخب أعضاء كل فرقة من بينهم رئيسا ، ويشرف عليها رائد إخصائى .

٤ — يجب أن يعمل البرنامج على تحسين الأحوال العقلية والصحية والفكرية والاقتصادية للأعضاء .

فيشمل البرنامج الخلقى الألعاب الجماعية واتباع نظام الحكم الذاتى والرحلات والأحاديث الخلقية الخ .

ويشمل البرنامج الصحى التمرينات الرياضية والاستحمام والأحاديث الخاصة بالصحة الشخصية والعامة .

ويشمل البرنامج الفكرى تنظيم الدروس المختلفة للأعضاء والقيام بالزيارات التثقيفية .

ويشمل البرنامج الاقتصادى التوجيه المهنى وتخديم العاطلين وتلقين الأعضاء بعض الدروس المهنية الخ .

الفصل التاسع

إصلاح الجماعات المحلية

الأغراض .

الجماعة المحلية عبارة عن فريق من الناس يقيمون فى منطقة ذات حدود جغرافية معينة ومظاهر ملموسة ويشتركون فى المصالح ونواحى النشاط .

والمقصود بعبارة « إصلاح الجماعات المحلية » أو تنظيم البيئة الاجتماعية Social welfare planning or Community organization الجهود التى تبذل مع هذه الجماعات لبعث الحياة الاجتماعية وتوسيع أفقها وتشييد أركانها وتنسيق نواحيها .

المسائل التى يجب أن يلم بها الإخصائى فى شئون الجماعات المحلية :

١ ـ البحث الاجتماعى .
٢ ـ علم الاجتماع .
٣ ـ تاريخ التطور الاجتماعى
٤ ـ علم النفس الاجتماعى .
٥ ـ القانون الإدارى .
٦ ـ مبادىء الإحصاء .
٧ ـ الاقتصاد السياسى .
٨ ـ الخرافات والتقاليد الشعبية .

أهم المنشآت والهيئات التى يعمل بها الإخصائى فى شئون الجماعات المحلية :

المراكز الاجتماعية بالريف والمدن ، اللجان الاجتماعية بالبلديات ومجالس المديريات والمجالس المحلية .

مكاتب أو إدارات البحوث الفنية بوزارة الشئون الاجتماعية .

أهم مشاكل الجماعات المحلية :

١ ــ الفقر وانحطاط مستوى المعيشة .
٢ ــ الجهل وعدم توفر الثقافة .
٣ ــ الجمود الاجتماعى وعدم مبالاة السكان بأنفسهم .
٤ ــ سوء الأحوال الصحية .
٥ ـ سوء استغلال أوقات الفراغ .

الخطوات الأساسية لإصلاح الجماعات المحلية :

١ ــ دراسة أحوال البيئة بجمع المعلومات والبيانات الممكنة عن السكان والمسائل الاقتصادية والثقافية والصحية وغيرها . من الجهات الرسمية وعن طريق التحقيق الاجتماعى . ثم العمل على تصنيف هذه المعلومات وتحليلها . وعلى أساس نتائج البحث توضع برامج الإصلاح .

٢ ــ العمل على تربية الرأى العام عن طريق نشر الدعوة التوجيهية لخلق وتنمية الوعى بحاجات البيئة حتى يدرك أهلها مايضرهم وما ينفعهم . وإذكاء فكرة العمل المشترك ليتعاون كل فرد مع الآخرين فى الأعمال العامة.

وذلك عن طريق الأحاديث والاجتماعات والزيارات والحفلات والاستعانة بالأفلام والاسطوانات والصور والكتب والأغانى الشعبية الخ .

٣ ـ العمل على تنفيذ برامج الإصلاح فى ميادين الاقتصاد والصحة والثقافة بحيث تنفذ كلها فى وقت واحد .

ويجب أن يرمى الإصلاح الاقتصادى إلى رفع مستوى معيشة السكان وزيادة دخلهم بتشجيع التعاون بينهم ونشر الصناعات المنزلية وتعميم التعليم والتدريب المهنى الخ :

ويجب أن يرمى الإصلاح الصحى إلى توفير البيئة الصحية فى المساكن

والطرق ومنع أسباب انتشار الأمراض وتشجيع السكان على إنشاء خدمة طبية لعلاج جميع أنواع المرض .

ويجب أن يرمى الإصلاح الثقافى إلى تعليم الأميين بإنشاء الفصول الدراسية وتنظيم أوقات الفراغ عن طريق الأندية التى يستفيد منها مختلف فئات السكان .

إشراف الحكومة على تنظيم الإصلاح الاجتماعى :

ذكرنا فى الفصل الخاص بالخدمة الاجتماعية والدولة بعض اقتراحات عن تنظيم المجالس البلدية فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية . ونتوسع الآن بعض الشىء فى هذه الناحية .

اختصاصات لجان الشؤون الاجتماعية بالمجالس البلدية :

١ — دراسة المسائل والمشاكل الاجتماعية الخاصة بالمدينة ، حتى يمكن أن يسير الإصلاح وفقا لغاية مرسومة ، ويتجه إلى هدف معين .

٢ — الإشراف على الجمعيات الخيرية التى تحصل على إعانات من البلدية وتوزيع هذه الإعانات عليها وفقا للجهود التى تبذلها . وتوجيهها التوجيه الصالح .

٣ — الإشراف على الملاجىء والمطاعم الشعبية التابعة للبلدية ومدها بالنظم الصالحة بحيث تقتصر على أكثر الأفراد احتياجا لها . وإدخال بعض الخدمات الاجتماعية بها .

٤ — الاهتمام بالمسائل الاجتماعية المختلفة .

ويمكن أن تتكون لجان فرعية للاهتمام بأحد أو بعض هذه الأغراض .

ويتكون أعضاء اللجنة من أعضاء حكوميين يعينون بحكم وظائفهم ويمثلون الوزارات المختلفة وآخرين يمثلون الهيئات الأهلية التى تقوم بمساعدة الفقراء والتى تهتم بالطفولة ، وبتنظيم أوقات الفراغ ، والتى تدير المطاعم الاجتماعية والملاجىء الأهلية والمدارس الحرة الخ .

ولما كانت المشاكل الاجتماعية المحلية يجب أن تبحث وتعالج فى البيئة التى نشأت فيها وبواسطة الأشخاص الذين تأثروا بها لذلك يقتضى الأمر إنشاء مكاتب إقليمية تنوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية فى تنفيذ السياسة العامة للاصلاح الاجتماعى وتوجيهها التوجيه الملائم ، وتصريف طائفة كبيرة من أنواع العمل العادى .

أغراض مكاتب الخدمة الاجتماعية :

يقوم كل مكتب بالأعمال التى تتولاها مختلف أقسام الوزارة فى المدينة ما عدا الأعمال التى تقوم بها مصلحة العمل ومصلحة التعاون وإدارة الفلاح إذ يوجد بالمدن الهامة مكاتب تتبع المصلحتين الأولى والثانية أما إدارة الفلاح فلا ضرورة تدعو لتمثيلها بالمدن . وعلى ذلك تتلخص أغراض المكتب فيما يلى :

١ — القيام بالدراسات الاجتماعية المحلية خصوصاً المتعلقة بمشاكل الأسرة وما يتفرع عنها من علاقات الزوجية والأبوة والبنوة والولاية المترتبة عليهـــا والمتعلقة بالآفات الاجتماعية كالتسول والتشرد والخمور والمخدرات والبغاء والإجرام .

٢ — تنظيم وتوجيه المنشآت الاجتماعية التى تشرف عليها إدارة الخدمة الاجتماعية وهى الجمعيات الخيرية والاجتماعية والملاجىء والأندية وذلك بالقيام بإجراءات تسجيلها والتفتيش عليها وتنظيم أعمالها ومراجعة حساباتها وإحصاء المعلومات الخاصة بها .

٣ — القيام بالإرشاد الاجتماعى بالإشراف على الموالد والمهرجانات العامة والأعياد القومية وتطهيرها من الخرافات والبدع ، وإلقاء المحاضرات الاجتماعية فى الأندية والجمعيات المختلفة .

نظام العمل بمكاتب الخدمة الاجتماعية :

١ — الدراسات الاجتماعية العامة .

تجمع الجهات الحكومية المختلفة إحصاءات عن أعمالها . إلا أنه نظرا للتحفظ الموجود بينها . يتناول البحث الاجتماعى فى مصر ناحية واحدة من نواحى المسألة ولا سبيل إلى التغلب على هذه العقبة إلا بجمع جميع هذه الإحصاءات لإمكان تتبع التطورات وعمل المقارنات .

وكثيرا ما يحدث عنه تحليل الأرقام واستخلاص النتائج أن تبدو بعض الظواهر كحقائق ملموسة إلا أنها فى حاجة إلى دعم وإثبات لا يمكن للباحث أن يعثر عليه من أرقام التعداد . فيكون لزاما عليه أن يلجأ إلى كثير من الجهات الرسمية أو غير الرسمية ليستقى منها البيانات الضرورية لإثبات هذه الظواهر .

لذلك يجب أن تتفق وزارة الشئون الاجتماعية مع الجهات الحكومية المختلفة للتصريح للباحث الملحق بالمكتب بالحصول على مختلف البيانات الإحصائية الخاصة بالحالة الاجتماعية بالمدينة وبعد أن يجمع الباحث الاجتماعى البيانات التى يحصل عليها من الجهات المذكورة وغيرها يعمل على تنسيقها . ويربط بين بعضها البعض ويقارنها بالسنوات السابقة .

كذلك يعمل الباحث الاجتماعى على الاسترشاد بالمقارنات الدولية إذ أنها على جانب عظيم من الأهمية فى الأبحاث المختلفة . ومن ثم يهتم بالرجوع إلى كتب تعداد الدول الأخرى . ويعنى بتوحيد بياناتها التوحيد المناسب لإمكان إجراء هذه المقارنات .

وأخيراً يفسر الباحث هذه البيانات ويحللها تحليلا استنتاجياً ويعلق عليها ، ثم يقدم تقريراً ببحثه لرئيس المكتب ليرفعه إلى الوزارة .

ويستحسن أن تشكل بالوزارة لجنة من عدة إخصائيين فى المسائل

الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والعمالية والتربوية والصحية والجنائية الخ . فتعرض عليها هذه التقارير لمراجعتها والموافقة عليها .

وحبذا لو أمكن إصدار هذه التقارير كل سنة فى صورة تقويم اجتماعى يبين المشاكل الاجتماعية واتجاهات التطور الاجتماعى . فيتيح ذلك الفرصة للقيام بالاصلاحات والمشروعات التى تحتاجها البلاد .

ويمكن أيضا بجمع البيانات الاجتماعية المختلفة أن يكون مكتب الشئون الاجتماعية بالمدينة مركزاً للوثائق الاجتماعية المحلية بحيث يستطيع الباحث الاجتماعى به أن يقدم بكيفية سريعة وعلمية الوثائق الاجتماعية التى تطلبها منه الوزارة أو الهيئات الحكومية أو الأهلية .

٢ — تنظيم وتوجيه المنشآت الاجتماعية :

١ — استلام استمارات تسجيل الجمعيات الخيرية والمنشآت الاجتماعية ومراجعتها وعمل ملف لكل منها وإرسالها للوزارة لتسجيلها .

٢ — التفتيش على هذه المنشآت وخاصة ما تحصل منها على إعانة أو التى تطلب الحصول على هذه الإعانة ووضع التقارير اللازمة عنها .

٣ — تنظيم أعمال المنشآت المسجلة وإرشادها إلى السجلات الواجب مسكها كسجل قيد الأعضاء وسجل محاضر جلسات مجلس الإدارة وسجل محاضر الجمعية العمومية والتأشير عليها بما يفيد الاطلاع عليها .

٤ — استلام الحسابات الختامية للمنشآت المذكورة لمراجعتها والتأكد من مطابقتها للنماذج المعتمدة من الوزارة ومن مطابقة مستندات الإيراد والصرف لدفاتر الحسابات والتأشير عليها بما يفيد إتمام مراجعتها .

٥ — تعليم مجالس إدارة المنشآت الاجتماعية طرق القيام بأعمالها وإرشادها إلى وجه المصلحة وتقويم عيوبها .

٣ ـ الإرشاد الاجتماعى :

١ ـ استلام طلبات إقامة الموالد وإحالتها إلى الوزارة مع إبداء الملاحظات اللازمة عنها للموافقة على إقامتها .

٢ ـ حضور الموالد وإلقاء بعض خطب بها للنهوض بالأسرة وإصلاح الآداب العامة . وترقية طباع الأفراد وصدهم عن الهوى . وتحفيزهم إلى المثل العليا .

٣ ـ إلقاء بعض المحاضرات الاجتماعية فى الأندية والجمعيات المختلفة على أن تعرض قبل إلقائها على الوزارة للموافقة عليها .

٤ ـ توضع بالوزارة بعض أشرطة سينمائية وصور سلبية للفانوس السحرى وروايات تمثيلية خاصة بالمواضيع الاجتماعيـــة . ويتولى المرشد الاجتماعى الاتفاق مع الأندية والجمعيات المختلفة لتنظيم عرضها .

٥ ـ الاهتمام بتخصيص جانب للشئون الاجتماعية فى المعارض والأسواق التى تقيمها الجمعيات والهيئات المختلفة تصور بها الآفات الاجتماعية ووسائل مكافحتها . والاستعانة فى ذلك بالصور والخرائط والرسوم البيانية والجداول الإحصائية والتماثيل والنماذج وغيرها من وسائل التوضيح التى تعمل الوزارة على تحضيرها لهذا الغرض .

الباب الرابع

طرق الخدمة الاجتماعية

الفصل الأول

تقصي الأحوال الفردية أو فن خدمة الفرد

تعريف :

عرفه بعضهم بأنه معاونة العميل على أن يقوم بمساعدة نفسه بنفسه . وعرفه البعض الآخر بأنه الفن الذى يساعد على إبعاد متاعب الناس .

وعلى العموم فالغرض من تقصى الأحوال الفردية تحسين شخصية الفرد ومحاولة مساعدته فى البيئة التى يعيش فيها — باستخدام الوسائل العلمية والعملية لمساعدة العائلة فى الحصول عل حاجياتها — التى لا يمكنها الحصول عليها بمفردها أو لجهل أفرادها بذلك أو لعدم معرفتهم كيفية الانتفاع بمواردهم أو بموارد المجتمع الذى يعيشون فيه . ومن ذلك يتضح لنا أن عمل الباحث الاجتماعى لا يقتصر على توطيد العلاقات الاجتماعية للفرد فحسب — بل يمتد إلى تحسين حالته المالية والصحية بشرط مساهمته فى هذه المساعدة مع الباحث .

وبحث الحالات الفردية — كأى فن — يحتاج إلى دراسات خاصة ومهارة ودقة فى دراسة الأفراد وشخصيتهم وجمع المعلومات الأخرى عن حالتهم الاجتماعية والاقتصادية والأسباب المختلفة التى أدت بهم إلى حالتهم

الحاضرة ، مع دراسة البيئة الاجتماعية ، التى يعيشون فيها ، وبذا يسهل وضع الخطة لمساعدة الفرد فى حل مشكلته . ويشترط ـ فى ذلك ـ أن يقوم الباحث بالتعاون مع الفرد على تنفيذ البرنامج والخطة التى يشير بها .

علاقة فن التقصى بميادين المعرفة الأخرى :

نظراً لتعدد المشاكل التى تعرض للمتقصى بوجه خاص وللمشتغل بالخدمة الاجتماعية بوجه عام من واجبه أن يكون ملماً بالعلوم والمعارف المختلفة ومن بينها :

١ — علم الاجتماع : وله أهمية فى علاقته بحياة الأسرة — مثل سلطة الأب وولايته لأطفاله ، احترام الصغار لكبار الأسرة واجبات الأب نحو توفير ضروريات أسرته عن طريق عمله وواجب الأم نحو توفير الراحة المنزلية والعناية بالأطفال ، كما أن علم الاجتماع يفيدنا كثيراً فى معرفة مسائل الزواج والدين والتربية ووسائلها المتبعة وفضلا عن هذا فإن لدراسة الاجتماع أهمية كبيرة فى توضيح تأثير الجماعات على الفرد .

٢ — علم النفس : يهمنا ـ كخدام اجتماعيين ـ أن نعرف كيف يفكر الناس ومدى تأثير أفكارهم على غيرهم . كما يجب أن نعلم لماذا يتجه بعض الناس فى تفكيرهم اتجاها خاصا يختلف عن سواهم ، ولمعرفة الانفعالات والعواطف والقدرة العقلية وكيفية قياسها وطريقة إنمائها وما هى علاقة الغرائز فى السلوك وتأثير العادات . وبعبارة أخرى ، يجب أن نعرف الفرق بين الشذوذ وغيره . ولا تقف أهمية علم النفس عند هذا الحد ، بل له أهمية كبيرة فى معرفة حالتنا نحن وعلاقتنا بالآخرين .

٣ — الاقتصاديات : لعلنا نقدر أهمية هذه الدراسة إذا لمسنا أن معظم مشاكلنا الاجتماعية ترجع إلى سبب اقتصادى . فكثيراً ما تنجم عن فقر الأسرة مشاكل مختلفة ، كإخراج الأطفال من مدارسهم وإلحاقهم بالأعمال الصناعية وإهمال الصحة ، نظراً لعدم قدرة الأسرة على مواجهة مصاريف

العلاج الطبي وإهمال الأم أولادها لكي تكسب هي عيشها . فمعرفتنا للحالة الاقتصادية ، في الأمة التي نخدمها وفي العالم أجمع ، له أهميته القصوى في صوغ أسلوبنا العلمي ، إذا أردنا رفع المستوى الاقتصادي لجماعة من الجماعات .

٤ — الإحصاء : له أهميته عند تحضير البحوث ولمعرفة ما تعنيه الأرقام التي نقرأها – في التقارير الاجتماعية والصحية والتربوية والعملية ، ولهذه الإحصائيات أهميتها في أعمالنا كمتقصين اجتماعيين ، فإننا — مثلا — إذا درسنا إحصائية الأمية ، فإن هذه الدراسة تنفعنا في تقدير أهمية هذه المشكلة ، فتحفزنا إلى إعطاء هذه المشكلة ماتستحقه من عناية – أثناء اشتغالنا ببحث الحالات .

٥ — الطب : يهمنا الالمام — بطريقة عملية بالوسيلة التي نتخذها في إيجاد علاقات طيبة مع الأطباء والممرضات ومع العملاء أيضاً ، فمريض السل ، الذي يشير طبيبه بلزوم تحويله إلى المستشفى ، قد يرفض العلاج ، لأنه يخشى أن يترك أسرته بدون عائل يعنى بأمرها ، فإذا استطاع أن يدرس هذه الحالة ويساعد الأسرة . فإنه بذلك يؤدي رسالته تماما – كما أنه يهمنا أن ننوه بأهمية معلومات المتقصي الطبية ، فيجب أن تتوفر لديه المعلومات — التي تعينه على معرفة الأمراض — وليس معنى هذا أن ينصح المريض بطريقة العلاج . ولكن واجبه هو أن يوجه المريض إلى الطبيب الإحصائي في ذلك المرض وكذا من واجبه أن يشير على الأسرة بالطرق الصحية الوقائية لمنع انتشار المرض . ويجب – في هذا السبيل – أن يكون واثقا من معلوماته – كل الثقة – ولا يفوتنا أن نذكر أن من واجبات المشتغل أن يكون ملما بالحالة الصحية العامة للمجتمع — الذي يشتغل فيه فمن الجائز أن يكتب تقريراً للادارة الصحية لتنفيذ القوانين الخاصة بها .

٦ — الصحة العقلية : لها أهميتها فى معرفة الأمراض الجثمانية والعقلية القابلة للانتقال بالوراثة . وبهذه الدراسة ، نستطيع أن نعرف — مثلا — عدم فائدة التقصى فى حالة تلميذ المدرســة الغبى — إذا كان ابن أبوين ضعيفى العقل . ومن ناحية أخرى قد نرى إمكان فائدة إبعاد حدث مذنب عن البيئة الإجرامية — التى يعيش فيها — فبمعرفتنا الصحة العقلية نستطيع ألا نضيع وقتنا ونبذل جهدنا فى بحث حالات لايجدى فيها علاجنا ، بسبب كونها حالات وراثية غير محققة الشفاء .

٧ — علم التدبير المنزلى : قد يبدو غريباً أن نذكر أهمية هذا العلم المتقصى الاجتماعى . ولكن الواقع أنه كثيراً مايعرض للمشتغل مثل هذه الشئون لمشاكل يؤخذ رأيه فيها . ولذلك يجب أن يكون ملما بموضوعاته المختلفة ، كفن إدارة البيوت وميزانيتها وطريقة البحث فى تخفيض المصروفات وشئون التغذية المختلفـة وأهمية انتخاب المواد الأكثر تغذية من غيرها وطرق العناية الصحية لحفظ الأغذية من التلوث وكيفية تحضير الأغذية الشعبية المختلفة بطرق جديدة تجعلها أكثر جاذبية . وطرق تربية الأطفال وأحسن طرق لتكوين العادات الحسنة وطرق اللعب ومراعاة أطوار النمو المختلفة للطفل وإعطائه مايناسبه من البرامج الخاصة به إن هذا الميدان يخص المشتغلات من السيدات أكثر مما يخص الرجال ولكنه . إلى أن يأتى ذلك الوقت الذى نجد فيــه العدد الكافى من السيدات المشتغلات بالخدمة الاجتماعية ، يجب أن يتعلم الرجال هذه الموضوعات ، حتى يتسنى لهم إعطاء إجابات صحيحة عنها فى الوقت المناسب .

٨ — التربية والتعليم : قد لاتستدعى الحــال أن يقوم الخادم الاجتماعى بوظيفة المدرس ولكنه رغما عن هذا يهمه — ولا شك — أن يعرف شيئا عن طريق التدريس والشرح ، ففى مصر نجد الكثيرين من المصريين من الأميين (الذين لا يعرفون القراءة والكتابة) . ونحن كمشتغلين بالخدمة الاجتماعية نشعر بأهمية إيجاد طرق جديدة لتعليم

عملائنا ، ففى أمريكا ـ مثلا ـ عندما يحاول المتقصى أن يرشد العميل عن طريقة عمل ميزانية ويجد أنه ضعيف فى القراءة والكتابة ، يترك له عدة مظاريف على كل منها صورة يضع العميل فى كل منها نقوده ، حسب الأنواع المختلفة المصروفات . فقيمة إيجار المنزل مثلا توضع داخل مظروف عليه صورة بيت ومصاريف الغذاء توضع داخل مظروف عليه صورة بعض الخضروات وهكذا . وبهذه الطريقة ، أمكن ابتكار وسيلة سهلة لتعليم العملاء ، كيفية توزيع ميزانيتهم . ولاشك فى أن المشتغلين بالتقصى فى مصر ، يستطيعون ابتكار طرق جديدة لتعليم عملائهم .

٩ ــ الدين : لماكان الدين يلعب دوراً هاما فى حياة كثير من الناس ، وجب على المشتغل أن يشرح لعملائه أهمية الدين فى الحياة العملية ، فالدين يشغل جميع الأفكار ويظهر فى جميع أعمال بعض الناس ، بينما لايشغل بال البعض الآخر إلا فى وقت الشدة والضيق . فمع الفريق الأول ، يستطيع المشتغل أن يصل إلى نتائج باهرة ، إذا رد أعماله إلى الشعور الدينى ومع أفراد الفريق الثانى نستطيع أن نوجه الاهتمام إلى الدين لحاجتهم القصوى إليه فى حياتهم .

ويجب على المشتغل أن يكون ملما بالدين وبالعادات الدينية ــ حتى لايتصرف تصرفا من شأنه أن يكون معارضا لتلك العادات . ولهذه الدراسة أهميتها أيضاً فى معرفة مايرمى إليه العميل من الملاحظات ــ عند التحدث فى هذه الشئون . ولما نعلمه جميعاً من أهمية علاقة المشتغل برجال الدين ، فعليه أن يفهمهم جيداً وأن يفهم سلوكهم على الوجه الصحيح .

ونحن نعلم تأثير رجال الدين فى الناس ، فعلاقتنا بهم لها أهميتها القصوى عندما نحتاج إلى مساعدتهم ــ عند تقصى حالة أحد العملاء ــ كما أنهم قد يحتاجون إلينا بدورهم ، إذا كانوا فى حاجة إلى مساعدتنا فى خدمة أحد أتباعهم .

١٠ — الفولكلور : يجب على المشتغلين بالتقصى أن يعرفوا شيئاً عن الفولكلور فى المجتمع ، عندما يعلم المتقصى الخرافات ومايتصل بها فإنه يضع معارفه جانبا ويتعلم معارف الجاهلين من أفراد المجتمع ، حتى يعرف شعور العميل وطريقة تفكيره وطريقة أدائه لأعمال معينة ومن أمثلة ذلك حالة سيدة تركت عملها ، حيث كانت تنال أجراً كافيا لمعيشتها لأنها اعتقدت بأنها شاهدت فى إحدى الليالى عفريتا . ولهذا قررت أن تترك العمل ، حيث لاتستطيع البقاء به أكثر مما بقيت . وكان من غير المجدى بالمرة أن يذكر لها المرء عدم وجود عفاريت ـ لأنه ـ إذا عرفنا مبلغ تأثير الخرافات فى حياة هذه العميلة فإننا نقدر عدم جدوى إقناعها بسرد الأسباب . لأن هذه الطريقة فوق مستوى عقليتها ولاتستطيع فهمها . ولهذا فإن أحسن حل لهذه المشكلة هو البحث عن عمل آخر لها ، حيث يفهم صاحب العمل خرافاتها فلا يدعها تقوم بعمل فى المساء يستمر حتى الظلام . وهذه الطريقة لايمكن اتباعها فى جميع الأحوال ، فعندما نرى أماً تعلق عدداً من الأحجبة فى عنق طفلها ـ لشفاء عينيه ـ فإننا لانحاول فى هذه الحالة أن نضحك منها أو نهزأ بأفكارها ، فإن الأحجبة فى عقيدتنا ، لاتمنع العمى عن عينى الطفل ولكننا نتبع أسلوباً آخر باقناعها بطريقة لاتجرح من شعورها أو عقيدتها باظهار فائدة المستشفيات ، فى مثل هذه الأحوال . ولهذا فإنه لايكفى أن نعرف هذه الخرافات ـ بل يجب أن نعرف قيمتها ـ بالنسبة لمعتقديها حتى لانعارض اتجاه تفكيرهم فى قيمتها بالنسبة إليهم .

وعدا هذا . فإن لبعض طبقات المجتمع عادات خاصة وألوان من قواعد السلوك (الاتيكيت) فمثلا كثيراً مايقدم بعض العملاء فنجانا من القهوة أو باقة من الأزهار . ومعنى هذا ، لدى أفراد هذه الطبقة ، أنهم ينتظرون من المتقصى مقابلا من الخدمات الخاصة . ومن هذا نرى أن للعادات معنى يختلف باختلاف طبقات الناس وطرقهم . والمهم فى هذا ليس مدلول هذه العادات بالنسبة للمشتغل بالتقصى ـ بل بالنسبة للعملاء أنفسهم ـ لأنه

قد يحدث ألا تكون لنا رغبة فى تناول فنجان من القهوة ولكننا نضطر إلى احتسائه حتى نتفادى إهانة من يقدمه لنـــا ولا أقصد بهذا القول أنه من الواجب على المتقصى أن يقبل دائماً فنجان القهوة . ولكن يجب أن نفهم ماهية العادات ، حتى نستطيع تقوية علاقاتنا بعملائنا عندما نحترم عاداتهم بدلا من أن نضعف هذه العلاقات بعدم احترامنا لها .

وآخر مايجب التنويه عنه هو فائدة التعليم الخاص ـ أياً كان لونه ـ ولهذا فإن البعض يرى أن يكون طلاب مدرسة الخدمة الاجتماعية من خريجى الجامعة ، حتى يستطيعوا الاستنارة بتعليمهم فى حل مشاكل التقصى ـ فقد يحدث أن يكون العميل متعلما تعليما راقياً ، فإذا كان المتقصى على جانب وافر من العلم . فإنه يستطيع التحدث إلى العميل فيما يهمه فينال بذلك رضاه وثقته ومن ثم ، فتقوى علاقته به . وعلى العموم ، فإن المتقصى المتعلم يجد أنه فى سبيل أداء واجبه ـ فى حاجة ماسة إلى استخدام كل معلوماته الخاصة فى مشاكل التقصى .

أغراض طريقة تقصى الأحوال الفردية .

ذكرنا أن طريقة تقصى الأحوال الفردية هى أحد أنواع التخصص فى الخدمة الاجتماعية . وتشمل الوسائل التى ترمى إلى العلاج الفردى لعدم التكييف الاجتماعى مع البيئة . ولجميع الأفراد عموماً حاجات واحدة وهم يعيشون فى بيئات مكونة من عناصر مادية ومن الأشخاص الذين يعيشون معهم . ومع ذلك — فهناك — اختلاف عظيم فى الحاجات الداخلية وفى علاقة هذه الحاجات بمطالب البيئة الخارجية . وينجح معظم الناس فى تسوية هذه المنازعات الداخلية والخارجية ، بحيث يستطيعون الوصول إلى تكييف مرض مع أنفسهم ومع الجماعة . وتقصى الأحوال الفردية عمل خاص بالأقلية التى فقدت القدرة على الحياة ، بحيث لاتستطيع إرضاء أنفسها أو إفادة المجتمع .

وليس غرض تقصى الأحوال الفردية هو إثارة « الفردية المتطرفة » أو صبغ الأفراد جميعا بصبغة اجتماعية واحدة . وهى تختلف عن التحليل النفسى فى أن موضوعها ليس الفرد كوحدة منعزلة ، كما تختلف عن علاج الشعب Mass treatment الذى يرمى إليه الإصلاح الاجتماعى ـ نظراً لأن موضوعها ليس البيئة الاجتماعية وحدها . ولكنها تهتم بالناحيتين معا ـ فهى تعالج كلا المريض والبيئة الاجتماعية ، بالقدر الذى تتصل هذه البيئة به . أى أنها تنظر إلى الفرد فى علاقاته الاجتماعية المعقدة وتتفاهم معه — بحيث تشجعه على بذل أقصى جهده ، من تلقاء نفســـه وتسد نواحى النقص الموجود فى أفكاره أو فى فرص الحياة أمامه أو فى عزيمته . وذلك بعلاقات الثقة والتفاهم ، التى يقوم بها المتقصى . وترمى طريقة تقصى الأحوال الفردية إلى :

(ا) إدراك الفرد ككائن عقلى وبدنى Psychobiological يسير وفقا لتكوينه ونموه القائمين على تفاعل الحاجات الداخلية مع مطالب البيئة .

(ب) إشراك الفرد فى هذا الإدراك ، بحيث يستطيع أن يقبله وينتفع به ، كأساس لزيادة قدرته على التكيف الاجتماعى مع البيئة .

(ج) قياس قدرة الفرد ومدى نشاطه ، لإعفائه من المسئوليات التى يثقل عليه حملها ولكى نترك تلك التى يستطيع أن يتحملها .

(د) مساعدته على الانتفاع بالمنشآت التعليمية والطبية والدينية والصناعية الموجودة وذلك عند وضع برنامج العلاج الخاص به .

(هـ) إنشاء علاقة تتيح له التخلص من الانفعالات المتعارضة ، التى لا يهتم بها أو يخشاها ، والتى منعته من الوقوف على الدور الذى يجب أن يقوم به التكييف الاجتماعى .

وليست هذه الأغراض سلسلة من نواحى النشاط المستقلة عن بعضها البعض . ولكن العمل المهم يقوم على المهارة فى جمع ومزج مختلف الوسائل

بحيث تكون كل وسيلة جزءاً متمما للأخرى ، لا منفصلة عن الطريقة بكليتها .

الأفراد الذين يحتاجون لتقصى الأحوال :

يوجد كثير من الأفراد يصعب عليهم حل مشاكلهم الشخصية أو الاجتماعية بأنفسهم . ومن هؤلاء الأفراد : الطفل اليتيم ، الأرملة التى تركت وأطفالها بدون عائل ، والطفل الذى ينزع إلى الإجرام والطفل الذى فشل فى تكييف نفسه وفقاً لبيئته المدرسية . والعامل المصاب بمرض يقعده عن كسب عيشه والشاب الذى فقد هناءه العائلى .

وعلى العموم كل شخص يعانى متاعب ويحتاج إلى المساعدة هو ضحية بيئته ، أى أنه غير متكيف .

وفيما يلى أمثلة للخدمة التى أساسها تقصى المشاكل الاجتماعية الفردية .

جمعيات مساعدة العائلات والغرض منها تقديم المساعدة لرفع مستوى معيشة العائلات . وقد تكون هذه المساعدة مادية ، كتقديم الطعام أو العناية بالصحة ، وقد تكون مجرد الإرشاد والنصح .

ومهمة الخادم الاجتماعى ـ فى هذه الجمعيات ـ بحث شئون العائلات كل على حدة ، ودراسة حاجاتها الضرورية وإمدادها بالعون اللازم .

جمعيات مساعدة الأطفال ـ وهى تشمل أنواعا كثيرة ـ تتلاقى كلها عند غرض واحد ، هو مساعدة الأطفال الذين تصادفهم متاعب ، وحمايتهم من القسوة التى يتعرضون لها .

ومهمة الخادم الاجتماعى فى هذه الجمعيات هى دراسة الطفل فى بيئته العائلية ومساعدته ، إما فى منزله وإما بوضعه فى بيئة خاصة .

الخدمة الاجتماعية فى محاكم الأحداث ـ من الصعب على القاضى ـ فى هذه المحاكم ـ تفهم الطفل الذى ظهرت نزعته الإجرامية ، وتقرير طريقة

علاجه — بدون مساعدة الخادم الاجتماعى . الذى تكون مهمته عندئذ تقديم التقارير عن حالة بيئة الطفل ، والتى يكون لها أكبر الأثر فى مساعدة القاضى على إصدار قرار مفيد لمصلحة الطفل .

الخدمة الاجتماعية فى المستشفيات ـ مهمة الخادم الاجتماعى ـ فى هذه الحالة هى أن يكون على اتصال شخصى بالمريض وأن يتابع حالته وأن يزور المنزل ويقدم المريض النصح والعون ، لضمان سير العلاج وتنفيذ ما يوصى به الطبيب .

وكذلك يمكن استخدام طريقة تقصى الأحوال الفردية فى نواح أخرى كالمدارس — حيث يساعـــد الأطفال ذوو المشاكل وفى السجون والاصلاحيات ، حيث تبحث حالة الطفل وتباشر رعايته ، بعد قضاء المدة المحكوم عليه بها . وبالمصانع ، حيث تمكن معاونة العمال والنساء والأطفال .

العوامل التى ساعدت على تقديم طريقة تقصى الأحوال الفردية :

١ — العامل الاقتصادى : يرجع ابتداء ظهور تقصى الأحوال الفردية إلى التحريات التى عملت عن الضيق المالى وظهور عدد كبير من العاطلين والمحتاجين .

٢ — العامل الانسانى : وبدأت به الجمعية الانجليزية الخيرية فى القرن التاسع عشر ، حيث اهتمت بتنظيم مساعدة الفقراء ، ثم انتشرت هذه الفكرة فى أمريكا .

٣ — الاتجاه العلمى الذى ظهر فى أوائل هذا القرن ، والذى يرجع إلى البحوث السيكلوجية الحديثة ودراسة الصحة العقلية والآراء الحديثة عن مكانة الفرد .

٤ — زوال فكرة السيادة المطلقة من الأعمال الخيرية وحلول فكرة احترام الإنسان ومساعدته ، لكى يساعد هو نفسه بنفسه محلها .

العوامل التي تعوق تقدم طريقة تقصي الأحوال الفردية :

١ — عدم وجود الهيئات الاجتماعية — مما يعوق القائم بتقصي الأحوال الفردية عن العمل — وذلك لأنه — في هذه الحالة لايستطيع أن يشير على العميل بالمنشآت — التي يحتاج إليها ، فلا يتمكن من وضع برنامج العلاج اللازم .

٢ — عدم وجود القوانين الاجتماعية — مما يعوق أيضا الباحث الاجتماعي عن مساعدة وتربية الجمهور — في الأحوال التي يحتاج فيها الأمر إلى وجود القوانين .

٣ — عدم وجود معاهد لتعليم وتدريب الخدام الاجتماعيين — وبخاصة المتخصصين في القيام بتقصي الأحوال الفردية — وكذا عدم وجود وسائل لنشر ومناقشة الأساليب الفنية الخاصة بالتقصي .

الصفات الضرورية للمتقصي والأساليب الفنية للحصول على المعلومات :

أهم الصفات الخلقية — التي يجب أن يتصف بها المتقصي — والأساليب الفنية التي يجب أن يراعيها في بحثه هي :

١ — يجب على المتقصي أن يكون صبوراً واثقا من نفسه ، مؤمناً بعمله ، مخلصا له باسما ، متفائلا ، ماهرا في كيفية التعاون مع الأفراد ، دقيقا في عمله يضع دائما نصب عينيه أنه يمثل مبادىء اجتماعية وأفكاراً جديدة .

٢ — يجب ألا يضع نصب عينيه ضرورة الوصول إلى معلومات ما في أول زيارة بل يجعل غرضه أن يكسب صداقة العميل وثقته ، حتى يركن إليه ويدلي له بجميع آلامه ومتاعبه .

٣ — يجب أن يرغب رغبة خالصة في مساعدة العميل وأن يشعر بالمسئولية نحوه وأن يبذل أقصى جهده لخدمته .

٤ — يجب أن ينصت بصبر لجميع القصص التي يرويها له العميل وأن يعود نفسه على استماع قصص لانهاية لها — بدون مقاطعة أو ملل —

فإن فى الاستماع لقصص العملاء ترفيها لهم وسبيلا سهلا للحصول على معلومات هامة فى نفس الوقت ،

٥ – عندما يعتقد الباحث أنه اكتسب ود العميل وصداقته وأنه أصبح محتاجاً إلى طلب البيانات منه فيجب أن يتذكر أنه ليس الغرض منها إرضاء غريزة حب الاستطلاع ، بل الغرض منها فقط هو معرفة بيانات عن مركز العميل المراد رعايته .

٦ — يجب المحافظة على شعور العميل ـ الذى تبحث حالته ـ أثناء محاولة تفهم مشاكله ، ومع عدم توقع فهمه غرض الباحث ـ من أول وهلة .

٧ — على الباحث ألا ييأس ـ فان من أصعب الأمور أن يفهم العميل المشاكل التى يواجهها بسرعة وأن محاولة تحسين حالته وتكييفه مع تلك الظروف لابد أن يستغرق وقتاً طويلا .

٨ ـ يجب أن ينظر إلى كل حالة جديدة تعرض للبحث ـ كوسيلة لزيادة التجارب والمعلومات عن كيفية بحث الحالات التى تستجد فى المستقبل .

٩ — يجب أن يكون جريئاً وأن يعمل على كسب ثقة العميل وعليه عندما يكسب ثقة العميل ، أن يحافظ على تلك الثقة وأن يستفيد منها .

١٠ ـ لا يجب العمل ـ مطلقاً ـ طلبا للثناء أو الشكر ، كما يجب ألا يفاخر الباحث بأعمال قام بها العملاء أمام العميل الذى يقوم ببحث حالته . فإن ذلك يقلل من ثقته فيه .

١١ – يستحسن الاستعانة فى البحث ببعض المصادر الخارجية . كالجيران وأصحاب الملك والبوابين والأقارب ورؤساء العمل والسلطات الإدارية والمنشآت الاجتماعية التى ساعدت العميل والمستشفيات والمستوصفات التى عولج فيها ، على أن يراعى منتهى الاحتراس عند أخذ هذه المعلومات .

١٢ — يجب التدقيق فى البيانات المأخوذة وملاحظة التفاصيل الصغيرة التى قد تكون لها أهمية كبيرة ، كالتصرفات الشخصية وآمال ومشروعات العميل .

١٣ — يجب أن يكون الباحث متسامحا نحو الأشياء التى يظن أنها خطأ وألا يحاول انتقادها .

١٤ — إذا تضايق الباحث من عميل — فيجب أن يبحث فى حياته وأفعاله — لأننا غالباً نتضايق من أشياء موجودة فى الأفراد الآخرين لأنها موجودة فينا أو فى أفراد نكرههم .

١٥ — يجب ألا يحاول الباحث تدوين مذكرات أمام العميل — بل عليه أن يروض نفسه على تذكر التفاصيل ثم يكتبها — أولا بأول — بعد انتهاء كل زيارة .

١٦ — يجب ألا يظهر الباحث السلطة مطلقاً وألا يسأل العميل كأنه يحاكمه أو يعامله معاملة قاضى التحقيق للمذنبين — فمن يلجأ للباحث يلتمس منه التقدير والمعونة .

١٧ — يجب أن يكون المتقصى أمينا مع نفسه ومع عميله ومع المنشأة التى يعمل بها .

١٨ — يجب أن يحافظ المتقصى على أسرار عملائه . وإذا ناقش حالتهم مع الغير — فيجب أن يطلق عليهم أسماء مستعارة وأن يغير بقدر الإمكان — تواريخ الحالة .

١٩ — يجب ألا يعد المتقصى العميل بما لا يمكنه أن يحققه أو يشير عليه بالالتجاء إلى منشأة أخرى لا يمكنها أن تساعده .

٢٠ — يجب عند زيارة العميل — ألا يرتدى المتقصى الملابس المبالغ فى أناقتها أو يهمل فى ملابسه — إهمالا بينا — بل يظهر بالمظهر اللائق — فلا

يقوم ـ مثلا ـ بالتقصى عارى الرأى ، أو بدون (جاكتة) وبالنسبة للمتقصيات ، يجب أن يتجنبن لبس معاطف الفرو والحلى الثمينة وصبغ الأظافر الخ .

٢١ — يجب ألا يعطى المتقصى عملاءه أو أولادهم ، أية نقود وألا يأخذ منهم أية هدايا ـ ولو أن هذه المسألة نسبية ـ ففنجان القهوة أو باقة الورد قد تكون دليلا على الترحيب .

٢٢ — يجب ألا يظهر المتقصى آراءه وميوله السياسية أو الدينية للعميل أو يحاول جعله يعتنقها .

٢٣ — يجب أن يكون التقصى موضوعيا وألا يكون فيه تحيز — فيعرض الباحث الحالة بشكل يظهر سرعة حلها أو يساعده فى تنفيذ برنامج معين .

٢٤ — يجب أن يكون البحث شاملا يحتوى على جميع البيانات التى تساعد على الوصول إلى تشخيص صحيح واستخلاص نتائج تؤدى إلى حل عملى . لذلك يجب أن يكون عميقا ودقيقاً ـ فى وقت واحد ـ وألا يهمل ، بذلك أى فرض من الفروض المشروعة ، التى تساعد على إصلاح الحالة إصلاحا طيبا .

التحدث إلى العميل Interviewing :

تتكون المحادثات من عمليات سيكولوجية قائمة على الفعل ورد الفعل بين المتقصى والعميل . سواء أكان غرض المحادثة الحصول على المعلومات اللازمة للتشخيص أو العلاج أو كان غرضها تسوية اختلافات وجهات النظر بين المتقصى والعميل .

وتنقسم المحادثات إلى قسمين : القسم الأول هو محادثات الفحص والتشخيص ويقصر فيها المتقصى اهتمامه فى الحصول على المعلومات وفى تحديد المشكلة .

والقسم الثانى هو محادثات العلاج ويهتم فيها المتقصى بوضع خطة للجهود والخدمات أو تهيئة اتجاهات للعميل نحو المواقف المستقبلة التى يجب أن يقفها . وكثيرا ماتشمل المحادثة هذين الغرضين .

ويستعمل المتقصى مع العميل الإقناع Conviction حينا والضغط Coercion حينا آخر – وفقا لحالة العميل – التى تظهر فى استجابات أفعاله الكلامية والتعبيرية ويتخذ لذلك خطوتين . الأولى إيجاد علاقة ملائمة مع العميل فيما يتعلق بموضوع المحادثة . والخطوة الثانية زيادة فهم العميل فيما يتعلق بأغراض المحادثة .

قواعد المحادثة :

١ – يجب أن يكون للمتقصى غرض عند قيامه بمحادثة أى عميل ، وأن يرسم برنامج المحادثة قبل حدوثها .

٢ – يظهر كل شخص بعض مشاكل ويخفى البعض الآخر ، فيجب ان يحاول المتقصى معرفة المشاكل المختفية ، بأن يترك العميل يتحدث كما يحلو له ، وأن يعرف طريقة العميل فى التعبير عن مشاكله والواقع أن كل شخص يحاول أن يظهر نفسه أحسن أو أسوأ حالا من الحقيقة .

٣ – يجب أن يتغير نوع المحادثة حسب الظروف ، فقد تكون المحادثة ذات خطة مرسومة Planned interview وهى التى يوضع برنامجها من قبل أو حرة free وهى التى لا يتقيد فيها المتقصى بأى برنامج أو سلبية passive ، وهى التى يترك فيها المتقصى العميل يتحدث ويكتفى المتقصى على الاستماع إليه .

٤ – إذا احتاج المتقصى – فى بحث الحالة ، إلى الرجوع لبعض من يعرفون العميل ، فيستحسن أن يستأذن العميل قبل رؤيتهم ، لأنه لو قابلهم بدون استئذان العميل فانهم غالبا يبلغون العميل أخبار هذه المقابلة فيضعف ذلك من الثقة الموجودة بين المتقصى والعميل أو يزيلها .

٥ — يجب الاحتراس فى التحدث عن أنفسنا أمام العميل ، خوفا من أن يعتاد العميل علينا وتزول الكلفة ، فنفقد نفوذنا المهنى عليه .

٦ — يجب تجنب التحدث عن العملاء الآخرين الذين يعرفهم العميل عندما نتحدث إليه .

٧ — يجب أن يبدأ الباحث بالتحدث عن متاعبه أو متاعب بعض الأفراد الذين لا يعرفهم العميل ، لا بالسؤال عن متاعب عميله . وعندما يتكون بينهما شعور من الثقة ، فى إمكان المتقصى أن يوحى إلى عميله مايجعله يتحدث إليه .

٨ — يجب أن يكون المتقصى حريصاً فى مخاطبة عميله ، وأن يحترس عند التحدث عن النقط الحساسة ، كما يجب أن يكون شعوره رقيقا نحو المسائل المتصلة بالعاطفة .

تسجيل وتحليل المحادثات :

يجب فى المحادثات مراعاة ما يأتى :

غرض المحادثة purpose إما أن تكون المحادثة تشخيصية أو علاجية أو مشتركة .

مكانها وأشخاصها physical setting ، أى هل جرت المحادثات بمنزل العميل أم بالمنشأة ومن هم العملاء الذين اشتركوا فيها .

وسائل الاتصال بالعميل Approach to client . أى هل كان الاتصال بعد تحديد موعد للمقابلة أم تم ذلك عرضاً .

وسائل إيجاد العلاقة بالعميل Rapport ، ومنها إثارة نواحى الاهتمام وجعل العميل يأخذ حريته وتذكير العميل بحوادثه الماضية وجعل العميل يشعر أنه يدير المحادثة واستعمال اللغة الدارجة .

وسائل سير المحادثة Development of interview ، ومنها جعل

الانفعالات تأخذ حريتها وإزالة المخاوف ومواجهة الصعوبات وعرض وقائع معينة للحصول على بعض ردود الفعل وذكر الاعتراضات contradictions والتحدث عن الوعود وعرض خطة مستحيلة للعلاج وجعل العميل يعرض خطته وإظهار مبالغة العميل فى اقتراحاته وبعث الطمأنينة فى نفسه والعمل على أن يتم التفاعل بين نفسيتين لا بين متقصى وعميل وإظهار الخطط المتعارضة وإرشاد العميل ومراعاة الصعوبات وعرض حل ممكن والتراضى أو الاتفاق Compromising ووضع الخطة الخ .

نقطة التحول Turning point تدل على الأزمات التى تعترض الحادثة ويمكن تدوينها .

ووسائل إثارة الحادثة Motivation الاستعانة بالأحقاد الفردية والطائفية (الجنسية والوطنية والدينية) وإثارة نواحى الاهتمام والأطماع والكبرياء ومواضع الضعف والرغبات وحاسة الجمال والعاطفة والدعاية والعدالة والإيثار واستخدام المقارنات وإثارة مشكلة جديدة والتصرف العملى للمتقصى والحصول على مساعدة العميل فى التفاصيل وعرض المسألة الأخيرة ووضع اقتراحات معينة وترك شىء للعميل ليعمله .

مناقشة فن الحادثة Discussion of Technique المناقشة هى تحليل وتفسير وتركيب لطريقة المتقصى واستجابات العميل ، ويجب أن تتبع تقدم العلاقة وتبين الطرق التى عولج بموجبها موقف العميل وتلك التى أثير بها ، والوقوف على العوامل التى أوجدت نقطة التحول ، ونشأ عنها تغير أو لم ينشأ عنها فى وجهة نظر العميل . ولمراعاة المؤثرات والنتائج . يجب إظهار النقط الآتية :

١ — إظهر أثر اهتمام المتقصى ، فهل جعل مثلا العميل يتكلم بحرية. أو تملقه أو جعله يشعر بأهميته ؟ .

٢ — بين مواقف العميل التي تدخلت في العلاقة التي أوجدها المتقصى وفي حرية مناقشة الصعوبات .

٣ — بين أسباب نتائج تتبع تلميحات العميل . فمثلا ها هي وسيلة لإظهار الاهتمام أو للحصول على وقائع جديدة أو لدراسة مواقف العميل ، وهل تجعل العميل يشعر بالقدرة والاطمئنان ؟

٤ — لا تظهر فقط تأثير عرض الوقائع — بل أيضاً النتيجة — فهل هي تبصر العميل بحالته بأكملها وتجعله يراعي العوامل التي أغفلها ؟

٥ — هل يترتب على الالتجاء إلى المثيرات والسير مع الاتجاه جعل العميل يشعر بأنه أكثر قدرة أو على اطمئنان ... ؟ أم غير قادر أم أكثر خجلا ؟

٦ — هل يقنع المتقصى العميل ليأخذ — بدون تعديل — الخطة التي وضعها الأول ؟

٧ — هل يقود المتقصى العميل للاتفاق على خطته ، أم هل يوافق المتقصى على خطة العميل ؟

٨ — هل يضع الإثنان فيما بينهما خطة للعمل تشمل أحسن أفكارهما ولكنها تختلف عما كان يضعه كل منهما على حدة ؟

٩ — هل تترك المحادثة الحالة أسوأ مما كانت ، كأن تترك العميل غاضباً أو متشككا أو عنيداً ؟

تحليل الحالات الفردية :

١ — يجب — بعد محادثة العميل — الاتصال بمن يعرفونه وتسجيل جميع الحقائق المتعلقة بالحالة وتحليلها ، فبهذا التحليل يمكن معرفة الحقائق الناقصة فنعمل على استكمالها كما يمكن معرفة هل الحقائق المجموعة صحيحة أم خاطئة .

٢ — يجب — عند تحليل الحالة — ملاحظة عوامل النقص وعوامل

الاكتمال الخاصة بالعميل ، لإمكان مكافحة الأولى والاستفادة من الثانية .
كما يجب معرفة أسباب الإنحراف ، التى ترجع إلى البيئة وتلك التى ترجع إلى العوامل الشخصية .

٣ — يجب أن يرمى التحليل إلى الوصول إلى العامل المشترك فى عدم التكيف ، حتى يمكن تحديد العلاج الخاص بالحالة .

٤ — يجب تجنب المبالغة فى تحليل نفسية العملاء أو تشخيص أغراضهم البدنية وإنما يترك ذلك للاخصائيين .

تسجيل الأحوال الفردية(١) :

١ — أهمية الاحتفاظ بالسجلات .

(ا) لا يمكن الحصول على صورة صادقة للحالة إلا بالاحتفاظ بسجلات عنها

(ب) إذا أحيلت الحالة إلى شخص آخر ، فإن فى إمكانه متابعتها .

(ج) تساعد السجلات على التمكن من مراجعة أساليب المتقصى فى العمل

(د) تساعد السجلات على زيادة ملاحظة التفاصيل الصغيرة ، إذ تعطى هذه غالبا المتقصى معلومات هامة تزيد عما يعطيه له العميل .

٢ — ملاحظات عن تسجيل الحالات

(ا) لا يجب أن تدون البيانات فى حضور العميل . ولكن يجب تسجيلها بعد المحادثة فوراً .

(ب) لاحظ الناحية العاطفية للمحادثة وعلى الخصوص الأشياء التى يهتم لها العميل من الناحية العاطفية .

(ج) لاحظ ما إذا كان العميل يريد عمل الأشياء التى يقولها أم أنه يريد أو يحاول أن يرضى المتقصى بعمل الأشياء التى يعتقد أن المتقصى يريد منه عملها .

---

(١) A.A.S.W. Social Case Work, milford Conference, 1929

(د) إعط حقائقا دقيقة لا آراء أو مشاعر — إلا إذا كان لهذه أهمية .

(ه) لا تكتب معلوماتك فى صورة قصة ، بل بوبها تحت رؤوس المواضيع ـ مثلا الصحة . الأحوال المنزلية . الأحوال الاقتصادية .

(و) لا تبالغ فى تحليل معلوماتك بل دون الحقائق بكل بساطة .

٣ — نقط هامة يجب مراعاتها فى جميع السجلات .

(ا) كيف أحيلت الحالة إليك . هل حضر العميل إليك لتساعده ، أم أحالت المنشأة إليك الحالة .

(ب) أحوال العميل العائلية والصحية والاقتصادية والمنزلية ، تاريخ العائلة ومركزها الحالى .

(ج) المعلومات المجموعة من مصادر أخرى (الأقارب . الجيران . الأصدقاء) الخ .

(د) ماذا يعتقد العميل نفسه فى حالته .

(ه) يجب أن يضع المتقصى خطة الاصلاح ، بالتعاون مع العميل .

(و) يجب تدوين تاريخ كل محادثة أو زيارة .

عوامل الانحراف أو النقص Deviations :

تهتم طريقة تقصى الأحوال الفردية بالفرد الذى فقد القدرة على تنظيم نواحى نشاطه الاجتماعية ـ بسبب عامل أو أكثر من عوامل الانحراف عن المقاييس السائدة فى الحياة الاجتماعية العادية .

وأهم أنواع الانحراف هى :

الادمان ـ المسكن الردىء ـ تعدد الزوجات ـ عدم انتظام العمل تشغيل الأحداث ـ الزواج المبكر ـ الزواج العرفى ـ الأمراض المعدية ـ الإجرام ـ التقصير ـ الشيخوخة ـ التيتم ـ العزوبة ـ السلوك السىء ـ

تعاطى المخدرات ـ الاختلافات العائلية family conflicts ـ فاقة الأسرة family dependancy ـ هجرة الأسرة . التغرب foreigness ـ عدم وجود منزل ـ الزنا illegitimacy ـ الجهل ـ عدم الاستقرار ـ قلة الأجر ـ عدم الاستعداد المهنى ـ الضعف العقلى ـ الهجرة migrancy ـ عدم التكيف مع البيئة ـ عدم وجود عائل ـ الازدحام ـ التساهل الشديد (الدلع) إهمال الوالدين ـ الفاقة ـ العجز البدنى ـ ضعف الصحة ـ البغاء ـ الاستخدام الفصلى ـ الذكاء غير المعتاد ـ البلادة والكسل ـ البطالة ـ الطفولة المهملة ـ التشرد .

ولا يعتبر الفرد — بالضرورة — فاشلا فى إعالة نفسه self-maintainance إذا كان مريضاً أو عاطلا أو معتمداً على غيره من الناحية المادية — فان أنواع الانحراف هذه تعتبر بالنسبة لتقصى الأحوال الفردية — أعراضا وأسبابا فى وقت واحد . وتهتم طريقة تقصى الأحوال الفردية بهذه الأنواع من الانحراف إذا ما اختل سلوك الإنسان بسببها أو ضعفت قدرته على تنظيم نواحى نشاطه الاجتماعية العادية . ويمكن تسمية هذه القدرة « بإعالة النفس » . ويعتبر الفرد فاشلا فى إعالة نفسه إذا عجز عن شق طريقه وسط المصاعب بتفكيره الشخصى . وأهم ما تعنى به طريقة تقصى الأحوال الفردية هو قدرة الفرد على تنظيم نواحى نشاطه الاجتماعية العادية فى بيئة ما .

وإن وجود هذه الانحرافات لا يعنى ـ بالضرورة ـ الاحتياج لخدمات متقصى الأحوال الفردية ، كما أن وجود أى ألم بدنى لا يعنى ـ بالضرورة ـ الاحتياج لخدمات الطبيب . ولكن هذه وتلك تقتضيان معرفة هذه الأعراض وأسبابها التى هى جزء من المعلومات الفنية المتزود بها متقصى الأحوال الفردية . كما أن وجود ألم بدنى بسيط يتطلب من الشخص المريض معرفة بعض المعلومات الطبية . وهذا التمييز مهم جداً ، لأنه ليس

من الضروري أو المرغوب فيه أن يلجأ كل إنسان إلى مساعدة الاخصائيين، إذا طرأ عليه أحد الانحرافات المذكورة ، إذ هي تمثل أزمات مؤقتة يجب أن تحل بالتفكير وحسن التصرف من جانب الشخص الذي تحدث له وهي تتطلب الاستعانة بمتقصي الأحوال الفردية إذا كان وجودها يؤثر في القدرة على إعالة النفس .

وتتصل إعالة النفس دائماً باتجاه معين — فقدرة الفرد على إعالة نفسه قد تلائم بيئة ريفية ولا تلائم بيئة المدن . والعكس أيضاً صحيح . وقد تلائم بلدة قديمة ولا تلائم بلدة حديثة وكذلك فإن إعالة النفس على أتم وجه — بالمعنى الذي نستعمل فيه هذه العبارة - لا يمكن أن تتحقق مع الأطفال والعجزة . وإعالة النفس مع هؤلاء يراد بها هنا مستوى القدرة التي ينتظرها المجتمع منهم .

وليست الانحرافات التي تصيب الحياة الاجتماعية العادية - هي وحدها موضوع طريقة تقصي الأحوال الفردية — إذ أن كثيراً منها يدخل في نطاق مهن أخرى . ولكن بمعنى يختلف في كل حالة عنه في الأخرى ، فصحة المريض - مثلا - مما تعنى به مهنة الطب . ولكن ينظر إليها متقصي الأحوال الفردية من ناحية أخرى ، رغم أن طريقة تقصي الأحوال الفردية لا تتولى علاج المريض من الناحية الصحية . وتعنى هذه الانحرافات وجود صلات بين المهن بحيث يمكن ضم خدمات المهن المختلفة في معالجة الحالات الفردية ، فالإجرام مثلا يدخل في مسئولية المحاكم . ولكن العلاج الناجح للمجرم يتطلب اشتراك خدمات القاضي والطبيب ومتقصي الأحوال الفردية معا .

وليس أهم ما تساهم به طريقة تقصي الأحوال الفردية في خدمة المجتمع، هو تمكنها من معالجة نواحي النقص المختلفة كالإهمال الأبوي والجهل والضعف العقلي والعجز البدني والفاقة وما إلى ذلك من الانحرافات . بل

هو فى أثرها المطرد النمو فى معالجة قدرة الأفراد على إعالة أنفسهم إذا أصابتهم هذه الانحرافات وغيرها وجعلتهم يعجزون عن تحمل مسئوليات الحياة الاجتماعية الطبيعية التى يقرها المجتمع ، وينزلون إلى ما تحتها . وأهم ما تساهم به هو تمكنها من جعل العميل يستغنى عن المتقصى ـ لا لأنه لم يعد يواجه الانحرافات ـ ولكن لأن قدرته المتزايدة على إعالة النفس وصلت إلى درجة من النمو تجعله فى غنى عن الاستعانة بالمتقصى ، كما أنه يستطيع بمجهوده الفردى أن يقف على قدميه .

عوامل الاكتمال Norms :

تقوم الآراء الخاصة بنواحى النشاط الاجتماعى المطلوبة فى حياة الأفراد ـــ على بعض عوامل اكتمال الحياة الإنسانية والعلاقات البشرية . وبين عوامل الاكتمال التى تتصـــل بطريقة الأحوال الفردية العوامل الآتيـة :

الفنون . التعليم . الأسرة . الغذاء . المسكن الخ . الصحة البدنية والعقلية . الحياة المنزلية . العدالة . الرابطة العائلية . القانون . القراءة والكتابة . الزواج . التقدم المشترك . الحماية المشتركة Mutual protection الجنسية . الأسرة الشخصية . الطفولة المحمية . الترويح . الدين . الاطمئنان Security . الكسب أو إعالة النفس . الجنس . السلوك الاجتماعى . الروح الاجتماعية . العضوية فى الجماعات الاختيارية . العمل .

وإن اعتراف طريقة تقصى الأحوال الفردية بعوامل اكتمال الحياة البشرية يعنى الاعتراف بعوامل النقص وبالعلاج الاجتماعى .

وفى جميع عمليات طريقة تقصى الأحوال الفردية ـ كاختيار الحالات ، الفحص ، العلاج ، انتهاء الحالة . تقـدير النتائج . يكون المتقصى رأيا عن عوامل الاكتمال يختلف فى درجة وضوحه ـــ وبدون استخدام عوامل

الاكتمال تصعب ممارسة أى عمل متجه نحو غرض معين .

ومادامت عوامل الاكتمال التى تستخدم فى طريقة تقصى الأحوال الفردية لم تعرف التعريف اللازم ، فإننا لانعتقد فى الوقت الحاضر أن فى الإمكان تعريفها بدقة أو الإجماع على قبول أى تعريف لبعضها . وبجانب ذلك ، فإن من المسلم به أن كلمة « عوامل الإكتمال » تستخدم فى معان عدة فقد تعنى شكلا أو نموذجا نشأ فى الطبيعة أو الحياة الاجتماعية . وقد تعنى مستوى تكون فى صورة إنتاج مقصود من عمل الفكر البشرى ، ففى المعنى الأول استعيرت كلمة الاكتمال من علم البيولوجيا . وفى المعنى الثانى أخذت كلمة الاكتمال من التطور التاريخى

ونعتقد أن إدراكنا لعوامل الاكتمال ، وهو مهم جداً فى طريقة تقصى الأحوال الفردية ، يجب أن يكون دائماً مرنا وخاضعا لمختلف التعاريف .

أحوال الفرد :

إن إدراك أحوال الحياة العادية ونواحى النشاط وعوامل النقص الخاصة بالأفراد ، فى المواقف المعينة Concrete يمكن الوقوف عليها عن طريق معرفة الحقائق الآتية :

١ — الماضى .

تواريخ وأمكنة الميلاد . الزواج . وفاة أفراد العائلة . أسباب الوفاة . تاريخ الحضور إلى البلد . أمكنة الإقامة السابقة والحالية . الرعوية . مكان الإقامة الشرعى .

التعليم : الدرجات التى وصل إليها . التدريب الخاص .

معلومات إدارية المحفوظات المركزية . سجلات الهيئات الأخرى . سجلات المحاكم .

السجلات الصحية . تقارير الأطباء . العيادات . المستشفيات التى تردد عليها أحد أفراد العائلة ، لمرض بدنى أو عقلى أو لعجز بدنى .

تاريخ النمو . تاريخ التسنين الخ لجميع أفراد العائلة .

الماضى العائلى الجنسى Racia1 . الثقافى التعليمى . الدينى . الصناعى . الترويحى تحليل الصعوبات العائلية . خطط العلاج السابقة . استجابات الجهود العلاجية .

٢ ـ الحقائق الشخصية الحالية :

الحالة الزوجية . الحالة العائلية . الدخل . الميزانية . الديون . موارد الرزق . المهنة والأجر .

العلاقات مع باقى أفراد العائلة : الزوج والزوجة . الوالدين والأبناء . الأبناء مع بعضهم البعض . مع الأقارب . مع زملاء العمل . مع الأصدقاء والجيران . مع المعلمين والتلاميذ .

التغيرات الفطرية عند التأثر بالبيئة .

الحقائق الخاصة بالشخصية ـ عادات الفرد فى المعيشة : الأكل . النوم . الشرب . الصحة .

العمل . اللعب . التعليم . الحياة الجنسية . الحياة الدينية .

تصرفات الفرد . نقص المسئولية الاجتماعية . نقص المسئولية الفردية .

المطامع اختيار الزملاء . المظهر . نواحى الاهتمام .

عوامل التفوق وعوامل الضعف ـ مايحب ومايكره .

٣ ـ الحقائق الحالية الخاصة بالبيئة .

السكن : عدد الغرف . الايجار . حالة المنزل . حالة النوم . التهوية . الإضاءة . النظافة الخ . حالة الجيران . ماقامت به السلطات العامة من تسهيلات وما لم تقم به .

الكنيسة أو المسجد . مكان العمل . المهنة أو الحرفة . المدرسة .

العلاقات بالمجتمع : الأندية . النقابات . الجمعيات الخ .

الخواص الجنسية أو الوطنية لسكان البيئة . المنازعات الناشئة عن الاختلافات الجنسية أو الوطنية .

مكانة الفرد فى المجتمع : انقلابات الحالة المالية . التغييرات الفطرية فى البيئة العامة . التغييرات الهامة فى الحى أو السكن . مستوى المعيشة .

العادات : الحالة النفسية العامة . المشاعر المختلفة لأعضاء الأسرة نحو بعضهم البعض .

الأقارب : موقفهم نحو الأسرة أو الموقف الفردى عند السلوك . وجود أو فقدان نواحى النشاط العائلية .

الاهتمام بالتدبير المنزلى أو مسئوليات المعيشة المنزلية .

ذكرنا أن تنمية قدرة الفرد على تنظيم نواحى نشاطه الاجتماعية العادية — عندما تكون هذه القدرة ضعيفة — الغرض الرئيسى لطريقة تقصى الأحوال الفردية . وقلنا إن هذه الطريقة تعالج الأفراد — فرداً فرداً . ولا يكون العلاج ممكناً إلا إذا أمكن تطبيق المبادىء العامة — الخاصة بالشخصية الإنسانية وقدرتها وبنواحى الانحراف عن مستويات الحياة الاجتماعية العادية المقبولة ، على الفرد المراد معالجته وإذا اتصل المتقصى بالعميل وجهاً لوجه يتجه اهتمامه أولا إلى تقدير حالة عميله الراهنة ، فيما يتعلق بإعالته لنفسه والعوامل المسئولة عنه، وعوامل الاصلاح التى فى متناوله والتى يمكن استخدامها لمساعدته فى التكيف مع البيئة .

ويصل المتقصى إلى معرفة أحوال الفرد - إلى حد كبير - عن طريق التاريخ الاجتماعى للحالة وهذا التاريخ هو الذى توضع على أساسه خطة العلاج . وفى تحليلنا لطريقة تقصى الأحوال الفردية تظهر وحدتها الهامة أكثر وضوحاً من مجرد مقارنة التاريخ الاجتماعى ، الذى تعتبره ميادين الخدمة الاجتماعية المختلفة مهما ، وقد وضعت القائمة السابقة لتشمل جميع الحقائق المتصلة بمختلف طريقة تقصى الأحوال الفردية . وأهم

ما فى هذه الحقائق هو اتصالها بكل ميدان من الميادين التى تستخدم طريقة تقصى الأحوال الفردية — رغم وجود اختلاف عظيم بين خلاصات التواريخ الاجتماعية التى تستخدمها الميادين المختلفة ، وتختلف الأهمية التى تعلقها المنشآت التى تستعمل طريقة تقصى الأحوال الفردية على كل حقيقة من الحقائق المدونة بالقائمة . ومع هذا فليست هناك حقيقة ينظر إليها على أنه لا معنى لها فى أى ميدان ما .

المستوى الفنى المطلوب لممارسة تقصى الأحوال الفردية :

يجرى تقصى الأحوال الفردية عن طريق المنشآت المتخصصة فى مختلف الميادين . ولا توجد غالبا منشآت تقوم بتقصى الأحوال الفردية العامة .

وتتطلب الجدارة التامة للقيام بتقصى الأحوال الفردية فى مختلف الميادين الخاصة الالمام بما يأتى :

١ — الإلمام بتقصى الأحوال الفرية العامة .

٢ — خبرة واسعة بالمظاهر الخاصة بتقصى الأحوال الفردية العامة ، كمعرفة الاحتفاظ بتضامن الأسرة والإلمام بسيكولوجية الطفل والدراية بوسائل تحسين الصحة .

٣ — التوفر على موضوع متميز لا يتصل بالميادين الأخرى .

وقد اخترنا ـ على سبيل الإيضاح ـ بعض ميادين تقصى الأحوال الفردية الخاصة لتبيان مايحتاج إليه المتقصى فى كل ميدان . وهذه الميادين هى : رعاية الأسرة . رعاية الطفولة . الخدمة الاجتماعية المدرسية . الخدمة الاجتماعية الطبية . الخدمة الاجتماعية للمصابين بالأمراض العقلية . الخدمه الاجتماعية بمحاكم الأحداث .

ومن الصعب وضع قائمة شاملة لجميع ميادين تقصى الأحوال الفردية الخاصة ، إلا أنه علاوة على الميادين الست المذكورة توجد ميادين أخرى خاصة بتقصى الأحوال الفردية ، كالتوجيه المهنى ، والعمل مع الأفراد

الذين لامأى لهم ، وحماية الفتيات الخ . وهناك ميل لتقسيم ميادين تقصى الأحوال الفردية ، وفقاً للمنشآت التى تقوم بها كتقصى الأحوال الفردية فى الملاجىء وتقصى الأحوال الفردية فى المصانع الخ . وفيما يلى أهم ما يجب أن يعرف فى ميادين الخدمة الاجتماعية .

١ ـ الخدمة الاجتماعية العائلية :

١ ـ الالمـام بالحقائق الهامة للاحتفاظ بالتضامن العائلى .

٢ ـ الالمام بكل مايتعلق بإدارة المنزل

٣ ـ القدرة على تقدير أهمية الثقافات الوطنية المختلفة وعلى استخدام تشابكها .

٤ ـ الالمـام بتأثير الانتقال على الحياة العائلية وعلى الأفراد الذين ينفصلون مؤقتاً عن عائلاتهم .

٥ ـ الالمام بتأثير الانتقال النهائى من منطقة إلى أخرى تختلف كل منهما عن الأخرى فى مميزاتها الديموغرافية .

٦ ـ القدرة على فهم وعـــلاج المشاكل السيكولوجية المتعلقة بعدم القدرة على الكسب .

٧ ـ المهارة فى تدبير مساعدة الأسر

٨ ـ فهم وإمكان علاج سيكولوجية الكسل المتأصل

٩ ـ وسائل تقصى الأحوال الفردية اللازمة لعلاج العاطلين

١٠ ـ تطبيق أصول العمل الفنية لمواجهة مختلف مشاكل المساعدة

٢ ـ الخدمة الاجتماعية للطفولة :

١ ـ معرفة العناصر الضرورية لتضامن الأسرة

٢ ـ معرفة القوانين والإجراءات التشريعية الخاصة بالحضانة وبحقوق الطفل .

٣ — القدرة على استخـــدام الإقناع فى المعالجة الصحيحة للأحوال الخاصة بالأطفال .

٤ — وعن طريق التدريب والتجارب يحصل الإخصائى الاجتماعى فى رعاية الطفل على مايأتى :

(أ) فهم تام للقيم والحدود الخاصة بمنزل الحضانة باعتباره مخالفا لمنزل الطفـل .

(ب) القدرة على تفسير برامج الاصلاح — التى يضعها — والنتائج التى يصل إليها عن طريق الآباء الحاضنين .

٥ — يجب أن يحوز الإخصائى الإجتماعى فى رعاية الطفل على القدرة على رؤية وتقدير منزل الحضانة الملائم أو المنشأة المناسبة وإمكان صلاحية هذه أو تلك للغرض المطلوب .

٦ — عند تكوين نظرة بعيدة عن حياة الطفل — يعمل الإخصائى الاجتماعى فى رعاية الطفل عن حماية وتقويم العـــلاقات الأبوية والعائلية مع الطفل .

٧ — يجب أن يحصل الإخصائى الاجتماعى فى رعاية الطفل ، على قدرة خاصة لفهم واستخدام الدوافع وتفسير الاستجابات التى تظهر فى الطفل .

٣ — الخدمة الاجتماعية فى المدارس :

١ — معرفة مكانة الزائرة المدرسية فى المدرسة بأكملها ومدى علاقتها بالأقسام الإدارية الأخرى .

٢ — معرفة سيكولوجية المدرس ، بالنسبة لمشاكل التلاميذ وعلاقاتهم الخارجية .

٣ — الاعتراف بأهمية ومدى استخدام اتصالات الزائرة المدرسية فى علاقتها بالأطفال والآباء .

٤ — القدرة على ملاحظة الطفل بالفصل ، دون الالتفات إليه أو وقف العمل أثناء التدريس .

٥ — القدرة على القيام بعمل مركز مع الطفل ، كعضو فى جماعة ، بدون فضح أمره بين باقى أعضاء الجماعة .

٦ — القدرة على تصحيح آراء الآباء عن المدرسة والحصول على معاونتهم .

٧ — الالمام بالنظم المدرسية ، كنظام الفصول والنقل والامتحانات الخ .

٨ — القدرة على إيجاد التعاون بين المدرسين ، بجعلهم يعاملون الطفل معاملة فردية ، بأن يكون ذلك مثلا عن طريق إعطاء الطفل الخجول أعمالا تدريجية ، الخ .

٩ — القدرة على إجراء تحسين تدريجى أو جزئى فى الخطة التى يتبعها المدرس .

١٠ — القدرة على وضع سجلات ملائمة لحاجات المدرسة ولمعاملات السلطات المدرسية .

٤ — الخدمة الاجتماعية الطبية :

١ — الالمام بالتشخيص الطبى الاجتماعى الذى يتكون من تحليل العلاقات وخاصة السببية منها ، القائمة بين العوامل الاجتماعية والصحية الخاصة بالحالة .

٢ — تفسير هذا التشخيص للمنشآت الأخرى وللمريض ولأهله بطريقة ملائمة .

٣ — التعاون مع الطبيب فى الدراسة الطبية الاجتماعية وفى العلاج .

٤ — التدريب التام على التقصى الاجتماعى بالمنشآت الطبية .

٥ — القدرة على مساعدة المريض فى دور النقاهة .

٦ — كيفية معالجة شواذ الجسم ، كطريقة استخدام الآلات ، ووسائل تدريبهم على الأعمال الملائمة .

٧ — مساعدة المصابين بالأمراض الدورية وغير القابلة للشفاء ، بوضعهم فى المنشآت الملائمة .

٨ — حماية الأفراد والجماعات ضد الأمراض المعدية عن طريق :

(ا) تعليم مبادىء الوقاية وطرق حماية المريض وأسرته .

(ب) استخدام الوسائل الخاصة بالصحة العامة . كالقوانين واللوائح ومكاتب الصحة والعيادات الخ .

٩ — نشر الصحة ووسائلها عن طريق :

(ا) تعليم المريض والعائلة .

(ب) استخدام الوسائل الخاصة بنشر الصحة العامة .

٤ — الخدمة الاجتماعية لمرضى العقول :

١ — القدرة على التشخيص الاجتماعى للأمراض العقلية وعلى القيام بخطوات العلاج ، القائمة على تحليل العلاقات بين الفحص الاكلينيكى وبين عوامل البيئة الاجتماعية العرضية والسببية ، الخاصة بالحالة .

٢ — القدرة على التفسير الاجتماعى للحقائق البسكياترية والسيكولوجية والفسيولوجية والقيام بعلاج أى فرد وذلك بتقدير دوافع وأسباب العوامل المختلفة وقدرة المريض على تفهم وهضم هذه الحقائق .

٣ — القدرة على شرح المشكلة كما تعبر عنها مصطلحات السلوك العارض Symptomatic وجمع الحقائق الاجتماعية الهامة فى شكل تاريخى متطور بغرض معاونة الفحص البسكياترى والسيكولوجى على فهم أية مشكلة من مشاكل الصحة العقلية .

٤ — القدرة على تحمل المسئولية المباشرة نحو معاملة المواقف الشخصية وتفسير العلاقة الشخصية التى تؤثر فى المرض العقلى إذ أن نفوذ الخادم الاجتماعى فى هذا الشأن يفوق نفوذ طبيب الصحة العقلية .

٥ — القدرة على تسهيل تطبيق حقائق الخدمة الاجتماعية البسكياترية (الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية) على نواحى النشاط المهنية . التى تبذلها أية هيئة غير مختصة بالصحة العقلية .

٦ — القدرة على تعريف المنشآت والأفراد بوظيفة وأغراض المنشآت الخاصة بالصحة العقلية ، كالمستوصفات والمستشفيات العقلية .

٧ — القدرة على تعريف موظفى مستوصف الأمراض العقلية بمقدار مايمكن أن تساهم به المنشآت ، غير المشتغلة بالصحة العقلية ، وحاجة هذه المنشآت إلى تفهم مشاكل الصحة العقلية وأنواع العلاج المشار بها .

٨ — القدرة على تكييف حقائق الخدمة الاجتماعية البسكياترية (الخاصـــة بمعالجة الأمراض العقلية) مع البرنامج التهذيبى ، لحماية الفرد والمجتمع من الأمراض العقلية والإجرام والسلوك الشاذ .

٦ — الخدمة الاجتماعية بمحاكم الأحداث :

١ — الإلمام بالقوانين والإجراءات الجنائية الخاصة بإجرام الأحداث وبالعلاقات العائلية .

٢ — الإلمام بتطور تطبيق جميع أشكال العقوبات الإصلاحية . وأحوالها الراهنة .

٣ — الإلمام بالأســـباب والظروف الاجتماعية التى تسبب إجرام الأحداث .

٤ — فهم طبيعة عصابات الأحداث المجرمين وأنواع العلاج الملائم لها .

٥ — فهم الدور الذى تلعبه الحالة العقلية الشاذة فى أحداث الجرائم وأنواع السلوك الضارة بالمجتمع .

٦ — القدرة على استخدام سلطة المحكمة والتكتم القضائى ، اللذان يكتسبهما الإخصائى الاجتماعى بالمحاكم ، استخداماً معقولا .

علاج الأحوال الفردية :

يتدخل تقصى الأحوال الفردية فى حيـاة العميل عندما تصل عوامل الانحراف عن المسئوليات الاجتماعية العادية إلى درجة لايتأتى معها للعميل أن ينظم تنظيما فعالا بعض نواحى نشـــاطه . ولاتقاس مهارة المتقصى بالمعلومات والطرق التى حصل عليها ولكن بمدى قدرته على استخدام هذه المعلومات والطرق فى علاج الحالة ، بحيث يستطيع إصلاح العميل .

وقد تكون أغراض علاج الأحوال الفردية بعيدة أو قريبة ، فالغرض البعيد ينمى فى الفرد أكبر قدرة ممكنة ليعول نفسه فى المجتمع .

وللوصول إلى هذا الغرض تشترك ثلاث عمليات أساسية :

١ — استخدام المتقصى للمنشآت التهذيبية والطبية والدينية والصناعية ولكل منها نصيب فى تكييف الفرد مع الحياة الاجتماعية .

٢ — محادثة العميل لفهم حاجاته وممكناته .

٣ — مساعدته على تنمية قدرته على وضع برنامجه الاجتماعى بنفسه عن طريق استخدام المنشآت الموجودة .

أما الأغراض القريبة فقد تشمل إعادة الصحة أو توثيق صلات القرابة أو إزالة العوائق التعليمية وتحسين الحالة الاقتصادية والتغلب على ميول التشرد وللوصول إلى هذه الأغراض يجب ألا يقتصر على إصلاح الفرد إصلاحا مؤقتا ، بل يجب الوصول إلى إصلاحه إصلاحا نهائيا .

ومع أن أساس طريقة تقصى الأحوال الفردية هو العلاج الشخصى ، الذى تحدده الحاجات الفردية ، إلا أنه فى الإمكان تعيين بعض أشكال العلاج العامة أو تكييف الجهود العامة مع الحاجات النوعية . وهذه الأشكال من العلاج هى :

١ - العلاج الموجه مبدئيا لتحسين بيئة الفرد أولمساعدته على الانتفاع

بالبيئة أو على تغييرها » كأن يساعد المشتغل بالخدمة الإجتماعية رب الأسرة على الحصول على عمل أو مساعدة ذريته فى الحصول على عناية طبية ، أو تيسير تعليم الأولاد أو تنظيم أوقات فراغهم . وهذا النوع من العلاج بشيء أو خارجى ، من حيث أنه يعدل أو يغير البيئية فلا تعوق قدرة الفرد على المعيشة كما يجب .

٢ — العلاج الذى يرمى إلى تعديل البيئة مع تعديل سلوك الفرد وعلاقاته وفى هذا النوع يوجه متقصى الحالة اهتمامه إلى العوامل البيئية ولكن الغرض الأساسى هو تكييف السلوك ، فمثلا إذا أعطيت الحرية لفتاة فى سن المراهقة كوسيلة لتعزيز استقلالها وإشعارها بكرامتها الشخصية . فقد تحدث لها متاعب داخلية من جراء هذا التغيير الخارجى .

٣ — العلاج الذى يوجه فيه متقصى الحالة جهوده نحو الفرد الذى يساعده من حيث التطورات الذاتية والمنازعات الانفعالية والمشاعر والسلوك بقصد تحسين إدراك هذا الفرد نحو مشاعره واستجاباته ، وهذا النوع من العلاج يقوم على العلاقة التى توجد بين العميل والمتقصى عن طريق المحادثات المتكررة .

ولكى ينجح العلاج : يجب أن يكون الباحث ملماً بالأشخاص والأفراد والمؤسسات التى يمكن أن يتعاون معها فى تنفيذ برنامجه العلاجى . كالطبيب والاخصائى النفسانى والمدرسة والمستشفى والجمعيات الخيرية وغيرها ، كما أنه يجب عليه أن يتأكد من أن كلا منها يقوم بتنفيذ الجزء الخاص من البرنامج الموكل إليه .

وسائل الإصلاح والعلاج :

لكى نساعد الفرد على تنمية قدرته على تنظيم نواحى نشاطه الاجتماعية العادية تستخدم طريقة تقصى الأحوال الفردية الوسائل الآتية :

الحضانة ـ توجيه العناية فى دور النقاهة ـ التحليل ـ اتخاذ القرار اللازم رعاية المنشآت ـ الخطط الكاملة ـ التقدير ـ المحادثات الأولى ـ الملاحظة ـ تنظيم وسائل التشخيص والعلاج ـ الاشتراك ـ وضع الخطط ـ النتائج المحتملة التهذيب الملائم ـ الإحاطة ـ المساعدة ـ استخدام المستندات .

وهذه القائمة الخاصة بوسائل الاصلاح ، التى تستعملها طريقة تقصى الأحوال الفردية ، ليست كاملة . ومع كل . فقد وضعت بعد مراعاة أحسن ما كتب عن طريقة تقصى الأحوال الفردية . ولكل وسيلة ، من الوسائل المذكورة ، معنى فنى محدود ويختلف استخدام هذه الوسائل باختلاف الحالات وباختلاف الميادين التى تستخدم فيها .

الانتفاع بالمنشآت الاجتماعية .

تتطلب ممارسة طريقة تقصى الأحوال الفردية الانتفاع بالمنشآت الاجتماعية المختلفة وأهمها :

الكنائس والمساجد ـ المحاكم ـ المصانع ـ شركات التأمين ـ المنشآت الطبية ـ المصالح الحكومية ـ المدارس ـ المنشآت الخاصة بالتعليم والترويح ـ التشريع الاجتماعى .

الفصل الثانى

فن خـــدمة الجماعة

تعريف :

يمكن تعريف فن خدمة الجماعة Group work بأنه جهد تربوى يبذل مع الجماعات الاختيارية فى أوقات الفراغ بمساعـدة رائد ، ويرمى إلى تقدم الأفراد عن طريق الاشتراك فى نواحى نشاط الجماعة وبواسطة انتفاع الأعضاء لجماعتهم فى تحقيق الأغـراض الاجتماعية التى يرون صلاحيتها . ويجب تمييز فن خدمة الجماعة عن التعليم بشكله المعروف ، والذى يهدف غرضه الرئيسى إلى تلقين أشكال نوعية من المعلومات أو المهارة ، وعن نواحى النشاط الجمعية التى تـكون فيها صلات الجماعة سطحية ولا يعلم الرائد فيها إلا القليل عن أفراد الجماعة . وقد أصبح استخدام عبارة طرق خدمة الجماعة يعنى شيئا فشيئا اهتمام زائد بتوجيـه تجارب جماعة ما ومساعدة أفرادها على تلبية حاجاتهم وتنمية ميولهم فى حيز نطاق اجتماعى مقبول .

وتتولى القيـام بخدمة الجماعة عدة منشآت ، كالمراكز الاجتماعية ، والأندية وفرق الكشافة وغيرها . وفى جميع هـذه المنشآت ليست خدمة الجماعة سوى أحد الأساليب المستخدمة وربما كانت تسمية غير صحيحة وصف هذه الأساليب على هذا الأساس بدلا من وصف عملها فهى تسمى أحياناً بأسماء أخرى متصلة بوظيفتها «كتكوين الأخلاق» أو تنظيم أوقات الفراغ ، ولم يهتد إلى عنوان كامل مرض حتى الآن . وعلاوة على

استخدام طريقة خدمة الجماعة فى المنشآت التى تتولى توجيه الجماعات فى أوقات فراغهم فإن هذه الطريقة تستخدم أحيانا فى منشآت أخرى بادخالها فى منهاج شغل أوقات الفراغ ببعض المدارس وفى بعض منشآت تقصى الأحوال الفردية وفى حالات أخرى . وتتصل خدمة الجماعة من ناحية بميدان التعليم ومن ناحية أخرى بالخدمة الاجتماعية . ووظيفتها تربوية أكثر منها علاجية . ولهذا السبب ربما وجب اعتبارها أحد مظاهر حركة التعليم الحديثة فى حين يربطها سندها المالى وأنظمتها المختلفة بالخدمة الاجتماعية . ومن ثم فإنها تضع أحد قدميها فى الميدان الأول والقدم الآخر فى الميدان الثانى .

ويمكن تقسيم برامج موضوع خدمة الجماعة إلى أقسام :

القسم الأول : يعالج المسائل الخاصة بالترويح واستثمار أوقات الفراغ ، وتاريخ الحركات المختلفة وأهمية تنظيم الحكومة لوسائل الترويح والعلاقة بين المنشآت المختلفة

القسم الثانى : يعالج مشاكل الأفراد التى يواجهها الرائد وهى موضوع بحث علم النفس التربوى والتوجيه التعليمى وتقصى الأحوال الفردية والطب النفسانى .

القسم الثالث : يعالج مسائل السلوك الاجتماعى وممارسة القيادة وأهمية اللعب ونظرياته فى تنمية الأفراد والنظريات الخاصة بتنظيم الجماعة والعضوية والبرنامج .

القسم الرابع . يعالج الإشراف فى منشآت خدمة الجماعة ، كالاختيار وتدريب المتطوعين . إدارة الأقسام المختلفة . سجلات الأعضاء الخ .

القسم الخامس : يعالج نواحى نشاط الجماعات كالتربية البدنية والترويح والفنون بجميع أغراضها (الموسيقى ، التمثيل ، الهوايات الخاصة ، طرق المناقشة الخ) .

وسنتناول فى هذا الفصل دراسة القسمين الأول والثانى فى مبحثين والقسم الثالث فى أربعة مباحث وسنتناول القسم الرابع بالبحث فى الفصل الثالث أما القسم الأخير فتتناوله بالبحث الكتب الخاصة بالفنون المختلفة .
ومن أهم المراجع التى اعتمدنا عليها فى هذه الدراسات محاضرات الأستاذ جون كرمز عن أعمال الأندية التى ألقاها بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية .

المبحث الأول

أهمية أوقات الفراغ

كان من أثر الاتجاه المتزايد نحو تقسيم العمل واطراد التخصص فى المدنية الحديثة أن أصبحت حرية الفرد فى تنظيم مدة العمل محدودة جداً . وأصبح ميدان الحياة المهنية مقيداً للغاية بقيود شبه عسكرية . وصار تعليمنا المهنى يتجه قبل كل شىء لتهيئة الفرد لدخول نظام الكفاح الاقتصادى للبقاء . وبينما كان أسلافنا يعيشون فى بيئة طبيعية يستخدمون قواهم البدنية والعقلية والنفسية بتناسق واتزان نجد أن مدنيتنا الآلية تجبرنا على كسب عيشنا فى بيئة غير طبيعية وتضعف بعض قوانا وتهمل البعض الآخر . وأصبح السرور الناشىء عن استعمال الفرد لقواه العضوية استعمالا كاملا فى العمل محروما منه عدد عظيم من سكان المدن . وقد ترتب على ذلك أن تفككت شخصياتهم وصاروا لا يجدون فى أعمالهم السرور الذى كانوا يحسونه فيها من قبـــل . والأوقات المخصصة للراحة ضرورية للفرد من الناحية العضوية إذ يحتاج الجسم إليها لتعويض التعب لأن النوم عملية فسيولوجية لاسترجاع النشاط . ولكننا نجد هنا أيضاً أن أحوال المدن بعيدة عن أن تكون ملائمة فان قلة الهواء النقى والضوضاء المستمرة من أهم عوامل هذا الاضطراب .

أما أوقات فراغ الفرد التى تترك له الحرية لاستعمالها كما يشاء فتبلغ فى المتوسط نحو أربع ساعات يوميا . فاذا أضيف إليها فترات الراحة الأسبوعية والدورية

والسنوية فان مقدار الوقت الذى يتوفر لدى الشخص العادى يستحق الاعتبار . ويمتاز بعض الناس بأوقات فراغ أكثر من الآخرين . والسؤال الذى يبدو لنا هنا هو «كيف يستعمل الفرد أوقات فراغه ؟» ومن المؤكد أن الإنسان لا يستطيع إدخار الوقت . فهو ليس بسلعة يمكن تخزينها كى تستعمل فى فرصة أخرى فى المستقبل . إذ أن الوقت الذى يمر يضيع إلى الأبد ولا يمكن أن يسترد . وهذا صحيح أيضا بالنسبة للحياة فان الوقت الذى تستغرقه العمليات العضوية لا يمكن أن يرجع للوراء . ولا يمكن للإنسان أن يفعل شيئا لتأخير تقدم العمر . فهذه العلاقة الوثيقة بين العمر الزمنى والنمو البـــدنى تظهر مقدار الأثر السيء لعادة التأجيل ، أى طريقة التأجيل للغد كقول الفرد «غداً» أو «فيما بعد» فيما يختص بشئون الحياة . ومع ذلك فقد أثرت فى كفاحنا الاقتصادى للبقاء عادة اقتصاد النقود للأيام العسيرة أو للمشروعات الكبيرة على تفكيرنا وافسدت خيالنا واستعبدت إرادتنا حتى أن الوقت الذى نتمتع فيه ببعض الحرية للانتفاع بأوقات فراغنا لا نستحمله فى الأغراض التى يجعل الحياة جديرة باسمها لقد قللت مدنيتنا الحاضرة النشاط البدنى إلى حد عظيم وأنكرت على عدد كبير من الأفراد حقهم فى تنمية الحافز الشخصى والعمل الابداعى وأنهكت قوانا العصبية على حساب قوانا العضوية الأخرى مما كان سببا فى عدم التوافق بل والشقاء وبدلا من أن نستعمل أوقات الفراغ لعلاج الملل من العمل وجعل الفرد يشعر بمتعة الحياة نجدها بكل أسف مهملة أو مستغلة استغلالا سيئاً . ومع ذلك فهذه المدنية تحوز موارد غير محدودة يمكن أن يستخدمها التفكير الإنســـانى المنظم لعلاج مساوئها . قد تحدث الفرجة والسمع والمشاهدة الصامتة وتصورنا أنفسنا موضع الآخرين والتسلية السلبية ترويحا واستجماما ولكنها لا تنمى شخصية الفرد . وأن أنواع النشاط التى تتيح للفرد أن يعيش عيشة ترويحية باستعمال جميع قوى شخصيته هى فقط التى تشبع حاجاته .

ويؤدى سوء استعمال أوقات الفراغ إلى انحطاط الأمم حيث تنتشر الجرائم وتتدهور الأخـــلاق . لذلك أصبح لأوقات الفراغ فى العصر الحديث عند الأمم المتمدينة معنى خاص وأهمية كبيرة بعد أن تبينت ماللتنظيم هذا الوقت من عظيم الاثر فى حياة الفرد وروح الجماعة . وبالتالى فى حياة الدولة . فوضعت لها القوانين ونظمت الجماعات وأفنت فى الانظمة وأقامت المؤتمرات لضمان حسن تنظيم هذه الاوقات لتشمل جميع طبقات الشعب حتى الطبقة الدنيا منها . وحتى يمكن استفادة كل فرد من الشعب بتوجيهه فى أوقات الفراغ توجيها يتفق وميوله وطبيعته وظروفه . ويترتب على هذا التوجيه السليم زيادة الانتاج ومضاعفة قوة الشعب وثروته . وقدعم تنظيم أوقات الفراغ عند هذه الامم فلم ينحصر فى أيام العطلة والاعياد فحسب بل شمل جميع أوقات مابعد العمل .

وقد أنشأت معظم الدول مصالح وإدارات خاصة للعناية بأوقات فراغ الشبان من الناحيتين الاجتماعية والصحيةعن طريق المنشآت العامة والخاصة فيهتم National youth Adm .

وترمى إلى تعليم الشبان المحرومين واستثمار أوقات الفراغ والتدريب المهنى للشبان والعمل على تشغيلهم .

ومن أهم المنشآت الخاصة بالشباب التىعنيت بها الولايات المتحدة الاندية الريفية المعروفة باسم (الفوراتش) Four "H" وفيالق الصيانة المدنية Civilian Corps protection

وفى انجلترا تكونت بوزارة المعارف منذسنة ١٩١٩ من لجنة ممثلى منشآت الصبيان والفتيات وسميت لجنة منشآت الأحداث Juvenile Organization Committee وجعل من أغراضها :

١ — اتخاذ الوسائل اللازمة لحث الصبيان والفتيات على الاشتراك فى الجمعيات والأندية .

٢ — تسهيل نقل صبى أو فتاة من منشآت إلى أخرى .

٣ — العمل على تنسيق الجهود .

٤ — تقوية الهيئات الضعيفة .

٥ — تكوين المستخدمين اللازمين للعمل .

٦ — تحويل المدارس بعض الوقت إلى أندية وملاعب .

ويتبع هذه اللجان لجان محلية فى أهم المدن والبلدان .

كانت فى ألمانيا إدارة خاصة لتشكيلات الشباب الهتلرى التى تنقسم إلى أربعة أقسام :

الأولاد من سن ١٠ إلى سن ١٤ ومن سن ١٤ إلى ١٨ والبنات من سن ١٠ إلى سن ١٥ ومن ١٥ إلى ٢١ ويتم فى هذه التشكيلات خارج المنزل وبعيداً عن حجرات الدرس تثقيف الشباب الألمانى تثقيفا اجتماعيا وفكريا وخلقيا ويتناول ذلك أيضاً الاهتمام بصحة أجسام الشباب والعناية بفنادق الشبـاب .

وكان يعنى فى إيطاليا بالتربية البدنية والخلقية للشباب عن طريق نظام البليلا ونظام الافانجردست ويطلق اسم البليلا على الصبيان الذين بين الثامنة والرابعة عشرة ويحصلون على تربية رياضية وبدنيـــة . ويطلق اسم الافانجردست على الشبان من سن الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة ويتلقون تعليما رياضيا وعسكريا .

وفى تشيكوسلوفاكيا ، تعنى الدولة بالشباب عن طريق حركة السوكل Sokol وهى حركة خاصة بالرياضة أنشئت منـــذ سنة ١٨٦٢ وترمى إلى النهوض الثقافى والخلقى حيث أن التربية البدنية هى أساس القوة والطهارة الخلقية وعن طريقها يمكن غرس فضائل الطاعة والتضامن وإنهاض الأمة ككتلة واحدة .

وفى رومانيا تعنى الحكومة بالشباب عن طريق حركة ستراجا تارى

Straga Tare ومعناها حراس الوطن المدنيون وتقوم بالإشراف على جميع الهيئات الحكومية والأهلية التى تتعهد الشباب بالتعليم والرياضة :

وتضم هذه الحركة البنين والبنات والشبان من الجنسين حتى سن ٢١ سنة ويدرب الشبان فى السنوات المتقدمة على الخدمة العسكرية وعلى الخدمة الاجتماعية فى معسكرات صيفية خاصة .

وليس فى مصر برامج للشباب وإنما تبذل وزارتا التربية والتعليم والشئون الاجتماعية وبعض الهيئات الأهلية جهوداً للعناية بالشباب .

فمن الناحية الثقافية لم توضع خطة ثابتة لنظمنا التعليمية ، ولم تحدد لها سياسة واضحة ، وما أدخل من إصلاح فى السنوات المختلفة يرجع فى قدر كبير منه إلى اتجاهات وميول فردية لم تبحث البحث الكافى أو إلى تعليلات جزئية تنقصها الصراحة والجرأة .

وقد أصدرت الحكومة فى سنة ١٩٤٤ قانون محو الأمية ونشر الثقافة الشعبية إلا أنه نفذ فى حيز ضيق .

وكذلك فإن الناحية الرياضية فى حاجة إلى العناية الكافية ، صحيح أنشئت بعض الأندية والملاعب وشجعت الحركة الكشفية إلا أن هذه الجهود لا تزال يعوزها التنسيق والتعضيد التام .

وقد وضعت وزارة الشئون الاجتماعية مشروع قانون لتعميم الرياضة البدنية بين الشباب كما أنشأت الساحات الشعبية .

المبحث الثانى

خواص الفرد والجماعة

إن الأفراد والجماعات هى موضوع عمل رائد النادى ولذا يجب أن يلم بالمعلومات الأساسية الخاصة بالفرد والمجموع لكى يتمكن من خدمتهم جميعاً وسنتحدث فيما يلى عن كل منهما :

أولا — الفرد :

يتأثر نظام حياة الإنسان بعوامل ثلاثة هى :

(ا) عوامل الوراثة إذ تحتوى النطفة على قوى وراثية تحدد الكيان المعقد للمولود . وكما أن الخلية الحية هى الوحدة الأساسية فى تركيب جسم الإنسان فإن الفرد هو الوحدة الأساسية فى جسم المجتمع . ويحتوى كيان الفرد على آثار التطور الإنسانى والعمليات التى تحدد تكوينه .

(ب) عوامل البيئة الطبيعية .

ويتأثر الإنسان بعوامل البيئة إذا تحدث فيه تغييرات بدنية وعقلية .

(ح) البيئة الاجتماعية .

إن اجتماع الانسان بغيره من الأفراد من شأنه أن يغير من شخصيته . ويحدث هذا التغيير بطريقين :

الطريق الأول مرجعه الملاحظة والتجارب الشخصية .

وأما الطريق الثانى فقوامه الاتصال بالغير والتبادل الثقافى .

وقد سبق التحدث عن هذه العوامل بالتفصيل فى الباب الأول .

ويبدو الإنسان بفعل العوامل السابقة فى ثلاثة مظاهر وهى :

١ — الشخصية البيولوجية (الحيوية) :

٢ — الشخصية الإجتماعية وقد تعرف بالشخصية الإنسانية .

٣ — الشخصية الموضوعية التى تتغير بتغير الزمان والمكان وتحت تأثير الظروف والأحوال .

وإذا نظرنا فى أوجه نشاط الإنسان الخارجية وجدنا أنه من الممكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام وهى :

١ — بدنية .

٢ — وعقلية .

٣ — وروحية .

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الإنسان يتركب من الجسم والعقل والروح . والواقع أن هذه المظاهر الثلاثة لا يمكن أن تكون منفصلة بعضها عن بعض فالإنسان لا يقبل القسمة وإنما نلجأ إلى هذه القسمة الافتراضية بدافع الرغبة فى التيسير على الإفهام . ذلك لأن تلك هى الطريقة الوحيدة التى تيسر لنا دراسة الإنسان وفهمه .

شخصية الإنسان :

إن كل مايقوم به الإنسان من الأعمال أو مايستطيع القيام به منها يتأثر بشخصية الإنسان التى تقوم على العناصر الآتية :

١ — القدرات المختلفة كالسير والحديث والرسم .

٢ — المهارة وهى طريقة القيام بعمل ما كالتفوق فى صناعة من الصناعات ضرب من ضروب الرياضة البدنية .

٣ — الميول وهى السجايا الدفينة التى يصدر عنها الإنسان فى كل أعماله.

٤ — الأعمال .

٥ — العادات .

٦ — الأمزجة .

٧ — السلوك .

٨ — المثل العليا والأمانى .

٩ — المشوقات والمكروهات.

١٠ — المواهب .

١١ — الشعور نحو الآخرين .

١٢ — المخاوف .

١٣ — المعرفة .

نمو الإنسان واكتماله ، إن نمو الإنسان واكتماله أمر طبيعى إذ يكبر حجمه ويزداد وزنه وتنمو وظائف كيانه وتتم له أسباب التناسق والقوة والمهارة وذلك كلما تقدم فى العمر .

ويمكن تقسيم عمر الإنسان من وجهات ثلاث هى :

١ — العمر الزمنى .

٢ — العمر الفيسيولوجى

٣ — العمر العقلى ! .

وإذا كان المربى على علم تام بطبيعة الطفل واستعداداته وميوله وقدرته على العمل والتعلم وما يصلح له فى كل مرحلة من مراحل النمو ففى إمكانه الوصول إلى ما يأتى :

١ — يأخذ بيد الطفل فى طريق التقدم والرقى على أصلح وجه ومن أقوم طريق .

٢ — يفهم شخصيته ككائن قابل للنمو والارتقاء فيكيف طريقته حسب كل طفل حتى يلائم بينها وبين حاجات الطفل الخاصة .

مراحل نمو الإنسان .

ويمر الفرد من ولادته إلى بلوغه فى مراحل يتميز كل منها بمميزات بدنية وعقلية خاصة ويكون نموه خلالها نموا غير منتظم فيكون سريعا جداً فى بعضها وبطيئا نسبيا فى البعض الآخر ولكنه نمو مضطرد على كل حال .

وتتخلل هذه الأدوار أزمات يقف فيها البدن عن النمو تارة . ويقف العقل تارة أخرى . ليرتاح من تعب الدور السابق له . ويستعيض بعض مافقده من الطاقة الحيوية استعداداً للدور التالى .

ويصعب علينا أن نضع حدوداً فاصلة تجعل كل دور مستقلا تمام الاستقلال عن الأدوار الأخرى لحياة الفرد حلقة مستمرة والنمو عملية متدرجة وجميع أدوار النمو متدخلة بعضها فى بعض ولا نستطيع أن نحدد بالضبط متى يبدأ دور كل منها ومتى ينتهى ومن ثم فالحدود التى نذكرها فيما يلى إنما هى حدود تقريبية .

١ — عهد الطفولة المبكرة ويبدأ من الولادة إلى السنة الثانية .
٢ — « الصبا « « السنة الثانية إلى السنة العاشرة
٣ — « ماقبل المراهقة « « العاشرة « « الثانية عشرة
٤ — « المراهقة « « الثانية عشرة « « العشرين
٥ — « الشباب « « العشرين « « الخامسة والعشرين
٦ — عهد الشباب المكتمل ويبدأ من السنة الخامسة والعشرين إلى السنة الثلاثين :
٧ — عهد الرجولة ويبدأ من السنة الثلاثين إلى السنة الخمسين .
٨ — عهد الشيوخة ويبدأ من الخمسين إلى مافوق .

وتتغير العناصر التى تكون شخصية الإنسان وتحدد احتياجاته بتغير هذه العهود ولابد أن نراعى أوجه هذه التغييرات حينما نعامل الفرد .

ولما كانت أوجه التشابه بين الأفراد محدودة إذ أن هناك اختلافات أساسية تجعل من الصعب رسم طريقة موحدة يعاملون على أساسها لذا نذكر فيما يلى بياناً موجزاً عن هذه الفروق .

الفروق الفردية :

أن الصفات العامة للأطفال فى مختلف مراحل نموهم تمكن المربى من

اختيار ضروب النشاط وأساليب المعاملة التى تلائم الأطفال فى كل عمر بوجه عام . لكن هذا لا يكفى لأن الأطفال فى أى سن يختلف بعضهم عن بعض من وجوه عدة . فالرائد لا ينجح فى عمله إلا إذ عنى بالفروق الموجودة بين الأطفال وبذل جهده فى استعمال ما لكل طفل من مواهب وعلاج مابه من نقص . واختار من أساليب التربية ما يتفق مع حاجات الأطفال الموكول إليه أمرهم .

وفيما يلى أهم وجوه الاختلاف بين الأطفال :

١ — الفروق الجسمانية :

أول ما يلفت النظر اختلاف الأطفال فى البنية فمنهم من هو طويل القامة نامى العظام واسع الصدر ممتلىء الجسم قوى العضلات تبدو عليه أمارات الصحة ومنهم من هو قصير ونحيل شاحب اللون بادى الضعف وبين هذا أو ذاك درجات عدة من الضعف والقوة .

فالألعاب الرياضية ينبغى أن تراعى فيها حالة الطفل الصحية . والتبرم بالأوامر والقوانين يصدر غالباً من الأطفال ضعاف الجسم . كما أن شعور الطفل بضعفه قد يربى فيه صفات الاستكانة والخداع والنفاق . ومن الجهة الأخرى يلاحظ أن قوة الجسم من العوامل التى تجعل الطفل مهيبا محترما من أقرانه وتؤهله للزعامة فيهم ومن واجب المربى أن يشجع هذه النزعة إلى القدر المعقول وأن يوقف الطفل إذا اشتط فى استغلالها .

٢ — الفروق المزاجية :

يختلف الأفراد كذلك فى الصفات النفسية فهناك العصبى الذى يضطرب وتنفعل نفسه لأوهى الأسباب ويتأثر كثيرا بالثناء أو الذم ومن أظهر صفاته القلق وعدم الاستقرار . فلا يثبت على حالة نفسية واحدة . وهناك المندفع فى أعماله وأقواله الشديد الثقة بنفسه الذى لا تكاد تخطر له فكرة حتى يبادر إلى تنفيذها .

وهناك المتأنى الحذر الذى لا يقـدم على عمل إلا بعد أن يطيل التروى فيه ، ويقلبه على جميع وجوهه ، ولا ينطق بكلمة إلا بعد أن يزنها ويعرف موقعها .

وهناك الطفل ذو الحيوية العظيمة تتميز تصرفاته بالقوة بصرف النظر عما عليه من سرعة أو بطء . فاذا صادف عقبة فى عمله أبدى فى التغلب عليها نشاطاً كبيراً . وإذا وقعت عليه إهانة أو رأى ظلما أصاب زميلا له . اشتد حنقه وبذل فى رد الإهانة أو الظلم جهداً عنيفا .

ومن واجب الرائد أن يعمل على تـكوين الشخصيات المتزنة التى يتمثل فيها التفـكير والإرادة والعواطف .

٣ — الفروق العقلية :

لكل طفل عمر عقلى يبين المستوى العام الذى بلغه عقله فى نموه بصرف النظر عن عدد السنين التى عاشها . ويزيد هذا النمو من سنة لأخرى إلى أن يكتمل نموه فى دور الشباب . وإذا أردنا أن نعرف عما إذا كان طفل ما ذكى أم غبى يجب أن نوازن بين عمره العقلى وعمره الزمنى فاذا كان مستوى عقله أعلى من المستوى المتوسط للأطفال المساوين له فى العمر حكمنا بأنه ذكى أما إذا كان مستوى عقله أقل من مستوى عقل التلاميذ المتوسطين من سنه فاننا نحكم بأنه غبى ولدرجة ذكاء الطفل أهمية كبيرة فى تربيته .

تركيب السلوك الإنسانى : يتألف التركيب الأساسى لاستجابات الفرد نحو البيئة من ثلاثة عناصر هى :

١ — مؤثر　　　　٢ — استجابة

٣ — أثر أو ذكرى

ولهذا التركيب اسم آخر وهو الرد العكسى . ويلى ذلك تركيب أعقد يتألف بدوره من ثلاثة عناصر هى :

١ — الرد العكسى .　　　　٢ — العادة .

٣ — الرد العكسى الشرطى .

ولكى نقوم بتعليم الفرد يجب مراعاة عدة قوانين وهى :

١ — قانون الاستعمال والإهمال (الاتصال العصبى العضلى) .

٢ — قانون الأثر (المواقف المريحة والمؤلمة) .

٣ — قانون التكرار (سرعة الإعادة) .

كما يجب أن نراعى أشكال التعليم المراد تلقينه وهى :

١ — التعليم الفنى (كالمهارة فى الألعاب الرياضية الخ) .

٢ — التعليم الارتباطى (كتناول الطعام والراحة الخ) .

٣ — التعليم النسبى (كموقف الفرد بالنسبة إلى أقرانه فى اللعب) .

وأخيرا يجب أن نلم بالقوانين التى تؤثر فى نشاط الفرد وهى :

١ — الحركة : فلا بد من وجود حركة فى البرنامج لأنها تبعث على السرور ويجب وجود النشاط الذى يبعث على هذه الحركة .

٢ — السرور : يجب أن يكون برنامج الجماعة ونشاطها مما يشجع على السرور .

٣ — النشاط الداخلى والخارجى : يجب إيجاد توازن بين الألعاب الداخلية والألعاب الخارجية .

٤ — النشاط العقلى والعضلى : يجب إيجاد التوازن بينهما وإذا أمكن جعله يوميا كان ذلك أفضل .

٥ — الاشتراك فى نشاط إيجابى وسلبى ، ومن النشاط الإيجابى الاشتراك فى التمثيل ومن النشاط السلبى الذى لا يساهم فيه الفرد الاستماع إلى المحاضرات .

ومن أهم العوامل النفسية التى تدفع الأفراد إلى النشاط القوى الفردية والجمعية ومن ثم يجب الانتباه إليها وهى :

(ا) القوى الفردية :

١ — قوة إبراز الشخصية .

٢ — قوة التعبير عن النفس .

٣ — الرغبة فى الاحترام الشخصى .

٤ — الرغبة فى السلطة والسيطرة .

٥ — الرغبة فى الحصول على الإعجاب .

٦ — الرغبة فى الابتكار .

٧ — الرغبة فى الاكتشاف .

٨ — حب الاستطلاع .

(ب) القوى الجمعية .

١ — تبادل الصداقة .

٢ — حب البطولة (المثل العليا)

٣ — تنشيط الأفراد بإبداء التقدير لهم .

٤ — النشاط الجمعى .

٥ — التبادل الفكرى .

فالتربية الجمعية هى التى تعمل على توجيه هذه القوى إلى الوجهات الصالحة وإلا اتجهت إلى نواح هدامة وبين هذين الطريقين طريقة وسطى نجد أغلب الناس ينتمون إليها .

ولكن لوحظ فى الأندية أن المتجهين إلى النواحى الصالحة أو إلى النواحى السيئة قليلون جداً ولكن الراكدين والضائعين هم الكثرة الغالبة .

إن الحقائق الأساسية السابقة وغيرها من الحقائق المستحدثة عن الفرد ينبغى أن تدخل فى الإعداد الفكرى للخادم الاجتماعى المشتغل فى الأندية . لذا كان الاستمرار على المطالعة والدراسة ضرورى له لتحقيق هذا الغرض .

ثانياً ــ الجماعة :

تعريف الجماعة : الجماعة هى مجموعة من الأشخاص يجمعهم غرض واحد ويشتركون سوياً إلى أكبر حد مستطاع فى ضروب مختلفة من النشاط تنشأ عن استجابات جثمانية ووجدانية مختلفة مما يؤثر على شخصياتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

الشروط التى يجب أن تتوفر فى الجماعة :

١ ــ يجب ألا يقل عددها عن ثلاثة أشخاص .

٢ ــ يجب أن يكون أعضاؤها متقاربين فى الثقافة والسن والميول بقدر الإمكان .

٣ ــ يجب أن يكون أعضاؤها قادرين على تكييف أنفسهم فى الوسط الذى يعيشون فيه .

٤ ــ يجب أن تربط أعضاؤها مشاركات وجدانية وأن لا يكون البون شاسعاً بينهم من الناحية الفسيولوجية

ثالثاً ــ تنظيم الجماعات :

تنقسم الجماعات من وجهة نظر التربية الجمعية إلى الأقسام الآتية :

١ ــ جماعات إجبارية (المدارس ، المهن ، الفرق العسكرية ، الأسر).

٢ ــ جماعة قائمة على دوافع خارجية (كالجماعات التى تتألف على أساس التدرج فى معارج الرقى المختلفة ونيل الأوسمة وما إلى ذلك كالكشافة) .

٣ ــ جماعات اختيارية قائمة على الاهتمام المشترك (كالرياضة والرحلات وجمع طوابع البريد) .

ويمكن فى قيادة الجماعة أن نجعلها تقوم على أساس إجبارى أو على دوافع خارجية أو اختيارية حسب نوع الجماعة والفائدة المنشودة منها ، إلا أن الجماعات الاختيارية هى أصلح أساس للتربية الجمعية . وتنقسم هذه الجماعات إلى ثلاثة أنواع .

١ ــ جماعة اختيارية متجانسة وتقتصر مهمة الرائد فيها على أن يحتفظ دائما بعلاقات حسنة بين جماعته والجماعات الأخرى .

٢ ـ جماعة اختيارية قائمة على أساس اهتمام بهواية خاصة (لجمع طوابع البريد) .

٣ ــ جماعات اختيارية قائمة على أساس تهذيبي (فصول الشواذ) .

وتنظيم الجماعة إنما هو وسيلة لتحقيق غرض معين ولذا يتغير النظام حسب أغراض الجماعة وحسب الظروف . وقد يضع الرائد النظام بنفسه وقد يترك الجماعة تختار النظام الذى يريده أفرادها ويقوم بتكملة نواحى النقص .

هدف التربية :

تهدف التربيـــة باديء ذى بدء إلى تكوين شخصيات كاملة متزنة Integrated personality

والشخصية فى الواقع هى مجموعة الصفات الجسمية والذهنية والاجتماعية التى يتصف بها الشخص سواء أكانت موروثة أو مكتسبة . والشخصية المتوازنة هى مرتقاة الإنسان للصعود فى سلم الحياة . ويظهر طابعها فى الأثر الذى تتركه فى نفوس الناس الذين نتعامل معهم .

وفيما يلى أهم أغراض التربية :

١ ــ تكوين شخصيات متزنة أعنى أن يكون الشخص مكتمل النمو متوازنة من النواحى الذهنية والثقافية والخلقية والاجتماعية .

٢ ــ تهيئة الفرد ليكون عضواً صالحاً فى المجتمع عاملا على رقيه .

٣ ــ العمل على أن يقدر الفرد مزايا الحياة الاجتماعية .

٤ ــ العمل على أن يعرف الشخص نفسه بنفسه .

٥ ــ تمكين الفرد من تكييف نفسه مع المجتمع والبيئة التى يعيش فيها .

وتعتبر الجماعة من أهم الوسائل فى تحقيق تلك المبادىء التربوية التى تسعى

على هداها إلى تكوين الشخصية المتكاملة ، فتصل إلى تربية الأفراد تربية حقة، وإلى تحقيق المسئولية التربوية للجماعة . ولا بد أن يتعاون المنزل والمدرسة والهيئة الاجتماعية (كالنادى مثلا) مع بعضها البعض فى تربية الفرد . فإذا تهاونت أى جهة من هذه الجهات أو أخطأت أو توقفت عن العمل فإنها تصبح عقبة فى سبيل الوصول إلى الهدف الذى تسعى إليه ألا وهو تكوين الشخصية وتعتبر الجماعة من أهم الوسائل لتحقيق تلك الأغراض التربوية نظراً للأسباب الآتية :

١ — الطفل اجتماعى بطبعه ويزدهر استعداده وتتجلى مواهبه الفطرية إذا وجد فى وسط الجماعة التى تلائمه .

٢ — تمد الجماعة الفرد بالوسائل المختلفة التى تكفل إشباع ميوله الطبيعية وهذا مبدأ تكوين الشخصية ولا بد من ترك الطفل على سجيته فى نطاق الحدود التى تقررها الجماعة .

٣ — يتأثر أعضاء الجماعة تأثراً كبيراً بشخصية الرائد .

ويقوم العمل فى الجماعات والأندية على التربية الجمعية وسنتحدث عن أغراضها فيما يلى :

<u>أغراض وطرق التربية العلمية الحديثة المستعملة بأندية الأطفال :</u>

تنقسم هذه الأغراض إلى ثلاثة أقسام وهى :

١ — الأغراض الخاصة بتكوين الفرد أو الأفراد فى الجماعة وهى :

(ا) يجب فى جميع أعمال الجماعات ، أن يشعر الشخص أو الأشخاص المكونون للجماعة أن رأيهم محترم وأن شخصيتهم موضع تقدير .

(ب) تحميل الأشخاص المسئولية عن قراراتهم وأعمالهم والنتائج المترتبة عليها .

(حـ) يجب أن تتاح للأفراد الفرص ، التى يمكنهم فيها ، أن يحلوا المشاكل الفردية أو الجمعية داخل جماعتهم .

(د) إتاحة الفرص التى تساعد على قياس مقدرة الأفراد .
(هـ) ترويض نفوس الأفراد .
(و) زيادة وجوه نشاط الجماعة .
(ز) تهذيب السلوك وزيادة المعلومات ورفع مستوى المهارة .
(ح) العمل على أن يهب الأفراد كل مواهبهم للجماعة .
(ط) الاعتراف بالأعمال الطيبة وتقدير الجماعة لها .
(ى) إصلاح الأخطاء الاجتماعية التى يقترفها الأفراد .
٢ — الأغراض الخاصة بتكوين الجماعة كوحدة لها حياتها وخصائصها
(ا) وضع المشروعات التى تصدر عن الجماعة وتنفذ بواسطتها .
(ب) اتصال أفراد الجماعة بعضهم بالبعض مما يبعث بينهم روح النشاط
(ج) تربية المسئولية الجمعية .
(د) تكوين القوة الجمعية التى لا يصل إليها الأفراد متفرقين .
٣ — الأغراض الخاصة بالاتصال بالبيئة الاجتماعية والتعاون معها
(ا) تربية روح التسامح مع الجماعات الأخرى .
(ب) التفاهم مع الجماعات المختلفة .
(ج) احترام الجماعات الأخرى كشخصيات معنوية .
(د) إعطاء الفرص لتقدم الجماعة .
(هـ) تحويل روح الولاء نحو الجماعات الأخرى إذا انتسب الفرد إليها .
(و) المقدرة على حل الجماعة متى تحققت أهدافها .
(ز) تقدير مشروعات الجماعات الأخرى .
(ح) الملاحظة الدقيقة للمجتمع والمقدرة على إدراك عيوبه .
(ط) تربية الروح العلمية لمعالجة مشاكل الحياة .
(ى) توجيه الاهتمام بالمجتمع لا بالجماعة فقط .
(ك) إنماء روح التقدير للتقاليد الاجتماعية المتوارثة واحترام تراث السلف .
(ل) تربية المشاعر الطيبة نحو المجتمع الإنسانى برمته .

ولتحقيق هذه الأغراض ينبغى على رائد الجماعة أن يجعل نصب عينه مايأتى :

١ — المعارف وضروب المهارة والعادات والاتجاهات الضرورية المشاركة الفعالة فى الحياة الاجتماعية .

٢ — الاستعدادات الخاصة والقدرات والحاجات ونواحى الاهتمام سواء أكانت متعلقة بالفرد أو الجماعة نفسها .

٣ — ضروب التعليم التى يمكن أن يستفيد بها الفرد أو الجماعة من المشاركة فى ضروب نشاط معينة .

الحالات الخاصة . يجب أن يعرف الرائد المبادىء الأساسية الخاصة بعلم النفس التعليمى والتوجيه التعليمى وتقصى الأحوال الفردية والصحة العقلية لكى يستطيع أن يعالج الحالات الشاذة عن طريق الاستعانة بالإخصائيين .

المبحث الثالث

القيادة

إن القيادة الحسنة ضرورية لنجاح النادى وذلك لأن استعمال أدوات النادى أو عدم استخدامها أو سوء استعمالها يتوقف على نوع القيادة التى تتولى الإشراف على أوجه النشاط فى النادى ، كذلك يتوقف تحقيق أغراض النادى أو إخفاقه فى مراميه على نوع القيادة التى تتولى وضع البرنامج .

أنواع القيادة : هناك نوعان رئيسيان من أنواع القيادة فى الأندية .

١ — القادة المحترفون وهم عبارة عن موظفى النادى .

٢ — القادة المتطوعون وهم الذين يتولون القيادة بدون أجر .

الصفات الواجب توفرها فى القادة :

١ — فهم الناس وإدراك دخيلتهم وقبولهم على ماهم عليه من الصفات .

٢ ـ محبة الناس والاهتمام المستنير بصالحهم

٣ ـ احترام شخصية ووجهات نظر الآخرين والقدرة على إفادتهم والاستفادة منهم .

٤ ـ مساعدة الأفراد على التقدم بحسب قدراتهم الطبيعية .

٥ ـ التعاون أى القدرة على معاونة الناس واكتساب معاونتهم

٦ ـ سعة الفكر ومايتصل به من القدرة على استيعاب الأفكار والاستعداد للتعلم .

٧ ـ خصب التفكير والقدرة على وضع الخطط والأفكار .

٨ ـ القدرة على الابتداع .

٩ ـ الأمانة والعدالة وروح الانصاف .

١٠ ـ سداد الرأى .

١١ ـ قوة البنية والصحة الجيدة .

١٢ ـ توفر الروح الاجتماعية والقدرة على اكتساب الأصدقاء والمحافظة على ودهم .

١٣ ـ التمتع بثقة الغير .

١٤ ـ الحزم والقدرة على معاملة الناس دون الإساءة إليهم .

١٥ ـ نضج الشعور بحيث يستطيع الرائد السيطرة على مشاعره .

١٦ ـ انطلاق المحيا والتفاؤل والنظر إلى الحياة من نواحيها المشرقة ورؤية النواحى الخيرة فى الناس .

١٧ ـ المقدرة على تذوق روح الدعابة والملح وتبين مناحى الأسى فى الحياة .

١٨ ـ المرونة والمقدرة على التكيف مع البيئة .

١٩ ـ حسن المظهر وانتصاب القامة والنظافة واكتساب احترام الناس .

٢٠ ـ الثقافة وتقدير الموسيقى والأدب والفنون .

٢١ ـ الإلمام الطيب بالمعلومات العامة الفنية والتى تمكن الرائد من

القيام بعمله وأن يدعم كل ذلك برغبته القوية فى الإنصراف إلى التقدم .

٢٢ — الجد والنشاط والإقبال على العمل .

٢٣ — قوة الابتكار وعمل مايجب أن يعمل دون أن يدله غيره على التفصيلات .

٢٤ — انتظام العمل وأدائه على الوجه الأمثل .

٢٥ — الذكاء وسرعة الخاطر وحضور البديهة وقوة العارضة .

مستلزمات القيادة :

١ — البحث عن القادة .

يجب أن يحدد المستوى اللازم لاختيار القادة لكى نحافظ على نوع القيادة التى تتطلبها طبيعة العمل فى النادى . وإنما يتحدد هذا المستوى بموجب ما يأتى :

(ا) السن . (ب) الحالة الصحية

(ج) التعليم والتربية المنزلية الأولى (د) الصفات الشخصية

(ه) الدرجات والمهارة

٢ — التدريب : يمكن القيام بتدريب القادة بالطرق الآتية :

(ا) عملية المران الفعلى عن طريق تحمل التبعات وتتكون من :

١ — تحديد المسئوليات . ٢ — وضع البرامج .

٣ — تنفيذ البرامج . ٤ — تقدير نتائج تنفيذها .

٥ — مراجعة البرامج .

(ب) عن طريق البرامج الخاصة :

١ — الاجتماعات الأدبية . ٢ — المناقشات .

٣ — المؤتمرات . ٤ — الدراسات التدريبية .

٥ — المحاضرات . ٦ — النصائح الخاصة .

٧ ــ الدراسات الصيفية .

٣ ــ استبقاء القادة : أما فيما يتعلق باستبقاء القادة فهناك عدة مبادىء معينة تجب ملاحظتها لأن من شأنها أن تساعد على الاحتفاظ بالقادة سواء فى ذلك المحترفون منهم والمتطوعون كما أنها تبقى على رغبتهم فى العمل وتأثيرهم الطيب فى سيره . ونلخص أهم هذه المبادىء فيما يلى :

١ ــ أن يكون القادة مهيئين للعمل الذى يناط بهم من حيث المهارة والقدرات والميول والمؤهلات .

٢ ــ أن يكونوا منصرفين قلباً وقالباً إلى أعمالهم .

٣ ــ أن يفيض عملهم بالتجارب المثمرة التى ترضيهم .

٤ ــ أن يجدوا فى عملهم فرصة للنماء والتقدم .

٥ ــ أن يكونوا منتجين فى عملهم .

٦ ــ أن يسمح لهم باحتمال مسئولية المشكلات التى يواجهونها .

٧ ــ أن تترك لهم فرصة للابتكار .

٨ ــ أن تخول لهم السلطة المعقولة .

٩ ــ أن تقوى رغبتهم فى العمل .

١٠ ــ أن يحثوا على إدخال وجوه التحسين فى أعمالهم .

١١ ــ أن يكونوا دقيق الحس بالتقديرات العليا والرغبة فى العمل .

١٢ ــ أن ينالوا مكافأة أو تقديراً لعملهم .

١٣ ــ أن يؤمنوا إلى حد معقول على مراكزهم .

١٤ ــ أن يطمئنوا إلى حياة طيبة ويكون ذلك بتهيئة الوسائل الآتية :

(ا) تحديد ساعات معقولة للعمل .

(ب) تحديد نوع العمل

(ج) توقيع الكشف الطبى الدورى عليهم .

(د) تنظيم العطلات .

(هـ) تسجيل تاريخهم الشخصى على وجه الدقة .

الفارق بين الرائد والمدرس :

يتوقف نجاح أية جماعة على شخصية الرائد . كما يتوقف أيضا على الحالة النفسية للأولاد وعلى الشروط الواجب توفرها فى الجماعة . وعلى الأسس اللازمة لتكوينها .

والفرق بين المدرس والرائد هو أن المدرس كثيرا ما يعتمد فى إقرار النظام على استعمال وسائل الارهاب والعقاب مستنداً فى ذلك إلى النظم المدرسية . ولذا قد يتعرض لأن يكون موضع كراهية لدى التلاميذ .

أما فى الأندية والجماعات فيتوقف أساس العمل بها على ثلاثة أسس هامة ألا وهى :

والمودة والثقة والاحترام .

والأندية هى إحدى المنشآت التى يمارس بها النشاط الترويحى وفيها يمكن التحرر من الروح المدرسية التى تشوبها روح الحقد والفزع من المدرس . وفيها يعتبر الرائد أخا كبيراً وناصحا ومرشدا وموجها للأولاد . ويجب أن يكون على رأس كل جماعة مهما بلغ تقدم أعضائها فى السن رائد يتولى قيادتهم .

وأسس العمل السابقة (وهى المودة والثقة والاحترام) تساعدنا فى استتباب النظام كما يتجلى ذلك فيما يلى :

المودة : إذا أبديت ودك للطفل فإنه يشعر به ويبادلك إياه ، ويختلف أثر هذه العلاقة فى المدرسة عنه فى الأندية ففى الأولى إذا أظهر المدرس تلميذ مودته وصارحه بها .

فقد يترتب على ذلك إساءة الظن بكلا المدرس والتلميذ . أما فى الأندية فيشعر الأطفال أن رائدهم أخا أكبر لهم يعمل على توجيههم توجيها صحيحا .

وهى تعمل على استثمار أوقات فراغهم فيما يعود عليهم بالفائدة البـــدنية والتهذيبية . ويتقرب الرائد إلى الأطفال بأن يتبسط معهم ويشاركهم فى ألعابهم ويشعرهم أنه واحد منهم . وكنتيجة لذلك يتعلق به الأطفال .

الثقة : يجب أن نشعر الطفل أننا نثق به ، ويكون ذلك بأن نترك له مثلا مهمة القيام بعمل معين فى حدود استطاعته ومقدرته ونظهر له أننا نتوقع منه أداء هذا العمل بطريقة مرضية . وبذا نجد الطفل يبذل جهده لأداء هذا العمل والقيام به على خير وجه متأثراً فى ذلك بثقة الرائد به .

كما يجب ألا يرهق الطفل بل يوكل إليه مافى حدود طاقته حتى لا يشعر بخيبته وعدم ثقته بنفسه إذا مافشل فى القيام بهذا العمل .

الاحترام : هو أساس العلاقات التى تقوم بين أفراد الجماعة ومؤداه احترام الشخصية الإنسانية . وحينما يلمس الطفل تقديرنا يبادلنا إياه من صميم نفسه . وليس كذلك الشأن مع المدرس الذى يفرض على الطفـل سيطرته ، ويبسط عليه سلطانه . وهو إن يفعل ذلك فإنما يكون متأثراً بالقيود المدرسية التى تحتم عليه انتهاج هذا المسلك . أما الرائد فمن واجبه ألا يلجأ إلى وسائل القهر والإرهـــاب ، بل عليه أن يعتمد على شخصيته . وأن يستلهم الحكمة ، وأن يسترشد بطرق علم النفس فى معاملته للأطفال وإذا أخطأ الطفل يترك الجماعة تقتص منه إذ أنه مسئول أمامها عن تصرفاته كما يجب أن يبين للجماعة أنها هى التى لها حق النظر فى شئون أعضائها .

ويجب ألا يغرب عن أذهاننا أن لكل طفل ناحية طيبة فى نفسه مهما كان مشرداً أو مسكينا أو بائسا أو قذراً . وإن هناك قبسا مضيئاً فى روحه وناحية خيرة فى طويته وللبيئة تأثير كبير فى تكوين الشخصية ـ فلو أننا نشأنا هؤلاء المتشردين البائسين ودرجنا فى بيئة مثل بيئتهم لكنا مثلهم تماما .

طريقتا الرائد والمدرس فى العمـل :

ليس الرائد مفروضا على الجماعة ، بل هو بمثابة الأخ الأكبر لـكل

عضو من أعضائها . ووظيفة الرائد هى إرشاد الجماعة لما فيه خيرها . وهو دائما مستعد لعرض اقتراحاته وإبداء مايعن له من آراء إذا ماطلب منه ذلك

أما المدرس فيدخل الفصل مثلا وقواعد منهاج الدرس الذى سيلقيه معدة فى كراسة التحضير .

أى يدخل وفى ذهنه مجموعة من المعلومات والحقائق عليه أن يلقنها للتلاميذ وهو مقيد بزمن محدود عليه أن يكون فى نهايته قد فرغ من درسه وبعبارة أخرى للمدرس خطة معينة يسير وفقاً لها .

وكثيراً مالايعنى المدرس بعد انتهاء درسه بما إذا كان التلميذ قد استوعبه أم لا . وإذا شعر التلميذ بضيق أو ملل فلا يكون ذلك موضع اهتمام من المدرس .

أما فى الجماعة فإن الرائد يدخل اجتماعها لوضع برنامج نشاطها فهو يبسط الاقترحات التى يرى أنها تكفل النهوض بالجماعة ، كما أنه يفهم تماما طبيعة الجماعة كوحدة ، بل وكل فرد فيها على حدة وهو يدرك اختباراتهم الشخصية ويتفهم ميولهم ويستمع إلى المناقشات التى تدور بينهم ويوجههم بطريقة غير مباشرة بأن يجلس إليهم كأخ كبير يراجعهم إذا أخطأوا . فيرشدهم إلى الصواب باقتراحاته ويمدهم بثمرات خبرته الشخصية ولا يمكن أن يفرض رأيه على الجماعة كما هو الشأن مع المدرس

والمادة التى تدرس فى المدرسة هى نقطة ارتكاز المدرس . ويتوقف تقدير المدرسة على نتائج امتحاناتها فى المواد الدراسية فحسب لا على قيمة التلاميذ الذين تخرجهم . أما الجماعات غير المدرسية فإن المحور هو الطفل نفسه لا المادة إذ تتمركز فيه جميع الجهود .

وتتخذ الوسائل الرياضية والاجتماعية وسيلة لا غاية فى قيادة الجماعة . ولقياس نجاح الرائد لدى الأطفال إتاحته الفرصة لهم للتعبير عن أنفسهم . ولكى يكون عمل الرائد ناجحا يجب أن يراعى عدة مسائل أهمها :

١ — أن تكون فى البيئة أنواع كثيرة من الأدوات والأشياء التى يمكن أن يستعملها أفراد الجماعة حسب ما يوحى به إلى كل منهم خياله .

٢ — يجب أن تعطى الفرصة لكل فرد للتعبير عن نفسه ويشبع ميوله ورغباته فيما لا يتعارض مع مصلحة الآخرين . أو يخرج عن الحدود التى تضعها الجماعة .

٣ — يجب أن تكفل لكل فرد حرية الفكر والحركة والتجربة وأن تشجعه البيئة على الاستجابات الذاتية للمؤثرات الخارجية .

٤ — يجب أن يعيش الفرد فى جو اجتماعى صالح وأن يغرس الرائد فى نفسه الولاء والاخلاص للجماعة مما يساعده على تفهم الجماعة والتمتع بالحياة الديمقراطية .

روح الجماعة : يميل الأولاد بطبيعتهم إلى الأشياء المحسوسة لا الذهنية ويقتبسون عن الجماعة حرية التجارب من الأدوات والأشياء المختلفة التى يلعبون بها بحيث يستطيع عضو الجماعة أن يلعب ويهدم ويبنى .

وأساس العلاقة فى الجماعة هو الحب والاحترام والثقة . فالولد يصرح لرائده ويشرح له ما يجيش به صدره والرائد الناجح هو الذى يثق به الأولاد . ويلاحظ أن الولد لا يخشى سخط رائده بقدر ما يخشى سخط الجماعة نفسها ، إذ هو يخشى انتقاد الجماعة له أو ظهوره أمامها بمظهر الضعيف .

وحرية التجربة من أهم الأمور فعلى أساس الفشل يمكن الوصول إلى النجاح . وإن الفزع الذى نستشعره ونحن نقوم بنصيبنا فى الكفاح والجد والاجتهاد ليربو بكثير على ما نستشعره عندما نؤدى عملنا معتمدين على الغير ومن ثم فعلى عضو الجماعة أن يزيد من اندماجه فى الجماعة لكى يشعر نفسه بأنه عضو أصيل فيها وإنها هى التى تتيح له الفرص المختلفة للنجاح .

وإذا التحق الطفل فى جماعة ما بمحض رغبته توفر بذلك شرط أساسى

ألا وهو الميل الطبيعي والحافز الشخصي إذ أن الطفل يميل بطبيعته إلى أن يكون عضواً في الجماعة . ويطيب له أن يجد نفسه في جماعة متقاربة الميول والأعمار والأغراض ، أي جماعة منسجمة . ويشعر الطفل بأنه متفاهم مع أعضائها وأنه يقدر فيها حسن معاملتها لكل عضو فيها ، الأمر الذي يتجلى له منه أن الجماعة شخصية معنوية محترمة .

والتفكير بواسطة الجماعة أسلم وأجدى وأنفع من التفكير الفردي ، كما أنه يؤدي إلى نتائج التفكير الفردي . فالتفكير والمنافسة في الجماعة يجعلان للطفل شخصية إذ يشعر بأنه له مركزاً لائقاً وفي ذلك ترويض على ممارسة الحياة الديمقراطية .

علاقة الرواد بالأطفال .

أساس هذه العلاقة احتكاك شخصية بشخصية أخرى راشدة حكيمة هي التي تحقق الفلسفة التي يقوم عليها النادي من تعويد الطفل على مساعدة نفسه بنفسه وتعاونه مع الغير .

وفيما يلي أهم المناسبات التي يشترك فيها الرواد مع الأطفال :

١ — في نشاط الأطفال في الألعاب الخارجية (كرة السلة وكرة الشبكة) إما كحكام للمباريات أو مشتركين فيها .

٢ — في تنظيم الفرق وإدارتها وتوجيه أفرادها التوجيه الصحيح الذي يتمشى مع السياسة الاجتماعية الصحيحة لتكوين الأطفال .

٣ — في الحفلات التي يقيمها كل ناد وتفهيم أعضائه الغرض من هذه الحفلات وتشجيعهم على الكلام وتمكين روابط الصداقة والمحبة بين الأعضاء وإزالة سوء التفاهم بين الجميع .

٤ — في الرحلات التي ينظمها النادي لأعضائه وكذلك في المجتمعات وما يحيطها من سمر وابتهاج وما تبثه في الصغار من صفات الرجولة .

٥ — فى الاجتماعات الخاصة بالقصص والأحاديث الصحية والأدبية والثقافية والاجتماعية التى ينظمها الرواد بين الأعضاء .

٦ — فى الاتصال العائلى والحفلات التى يقيمها النادى للآباء لتقوية الصلة بين الآباء وأطفالهم والتعاون على حل مشاكلهم . وتفهيم الطفل إلى أبويه وتقوية مسئوليتهم إزاءه .

٧ — عن طريق الاتصال الشخصى بكل عضو فى فترات مختلفة وتهيئة ظروف البيئة أمامه التى تسد النقص الذى يشعر به الطفل .

القواعد التربوية الخاصة بقيادة الأطفال :

١ — يجب قبل الإشراف على الأولاد دراستهم وذلك بمعرفة التاريخ العائلى والمركز الاجتماعى والعلاقات العائلية والمدرسية وعقلية الولد ومثله الأعلى وعلى الرائد أن يراعى كل هذه الظروف فى معاملة الطفل ويقدر عقليته وتفكيره فيتسامح فى أخطائه ويعالجه بهدوء .

٢ — يجب أن يشعر الرائد أن سلطته على الأولاد ليست محل نزاع . فلا ينقل النزاع من مكان الآراء إلى مكان سلطته ، كما يجب أن يضبط عواطفه ولا يخلط بين أفكاره وكرامته .

٣ — يجب أن لا يبالغ الرائد فى تصوير وتقدير الخطأ . لأن تصرفات الأولاد لا تقاس بالقيمة الخلقية بل تقاس بمقياس الدوافع الشخصية للحادث

لذلك يجب أن يكون الرائد واسع الصدر إزاء تصرفات الأولا فينظر إلى ظروف الخطأ ويعالجه على هذا الأساس .

٤ — يجب أن يكون للأولاد كامل الحرية فى إبداء الرأى للرائد وأن يعطى لهم فرصة للكلام ، فالرائد عبارة عن مستشار الجماعة وليس حاكما عليها .

وإذا تكلم فبحذر . ولا يترك سلطة الرياسة تفلت من يده دون أن يشعر بذلك .

٥ — يجب أن يرشد الرائد الأطفال إلى العادات الصالحة ويروضهم عليها . كتعيين سلسلة من أعمال الخير ويقوم الأطفال بها مراراً حتى يصير عمل الخير عادة لهم .

٦ — يجب أن يغرى الرائد الأطفال بالرغبات الطيبة ويصرفهم عن الخبيثة منها بأن يبصرهم بطبيعة النوعين ويظهر لهم ما ينطوى عليه كل منها من خير أو شر ، وأن يهيء الجو للارادة القوية الخيرة بإغرائهم بالنشاط الدائم والعمل المثمر .

ويتوقف النمو الخلق على ما يأتى :

١ — تشجيع الطفل على تأدية بعض الخدمات للجماعة لأن الجماعة إذا قامت بجميع الخدمات الممكنة للولد وأدت له كل شيء فان نموه يتعطل إلى أقصى حد . كما يجب عدم المبالغة فى تأكيد حقوق الطفل إذ تغطى هذه المبالغة على واجباته أو تحجبها .

٢ — لا يحسن بالولد أن يأتى الأفعال التى تنبعث من غريزة حب الذات فقط فهذه وإن كانت ضرورية فى بعض الأحوال إلا أنها لا يمكن أن تكون الأساس الوحيد فى بناء الأخلاق . إذا أن الفضائل تتميز باتجاهاتها الاجتماعية وهى ليست بالذاتية المحضة .

٣ — لا يستطيع الطفل أن يتحلى بالأخلاق لمجرد فهمها أو إدراكها بل يلزمه أن يمارسها بالفعل وبرغبته . أما الوعظ والكلام فليسا سوى وسيلة لربط المعانى بالأفعال وشرح ما يمكن أن يؤدى إليه النشاط . وهما فى هـــذه الحال يدخلان فى باب الإدراك والفهم : وأما الخلق فهو سلوك ونشاط .

٤ — يجب عدم الالتجاء إلى الضغط أو الإجبار فى تربية الطفل إلا فى القليل النادر لأن الطفل يحمل كراهية شديدة لمن يرغمه وكراهية أشد للعمل الذى يرغم عليه .

المبحث الرابع

نواحى النظام بالنادى

يوجد دائما نزاع بين رغبات الطفل وجنوحه إلى الحرية التامة فى كل سلوكه وبين النظام الذى يتطلبه المجتمع ، وهذا النزاع يتجه نحو العصيان فى الطفل أو الكبت أو التسامح عند الشخص البالغ .

والذين لهم السلطة على الطفل كالوالدين ومن فى مركزهم نجدهم إما أن يأمروا الطفل وينهوه عن الإتيان بالأعمال التى من شأنها أن تتعارض وحاجة المجتمع أو نظامه والطفل من جانبه لا يفهم مطالب وخصائص هذا المجتمع الواسع فلا يأبه للأوامر ويحقق رغباته حسب النزعات التى تسيره وإما أن تكون هذه السلطة حكيمة فى قيادتها صديقة للطفل متحذرة ولكن النزعات تدفع هذا العضو الصغير ليجازف ويجرب وهذه التجارب قد تعرضه لما يعود عليه أو على من يحيط به بالضرر . فهذا النزاع بين ميول الطفل مع جهله التام بمطالب المجتمع أو شعوره بها وبين ما تتطلبه الحياة منه أو بما يقوم به ويعمله أو يتجنبه هو فى جوهره أمر طبيعى يمكن تناوله بحكمة وتوجيهه إلى غايات سامية .

أساس مشكلة الحرية والنظام :

لا يمكن أن ندفع الطفل دائما يفعل كل ما يرغب أو يريد أو يفعل كل ما يشعر به لميل إليه فهذا النوع من الحرية يقوده فيما بعد سريعا إلى الثورة فى سلوكه فهو يرغب أن يكون كل الأشخاص فيما بعد مطيعين له منصتين إلى ما يريد شاءوا أو لم يشاءو بغض النظر عن صلاحية هذه الرغبات أو

عدمها . هذا من جهة أما من الجهة الأخرى فلا يمكن أن نجعل منه شخصاً ميكانيكيا آلياً يطيع وينفذ بواسطة قوة خارجة عنه تسيره فى هذا النوع من النظام فهذا بدوره لا يؤدى به إلا إلى الثورة والخروج على المجتمع .

والمشكلة الآن ليست فى أن نختار بين أن يترك الطفل ونزعاته الفطرية يجيبها بأى شكل أو أن نضعه فى دائرة خاصة مرسومة نلزمه بعدم الخروج عليها . ولكن المشكلة هى العمل على التوفيق بين رغبات الطفل وميوله حتى نضمن أن ينمو وهو مكيف، له قوة على ضبط نفسه وإرادتها فى كل المواقف المختلفة التى تفيده فى سلوكه ونموه فى المستقبل .

ومن الممكن أن نجعل الطفل فى سنيه الأولى يخضع للنظم والقوانين التى نضعها والتى تكفل النظام ولكننا لا نرغب أن نضع حدود نهائية خاصة تنتهى عندها هذه الميول والغرائز للطفل فنحن نعرف أن الطفل يقبل كل نظام يرسم له ومن هذا النظام يأخذ طريقه فى المستقبل وسلوكه بين الأفراد فتدريب الأطفال على الطاعة بوساطة القانون المرسوم مثلا لا يساعدهؤلاء الأطفال فيما بعد على أن يسلكوا فى مسالك الحياة المتعددة التى لها نظمها وخصائصها أو يساعدهم على السلوك فى نظام حياة البالغين .

فلسفة العقاب :

يجب ألا تقتصر فلسفة العقاب على النظر إلى وقاية الطفل من التعود على العادات الخلقية السيئة فى المستقبل ولكن يجب أيضا أن نأخذ فى الاعتبار موقف الشخص فى المستقبل واتجاهاته إزاء الأخطار والأعمال السيئة التى تقع منه أو من غيره إذا كانت له بعض السلطة وكان له بحكم مركزه نفوذ على الآخرين .

فعند قيادة الأطفال يجب أن نأخذ فى الاعتبار هذه النزعات والميول الفطرية الموجودة فيه كما هى ونعمل على إيجاد طرق مناسبة لإجابتها والتنفيس

عنها بدلا من إحلال النزعات والميول التى تحل محلها ووضع ميول ونزعات جديدة خارجية فى الطفل .

فيجب أن يكون من واجبنا أن نوجه كل جهوده إلى نواح نافعة كما يجب توجيه إتجاهات الطفل ومواقفه إزاء نزعات وميول الغير وإزاء ميوله هو ذاته . ولشرح مواضع العقاب سنعرض بعض قواعد ومبادىء رئيسية يجب مراعاتها :

١ — عدم توقيع العقاب فى حالة الغضب فلا ننتظر أن نصلح أخطاء غيرنا ونحن فى ثورة من الغضب فكثيراً ما يخطىء الشخص الغاضب إصابة الهدف بل يتعداه فيجب أن ننتظر حتى تهدأ ثورة النفس الجامحة فهذه هى أولى القواعد التى يجب مراعاتها .

٢ — يجب أن نفصل الطفل عن الخطأ الذى ارتكبه أعنى نفرق بين الاثنين ، فالقاعدة الثانية هى أنه عند إصلاح طفل يجب أن نكون حريصين وأن نميز بين الطفل وخطئه فلا يجب أن ندع الخطأ يظلل طبيعة الطفل ويظهره فى صورة سوداء بل يجب أن نعالج الخطأ على أنه أمر طارىء ويمكن إزالته كما يجب أن نضع ثقة كبيرة فى الطفل المخطىء أو المذنب وإن كانت هذه الثقة كثيراً ما تفشل مئات المرات ولكن هذا لا يدعو لأن نهدمها كلية فعلى هذه الثقة التى نوليها الطفل يبنى طريق إصلاحه فيجب أن نجعل الطفل يفهم أنه لا يزال مصدر ثقتنا وأنه لا يزال أمامنا أمل فى إصلاحه وأقل تحسن فى الطفل يجب أن يقابل بكل تشجيع .

٣ — عدم محاضرة الأطفال . فإذا كان العقاب ضروريا فليكن هو جزاء الطفل لا تحاول أن تناقش مع الطفل أو تبين أسباب العقاب أما إذا كنت تخشى من أن يشعر الطفل بأن هذا العقاب لا يستحقه فيجب أن نبين له الأسباب ولكن بعد أن تكون قد أوقعت عليه العقوبة .

٤ — اتباع سياسة ثابتة مع الطفل فيجب أن نكون حريصين حرصاً

تاماً فى كل ما نطلبه من الطفل فتكون طلباتنا فى استطاعة الطفل وممكناته ولصالحه وإراداتنا يجب ألا تتناقض بين وقت وآخر ويجب أن يعرفها الطفل كناموس له .

٣ — يجب ألا نبنى معارضتنا للعقاب البدنى على أساس الشفقة والعاطفة وحدهما فالعقاب البدنى إن كان يتعارض مع إحساسنا الرقيق وشعورنا فهو أيضاً لا يؤدى بتاتا إلى الاصلاح الخلقى المنشود بل على النقيض يؤدى إلى التقهقر والانهزام أمام إصلاح الطفل فالعقاب يقتل فيه الشعور الأدبى ويضعف من نفس الطفل جاعلا منه طفلا جبانا ويميت فيه الشعور والإحساس بالخجل والحياء الذى نعتمد عليه فى بناء الأخلاق وتهذيبها .

نظام الفرق :

لكيما تسهل قيادة الأطفال يجب العمل على تنظيمهم فى فرق صغيرة يتراوح عدد أعضائها بين ١٠ و ٢٠ وتنتخب كل فرقة رئيساً لها من بين أعضائها وتضع برنامجها وتعاقب من يستحق العقاب من أفرادها وتحكم مبارياتها وتجمع النقود لمشروعاتها الخ .

ومن أهم فوائد نظام الفرق :

١ — يسهل معاملة الطفل معاملة فردية وتتاح فرصة ملاحظة ودراسة سلوكه ومعاملته على ضوء هذه الدراسة .

٢ — ويمكن إرشاد الطفل نحو تحمل المسئوليات حيث يسهل الإشراف على الأطفال أكثر مما يحدث فى الجماعات الكبيرة .

ويجب أن تهتم كل فرقة بالمسائل الآتية :

١ — اسم الفرقة .
٢ — الشارة .
٣ — الألوان .

٤ — الشعار .

٥ — هتافها الخاص أو نشيدها .

٦ — تقاليد الفرقة .

٧ — حفلة القبول .

٨ — شروط العضوية .

٩ — مكان الاجتماع الذى تقوم الفرقة بتهيئته .

١٠ — إدارة وتنظيم الفرقة .

مجلس إدارة الفرق :

يجب أن يسود الفرق جميعاً نظام الحكم الذاتى بتكوين مجلس مشترك للفرق مؤلف من رؤساء الفرق وأحد أعضاء كل فرقة ويقرر هذا المجلس أنواع النشاط وعلاقة الفرق بعضها ببعض لفحص المشاكل بين الفرق المختلفة وكل مايهم النادى من إدارة وصيانة أدواته .

المبحث الخامس

العضـــوية

معنى العضوية ـ الأندية مؤسسات تقوم على نظام العضوية ، والعضو هو الوحدة الأساسية فى بناء النادى ومن مجموع الأعضاء يتألف النادى .

لجنة العضوية ـ وهى إحدى اللجان الفرعية لمجلس إدارة النادى وهى مسئولة أمامه . وتقوم بدراسة مشكلات العضوية وتوصى بما تراه من الحلول التى تقترحها على مجلس الإدارة .

بعض أعمال لجنة العضوية :

١ — وضع شروط ولوائح العضوية .

٢ — تنظيم كل ما يتعلق بالعضوية من الأمور الآتية :

(ا) قبول الأعضاء .
(ب) طريقة التحاقهم بالنادى .
(حـ) طرق خدمة الأعضاء وإرشادهم إلى طرق خدمة زملائهم .
٣ — وضع مبادىء عضوية النادى .
٤ — وضع برنامج لزيادة عدد الأعضاء .
٥ — التوصية باعتماد طلبات العضوية لمجلس الإدارة .
٦ — الإشراف على الإيرادات المحصلة من الاشتراكات المدرجة بالميزانية .

السياسة الخاصة بالعضوية :

١ — ضم الأعضاء والعمل على إشراكهم فى البرنامج .
٢ — توجيه اهتمام الأعضاء بما يهيئه النادى لهم من الميزات مما يبعثهم على الرغبة فى إشراك الآخرين معهم فى الاستفادة من هذه الميزات .
٣ — تلبية احتياجات الأعضاء ومراعاة مصالحهم .
٤ — توجيه الأعضاء لخدمة الآخرين .

استمارة الالتحاق : يجب أن تشمل استمارة الالتحاق بالنادى على ما يأتى :

١ — الاسم .
٢ — عنوان السكن .
٣ — عنوان مكان العمل .
٤ — الوظيفة .
٥ — تاريخ الميلاد .
٦ — الجنسية .
٧ — الديانة .

٨ — الجهات التى يمكن أن تسأل عن العضو
٩ — قوانين وشروط العضوية
١٠ — توقيع الراغب فى العضوية
١١ — تاريخ دفع الاشتراك
١٢ — رقم الإيصال
١٣ — قيمة الاشتراك المدفوع
١٤ — وغير ذلك من المعلومات التى يهم كل من مجلس الإدارة ولجنة العضوية معرفتها عن العضو الجديد .

اشتراكات العضوية : إن طريقة تحديد الاشتراك وطريقة تسديده (هل يدفع مرة واحدة أم على أقساط) كل ذلك من عمل مجلس الإدارة ، فهو الذى يقرر ذلك بعد دراسة مقترحات لجنة العضوية . وهو يتخذ قراراته فى هذا الشأن مسترشداً بما يأتى :

١ — مستوى المجتمع الخلق .
٢ — نوع الأعضاء الذين سيقوم النادى بخدمتهم .
٣ — مستوى الأعضاء الاجتماعى والاقتصادى .
٤ — نوع مبانى وأثاث النادى .
٥ — طبيعة الخدمات والتسهيلات التى ستقدم للأعضاء .

فإذا أراد النادى العمل على خدمة العضو وعلى ضمان مساهمته الفعلية فى تحقيق أغراضه وبرامجه يجب أن يكون الاشتراك سنوياً فبينما إذا كان الأعضاء ينضمون للنادى على أساس دفع الاشتراكات شهرياً فإن « حركة تغير الأعضاء » تكون بطبيعة الحال عظيمة للغاية بحيث تجعل النادى عاجزاً عن الاحتفاظ بعضوية ثابتة فقد دلت التجربة على أن « حركة تغير الأعضاء » تبلغ حتى فى الأندية التى تسدد اشتراكها سنوياً نحو ٥٥ ٪ .

تذكرة العضوية : من المعتاد أن يعطى النادى أعضاءه تذكرة عضوية تشمل :

١ — اسم العضو .
٢ — الميزات التى ينتفع بها .
٣ — بعض القوانين التى يخضع لها الأعضاء .
٤ — تاريخ انتهاء العضوية .

أنواع العضوية : وفى كثير من الأندية أنواع مختلفة للعضوية تختلف باختلاف قيمة الاشتراك وما يتمتع به العضو من الميزات ومن هذه الأنواع ما يأتى :

١ — عضو عامل .
٢ — عضو مشترك .
٣ — عضو شرف .
٤ — عضو متبرع .
٥ — عضو قسم الصبيان .
٦ — عضو قسم التلاميذ
٧ — عضو جماعة مشتركة الخ . . .

تنشيط العضوية :

لاكتساب أعضاء جدد وللاحتفاظ بالأعضاء القدماء يلزم القيام بجهود مستمرة واتباع طرق نظامية وأهم طرق اكتساب الأعضاء الجدد هى :

١ — الحصول على أكبر عدد ممكن من أسماء الأشخاص الذين يمكن اشتراكهم فى النادى من مصادر مختلفة .

٢ — الاتصال بهؤلاء الأشخاص بالطرق الآتية :

(ا) الزيارات الشخصية .
(ب) المراسلات .

(ج) الدعوات .

(ه) الخطابة الدورية والنشرات .

٣ ـ الدعاية بواسطة الجرائد والمجلات وبالمنشورات والكراسات والخطابات الدورية والراديو والتقارير .

٤ ـ شارات النادى . لتشجيع الأعضاء العاملين ، تمنح الشارات مكافأة لهم على دعوة أصدقائهم للاشتراك فى النادى وتختلف أنواع هذه الشارات وفقاً لعدد الأعضاء الجدد ١، ٢، ٥، ١٠ الخ وأعضاء النادى الذين يحصلون على شارات لجلبهم أعضاء جدد يصبحون بطريقة آلية أعضاء نادى الشارات .

الحملات العضوية :

يمكن تنظيم حملة أو حملتين فى خلال السنة والأعضاء الذين يرغبون الاشتراك فى الحملة يمكن تقسيمهم إلى فرق تتبارى مع بعضها البعض . وبعد تحديد تاريخ وأغراض الحملة يعمل أعضاء هذه الفرق على جلب أكبر عدد ممكن من الأعضاء الجدد . وفى نهاية الحملة يمنح الفريق الفائز جائزة تذكارية مادية أو أدبية ويمكن أيضا تنظيم الحملة العضوية على أساس المباراة الفردية ولكل نوع من أنواع الحملات فوائده وأضراره ،

تجديد الاشتراكات :

لايستطيع أى ناد أن يقوم ببرنامج منظم أو أن يؤدى خدمة فعالة المجتمع مالم يحتفظ بعدد من أعضائه القدماء من عام إلى عام يبعثون الحياة فى النادى . ولهذا وجب تدبير الطرق التى تضمن للنادى تجديد اشتراكات القدماء من أعضائه . ومن الطبيعى أن العضو يجدد اشتراكه متى شعر بأن النادى يشبع ميوله ويرضى أغراضه .

تكييف الأعضاء للنادى :

إن النادى الذى لا يمكنه تكييف أعضائه لأعماله وبرامجه لا يستحق

الوجود وإليك بعض الطرق للوصول إلى تكييف الأعضاء للنادى :

١ - مقابلة العضو والتحدث إليه فى بحر الأسبوع الأول لاشتراكه .

٢ - إلحاق العضو بالناحية التى يميـل إلى الاشتراك فيها وتعريفه بالأشخاص الذين يستطيعون قيادته ومساعدته .

٣ - وضع البرنامج وتنفيذه بطريقة تمكن العضو من أن يخدم نفسه بنفسه من الوجهات الرياضية والأدبية والخلقية .

٤ - تخصيص وقت فى فترات معينة للبحث عن مقدار ملاءمة البرنامج لحاجات الأعضاء وميولهم .

٥ - يجب التنويع والتجديد فى أنواع النشاط لكى نجعل البرنامج موضع اهتمام الأعضاء .

٦ - يجب وضع البرنامج بحيث يكون موافقاً لحاجات وميول الأعضاء المتغيرة .

٧ - يجب تقوية روح الولاء للنادى وإثارة الشعور بالمسئولية نحو نجاح أغراض النادى الأساسية السامية .

٨ - يجب عمل البرنامج بكيفية تضمن له تقدير الجمهور والمحافظة على المكانة التى يبلغها .

٩ - لتكن أعمال النادى واضحة للأعضاء وللجمهور جميعاً .

١٠ - ولكى نسبر ما للبرنامج من القوة ومدى أثره يجب أن نلجأ للوسائل العملية الآتية :

١ - المحادثات الشخصية .

٢ - عدد الحاضرين من نواحى النشاط .

٣ - اجتماعات الأعضاء الجدد .

٤ - اجتماعات الأعضاء القدماء .. الخ

ميزانية العضوية :

يجب وضع ميزانية سنوية بالمصروفات الخاصة بتنشيط العضوية والمتحصل من الاشتراكات مع مراقبة هذه الميزانية شهرياً .

سجلات وإحصائيات وتقارير العضوية :

يجب وضع البيانات الآتية بكل دقة :

١ — عدد الأعضاء حسب أعمارهم (١٨ سنة أو أقل) (من ١٨ إلى ٢٤) (من ٢٤ إلى ٥٠) (٥٠ فأكثر) أو أى ترتيب آخر مناسب .

٢ — عدد الأعضاء حسب مهنهم .

٣ — عدد الأعضاء حسب جنسيتهم .

٤ — عدد الأعضاء حسب دياناتهم .

٥ — عدد الأعضاء حسب تجديد اشتراكهم .

٦ — عدد الأعضاء حسب الأعضاء الجدد والذين جددوا اشتراكهم فى بحر الشهر .

٧ — عدد الأعضاء المساهمين فى البرنامج .

٨ — عدد الأعضاء حسب الاحتياج الصحى والأدبى والاجتماعى والترويحى للفروق المختلفة .

هذا ويجب عمل تقارير شهرية وسنوية للوقوف على ناحية اتجاه العضوية ، واتخاذ اللازم لمراقبة هذا الاتجاه ، ولتوضيح البيانات الخاصة بالعضوية يمكن الاستعانة بعمل خريطة تصور عليها اتجاه العضوية .

تنقيح الخطط فى فترات معينة :

لا يمكن التقدم إلا إذا وضعت طريقة لدراسة نتائج أوجه النشاط وتنقيح الخطط حسب الظروف المستجدة .

المبحث السادس

البرنامج

جرت العادة أن تقوم فى النادى إلى جانب مجلس الإدارة لجنة مهمتها وضع البرنامج ، ولهذه اللجنة الحق فى أن تكون لها لجان فرعية تعاونها فى أداء مهمتها . ويزيد عدد اللجان الفرعية بحسب ما تتطلبه مهمة لجنة البرنامج . وتنحصر أعمال لجنة البرنامج فيما يلى :

١ — وضع البرنامج وتنفيذه والإشراف عليه ومعرفة مزاياه ومثالبه والتوفيق بين وجوه النشاط فيه .

٢ — تحديد أهداف النادى لصالح الجماعة ولأعضائه باعتبارهم أفراداً أو فرقاً .

٣ — اختيار أوجه النشاط التى تحقق هذه الأغراض .

٤ — تحديد الأساليب التى تساعد على تنفيذ أوجه النشاط السابقة الذكر .

٥ — وضع الاتجاهات والمراتب والمبادىء التى تقوم عليها أوجه النشاط فى البرنامج .

ولا بد من أن يناسب البرنامج حياة النادى ويتكيف بحسب الظروف ويتغير باختلاف حياة الجماعات . وللبرنامج طرق عدة منها :

١ — تنفيذ النظام المدون فى كتب وتستعمل فى عدة جماعات (مثل الكشافة) .

٢ — يبنى الرائد البرنامج على أساس الميول الشخصية وبحسب ما يرى تبعاً لظروف الجماعة ومقدرتها ورغبتها وفى هذه الحالة يكون البرنامج من وضع الرائد والجماعة بالاشتراك .

٣ - بجعل الرائد الجماعة تضع بنفسها البرنامج وتنفذه مع إرشاداته فقط .

٤ - يوضع برنامج مؤقت مأخوذ عن الأندية والجماعات التى اختلط بها الرائد وهذا فى حالة عجز الجماعة عن وضع برنامج جديد لها بنفسها ويجب أن لا تترك الجماعة تضع برنامجها وحدها إذا كان أفرادها عاجزين فإن ذلك قد يدعو إلى فشلهم .

الطرق الإيجائية لوضع البرنامج :

١ - إلقاء الأسئلة التى تمكن الرائد من استنباط مايهم الأطفال ومايرغبون بطريقة غير مباشرة .

٢ - إطلاع الأطفال على برامج أندية أخرى مماثلة بها أنواع مختلفة من النشاط أو بطريق زيارتهم لهذه الأندية .

٣ - بسط الرأى بالطريقة المباشرة .

٤ - وضع وتنفيذ مشروعات متصلة بمواضيع علمية أو تاريخية .

المبادىء الأساسية فى تنظيم البرنامج :

١ - يجب أن يناسب أعضاء الجماعة كأفراد والجماعة كوحدة وينبغى أن يكون متدرجاً . ولذلك يجب بحث حالة الأفراد وظروفهم كأفراد . ثم بحث المبادىء التى تقوم عليها الجماعة .

لأن مايستطيع أن يتعلمه غلام فى سن العاشرة قد لا يستطيعه فى الخامسة ولذا يجب أن يكون البرنامج متدرجاً كتدرج عيون الشبكة لا تدخل منها إلا أحجام مناسبة .

ولا يكفى أن يكون البرنامج مناسباً لعقلية الشخص بالضبط بل يجب أن يكون أعلى من ذلك قليلا ليكون حافزاً له على التقدم .

٢ - يجب أن يكون قائماً على الإقناع لا على الإجبار .

٣ ـ يجب أن يكون البرنامج مرناً وقابلا للنمو والتغير بما يتفق مع نمو الشخص عقلياً وبدنياً .

٤ ـ يجب أن نفضل البرنامج الذى يحوى وجوه نشاط أكثر ويشترك فيه عدد أكبر وكذا الذى يتيح للمشتركين فرصا للابتكار والذى يولد أكبر قسط من السرور .

٥ ـ يجب أن يكون البرنامج وسيلة اتصال بين الرائد وأفراد الجماعة وبين بعضهم البعض وأن يساعد على التعليم وتبادل السرور والنشاط التعاونى .

ويجب ألا يشعر الرائد الأعضاء بأنه يعرف كل شىء بل يستعمل متخصصين لتوجيه الأفراد فى بعض النواحى التى لايجيدها . كما يجب أن تبنى البرامج على أساس فلسفة الحياة التى يجب أن يعتنقها الأفراد والتى تعتبر الحياة حركة تعاونية واكتشاف تعاونى .

عناصر البرنامج :

(أولا) أوجه النشاط : تختلف طرق تنظيم أوجه النشاط باختلاف الأندية وفيما يلى بعض الطرق النظامية المعمول بها :

(ا) الطريقة الأولى وأساسها طبيعة أوجه النشاط وهى :

١ ـ أوجه النشاط العقلية كالمحاضرات والمناظرات والمحادثات والمناقشات والمطالعة والمؤتمرات والدراسات .. الخ .

٢ ـ أوجه النشاط الدينية كالعبادة والصلاة والدراسات الدينية وبحث مشكلات الحياة الخ .

٣ ـ أوجه النشاط الاجتماعية كالرحلات وحفلات الشاى والتمثيل والموسيقى والفنون . . الخ .

٤ ـ أوجه النشاط البدنية كالرياضة المائية (العوم والغطس والتجديف) والرياضة التنافسية (الفردية) كالمصارعة والملاكمة والشيش والتمرينات

البدنية والرياضة الفردية كالتنس والرقص والرياضة التوقيعية كالرقص الرياضى والرقص الجمعى وألعاب الفرق ككرة القدم وكرة السلة . . . الخ والرياضة الخلوية كالرحلات والخيام والمعسكرات والصيد .

(ب) الطريقة الثانية وأساسها العلاقة بين أوجه النشاط وفى هـــذه الطريقة تقسم أوجه النشاط على أساس العوامل التى تؤثر فى حياة الإنسان كالمنزل والمدرسة والجماعة .

(جـ) الطريقة الثالثة وقوامها الإشتراك فيما يأتى :

١ — أوجه نشاط فردية .

٢ — أوجه نشاط للفرق .

٣ — أوجه نشاط للجماعة .

(د) الطريقة الرابعة وقوامها الدرجات أو المزايا التى ينالها الفرد وفى هذه الطريقة تنقسم أوجه النشاط إلى مراتب يتم انتقال الفرد من مرتبة إلى أخرى بعد اجتياز اختبار خاص . وتستخدم هذه الطريقة فى الكشافة والمرشدات .

ولكل من طرق التنظيم السابق ذكرها مزاياها ومثالبها ، وتتبع الأندية المختلفة طرق متباينة توخيا لأسباب راحة المشتركين . على أن الأمر الذى يهم العضو هو أن الحياة بطبيعتها تحتوى على عناصر تنظيمها ذلك لأن النظم الآلية التى يضعها الإنسان لتربية الأفراد تعترضها المصاعب وتكثر مثالبها وليست العبرة بالنظام أوجه النشاط الذى يشترك فيه الفرد ، وإنما العبرة بما يجنيه المشترك من الفوائد ولهذا كانت فائدة الفرد هى المحك لخصوبة النظام أو عقمه .

(ثانيا) وضع البرنامج : إن العناصر الأساسية فى عملية وضع البرنامج هى:

١ — معرفة مميزات الفرد أو مجموعة الأفراد التى ستشترك فى النشاط

وذلك بحسب العمر والجنس والنظام المدرسى وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والدينية والجنسية وعما إذا كانوا يعملون أو متعطلين . . . الخ .

٢ — دراسة من سيشتركون للكشف عن ميولهم وقدراتهم وحاجاتهم .

٣ — معرفة عدد الأشخاص الذين يمكن خدمتهم خدمة فعالة فى حدود الموارد الميسورة من حيث عدد الموظفين ومقدار المال الموجود والأدوات المتوفرة

٤ — تقدير حاجات الجماعة وما يمكن أن تقوم به المنشآت الأخرى فى تلبية مطالب النشاط الذى يوضع له البرنامج .

٥ — تحديد غرض البرنامج أو النشاط بوضوح وينبغى أن يكون هذا مدوناً وكذلك ينبغى أن يتقرر بناء على ذلك مايستلزمه النشاط من الشرائط .

٦ — تحديد طريق الوصول إلى الغرض المطلوب بالطرق القديمة وما يقترح من طرق جديدة وما هى خير سبل العمل وأيسرها وأسرعها .

٧ — اختيار الرئيس واللجنة التى ستتولى النشاط ومعاونتهم على فهم مايتضمنه بوضوح حتى يتعاونوا على بصيرة .

٨ — حسن إعداد كل التفاصيل المتعلقة بالنشاط مقدما وذلك من حيث الأدوات والإضاءة والتهوية . وجميع الأدوات اللازمة ينبغى أن تكون مضبوطة ومتينة وسهلة الاستعمال .

٩ — مداومة تنظيم النشاط بعناية وحزم مع التغلب على جميع المشاكل التى تحول دون نجاحه .

١٠ — دراسة مايتطلبه النشاط من الناحية المالية بعناية .

(ثالثاً) تقوية البرنامج : من طرق تقوية البرنامج ما يأتى .

١ — المجهود الشخصى ويقتضى معرفة ما ينبغى تحسينه والأفراد الذين ينبغى معاملتهم فضلا عن التدريب على فن التأثير على الناس وذلك بإلفات النظر

وإثارة الاهتمام وإيجاد الرغبة والإقناع وضمان قيامهم بالعمل .

٢ — وسائل النشر مثل مقالات الصحف والتقريرات والمجلات وأحاديث الراديو والرسائل والأفلام والإعلانات والخطابات الدورية . . . الخ .

٣ — المنافسة وتشمل ما يأتى :

(ا) المنافسة الفردية .

(ب) المنافسة الجمعية .

(ج) نظام الدرجات بالنسبة للأفراد والجماعات (تعطى درجات على أداء أعمال خاصة) .

(د) المباريات ومن أنواعها .

(ا) مباراة خروج المغلوب الفردية حيث يخرج من المباراة كل فرد مغلوب .

(ب) مباراة خروج المغلوب الفردية حيث يخرج الفرد من المباراة بعد هزيمته مرتين .

(ج) المباراة الدورية حيث يبارى كل مشترك جميع المشتركين الآخرين .

(د) المباراة التحدية وفيها ترتب أسماء المشتركين على هيئة سلم أو مثلث ويتحدى الشخص الأخير المكتوب اسمه فى القمة .

٤ — عقد الاجتماعات : إما بين أعضاء النادى نفسه أو بين أعضاء يمثلون أندية مختلفة ومن هذه الاجتماعات إقامة الاجتماعات الداخلية فى النادى والبطولات الأهلية . . . الخ .

٥ — إقامة المعارض والاستعراضات ،

رابعاً : تنفيذ البرنامج : إن حسن إعداد الخطة وجهود التحسين

يمهدان السبيل لنجاح إدارة النشاط . وهاك بعض النصائح فى إدارة وجوه النشاط وهى :

١ — المحافظة على الميعاد سواء فى افتتاح النشاط أو إقفاله .

٢ — تهيئة جو من الصداقة والمرح والتفاؤل .

٣ — جعل النشاط لذيذاً جذاباً .

٤ — البلوغ فى قيادة النشاط حد الكمال والتفوق .

٥ — السعى إلى إحراز نتائج طيبة .

٦ — تشجيع اشتراك أعضاء الجماعة كلها فى النشاط .

خامساً : التقدير لا يكون النشاط دائم الأثر إلا إذا قدرت نتائجه ومن أجل ذلك توضع سجلات دقيقة للحضور وتستخدم طرق قياس النتائج المترتبة على الاشتراك . وهاك بعض معايير برنامج التقدير والقياس .

١ — عدد الأعضاء الذين يؤثر النشاط فى حياتهم .

٢ — مدى بقاء هذا التأثير .

٣ — مدى تربيته للروح الوطنية .

٤ — الفرصة التى يهيؤها للصداقة .

٥ — الفرصة التى يهيؤها للتعاون فى التفكير وفن الحياة .

٦ — فائدته فى نمو الأعضاء الجسمى والعقلى والروحى .

التجديد : وعلى أساس البيانات السابقة وتعدد التجارب يراجع البرنامج بين حين وآخر فضروب النشاط فى الحياة تتطور والظروف تتغير من وقت إلى آخر وإذا أردنا تحسين البرنامج يجب استخدام التجارب الماضية لتجديده وتشييده وكل مراجعة للخطط يجب أن يكون أساسها الوقائع فضلا عما قد يظهر من أغراض جديدة .

الفصل الثالث

إدارة وتنظيم المنشئات الاجتماعية

المبحث الأول

تعريف الجمعيات الخيرية وأغراضها ووضعها القانونى

تعرف الجمعيات الاختيارية عموماً بأنها جماعات ذات صفة دائمة مكونة من عدة أشخاص طبيعية أو معنوية لغرض غير اقتسام الربح .

وتتولى الجمعيات الخيرية القيام بقسط وافر فى ميادين الخدمة الاجتماعية المختلفة وهى تقوم كثيرها من المشروعات فى أول الأمر على الجهد الشخصى لمنشئيها حتى إذا نجحت فى تحقيق أغراضها واتسعت أعمالها أمكنها الحصول على مساعدة الأفراد والحكومات وكثيراً ما تتحول إلى جمعيات ذات منفعة عامة ، فتؤدى مقداراً عظيما من الخدمات العامة .

وتتعدد أغراض الجمعيات الخيرية بتعدد المساعدات الاجتماعية التى تحتاجها البلاد فمنها من تعمـــل على مساعدة الفقراء أو رعاية الأطفال أو التعليم أو العناية الطبية أو تنظيم أوقات الفراغ إلى غير ذلك وقد تقتصر الجمعيات على القيام بإحدى هذه المساعدات أو تقوم ببعضها أو كلها .

والخدمة بالمنشئات هى إحدى طرق الخدمة الاجتماعية . وفى هذه المنشئات يؤخذ الأفراد من المجتمع العادى ويساعدون فى بيئة صناعية وتحت إشراف معين ، ومن أمثلة هذه المعاهد ملاجئ الأيتام والشيوخ ومعاهد الصم والبكم والمقعدين والعمى وضعاف العقـــول والمسلولين

والاصلاحيات والسجون ومعاهـــد الحجر ومآوى الأطفال المشردين والمهجورين ، وقد تحدثنا عن هذه الخدمة فى الباب الثالث .

وتنقسم هذه المنشئات من الناحية القانونية إلى قسمين عامة وخاصة :

فالمنشئات العامة تنشأ بموجب القانون أو بموجب الأوامر الإدارية التى تصدرها بعض السلطات العامة وقد ينشئها بعض الموظفين الذين يخول لهم القانون ذلك وتمثل المنشآت العامة العمل الاجتماعى الذى تقوم به الحكومة لذلك كانت كبيرة النفوذ كثيرة الموارد حائزة على تعضيد واسع . ألا إن نفوذها يكون غالبا محدوداً بسبب القوانين واللوائح .

والمنشآت الخاصة هى ثمرة الجهود الاختيارية التى تبذلها الجمعيات الخيرية المكونة من بعض الأفراد الذين يهتمون بالخدمة الاجتماعية أو الهيئات الدينية أو المدنية أو الاجتماعية أو غيرها من الهيئات . وقد تنشأ بموجب وصية أو من انضمام بعضها لبعض أو بالانفصال من منشأة موجودة .

وتمثل المنشأة الخاصة مبدأ حرية اجتماع الأفراد لغرض مشترك ورغم أن جهودها محدودة وتحتاج إلى وقت طويل للنمو إلا أنها تمتاز بالحرية والحماس والمرونة وتحظى بفرص واسعة للتجارب .

عيوب الجمعيات الخيرية فى مصر ووسائل تنظيمها :

تنحصر عيوب الجمعيات فى مصر فيما يلى :

١ — أغلب الجمعيات الخيرية فى مصر متعددة الأغراض حيث تشتغل بعضها بتعليم الفقراء ورعاية اليتامى وعلاج المرضى ومساعدة المحتاجين وكل ما يدخل فى باب الخير وتمكنها الظروف من القيام به فى وقت واحد .

٢ — تستخدم معظم الجمعيات فى عملها أساليب قديمة وغير علمية كما يلاحظ أن الكثيرين من القائمين بأمر بعض المنشآت يؤدون مجهودات كبيرة

وبإخلاص ولكنها غير منتجة وهذا بالطبع راجع إلى جهلهم طرق الخدمة الاجتماعية الصحية .

٣ ـ وكثير أيضا من هذه الجمعيات ليس لها نشاط معروف ولا أثر ظاهر بل دون أن يكون لشخصيات أفرادها ما يحمل على الثقة بهم والاطمئنان إليهم فيستغلون عطف الخيرين فى جميع الأحوال باسم الأعمال الخيرية ثم يستعملونها فى مصالحهم الشخصية .

٤ ـ ويلاحظ كذلك أن هذه الجمعيات كلها أو جلها مقتصر على القاهرة والاسكندرية ولا يمتد خيرها لباقى الأقاليم إلا فى حدود ضيقة .

لذلك ينبغى العمل على تنظيم هذه الجمعيات والاستفادة منها فى تنفيذ كثير من المشروعات الاجتماعية عن طريقها والاهتمام بتوجيهها ووضع أنظمة حديثة لها تكفل الاستفادة بمجهوداتها على الوجه الأكمل وذلك بأن تكون أعمالها مبنية على أسس علمية صحيحة وأبحاث اجتماعية عن البيئة التى تعمل بها .

ولكى يمكن تنفيذ هذه السياسة على الوجه الأكمل يجب البدء بعمل أبحاث اجتماعية عملية فى مختلف البيئات من جملة نواح تتعلق بالعمل والصحة والتعليم وأوقات الفراغ الخ . ويقصد من جمع هذه البيانات الوصول إلى الوسيلة التى يمكن بها سد النقص الفعلى الموجود بكل منطقة وذلك لإرشاد المنشآت التى تعنى بخدمة هذه المنطقة حتى يكون علاجها للعيوب الاجتماعية مبنياً على أسس علمية عملية .

ومن الواجب أن يكون للجمعيات وجود قانونى وأهلية قانونية ولا يمكن ذلك إلا إذا كان مصرحا بها من الحكومة وعندما تصرح الحكومة بوجودها يكون لها شخصية قانونية تمنحها أهلية الوجوب وأهلية الأداء . وعن طريق هذا التصريح من الحكومة بوجود مثل هذه الهيئات تصبح خاضعة لرقابة الحكومة وإشرافها ، ويسوغ للحكومة سحب هذا الترخيص إذا حادت الهيآت عن غرضها أو أساءت استعماله وعند ذلك لا يصبح لتلك

لهيئات وجود قانونى . فلا تستطيع أن تمتلك الهبات ولا الوصايا وتشل بذلك حركتها .

هذا هو النظام المتبع فى أغلب البلاد المتمدينة أما فى مصر وقبل صدور الدستور فى سنة ١٩٢٣ فقد كانت النصوص التشريعية خالية من أحكام خاصة بحق المصريين فى تكوين الجمعيات ولا شرط لوجود هذه الجمعيات قانوناً . ولا نطاق لأهليتها . أما بعد الدستور . فقد تدخل المشروع ونص فى المادة ٢١ على أن المصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .

وقد صدر فى ١٢ يوليو سنة ١٩٤٥ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والتبرع للوجوه الخيرية .

وقد عرفت المادة الأولى الجمعية الخيرية بما يأتى : «تعد جمعية خيرية كل جماعة من الأفراد تسعى إلى تحقيق غرض من أغراض البر سواء أكان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية » .

وتعد مؤسسة اجتماعية كل مؤسسة تنشأ بمال يجمع كله أو بعضه من الجمهور لمدة معينة أو غير معينة سواء أكانت هذه المؤسسة تقوم بأداء خدمة إنسانية أو دينية أو علمية أو فنية أو صناعية أو زراعية أو رياضية أم بأى غرض آخر من أغراض البر أو النفع العام .

ويشترط فى جميع الأحوال ألا يقصد إلى ربح مادى للأعضاء وألا تكون أغراض الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية ووسائلها فى تحقيق هذه الأغراض مخالفة للنظام العام أو الأمن العام أو الآداب العامة .

ونصت المادة الثانية على أنه لا تثبت الشخصية المعنوية للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية إلا إذا شكلت وسجلت طبقاً لأحكام هذا القانون .

وألزمت المادة العاشرة الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية أن تعمل طبقاً للأوضاع الآتية :

١ — أن يكون لها مقر ثابت توضع فيه جميع الدفاتر والمكاتبات الخاصة بها .

٢ — أن تحتفظ بسجلات لقيد أسماء الأعضاء المشتركين ومدى قيامهم بدفع الاشتراكات .

٣ — أن تحتفظ بسجلات تدون بها محاضر جلسات الاجتماعات المختلفة .

٤ — أن تحتفظ بسجل خاص لتدوين محاضر جلسات الجمعية العمومية .

٥ — أن تحتفظ بدفاتر للحسابات تبين بها الإيرادات والمصروفات والاشتراكات والتبرعات ومصدرها .

وألزمت المادة ١٥ الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية بعدم جمع تبرعات من الجمهور بأية وسيلة كانت إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من وزارة الشئون الاجتماعية قبل بدء الجمع بشهر على الأقل .

وخولت المادة ١١ لوزارة الشئون الاجتماعية فى أحوال معينة الحق فى طلب حل الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية . على أن يقدم طلب الحل إلى رئيس المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها مركز الجمعية .

ولم تكن فى مصر هيئة حكومية أو أهلية تقوم بالإشراف على الجمعيات ومراقبة أعمالها . فلما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية سنة ١٩٣٩ أوجدت بين أقسامها إدارة الجمعيات الخيرية . فقامت بحصر الجمعيات الخيرية والتفتيش عليها من الناحيتين الإدارية والاجتماعية وتوجيهها نحو الأغراض التى تألفت لتحقيقها .

وتقوم هذه الإدارة بتوزيع إعانات سنوية على الجمعيات التى تقوم بخدمات مختلفة .

الشروط اللازمة لاكتساب الشخصية المعنوية :

لكى تكسب المنشأة الشخصية المعنوية ويكون لها وجود قانونى يجب أن تتوفر الشروط الآتية :

١ - يجب أن تكون فى المنشأة الخاصة أعضاء أو مشتركين يجتمعون مرة فى كل سنة بصفة جمعية عمومية وينتخبون مجلس الإدارة ويناقشون أعماله .

٢ - يجب أن يكون لها مجلس إدارة يجتمع بانتظام ويستحسن أن يكون اجتماعه شهرياً ويسقط جزء من أعضائه دورياً .

٣ - يجب أن تسجل اسمها وأن تعمل بموافقة المصلحة الحكومية المختصة بالإشراف عليها .

٤ - يجب أن تصدر تقريراً سنويا وتنشر ميزانيتها بعد اعتمادها من مراجع معترف به .

٥ - يجب أن تعمل وفقا لقانون أساسى يحدد أغراضها وميدان نشاطها على أن توضع هذه الأغراض بحيث تسمح بالتوسع فى نواحى النشاط وسنتحدث عن هذا القانون فيما يلى :

لائحة النظام الأساسى :

أول مايجب عمله عند تأسيس جمعية أو أية مؤسسة هو وضع لائحة يوضح بها اسم الجمعية وتاريخ التأسيس والأغراض والأحكام الخاصة بالعضوية والموارد التى تتكون منها مالية الجمعية وطرق صرفها . وكذلك الهيئات التى تشرف على سير العمل بها كالجمعية العمومية ومجلس الإدارة واختصاصاتهما مع أحكام عامة أخرى مثل التصرف فى ممتلكات الجمعية فى حالة حلها وكيفية تغيير بعض مواد اللائحة وغير ذلك من الأحكام التى يجب النص عليها والتى تؤدى إلى تنظيم العمل . كما يجب وضع قواعد مبينة لأعمال اللجان الفرعية واختصاصاتها وكذلك لما قد يتبع الجمعية من منشئات .

أغراض الجمعية : يتوقف تحديد الأغراض إلى حد كبير على الدراية التامة بأحوال البيئة التى ستعمل فيها الهيئة ليكون نشاطها متناسباً وحاجات هذه البيئة فليس من المستحسن مثلا إنشاء جمعية للاحسان فى حى يمتاز أهله بالثراء ويجب أن لا يكون للجمعية الخيرية أى ميل سياسى إذ أنه متى زج بها فى هذا المحيط كان ذلك مدعاة لسرعة انهيارها . والجمعية التى يمكنها أن تجتذب الجميع وتتخذ منهم أصدقاء تضمن لها حياة مستمرة فى خدمة الطبقات المحتاجة .

منطقة عمل الجمعية : لتحديد منطقة عمل الجمعية فوائد كثيرة إذ أنه يوفر على الجمعيات جهداً كبيراً ويساعدها على تفقد أحوال المنطقة التى تعمل بها والوقوف على احتياجات سكانها ويظهر أثر هذه الفوائد إذا اقترنت بوجود تعاون بين مختلف الجمعيات وأمكن تحويل الحالات الخاصة بكل حى إلى جمعيته الخيرية .

العضوية : لا بد لكل جمعية من وجود أعضاء تتكون منهم الجمعية . وإن كانت الروح الديمقراطية تأبى تقسيم الجماعة إلى طبقات مختلفة إلا أن كثيراً من الأفراد لا يمكن اجتذابهم إلى الجمعيات إلا إذا وجدوا فى انضمامهم هذا فائدة أدبية كما وإن الجمعيات قد تجد فى اكتساب شخصية أو شخصيات بارزة إليها حثاً للكثيرين على الثقة بها .

وينقسم الأعضاء إلى ما يأتى :

١ــ الأعضاء الفخريون وهم الذين يؤدون خدمات ممتازة أو يتبرعون بمبالغ كبيرة تساعد الجمعية على تحقيق أغراضها .

٢ــ الأعضاء العاملون وهم الذين يحق لهم وحدهم الاشتراك فى مداولات الجمعية العمومية واتخاذ قراراتها ويساهمون فى تقرير الوسائل التى تحقق أغراض الجمعية كما أنهم يسددون الاشتراك الذى نص عليه القانون .

٣ — الأعضاء المتطوعون وهم الذين يعاونون على تنفيذ أغراض الجمعية عن طريق التطوع ولا يدفعون اشتراكا ولا يتقاضون أجراً .

ويجب عرض طلبات العضوية على مجلس الإدارة للوقوف على رأى أعضاء المجلس الذين قد يكون الطالب معروفاً لديهم .

الجمعية العمومية : تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء الذين واظبوا على دفع الاشتراك الشهرى ويستحسن أن تكون قد مضت على عضوية العضو مدة لا تقل عن ستة أشهر .

ويجب أن يحدد القانون الشهر الذى تدعى خلاله الجمعية العمومية على أن يكون اجتماعها بعد انتهاء السنة المالية للجمعية .

ويجب أن ترسل الدعوة للأعضاء قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية بوقت كاف لا يقل عن ١٥ يوماً . مع ذكر جدول الأعمال وإرفاق نسخة من تقرير مجلس الإدارة السنوى .

ويستحسن اشتراك نصف الأعضاء على الأقل ليصبح الاجتماع قانونياً . وتختص الجمعية العمومية بالنظر فى المسائل الآتية .

١ — التصديق على تقريرى مجلس الإدارة والمراقب المالى عن أعمال وحسابات السنة السابقة ومشروع ميزانية السنة القادمة .

٢ — النظر فى الاقتراحات التى تكون من اختصاصات الجمعية العمومية .

٣ — انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بدلا ممن انتهت عضويتهم حسب القانون الأساسى .

٤ — انتخاب المراقب أو المراقبين الماليين

ولا يجوز فى الجمعية العمومية مناقشة مسائل غير واردة بجدول الأعمال وعلى العضو أو الأعضاء الذين يرغبون فى إدراج مسألة أو أكثر ضمن جدول الأعمال أن يبعثوا بها إلى مجلس الإدارة قبل موعد اجتماع الجمعية

العمومية بوقت كاف . ولا يتقيد المجلس بإدراجها إلا إذا كانت صادرة من عدة أعضاء لا يقل عددهم عن عشرة مثلا .

وقد تدعو الحالة العاجلة إلى دعوة الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الادارة أو عـدد معين من الأعضاء المشتركين حسب القانون الأساسى وذلك لاجتماع غير عادى ويستلزم ذلك عادة النظر فى إحدى المسائل الآتية أو غيرها مما يجب ذكره فى بطاقة الدعوة .

١ ـ وجود أمر هام يستدعى سرعة تغيير بعض مواد القانون الأساسى .

٢ ـ وجود عجز مالى لا يمكن تلافيه يمنع الجمعية من مواصلة عملها .

٣ ـ استقالة عدد من أعضاء مجلس الإدارة بحيث يصبح العدد الباقى غير مكمل للنصاب القانونى لانعقاد الجلسات .

٤ ـ النظر فى حل الجمعية .

وسنتحدث فيما بعد عن إدارة المنشآت وتنظيمها .

المبحث الثانى

إدارة المنشآت

يقصد بالإدارة الأعمال الخاصة بالسياسة العامة للمنشأة أى ما يقوم به مجلس الإدارة والمدير من حيث اتباع خطة تهذيبية أو صحية كفيلة بالسير بالمنشأة إلى طريق النجاح والتقدم . فالإدارة بناء على ذلك تكون وثيقة الارتباط بجميع المعاملات الخارجية للمنشأة وبإجـراء التنظيم الداخلى وتشرف على أقسامها ولها السلطة التامة عليها . وتقاس كفاءة الإدارة عادة بقيمة النتائج التى تحصل عليها المنشأة والتى تمس مباشرة نجاحها .

وتقوم الإدارة على مجلس الإدارة والمدير والمستخدمين . وسنتحدث عن كل منها فيما يلى :

١ — مجلس الإدارة :

تعريف : هو الهيئة التى تتكون من خمسة أعضاء على الأقل وواحد وعشرين عضواً على الأكثر وتنتخبهم الجمعية العمومية لتمثيل الجمعية وتحقيق أغراضها .

وظائف مجلس الإدارة :

١ ـ تعيين الموظفين اللازمين للعمل .

٢ ـ الإشراف غير المباشر على عمل المنشأة عن طريق فحص التقارير التى يرفعها المدير .

٣ ـ اشتراك أعضاء المجلس فى اللجان الفرعية المختلفة حسب تخصصهم

٤ ـ وضع السياسة العامة والخطط وتنظيم المشروعات ووسائل تنفيذها وإجراء التعديلات التى يستلزمها العمل .

٥ ـ فحص ومناقشة المسائل المالية المتعلقة بالمنشأة ومراقبة الميزانية .

٦ ـ تمثيل المنشأة فى المناسبات المختلفة وعمل الدعاية اللازمة لها واستخدام نفوذ أعضاء المجلس فى الحصول على تعضيد الجهات المختلفة .

الشروط اللازمة لتكوين المجلس :

١ — يجب أن تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس وأن يسقط جانب منهم كل سنة .

٢ ـ يجب أن يجتمع المجلس مرة كل شهر على الأقل .

٣ ـ يجب استبعاد العضو الذى يتغيب عن الحضور ثلاث جلسات أو أكثر بدون عذر .

وظائف رئيس المجلس :

١ ـ رئاسة المجلس

٢ ـ تحضير جدول الأعمال مع السكرتير .

٣ ـ تمثيل المجلس فى اتصاله مع الهيئات الأخرى .

٤ ـ مسئوليته عن جميع قرارات المجلس .

٥ ـ الاهتمام بتنفيذ قرارات المجلس .

٦ ـ توقيع قرارات المجلس .

٧ ـ توزيع المسئوليات بين أعضاء المجلس .

٨ ـ توقيع محضر كل جلسة .

٩ ـ الاحتفاظ بالتناسق بين أعضاء المجلس .

١٠ ـ تقديم كل عضو جديد لباقى الأعضاء وإرشاده عن كل مايتعلق بالمجلس .

١١ ـ حفظ النظام ومراعاة احترام الأعضاء المجلس .

١٢ ـ العمل على حرية المناقشة .

١٣ ـ مراعاة الطرق البرلمانية فى المناقشة فى الجمعية حسب القواعد العلمية . كأن يعطى كل عضو الفرصة للتعبير عن أفكاره وآرائه بحرية كاملة دون المساس بكرامة الآخرين . ويبذل أقصى جهد لتشجيع الأعضاء الخجولين على الاشتراك فى المناقشة ، ويراعى أن تكون الأحاديث موضوعية لا ذاتية .

ويثير المناقشة قبل الاتفاق على الرأى النهائى ويحصر المناقشة فى المسائل المعروضة ويوقف المناقشات الخارجة عن الموضوع والآراء المتكررة ، ويزيل اختلافات الرأى لتقريب وجهات النظر حتى يمكن الوصول إلى نتيجة إيجابية .

وظائف السكرتير :

السكرتير مسئول عن كل اختصاصات الرئيس فإذا كان الرئيس هو قائد

السفينة فالسكرتير هو المهندس الأول . والروح العاملة فى المجلس والمحرك الأول له ومن وظائفه .

١ - تحضير جدول الأعمال .
٢ - تحضير المستندات والبيانات التى سيبحثها المجلس .
٣ - تدوين محاضر الجلسات وقراءة المحاضر السابقة .
٤ - الإلمام بكل مايتعلق بأعمال المجلس .
٥ - تحضير جميع الحقائق الخاصة بالمجلس .

ويجب أن يكون السكرتير حائزاً على رأى شخصى مستقل .

المستشارون : مسئولين مع الرئيس والسكرتير عن جميع أعمال المجلس .

أمين الصندوق : مسئول عن جميع المسائل المالية . وسنتحدث عن وظائفه فى المبحث الرابع .

انعقاد المجلس : هناك أربع طرق لانعقاد المجلس وهى :

١ - تحديد موعد مناسب مقدما لانعقاد المجلس .
٢ - تحديد وقت معين باستمرار .
٣ - ينعقد المجلس حسب الظروف .
٤ - عند انعقاد المجلس يحدد موعد الاجتماع المقبل .

جدول الأعمال : يضع السكرتير جدول الأعمال بالاتفاق مع الرئيس ويشمل تاريخ الاجتماع ، موعده ، مكانه ، أعمال المجلس (قراءة محضر الجلسة السابقة والمسائل الناشئة عنه ، الأعمال الجديدة ، أعمال متنوعة) .

ويجب أن يرسل إلى أعضاء المجلس مقدما ، كما يجب إرسال جميع المستندات الخاصة بالأعمال التى سينظر فيها المجلس مع جدول الأعمال للدراسة والتمحيص .

محضر الجلسة :

يجب تحضيره بعد يوم أو يومين من الاجتماع مباشرة ويوضح به :

١ - الحاضرين والغائبين .

٢ - المناقشات .

٣ - الاقتراحات

٤ - القرارات .

٥ - الأعمال التى كلف بها الأعضاء .

٦ - السياسات .

ويجب إرسال نسخ من المحضر لجميع الأعضاء فى أقرب وقت أو الاقتصار على قراءتها فى الجلسة القادمة .

نظام عقد الجلسات :

١ - يفتتح الرئيس الجلسة .

٢ - يقرأ محضر الجلسة السابقة .

٣ - يناقش الأعضاء جدول الأعمال .

ولا نصل بأية مناقشة إلى نتيجة طيبة إلا إذا قامت على مبادىء علمية وأهمها :

١ - تحديد المشكلة .

٢ - تقسيم الموضوع إلى أقسام على أساس صحيح

٣ - عرض الحلول المختلفة .

٤ - اختيار أحسن حل .

٥ - اقتراح مايجب عمله لتحقيق الحل .

٦ - تقدير النتائج .

تقارير المجالس : يجب أن يضع كل مجلس تقريراً عن عمله على الأقل سنويا ويجب أن يشمل ما يأتى :

١ — أغراض المنشأة باختصار .

٢ — مجهود المجلس لتحقيق هذه الأغراض .

٣ — الأعمال التى كانت لها نتائج طيبة .

٤ — المشروعات التى لم تنفذ ولا زالت تحت البحث .

٥ — شكر الأشخاص والهيئات التى ساعدت اللجنة فى أعمالها .

٦ — بيان المسائل المالية الخاصة بالمنشأة .

عيوب المجلس : عدم تدريب أعضاء المجلس على كيفية السير به ومن مظاهر ذلك :

١ — مناقشة لا مبرر منها خارجة عن الموضوع .

٢ — استبداد أحد الأعضاء برأيه .

٣ — رغبة بعض الأعضاء فى الظهور .

٤ — عدم تحديد الموضوع تحديداً تاماً .

٥ — عدم معرفة أغراض المجلس على وجه الدقة الأمر الذى ينشأ عنه مناقشة بلا فائدة .

٦ — عدم اهتمام أعضاء المجلس بالموضوع الذى تتناوله المناقشة .

٧ — عدم إعطاء بعض أعضاء المجلس فرصة لإبداء رأيهم .

٨ — عدم استعداد المشرفين على المجلس وعدم تحضيرهم للمسائل التى ستعرض .

٩ — تعيين أعضاء ليست لديهم الرغبة أو المقدرة للقيام بمهمتهم فى المجلس .

١٠ — اتخاذ قرارات بدون مناقشة .

١١ — وزن الآراء بأصحابها وإهمال الآراء الجمعية .

١٢ — عدم شعور الأعضاء بالمسئولية وتغيبهم عن حضور الجلسات .

١٣ ـ عدم احترام قانون الجمعية .
١٣ ـ عدم التنويه بالأعضاء العاملين بالمجلس .
١٥ ـ استغلال العضوية فى تلبية المصالح الشخصية .
١٦ ـ الجهل بحاجات البيئة التى تقع الجمعية فى دائرتها .

٢ — المدير .

أما المدير فيرتبط نجاح المنشأة بكفاءته . فهو بمثابة الرأس للجسم فعليه تقع المسئولية الإدارية التامة وله السلطة الكاملة فى تنفيذ البرنامج العام للمنشأة الذى يضعه مجلس إدارتها . لذلك يجب أن تتوفر فيه صفات معينة حتى يكون صالحاً للاضطلاع بمسئوليات منصبه الخطير وهذه الصفات هى :

صحة الجسم وسلامة البنية ، الحزم وقوة الإرادة ، الذكاء وسرعة الخاطر ، قوة الذاكرة ، النشاط ، سمو الخلق ، الإلمام بالعمل ، الإخلاص للعمل .

ومهمة المدير هى :

١ — حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان الفرعية أو إرسال من ينوب عنه .

٢ — تنظيم جميع الأعمال المتعلقة بالمنشأة .

٣ — مراقبة هذه الأعمال بكل دقة .

٣ — المستخدمون : يعتمد نجاح العمل إلى حد كبير عليهم لأنهم فى الواقع يمثلون روح المنشأة لذلك يجب اختيارهم من الحائزين على الصفات القويمة كسلامة الجسم والفكر والخلق والسلوك . وتوجد طريقتان لإيجاد الموظفين الأكفاء .

١ — إما أن يستخدم هؤلاء صغاراً ثم ينشأون فى المنشأة يتمرنون على أعمالها المختلفة .

٢ - وإما استخدام موظفين تدربوا مثلا على العمل فى المنشآت المماثلة بأجر مرتفع . والطريقة الثانية لازمة فى المنشأة عند أول إنشائها .

ويجب توزيع العمل بين الموظفين توزيعاً يكفل حسن التنفيذ واستبعاد أسباب الاضطراب والشكوى وهذا لا يتأتى إلا إذا روعيت القواعد الآتية :

١ - أن يكون التوزيع عادلا بين الأفراد بقدر المستطاع .

٢ - أن توكل كل عملية إلى الشخص الذى يصلح للقيام بهـــا أكثر من غيره .

٣ - أن يراجع عمل كل شخص بواسطة شخص أو هيئة أخرى .

٣ - أن تحدد واجبات كل فرد تحديداً واضحاً وذلك لتحديد المسئولية عند اللزوم . كما يجب حماية المستخدمين عن طريق :

(ا) تحديد ساعات معتدلة للعمل .

(ب) تحديد الواجبات .

(ح) إجراء فحص طبى دورى .

(د) تنظيم عطلات معتدلة .

(ه) وضع خطط لتقدم المستخدمين وتأمينهم .

(و) وضع سجلات وافية عن البيانات الخاصة بالمستخدمين .

التنظيم :

التنظيم فى المشروعات والمنشآت الاجتماعية هو القيام بالإجراءات التى ترمى إلى جعل الأعمال المتعلقة بالمشروع تسير فى طريق واضح ومنتظم وذلك بتوزيع هذه الأعمال بما يوافق سياسية المشروع العامة ونظريات الخدمة الاجتماعية الحديثة .

ومن أهم النظريات التى ترتبط بأعمال التنظيم هى نظريات تقسيم العمل

التى تقضى بأن يصبح كل شخص مختصاً بعمله أو بعمليات لها حدود معروفة.
والغرض من ذلك هو :

١ — إتمام العمل على أحسن وجه .

٢ — التوفير فى المصروفات العامة .

٣ — تحديد المسئوليات لكل شخص .

ومتى تيسر تحديد واجبات كل شخص وتعيين الأعمال التى يقوم بها يقسم المشروع إلى إدارات أو أقسام .

والمدير العام هو الذى توكل إليه عملية الإشراف العام والإدارة بكافة مطالبها ويختارون بجواره مساعدين له يتعين عددهم باتساع العمل . وهؤلاء المساعدون يترأسون الأقسام الرئيسية للمشروع وتتكون منهم اللجنة التنفيذية .

ويقسم المشروع إلى إدارات أو أقسام حسب طبيعة العمل . وأهم الأقسام التى تنقسم إليها المنشأة الاجتماعية هى :

السكرتارية . المسائل المالية والحسابات ، النشاط (تربية وتعليم ، صناعة ، ترويح ، علاج ... الخ) وسنتحدث عنها فيما بعد .

المبحث الثالث

التنظيم المادى

يشمل التنظيم المادى للمشروع كل ما يتعلق بالموقع الجغرافى للمشروع والأبنية والتأثيث . الخ .

ولهذه المسائل أهمية كبيرة فى رفع شأن الخدمات التى يقوم بها المشروع وتساعد على نجاحه، كما أنها تعين على حسن إدارته وسهولة تنظيمه

ويختلف التنظيم المادى باختلاف أغراض المشروع ونوع أعماله . إلا أنه يستحسن مراعاة القواعد العامة الآتية لحسن هذا التنظيم .

عناصر التنظيم المادى للمشروع :

١ — الموقع الجغرافى :

كثيراً ما يهمل القائمون بالمشروع مسألة الموقع الجغرافى مع أنها ذات أهمية قصوى فى نجاحه ، بل إن موقع بعض المشروعات يتوقف عليه نجاحها أو فشلها .

فالمنشآت الاجتماعية يجب أن تقام فى وسط الحى الذى أنشئت لخدمة أبنائه ، وأن يكون الوصول إليها سهلا . وفى حالة الملاجىء يستحسن أن تكون فى الضواحى دون أن تتوغل بمكانها فى الريف فقد يحرم الأطفال بذلك من مزايا الإقامة بالمدن ويجب أن تكون خالية من الجهات الأربع يدخلها الشمس والهواء فلا تكون ملتصقة بالمساكن ونحوها من المبانى .

ويحسن أن يقدر احتمال اتساع المنشأة فى المستقبل دون أن يتطلب ذلك نقلها أو تحمل مصاريف إضافية .

٢ - المبانى :

يتوقف نظام المنشأة على الغرض منها وعلى مساحة الأرض الموجودة ويجب أن يشمل البناء جميع الطلبات المخصص لها ففى منشآت الإيواء يجب أن تكون مبانيها واسعة صحية تشمل الحجرات الكافية للنوم والطعام واللعب ومرافق الطهى والغسيل وحجرة العلاج الطبى . ويجب أن يكون ملحقاً بها حديقة فسيحة .

ولا يغيبن عن الذهن أن لدار المنشأة تأثير خاص فى نفسية العملاء . ففى هندسة الملاجىء مثلا يجب توفر الملاعب ووسائل التسلية التى تهدىء من أعصاب ساكنيها .

ويجب أن تتوفر بالمنشأة جميع الشروط الصحية التى يجب أن تتوافر فى المساكن كالضوء والتهوية والخلو من الرطوبة الخ .

ويجب أن تبنى المنشآت الاجتماعية بحيث يسهل على مديرها الإشراف على جميع أقسامها . ويلاحظ فى تصميم المبنى أن يكون شكله الخارجى ورونقه دالا على نوعه . فشكل المدرسة يخالف شكل المستشفى أو النادى وهكذا . ويجب أن يكون طابع هذه المبانى قومياً وأن تحرر من الطرز التقليدية التى اختلفت عوامل تكوين طابعها وشكلها تبعــاً لاختلاف الاحتياجات والمطالب ومواد البناء وطرق الانشاء . فمن واجبنا أن نبنى للعالم الذى نعيش فيه ونساير مدنيته.

وإذا تعذر إنشاء دار جديدة يستحسن التوفيق فى اختيار المبانى الموجودة فاذا وجدت هذه المبانى يجب عمل مشروع تفصيلى لما تتطلبه من تعديلات والعمل على تنفيذها . ويجب مراعاة المساحة بقدر المستطاع فى تنفيذ هذه التعديلات والاصلاحات حتى لا يضطر الحال إلى إنفاق مصاريف باهظة .

ويجب وضع نظام للعناية بنظافة وصيانة مرافق المنشأة مع الترفق فى استخدامها والاحتياط ضد الحريق والطوارىء .

٣ — الأثاث والأدوات والأجهزة .

ينبغى أن تزود الدار بالأثاث المناسب لأغراض العملاء فيجب أن يتوفر فى ملاجىء الأطفال مثلا ما هو ضرورى لتعليمهم ونومهم ولتجهيز الطعام وتناوله . ويجب أن تكون حجرات العلاج مستكملة الأثاث الطبى وأن تكون مرافق الدار من الخزانات والرفوف والنضد ما يكفى الحاجة وما يسهل على الأطفال استعماله .

وإذا كانت الدار خاصة بالأطفال الصغار يجب أن تزود بشتى الكتب التعليمية البسيطة وبأدوات التربية الحديثة التى يتسنى للأطفال استعمالها . وبالأدوات اللازمة للأشغال اليدوية وأعمال الأطفال .

ويجب أن يوجد فوق ذلك من مناظر الحيوان والنبات ومن الصحائف المصورة والزخارف المسلية للأطفال مايوفر لهم أسباب الملاحظة والسرور

وحسن الإفادة وأن يراعى فى اختيارها أن تكون بسيطة قليلة التكاليف ملائمة لمستوى الأطفال وفى حدود خبرتهم الاجتماعية .

المبحث الرابع

التنظيم المالى

الغرض الرئيسى للإدارة المالية فى المشروعات هو وضع سياسة تمكن من الوصول إلى تحقيق أغراض المشروع وذلك بتيسير المسائل المالية وأخذ الظروف المستقبلة فى الحسبان وإيجاد وسيلة للمقارنة المستمرة . وغنى عن البيان أن حسن هذه الإدارة من أهم عوامل نجـــاح المشروع . وتشمل الإدارة المالية الأعمال الآتية :

١ — وضع السياسة الخاصـــة بالإيرادات والمصروفات وتخفيض التكاليف بقدر الامكان .

٢ — تدبر المستقبل وتوقع الظروف المستقبلة حتى يمكن وضع الخطط التى يسير عليها المشروع والتى تمكن من تحقيق أكبر توازن مالى ممكن فى المدة المعمول عنها التقدير .

٣ — تنسيق نواحى النشاط للوصول إلى الغرض وبخاصة تنسيق الإيرادات والمصروفات دون تقتير أو إسراف وتحقيق الانسجام فى مختلف نواحى المشروع

٤ — وضع طريقة فعالة للتحقق من أن هذه الخطط تنفذ بدقة وتمكن من المراقبة المستمرة ولابد من استقصاء أسباب الإنحراف (أى انحراف النتائج التى يحصل عليها من التقدير) وموازنة المصروفات والإيرادات لكل مدة أولا بأول وتفادى العجز أو التصرف فى الزيادة بوسائل الاستثمار .

والنظام المالى من أهم المسائل التى تعنى بها الإدارة العامة ومجلس الإدارة مسئول عنه معنويا وأدبيا .

وتتلخص وظيفته بالنسبة للمسائل المالية فيما يأتى :

١ - تعيين أمين للصندوق من بين أعضائه للإشراف على المسائل المالية .

٢ - اعتماد مشروع ميزانية المنشأة قبل بدء السنة المالية وعرضه على الجمعية العمومية .

٣ - مراقبة مصروفات وإيرادات المنشأة شهرياً على ضوء الكشوفات التى يقدمها أمين الصندوق فى حدود مشروع الميزانية المعتمد .

٤ - تعيين البنك الذى تودع به أموال المنشأة .

٥ - تعيين كيفية استثمار أموال المنشأة .

٦ - اعتماد الحساب الختامى للسنة المالية المنتهية قبل عرضه على مراقب الحسابات وتتلخص واجبات أمين الصندوق فيما يلى :

١ - يراقب إيرادات ومصروفات المنشأة والحسابات الخاصة بها .

٢ - يودع أموال المنشأة فى المصرف الذى يختاره مجلس الإدارة .

٣ - يقدم لمجلس الإدارة كشف الحسابات الشهرية . ويعد الحسابات الختامية ويقدمها سنوياً مشفوعة برأى المراقب أو المراقبين لعرضها على الجمعية العمومية للتصديق عليها .

٤ - يوقع مع الرئيس أو من يقوم مقامه على كل إذن بالدفع .

وتتصل الموارد المالية للمنشأة اتصالا وثيقاً بسيرها . وكثيراً ماتتوقف حياتها على انتظام إيراداتها ومصروفاتها . ولتجنب الأخطاء الحسابية فى العمل يجب أن تحدد الإدارة العامة تقديراتها فى الميزانية . وتعمل حساباً دقيقاً لمصروفاتها الفعلية ومواردها المحتملة

والمصروفات على نوعين :

١ - مصروفات التنظيم والإنشاء

٢ - مصروفات التشغيل .

١ — أهم مصروفات النوع الأول هى :

١ ـ شراء أو إيجار الأراضى والمبانى .

٢ ـ بناء وتهيئة الأماكن الضرورية .

٣ ـ تهيئة الأحواض والحمامات وأحواض اللعب وصالات الترويح ... الخ .

٤ ـ شراء أدوات المطبخ والمطعم وحجرة العلاج .

٥ ـ شراء الأسرة والأثاثات الضرورية للعنابر وحجرات المستخدمين

وهذه المصروفات لازمة فقط عند تأسيس المنشأة ويجب تغطيتها بالإعانات أو القروض التى تطلب من البلدية أو الحكومة .

٢ — أما مصروفات التشغيل فمتصلة بإدارة المنشأة وتشمل ما يأتى :

١ ـ مرتبات المستخدمين ومصاريف المكاتب .

٢ ـ تغذية المستخدمين والعملاء

٣ ـ شراء الأدوات الضرورية اللازمة للتعليم واللعب والرياضة وغيرها

٤ ـ صيانة الأدوات والتصليحات

٥ ـ مصاريف المياه والإضاءة

وعلى العموم جميع المصروفات الخاصة بالمسائل العادية والضرورية سواء فى المطبخ أو حجرة العلاج أو المواد الأخرى الضرورية لمصلحة العملاء .

ومصاريف التشغيل هذه تغطى بالإيرادات التى ستبين فيما بعد والتى تقوم بتحصيلها وتقييدها إدارة المنشأة ويجب مراعاة القواعد الآتية فى الصرف .

١ ـ يجب أن يتم الصرف على أساس أبواب مشروع الميزانية وعدم تجاوز الاعتماد المربوط لكل باب

٢ ـ لا يجوز صرف أى مبلغ إلا بموجب أذونات صرف ممهورة بالترخيص اللازم .

٣ - يجب أن تكون جميع المصروفات معززة بالمستندات الخاصة بها سواء أكانت فواتير أو إيصالات أم مذكرات بالنسبة للمصرفات الصغيرة .

٤ - يجب تخصيص مبلغ معين للمصروفات النثرية فى عهدة الموظف المختص ينفق منه لحاجة العمل على أن يقدم بيانات بما صرفه .

أما الإيرادات فتنقسم إلى قسمين :

١ — الإيرادات المتحصلة من إعانات البلدية أو الحكومة

٢ — الإيرادات التى يسددها الأعضاء العاملون والمتبرعون والعملاء أنفسهم وتخصص الأولى عادة لمصاريف التنظيم والإنشاء أما الثانية فيجب أن تغطى مصاريف التشغيل والإدارة وتشمل :

١ — رسوم اشتراك كل عضو عامل .

٢ — ما يدفعه العملاء وفقاً للوائح المنشأة .

٣ — أرباح الإدارة من بيع المصنوعات أو استغلال الأموال .

٤ — تبرعات الأفراد للمنشأة .

ويجب إتباع التعليمات الآتية فيما يتعلق بالإيرادات :

١ — يخصص بالمنشأة صندوق لاستلام وصرف المبالغ الصغيرة ويقيد بدقة فى دفتر الصندوق جميع الدخل والخرج الخاص بالمنشأة ويجب أن يعادل رصيد الخزينة الفرق بين الإيراد والمنصرف .

٢ — يجب تدوين مصدر كل إيراد على وجه التدقيق مع ترحيل رصيد الصندوق كل يوم لليوم الثانى .

٣ - إذا تعددت الإيرادات والمبالغ المنتظر صرفها يجب إرسال الفرق إلى البنك الذى تتعامل معه المنشأة بعد الحصول على تصريح الإدارة . وفى هذه الحالة يمكن استعمال دفتر شيكات لسحب المبالغ اللازمة للصرف .

٤ — يجب استعمال دفتر للعهدة يبين فيه الموجود منها ، ويقيد أولا بأول

كل مايدخل المنشأة من أثاث أو مستهلكات وكذلك كل مايستعمل منها .

ويجب وضع كشف حساب شهرى بالعمليات المالية الخاصة بالمنشأة وتحضير كشف حساب سنوى . ومن الضرورى للإدارة العامة أن تضمن الحصول على الموارد وأن تراعى الاقتصاد والحكمة فى صرفها . واستعمال الأمانة والعدل فى جميع علاقات العمل مع المستخدمين والبائعين والدائنين والمدينين .

فالأموال والأثاثات موجودة لإتمام بعض الأغراض التى ترمى إلى صالح الناس . والإدارة الصالحة هى التى تتوفر فيها القوة والتناسق والإقتصاد . والسياسات الآتية مفيدة فى إدارة العمل :

١ ـ العمل على أساس ميزانية معتنى بوضعها .
٢ ـ تزويد المنشأة بالأثاث الخاص بها وبخدماتها .
٣ ـ فرض رسوم اشتراكات بدون أن ترهق المشتركين .
٤ ـ ضمان السند المالى والإعانات .
٥ ـ تجنب العجز المالى
٦ ـ شراء كل مايلزم بروية وصرف كل مبلغ بحكمة .
٧ ـ تسديد جميع الديون فى أقرب وقت
٨ ـ الاستعانة باستشارات الخبراء فى تحسين إدارة المنشأة .

ويجب أن تستخدم السجلات والإحصاءات كأساس هام لتقدم العمل إذ ترمى إلى :

١ ـ العناية بالعملاء أثناء وجودهم بالمنشأة وبعد خروجهم منها .
٢ ـ إظهار قيمة العمل الذى تم .

نظام المحاسبة :

إمساك الدفاتر هو الفن الذى يبين كيفية إثبات العمليات الخاصة بالمسائل

المالية بكافة أنواعها سواء أكانت تجارية أم زراعية أم متعلقة بهيئات اجتماعية فى دفاتر خاصة .

أما استنباط الطرق التى يسير عليها ماسك الدفاتر فهى مهمة المحاسب ومجموعة النظريات والقواعد التى توضع لماسك الدفاتر للسير بمقتضاها يمكن أن يطلق عليهم علم المحاسبة .

ففى المنشآت الكبرى حيث تجرى العمليات على مجال واسع تستخدم زيادة على ماسك الدفاتر محاسب يقوم برسم الخطط لها وبمراجعة أعمالها فى أوقات دورية عادة .

أما فى المنشآت الصغرى فإنا نجد مهمة المحاسب وماسك الدفاتر تنحصر فى شخص واحد .

والغرض من دراسة إمساك الدفاتر والمحاسبة هو الوصول إلى بيانات مفصلة لكل العمليات التى تجريها المنشأة بحيث تظهر تحت عناوين خاصة يسهل عند اللزوم الرجوع إليها لمعرفة التطورات التى أثرت على موجوداتها بالزيادة أو النقصان فيمكن أن نعرف فى أى وقت :

١ — الإيرادات التى تحصل عليها والمصروفات التى تتحملها .
٢ — بيان موجوداتها من أثاث ونقود وأوراق مالية الخ .
٣ — نتائج عملياتها من عجز فى الإيرادات أو زيادة فى المصروفات .
٤ — الوصول لمعرفة المركز المالى للمنشأة فى تاريخ معين .

لذلك كان من الضرورى للمنشأة الاجتماعية أن تضع نظاما للمحاسبة تثبت بموجبه إيراداتها ومصروفاتها فى دفاتر خاصة بها لتتدرج منها إلى عمل ميزانية عمومية لتبيان مركزها المالى .

ويختلف نظام إمساك الدفاتر التى يستعمل فى المنشآت المذكورة عن النظام المستعمل فى المتاجر والمصانع لأن طبيعة وأغراض هذه الهيئات لا تستدعى استعمال كل الدفاتر التى يمكن استعمالها فى محاسبة متجر أو مصنع

بل قد تكتفى بتبيان حالتها ومعاملاتها المالية أثناء مدة معلومة فى سجلات بسيطة :

ولا يتيسر لمدير المنشأة أن يرسم خطة معينة مالم يعلم أولا حقيقة مركزها المالى بكل دقة وتفصيل . فمن الضرورى أن يعرف مقدار المال المودع بالمصارف وبخزينة المنشأة ومقدار ما للمنشأة من ذمم وما عليها من ديون ومقدار إيراداتها الشهرية والسنوية ومتوسط المصروفات العامة من مرتبات وأجور وتأمين وإيجار وأدوات كتابية وإنارة وتنظيف وتصليح وغيرها . كل هذه الحسابات والمعلومات لابد للمدير العام من الإطلاع عليها قبل أن يفكر فى أى مشروع حتى يكون على بينة من حقيقة الأمر وحتى يكون واثقا من مقدرته على تنفيذ التعهدات قبل التوقيع عليها .

وفضلا عما تقدم فإن المدير لايستطيع إدارة المنشأة إدارة ناجحة حازمة إلا إذا كان ملما بما يجرى فيها من الأعمال مراقباً سير هذه الأعمال من يوم إلى آخر وهو لا يستطيع ذلك إلا بالمعلومات التى يستقيها من قسم الحسابات .

وطرق إمساك الدفاتر التى تقيد بها العمليات هى موضع بحث فن المحاسبة غير أنه من المهم هنا أن نشير إلى طريقة القيد الفردى لا يجوز استخدامها فى المنشآت الكبرى أو المتوسطة واستخدامها قاصر على المنشآت الصغيرة . وتمتاز طريقة القيد المزدوج بإظهارها الخطأ فى التقييد وإعطاء وصف تام لحالة كل حساب . أما القيد الفردى فيقضى بتقييد العملية فى حساب واحد ويقتصر فيها على فتح الحسابات المهمة كالصندوق والمشتريات وحسابات الأشخاص والدائنين والمدينين . فإذا نسى المحاسب تقييد عملية أو أخطأ فيها فيتعذر عليه معرفة ذلك الخطأ . ولكن الطريقة الثانية تقضى بتقييد العملية فى حسابين مختلفين دائنة فى أحدهما ومدينة فى الثانى وهنا يظهر معظم الخطأ من تلقاء نفسه عند عدم توازن الحسابات الدائنة بالحسابات المدينة . ورغماً من أن نظرية القيد المزدوج هى نظرية ثابتة وتطبق على حسابات

جميع المشروعات أياً كان نوعها إلا أن طبيعة كل مشروع تتطلب طريقة خاصة فى وضع نظام المحاسبة ، وهذه هى وظيفة المحاسب .

وهنا تظهر مهارة المحاسب فى رسم الخطة التى تلائم المشروع وتظهر النتائج المرغوبة منه فالجمعيات الخيرية والمستشفيات والملاجىء ، تختلف فى كل منها الدفاتر المستعملة وخاصة الدفاتر المساعدة لليومية وتختلف فيها أيضا طريقة تقسيم هذه الدفاتر إلى خانات ولو أن نظرية الدائن والمدين واحدة بالنسبة لكل مشروع .

ولا خير فى المحاسبة إذا أخفقت فى تبيان حالة المنشأة على حقيقتها ويظهر ذلك على الخصوص وقت الجرد الذى يجب عمله مرة على الأقل فى كل سنة . حتى يقف رئيس المشروع على حقيقة الأمر ويتلمس نتائج جهوده ثم يتعرف صواب سياسته أو خطئها ولا تقف فوائد المحاسبة عند هذا الحد فهى فضلا عن إظهار الحسابات العامة تقوم بوظيفة الإحصاء .

حسابات المنشآت الاجتماعية : تشمل حسابات الجمعيات جميع العمليات الخاصة بالإيرادات والمصروفات وكثيراً ما يكون كاتب الحسابات فى نفس الوقت مسئولا عن عهـــدة المنشأة إذا كانت لها عهدة بسيطة فيشرف على عمليات التخزين والصرف . ويجب أن تحرر عن كل عملية المستندات اللازمة من إيصالات أو فواتير لحفظها بالملفات الخاصة بها .

أما السجلات المستعملة فيجب أن تكون بسيطة بقدر الإمكان وتشمل:

١ — اليومية : وتقيد فيها جميع الإيرادات والمصروفات يوميا .

٢ — الأستاذ : ويقيد فيه كل حساب على حدة مع تقييد اشتراكات الأعضاء وحسابات الصندوق كل فى دفتر خاص .

٣ — دفتر الأصول والخصوم .

سجلات الحسابات فى المنشآت الاجتماعية :

يومية المصروفات : يسجل بهذه اليومية كل مصروف تدفعه المنشأة مع

بيانه وتاريخه بكيفية متتالية حسب أوقات دفعها وأثر حدوثها يوماً بيوم وتعتبر هذه اليومية دفتر القيد الأولى . وإذا كانت لائحة النظام الأساسى للمنشأة تجيز صرف مبلغ للسكرتير أو غيره من أعضاء مجلس الإدارة بصفة عهدة للصرف منه فى شئون المنشأة فتقيد بهذه اليومية قيمة تلك العهدة .

دفتر الإيرادات والمصروفات : يخصص الجانب الأيمن بهذا الدفتر لقيد إيرادات المنشأة كل فرع منها فى الخانة المخصصة له مع بيانها ورقم الإيصال أو إذن التوريد . ويخصص الجانب الأيسر لقيد جميع مصروفات المنشأة كل نوع منها فى الخانة المخصصة له مع بيانها ورقم الفاتورة أو إذن الدفع . وبذلك يؤدى هذا الدفتر وظيفتى التسجيل والترحيل فى وقت واحد .

وتجمع قيودات هذا الدفتر فى آخر كل شهر وينقل مجموع الشهر الأول إلى مجموع الشهر الثانى ثم مجموع الشهرين الأول والثانى إلى مجموع الشهر الثالث . وهكذا حتى نهاية السنة فيكون المجموع النهائى عبارة عن مجموع إيرادات ومصروفات المنشأة خلال السنة

ولمعرفة رصيد الصندوق والبنك ينقل مجموع إيرادات كل شهر إلى آخر صفحة المصروفات الخاصة بنفس الشهر ويكتب الفرق بين مجموعى الإيرادات والمصروفات بالمداد الأحمر ويجب أن يعادل هذا الرصيد الأموال الموجودة فعلا بالصندوق والبنك . ومجموع رصيدى يومية المصروفات ودفتر حساب البنك .

ويمكن لضبط العمل تدوين مشروع ميزانية المنشأة فى الصفحة الأولى من هذا الدفتر عند ابتداء السنة المالية حتى لا تتعداها المنشأة خصوصاً فيما يتعلق بالمصروفات . أو وضع المبلغ المقرر لكل نوع من أنواع المصروفات فى مشروع الميزانية بالمداد الأحمر فى أول الخانة المخصصة لها . وعند انتهاء الصفحة يجب ترحيله إلى الصفحة التالية حتى يكون دائماً تحت ملاحظة ماسك الدفتر .

دفتر حساب البنك : يبين هذا الدفتر جميع المبالغ المودعة بالبنك الذى تتعامل معه المنشأة وتاريخ إيداعها ورقم إيصال البنك ويكون قيدها بالجانب الأيمن . ويبين أيضاً جميع المبالغ المسحوبة واسم المنصرف إليه ورقم الشيك وتاريخه ويكون قيدها بالجانب الأيسر ويجب أن يعادل الفرق بين المبالغ المودعة والمبالغ المنسحبة الرصيد المدون بكشف الحساب الذى يرد من البنك كل شهر .

دفتر اشتراكات الأعضاء : يقيد بهذا الدفتر أسماء جميع أعضاء الجمعية وأرقامهم ويوضع أمام اسم كل منهم الاشتراكات المتأخرة عليه من العام الماضى إن وجدت، ثم جميع الاشتراكات التى دفعها خلال السنة كل شهر على حدة مع توضيح رقم إيصال كل اشتراك . ويجب أن يكون مجموع كل شهر هو المبلغ المقيد بخانة الاشتراكات بدفتر الإيرادات والمصروفات . وإذا دفع أحد الأعضاء اشتراكه عن شهر ما فى شهر يليه وجب إدراج المبلغ المدفوع فى خانة الشهر الذى حصل فيه الدفع لا فى خانة الشهر الذى استحق عنه الاشتراك .

دفتر المساعدات : يقيد بهذا الدفتر أسماء جميع العملاء الذين تساعدهم المنشأة ورقم كل عميل ثم يقيد أمام اسم كل عميل قيمة المساعدة الحاصل عليها فى الخانة المخصصة لها وتاريخ حصوله عليها . ويجب أن يكون مجموع مساعدات كل شهر هو المبلغ المقيد بخانة المساعدات بدفتر الإيرادات والمصروفات .

دفتر جرد العهدة المستديمة : يبين بهذا الدفتر جميع مشتروات المنشأة المستديمة ورقم الفاتورة بدفتر الإيرادات والمصروفات وتاريخ الشراء والكمية والقيمة . ومقدار الاستهلاك السنوى والقيمة بعد الاستهلاك . وعند وضع الميزانية العمومية يجب أن يكون مجموع هذا الدفتر فى آخر كل سنة هو المبلغ الموضح فى أصول الميزانية العمومية عن الأثاث .

دفتر إيصالات الاشتراكات ودفتر أذونات الصرف .

يجب أن يكون دفتر الإيصالات باسم المنشأة وتكون أوراق هـذا الدفتر مرقومة بأرقام مسلسلة لكل ورقتين متتاليتين رقم واحد تستعمل العليا منها كأصل يعطى لدافع المبلغ وتبقى الأخرى بالدفتر كصورة كربونية. مع استعمال الكربون ذى الوجهين . وإذا أريد إلغاء أحد الإيصالات بعد تحريره فلا يجوز تمزيقه بل يجب التأشير عليه بالإلغاء وإبقائه بنسختيه فى الدفتر .

وكذلك يجب أن يكون دفتر أذونات الصرف باسم المنشأة وأن تكون الأذونات بأرقام مسلسلة وأن يؤشر على الإذن بتاريخ قرار مجلس الإدارة الذى وافق على الصرف .

الجرد والحسابات الختامية :

الجرد عملية الغرض منها تقدير قيم الموجودات فى المنشأة والمطلوبات منها فى آخر المدة المراد عمل الحسابات الختامية عنها لتبيان نتائجها .

وتحدث هذه العملية عادة فى آخر كل سنة على الأقل .

والجرد نوعان متلازمان : نظرى حسابى وفعلى عملى .

فالأول فحص يؤخذ بالنظر إلى الحسابات وتبيان أرصدتها. إذ يستخلص منها ميزانية عمومية تظهر حالة المنشأة ومركزها المالى .

والثانى أى الجرد العملى فهو فحص يجرى بالإحصاء والتقدير على ما يطابق الواقع بعد الوثوق من صحة قيود الدفاتر جميعها ونستخلص منه قائمة تدرج على علاتها ، أن من الواجب أن لا تبالغ المنشأة فى تقدير موجوداتها حتى تظهر لها صورة حقيقية عن مركزها المالى .

ولا بد أن تطابق رصد الحسابات فى حالة الجرد النظرى قيمتها الحقيقية المستخرجة عند الجرد العملى الحقيق .

وطريقة التقدير تتلخص فيما يلى :

١ ـ تلاحظ قيم موجودات المنشأة وممتلكاتها أو أصولها وهى تشمل كل مايملك من نقد وعقار وأثاث وأمتعة وأوراق مالية ، ومالها من الذمم طرف الأعضاء وغيرهم وذلك بعد عمل الاستهلاكات اللازمة .

٢ ـ ثم نبحث فى قيم المطلوبات من المنشأة أو خصومها وهى تشمل جميع الدائنين وغيرهم ثم أوراق الدفع التى على المنشأة .

الميزانية العمومية :

عبارة عن عرض الحسابات فى جدول يشمل أحد جانبيه مايمثل ملكية ودائنية المنشأة والجانب الآخر يشمل مديونيتها أو بعبارة أخرى يمثل هذا الجدول ما للمنشأة وما عليها أى مايسمونه فى العرف الحسابى الأصول والخصوم . ويجب أن يكون الفرق بين جانبى الميزانية معادلا للرصيد الفائض أو العجز .

وترتب الميزانية العمومية بالكيفية الآتية :

١ ـ تدرج الموجودات فى جانب الاصول حسب سهولة تحويلها إلى نقود فتذكر قيمة النقدية بالصندوق ثم بالبنك ويتلو ذلك الاوراق المالية ثم قيمة ديون الاعضاء ثم الموجودات الثابتة مثل المبانى والاثاث .

٢ ـ وترتب المطلوبات حسب أسبقيتها فى وجوب دفعها . فنبدأ أولا بالمطلوب للدائنين فالمصاريف المستحقة فالقروض ويلى ذلك أخيراً الرصيد الفائض فى آخر المدة .

حساب الإيرادات والمصروفات .

يؤخذ مجموع إيرادات ومصروفات المنشأة فى مدة السنة من واقع مجاميع دفتر الايرادات والمصروفات ويمكن مقارنة إيرادات ومصروفات السنة الاخيرة بالسنة التى قبلها لإمكان معرفة مدى التقدم الذى وصلت إليه المنشأة .

مشروع الميزانية .

يوضع مشروع الميزانية على ضوء حساب إيرادات ومصروفات السنة المنتهية وإذا كانت المنشأة تعمل على تقدمها يجب أن تزيد نسبة مئوية فى تقديرات الإيرادات والمصروفات — التى يجب أن يشملها مشروع ميزانية السنة المقبلة — على إيرادات ومصروفات السنة المنتهية .

المراقبة المالية للمنشأة :

تتناول مهمة المراقبة المالية الشئون المبينة فيما يلى :

(أولا) فيما يختص بالإيرادات .

بحث اللوائح والأنظمة المعمول بها للسهر على كفايتها لضبط أساس إيرادات المنشأة وتحصيلها وتوريدها للخزانة وصحة إضافتها إلى أنواعها والإطلاع على طريقة تنفيذ هذه اللوائح والأنظمة وتوجيه النظر إلى ماعساه أن يكون فيها من نقصان

(ثانياً) فيما يختص بالمصروفات

(ا) التثبت من أن المصروفات صرفت فى الأغراض التى فتحت الاعتمادات من أجلها وأن الصرف قد تم بمقتضى اللوائح والأنظمة المعمول بها .

(ب) التثبت من صحة المستندات المؤيدة للصرف ومطابقتها للأرقام المدرجة بالحسابات .

ولتنفيذ هذه الأحكام ينبغى للمراقبة أن تتثبت فيما يختص بالمصروفات .

١ — إن المبالغ المقيدة فى كل بند من بنود مصروفات الميزانية مطابقة للأرقام الواردة فى المستندات .

٢ — إن أذونات الصرف ممهورة بالترخيص الذى تنص عليه اللوائح المعمول بها وإنها مؤيدة بالمخالصات اللازمة .

٣ — إن جميع المصروفات المقيدة فى كل بند من الأبواب المختلفة فى حساب مصروفات الميزانية قد خصمت خصما صحيحاً حسب نوعها .

٤ — إنه لم يحصل تجاوز فى الاعتماد المربوط لكل باب قبل الحصول على اعتماد إضافى لذلك بالطريق القانونى .

٥ — إن المبالغ المنصرفة من الاعتمادات الممنوحة للأعمال الجديدة منطبقة على الغرض الذى فتح الاعتماد لأجله وأنه لم يباشر أى عمل غير مدرج بالميزانية بدون ترخيص من مجلس الإدارة .

فيما يتعلق بإيرادات المنشأة ينبغى للمراقبة أن تتثبت مما يلى :

١ — إن حوافظ توريد الإيرادات أو ما يقوم مقامها قد روجعت بواسطة الموظف المختص وإن الإيرادات المبينة بها دخلت فى الخزانة .

٢ — ماقدمه الموظف المختص من البيانات أقنعته الإقناع الكافى بأن ماتم تحصيله من الإيرادات مضافاً إليه قيمة المتأخر هو كامل المبلغ المستحق بمقتضى اللوائح والأنظمة المعمول بها وبأن المساعى اللازمة مبذولة لتحصيل ذلك المتأخر .

٣ — إنه لم يحصل إعفاء من اشتراكات أو أموال أخرى من غير ترخيص من مجلس الإدارة وفى حدود اللوائح .

٤ — إنه لم تحصل أموال لم يصدر بها الترخيص الواجب قانوناً من مجلس الإدارة فإذا تثبتت المراقبة من وجود الترخيص القانونى يمكنها الاكتفاء بالإقرارات والبيانات المقدمة لها من الموظف المختص ذو الشأن فيما يتعلق بالمبالغ التى يطالب بها الأفراد دون أن تحتم عليه فحص كل مطالبة على حدة .

المبحث الخامس

التنظيم المكتبى

لقد أصبح الاعتماد على الذاكرة فى الأعمال لا يصلح حتى ولا فى أقل المشروعات أهمية وذلك لتعدد العمليات واتساع الأعمال وتعقدها ولذا وجب إثبات كل شىء فى مستندات ودفاتر وحفظ هذه الأوراق بطريقة نظامية تمكن من الرجوع إليها بسهولة فى المستقبل حتى أصبح عماد المشروعات أوراق . وأضحى المكتب اليوم القوة المفكرة فى المشروع التى تنظم أعماله وتقوده إلى طريق النجاح وتستبدل الفوضى فى الأعمال بالتناسق والانسجام وبذلك ينعدم الاسراف .

والمشروعات الاجتماعية عديدة فلا يمكن أن ندرس لها جميعاً نظاما مكتبياً نموذجياً لذا نجد أن النظام المكتبى لكل نوع من المشروعات يجب درسه على حدة ومن ذلك مثلا نظام جمعيات التعاون والنقابات والجمعيات الخيرية الخ .

كما أن هذا الموضوع قد يدرس وجهة عملية فتدرس النماذج والمستندات المختلفة المستعملة فى هذه المشروعات أو من جهة نظرية كدرس أحسن الطرق والوسائل لجعل المشروع منظما تنظيما علميا . وابتكار خير أشكال المستندات كذلك للتوصل إلى أحسن الطرق والأساليب للتنظيم .

على أنه مهما اختلفت المشروعات الاجتماعية فإن هناك عموميات نصادفها فى معظم المشروعات فلكل مشروع وظائف أساسية يقوم بكل وظيفة قسم خاص أو موظف مختص ، وأهم هذه الأقسام هى السكرتارية ، المستخدمين ، الحسابات الأرشيف ، الدعاية ، القسم الفنى .

ولقد تشعب درس التنظيم المكتبى حتى أصبح كل فرع من فروعه

موضوع أبحاث ومؤلفات عدة . فالمراسلات والأرشيف والحسابات ، الخ كلها تدرس كمواضيع مستقلة إما من وجهتها البحتة أو من تطبيقها على الأعمال المختلفة .

وسنتحدث الآن عن قسم السكرتارية وهو أهم الأقسام التى يتناولها التنظيم المكتبى :

وظيفة هذا القسم هى القيام بجميع الأعمال الكتابية التى تتطلبها مختلف أعمال المشروع وهو المسئول عن حفظ هذه الأوراق وترتيبها ، وعن مد الإدارة وباقى الأقسام بكافة المعلومات التى تستخدم فى شتى شئون المنشأة .

ويتسع هذا القسم عدة وعدداً باتساع المشروع . فهناك مشروعات تستخدم جيشا من هؤلاء الموظفين الكتابيين كما أنها تنكمش فى المشروعات الصغيرة حيث تتكون من بضعة أفراد غالبا : الكاتب على الآلة والمختزل والمسجل ورئيس المكتب الذى قد يكون موظفا أو مدير المنشأة .

وسواء اتسع هذا القسم أو انكمش فأعمال السكرتارية الرئيسية لا تتغير ويمكن إجمالها فيما يلى :

١ — تسهيل الاتصال الداخلى بالقيام بالمخابرات المختلفة التى تجرى بين مختلف موظفى المنشأة .

٢ — تسهيل الاتصال بالجمهور بالمقابلات الشخصية وبالتليفون وبالمراسلات .

٣ — الاحصاء والتسجيل . جمع المعلومات والبيانات الواردة من الأقسام المختلفة ثم تسجيلها فى سجلات خاصة بها وترتيبها بشكل يسهل الرجوع إليها وقت الحاجة .

٤ — الحفظ والفهارس : حفظ جميع الأوراق والسجلات والدفاتر والتقارير وماإلى ذلك متبعة الطرق الحديثة للحفظ . ثم تسهيل عملية الرجوع إليها فى أى وقت بأسرع مايمكن .

السجلات : يجب أن تسجل جميع الأعمال التى تقوم بها المنشأة والخدمات التى تؤديها للعملاء ويجب أن تكون هذه السجلات مضبوطة وصحيحة .

وسجلات الخدمات التى تؤديها المنشأة بمثابة أساس لخدمة العملاء ولرقابة العمليات ومصدر للدعاية التى تقوم بها المنشأة . كما أنها أساس لمشروع الميزانية لأنها تترجم عن الاتجاهات والاحتياجات وماتستلزمه من أموال .

أنواع السجلات :

١ ـ سجلات خاصة بالمراسلات : سجلات الرسائل الواردة والصادرة ، دفتر الكربيا . دفتر الإشارات التليفونية ، دفتر تسليم البريد . . تر الخطابات المسجلة .

٢ ـ سجلات خاصة بالاجتماعات · مفكرة اجتماعات مجلس الادارة ، محاضر الجمعية العمومية . محاضر المجلس واللجان .

٣ ـ سجلات خاصة بالأعضاء : استمارات الأعضاء ، سجل أعضاء الشرف سجل الأعضاء المشتركين ، بطاقات الأعضاء .

٤ ـ سجلات خاصة بالمستخدمين . عقود العمل ، ملفات الخدمة ، سجل المرتبات .

٥ ـ سجلات خاصة بالحسابات : يومية المصروفات . دفتر الايرادات والمصروفات ، دفتر حساب البنك . دفتر العهدة .

٦ ـ سجلات خاصة بالخدمات : سجل الحالات المقدمة ، سجل المساعدة النقدية والعينية ، سجل المساعدة الاجتماعية .

٧ ـ التقارير والاحصاءات الشهرية والسنوية .

وقد سبق أن تحدثنا عن سجلات الحسابات وسنتحدث فيما يلى عن باقى السجلات .

١ ـ سجل أعضاء الجمعية : يبين به اسم كل عضو وجنسيته ومحل إقامته ومهنته . وتقيد هذه الأسماء أولا فأول على أثر تاريخ قبولهم فى عضوية الجمعية .

وكلما ترك عضو الجمعية وجب التأشير أمام اسمه وتاريخ تركه الجمعية وسببه .

٢ ـ مفكرة اجتماع مجلس الإدارة ويبين بها كل مايتعلق بأعمال المجلس.

٣ ـ سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة : يدون فيه تاريخ وساعة انعقاد كل جلسة وأسماء الأعضاء الحاضرين ووظيفة كل منهم فى المجلس وبيان المسائل المعروضة على المجلس وملخص ما دار بشأن كل منها من مناقشات ونص القرار الذى اتخذ بشأنها وغير ذلك من البيانات التى تقضى لائحة النظام الأساسى بإثباتها بمحاضر الجلسات .

ويجب أن يثبت كذلك بكل محضر حصول تلاوة محضر الجلسة السابقة على الأعضاء من واقع السجل والتصديق عليه بعد إثبات ماأبدى بشأنه من ملاحظات ويوقع فى ذيل كل محضر من الرئيس والسكرتير أو من ناب عنهما فى تلك الجلسة .

ويعطى لكل محضر رقم مسلسل ولا يترك فراغ بين محضر وآخر يزيد على ثلاثة سطور .

٤ ـ سجل محاضر الجمعية العمومية . يدون فيه تاريخ وساعة ومكان انعقاد كل جلسة واسم رئيس الاجتماع وسكرتيره وعدد الأعضاء الحاضرين بعد أن يتثبت السكرتير من شخصية كل عضو .

ويثبت فى المحضر جدول أعمال تلك الجمعية وتاريخ إرساله للأعضاء وملخص مادار من المناقشات بشأن كل مسألة من المسائل التى عرضت على الجمعية ونص القرار الذى اتخذ بشأنها مع ذكر عدد الأعضاء الذين وافقوا

عليه ويجب أن يتلى فى نفس الجلسة نص تلك القرارات ويوقع فى ذيل المحضر كل من رئيس وسكرتير الاجتماع .

وفى الحالات التى يشترط فيها لصحة القرار موافقة نسبة معينة من مجموع أعضاء الجمعية . يجب أن يذكر فى المحضر عدد هؤلاء الأعضاء يوم انعقاد الجلسة .

ويجب فى خـــلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الجلسة أن ترسل للأعضاء قرارات الجمعية العمومية طبقاً لما هو مدون فى السجل .

٥ ـ محاضر اللجان الفرعية ؛ يجب أن يكون لكل لجنة سجل للمحاضر الخاصة بها .

٦ ـ ملفات الخطابات والوثائق . توضع بها الخطابات الواردة للمنشأة وصور الخطابات الصادرة منها وأهم هذه الملفات هى ملف استمارات إلتحاق الأعضاء ملف خاص لكل من مستخدمى المنشأة . ملف منشورات الوزارة المشرفة على المنشأة وقراراتها وتعليماتها والخطابات المتبادلة معها . ملف التقارير السنوية للمنشأة . . الخ .

التقارير :

١ ـــ يجب على كل هيئة اجتماعية أن يكون لديها برهان محسوس كتابى على ما أدته من أعمال .

٢ ـ أهمية التقارير :

(ا) تعين الذاكرة وتقتصد الوقت وتمنع الفوضى والارتباك .

(ب) تعين على ضبط العمل . وهى وسيلة طيبة لتحسينه .

(ج) توفر على العميل وقته وتعبه (خصوصاً حين يتغير المشتغلون بالمنشأة)

(د) ترى عامة الشعب قيمة ما يؤدى من عمل .

(ه) تجمع معلومات دقيقة عن مشكلات اجتماعية خاصة .

٣ — التقرير الإحصائى :

وهو ضرورى ليبين مقدار العمل ، ومبلغ نموه ، وتكاليفه ، وليكون أساساً لرسم خطة الميزانية واكتشاف حاجيات جديدة . ويبين الخدمات التى بذلت — ومن أمثلة المعلومات الإحصائية التى تجمعها هيئة مشتغلة بدراسة الحالات ـ عدد الحالات ـ عدد أفراد الأسرة ـ أعمارهم ـ مشكلاتهم ـ الخـــدمات التى بذلت لهم ـ الزيارات التى تمت بشأنهم ـ التكاليف وغير ذلك .

٤ — التقرير السنوى :

يجب أن يضع مجلس الإدارة تقريراً سنوياً عن أعمال الجمعية حتى يمكن الأعضاء أو غيرهم من الوقوف على نشاط الجمعية وقد لوحظ أن بعض الجمعيات لا تعطى التقرير السنوى العناية اللازمة . فتهمل الاحصائيات التى توضح على وجه الدقة مدى نشاط الجمعية وتقدمها فى تحقيق رسالتها مما يجعل التقرير مجرد موضوع إنشائى . وعلى ذلك فالتقرير يجب أن يشمل ما يأتى :

١ — بيانات إحصائية عن مختلف نواحى نشاط الجمعية وشكر الذين ساهموا فيها .

٢ — حساب الايرادات والمصروفات والرصيد عن السنة المنتهية .

٣ — الميزانية العمومية المشتملة على أصول وخصوم الجمعية وفقاً لتقديرها فى نهاية السنة المالية .

٤ — مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة . وقد لوحظ أن كثيراً من الجمعيات لا تعنى بوضعه أو بنشره .

٥ — أسماء المتبرعين والمشتركين .

٦ — أسماء أعضاء مجلس الإدارة .

٧ — أى تعديل طرأ على أعضاء مجلس الإدارة أو القانون أو نظام الجمعية .

الاحصائيات :

لا تكفى تقارير العمليات المالية لقياس نشاط المنشأة الاجتماعية ولكن ينبغى أن تستند إلى إحصائيات دقيقة وإن لم تكن مفصلة كالعمليات المالية فهى ضرورية جداً كأساس لعمل الميزانية إذ توضح ما يعمل يوماً بيوم وشهراً بشهر وسنة بسنة ـ وتبين مراحل النمو فى المنشأة . وتعين أكثر الأوقات نفقة كما تحدد الاحتمالات المقبلة .

فمثلا قد تكون المساعدة التى تقدمها الجمعيات للأسر فى الشتاء أكثر منها فى الصيف وهذا الفرق فى النفقات يرجع إلى عوامل كثيرة كالبطالة والجو والظروف الخاصة .

ومن مزايا الاحصاء أنه يفيد فى تقسيم العمل بين إدارات المنشئات لأنه يبين المسئولية النسبية التى تضطلع بها المنشئات المختلفة . ويساعد الاحصاء فى ضبط نفقات المنشأة . فمثلا مقارنة نفقات طعام المريض الواحد فى اليوم الواحد فى عدة مستشفيات قد يكون مرشداً لإحدى المستشفيات فيما يختص بالأكلات أو لأخرى فيما يختص بالاقتصاد فى الشراء . وكذلك إحصاء ما يقوم به كل عضو من أعضاء المنشأة قد يساعد على تنمية نشاطهم ويساعد بلا شك الرؤساء فى الإشراف على أعمالهم .

وقد جاء فى تقرير مدير منشأة كبيرة تعنى بالأعمال الاجتماعية ما يأتى :

« يخفق معظم المنشئات فى تقدير أهمية الطرق الإحصائية الدقيقة المنظمة أو فى عمل التقارير الخاصة بالخدمة على أن هذه على جانب عظيم من الأهمية . وينبغى أن تعمل مختصرة بقدر الإمكان ولكن شاملة لدائرة واسعة منظمة ولا زالت الأعمال الاجتماعية متأخرة جداً عن الزراعة

والتربية وغيرها من نواحى الخدمة الإنسانية فى أنه ليس لها تقارير إحصائية ثابتة . فمثلا فى الناحية الصحية نعرف معدل وفيات الأطفال وعدد ضحايا السل أو السرطان ولكن ليس لدينا إحصائيات ثابتة عن مشاكل التشرد والعوز . فلا يعرف أحد عدد الفقراء بالنسبة للمجموع العام للسكان . وكم عدد المعوزين الذين يحصلون على مساعدات من المنشآت الخاصة . وكم طفل يعال وكم طفل مهمل ينبغى أو لا ينبغى لهم عناية خاصة فى المنازل أو المنشآت » .

وينبغى تجنب التقارير المعقدة المطولة . فكثيراً ما يكون ازدحام الأرقام وكثرة الصفحات مضيعا للفائدة المرجوة من التقرير فيهمل وخير للتقرير أن يضغط فى أقل عدد ممكن من الصفحات فيوفر الجهد والوقت .

البيانات الاحصائية : يتضمن الاحصاء عدد العملاء أو المرضى الذين يعتنى بهم خلال الشهر مع بيان السن والجنس والدين ونوع الخدمة المقدمة لهم . وفى المنشآت التى تقوم بالتربية الجمعية تشمل الاحصائيات المواظبة إلى جانب تسجيل البيانات المختلفة كما يمكن أن تشمل عدد الزيارات التى يقوم بها أعضاء المنشأة أو الخدمات الأخرى متى يؤدونها وأسباب هذه الخدمات ومشاكل الأسر التى تخدمهم المنشأة . الخ وإلى جانب تعداد وتحليل الخدمات التى تقدمها المنشأة يمكن بيان الأحياء المحتاجة إلى عناية . كبيان عدد الأطفال فى حى المنشأة مع العمر والنوع والجنسية والتبعية والدين إلى غير ذلك من العوامل التى قد تكون مفيدة جداً .

وبالاختصار كل ما يقع فى منطقة المنشأة من خدمة يمكن أن تعد أو تقاس يدخل فى الاحصائيات .

تفسير الاحصائيات :

(ا) المقارنة : لا قيمة للاحصائية إذا أعدت دون الخروج منها بتفسيرات ودلالات . فمثلا إحصائيات الشهر الواحد فى عدة سنين يمكن مقارنتها فى أعمدة متوازية فى جدول لنستخرج منها بيانات مهمة عن الزيادة

والنقص وبنفس الطريقة تستخرج بيانات عن الجزء من السنة الذى انقضى منذ ابتدأت وكذلك الحال فى الداخل والمنصرف والميزانية . ويعبر عن هذه العلاقات بجداول بالنسبة المئوية من سنة إلى أخرى .

(ب) الرسوم البيانية : وبها تقارن بيانات مدة بأخرى وتستعمل فى بيان الأرقام الإجمالية للحالات المتناولة من شهر إلى آخر . أو لبيان تذبذبات الأرقام من شهر إلى آخر أو من سنة إلى أخرى . وهذه المقارنات بالرسوم البيانية على جانب عظيم من الأهمية . ولها أهمية خاصة فى تفسير الجداول المعقدة وتوضيحها أمام القائمين بالأمر . وباستعمال هذه الرسوم يمكن فهم الماضى والتنبؤ عن المستقبل .

(حـ) الشروح الكتابية : يضيف الرئيس المفكر والحكيم إلى الخرائط أو إلى البيانات شروحا كتابية تفسر العوامل المختلفة التى لا تظهر بوضوح تام مثال ذلك أن عدد المرضى الذين يعالجون بالأجر فى مستشفى ما قد ينخفض انخفاضاً عظيما فجأة بسبب خروج أحد الأطباء النطاسيين منه وقد تعتبر سكرتارية منشأة لمساعدة العائلات الهجر فى شهر من الشهور عاملا مهما فى وجود حالات العوز فتشرح بعض الأسباب الخاصة به وفى شهر آخر قد تلتفت إلى البطالة وتكتب عن الأسباب المؤدية إليها . وبهذه الشروح الكتابية تعطى البيانات قيمة ومعنى وحياة .

توحيد بيانات الاحصاء : ترجع أهمية الاحصاءات المقارنة إلى أن جميع المنشآت الاجتماعية تقوم بأعمال متشابهة فى بيئة واحدة . لذلك يجب أن تستخدم نوعا واحداً من التقارير Uniform service reports ومن التعاريف والتصانيف الخاصة بعملها حتى يمكن مقارنة أعمالها بعضها ببعض

مثال ذلك لا فائدة من محاولة مقارنة التكاليف اليومية للمريض بالمستشفيات إذا كان يعتبر مستشفى أو أكثر من مستشفيات رعاية الأمومة

إن كل أم طفل وكل طفل مريضين منفصلين عن بعضهما . بينما فى المستشفيات الأخرى تعتبر الأم وطفلها بمثابة مريض واحد .

كذلك لا تكون العلاقات الإحصائية صحيحة إذا كنا نجرى مقارنة لمستشفيين يحصى أحدهما المرضى ظهراً ويحصيها الآخر فى منتصف الليل .

وفى جمعيات مساعدة العائلات يزداد الالتباس فيما يتعلق مثلا بتعريف العناية الرئيسية major care والعناية الجزئية minor care . ويمكن إزالة جميع هذه الصعوبات بالتحليل الدقيق وبزيادة التفاهم بين الخدام الاجتماعيين فيما يتعلق بأهمية المقارنات الإحصائية . وبإرشاد وزارة الشئون الاجتماعية .

نظام حفظ الأوراق (الأرشيف) :

مشكلة الحفظ واسعة النطاق خصوصاً فى الأوراق بأنواعها من مستندات ورسائل ودفاتر وكتب ورسوم ... الخ .

وهذه المشكلة من أهم ما يشغل بال منظمى المكاتب وذلك بسبب كثرة الأوراق التى تتسلمها المنشأة وصور ما ترسله منها حتى أصبحت المستندات والأوراق عماد الأعمال . ومن هنا ظهرت ضرورة البحث عن أضمن الطرق التى تمكن الرجوع إلى هـــذه الأوراق فى المستقبل فى أى وقت وبأقل مجهود .

ومن العبث أن نلح فى إثبات أهمية هذا الموضوع لمختلف الهيئات مهما قل شأنها فطبيعى أنها إذا لم تنظم أوراقها بشكل يمكنها من الرجوع إليها أصبح مكتبها ملوءاً بالمهملات . وهذا يدعو بلا شك إلى ارتباك عملها وضياع المال والوقت فى البحث والتنقيب . وفقد بعض المستندات المهمة . ومما يدعو أيضاً إلى تنظيم الحفظ ضرورة الرجوع إلى هذه الأوراق فى حالة المنازعات وتسوية المسائل المعلقة وعمل الاحصائيات .

إن الحفظ والترتيب هما عماد النظام . وتتلخص مشكلة الحفظ فى كيفية ترتيب الأشياء المراد حفظها ترتيباً أبجدياً أو عددياً بعد عمل مجاميع منها

جغرافياً أو موضوعياً أو زمنياً . ثم كيفية وضع هذه الأشياء مادياً أفقياً مثلا أو رأسياً . وأخيراً استنباط الأدوات التى تمكن من حفظ هذه الأوراق حتى تكون فى مأمن من خطر الضياع والحريق والسرقة والتلف. وتمكن فى نفس الوقت من الرجوع إلى هذه الأوراق فى أقصر وقت وبأقل مجهود . وتشغل مكاناً صغيراً وبتكاليف معتدلة .

الأغراض التى يرمى إليها حفظ الأوراق :

١ — تبويب المواضيع بحيث يكون كل موضوع منفصلا انفصالا تاماً فى ملف خاص عن غيره .

٢ — الاحتفاظ بالأوراق (خطابات متبادلة ـ خرط ـ رسوما ـ برنامج ـ قصاصات صحف ـ إعلانات ـ الخ) . بحيث يرتب الملف ترتيباً تاريخيا كاملا شاملا لجميع الخطوات التى سار فيها الموضوع ـ والمحافظة على هذه الأوراق من التلف والضياع وكذلك على سريتها .

٣ — الوصول إلى البيانات والمعلومات المطلوبة فى أسرع وقت وبأيسر طريقة مع مراعاة الاقتصاد .

ويجب فى قسم المحفوظات توفر الشرائط الآتية :

(ا) ضمان سلامة الأوراق والسجلات من الحريق والسرقة وتسرب الأسرار .

(ب) توفر الشروط الصحية من حيث التهوية والضوء والوقاية من الأتربة والغبار .

(ج) توفر وسائل مرونة الأعمال كسرعة النقل واختبار أمتن الأثاث وأكثره موافقة لطبيعة العمل .

(د) الوجهة الاقتصادية . كتكاليف سعة قسم المحفوظات ووسائل منع التضخم ولا شك أنه لا يمكن درس نظام واحد نموذجي للحفظ حيث

أن أنواع المنشآت متعددة لحفظ أوراق نقابة يستدعى نظاماً خلاف نظام حفظ أوراق نادى . . الخ . فلكل مستلزمات خاصة .

بحث حالة المنشآت الاجتماعية :

لكى تتمكن المنشآت الاجتماعية من تحقيق أغراضها ولتنمية نواحى نشاطها يجب بحث حالتها من حين إلى آخر ويتضمن مثـــل هذا البحث العناصر الآتية :

(١) بيـانات عامة

اسم الجمعية أو المنشأة وصفتها وعنوانها : مؤسسة أم جمعية ، أهلية أم حكومية ، أصل أم فرع .

تاريخ الجمعية : تاريخ التأسيس ، الظروف التى ساعدت على إنشاء الجمعية الأشخاص الذين كان لهم الفضل فى تأسيسها ، رأس المال الذى بدأت به . . الخ .

أغراض الجمعية : الأغراض المدونة بالقانون الأساسى ، ماتحققه منها الجمعية وما لم تحققه ، هل هى أغراض واسعة جداً لا يتيسر تحقيقها أم محدودة ، هل تشمل المدينة كلها أم منطقة منها هل تشمل جميع من فى حاجة إلى المساعدة أم فئة معينة منهم ؟

الإدارة : المدير ومؤهلاته ، من يحل محله فى حالة غيابه .

مجلس الإدارة : أعضاؤه ، وظائفهم ، انتظام اجتماعاته ، فيم ينظر ، محاضر جلساته ، من المسئول عن تنفيذ قراراته ، اللجان المختلفة إن وجدت .

الجمعية العمومية : مدى انتظام اجتماعاتها ، محاضر جلساتها .

المستخدمون : وظائفهم ، مؤهلاتهم ، مدة خدمتهم ومدى استقرارهم ، مرتباتهم عند التعيين والآن ، ساعات العمل ، معاملتهم لعملاء الجمعية .

المتطوعون : عددهم ، مؤهلاتهم ، مهمتهم .

البناء والأثاث . هل بنيت دار الجمعية خصيصا لتحقيق أغراضها أم لا ، ملك أم إيجار ، تقسيم الدار ، التهوية والاضاءة . دورة المياه والمطبخ إن وجد ، النظافة العامة ، حالة الأثاثات من حيث ملاءمتها للعمل ، جديدة أم قديمة .

الحالة المالية : مفردات الإيرادات والمصروفات ، مدى توازنها ، الجهود التى تقوم بها لجمع المال ، النسبة بين المصروفات الإدارية والمصروفات الخاصة بالخدمات الفعلية

ممتلكات الجمعية وديونها : سجلات الحسابات ومستنداتها ومدى انتظامها

الخدمات : هل هناك لائحة لتنظيمها ، مقدارها ومواعيدها ورقابتها ، الاستمارات والبطاقات المستعملة وطرق الاحتفاظ بها ، السجلات والاحصاءات الخاصة بها .

ولما كانت هذه الخدمات تختلف باختلاف أغراض المنشأة سنتحدث فيما يلى عن أهم الخدمات التى تقوم بها المنشئات الاجتماعية .

(ب) نواحى النشاط

١ — المساعدات :

عدد الأشخاص الذين تساعدهم الجمعية ، جنسيتهم ، أعمارهم .

نوع المساعدة . مواد غذائية ، ملابس ، نقود ، التحويل إلى المنشآت المختصة . الخ .

سبب المساعدة : الفقر ، كثرة عدد أفراد الأسرة ، موت عائل الأسرة ، بطالة رب الأسرة .

هل هناك تحرى يقوم به اخصائيون ، أم يقتصر على التحريات الادارية أم على معلومات أعضاء مجلس الإدارة .

٢ — الإيواء :

شروط القبول : كيفية اختيار اللاجئين ، العدد الممكن قبوله ، العدد الموجود ، سن اللاجئين وحالتهم ، التحريات التى تعمل عن اللاجئين قبل التحاقهم ، فحص الطلبات . وهل يتولاه فرد أم لجنة .

الحالة الصحية للاجئين والعناية الطبية : هل للملجأ طبيب ، عدد زيارات الأسبوعية ، هل يكشف على اللاجئين قبل إلتحاقهم ، هل يعاد الكشف عليهم فى فترات ، هل توجد ممرضة ، هل يوجد معزل . ماهى الإجراءات التى تتبع مع المرضى ، عدد الحمامات ، النظافة العامة ، الكراسة الصحية .

التغذية : قاعة الأكل نظافتها ومساحتها ونظامها ، مقدار الغذاء الذى يقدم للاجئين وهل يكفى من حيث الكمية والنوع ، هل يفحص الطبيب من حين إلى آخر الغذاء .

التعليم والتربية : فصول الدراسة ، التعليم العام ، التعليم الصناعى ، نوع الصناعات وهل تتفق مع احتياجات المنطقة . توجيه اللاجئين مهنياً ، الاتصال بالبيئة ، المكافآت .

أوقات الفراغ : راديو ، سينما ، مكتبة ، ألعاب ، النشاط المدرسى .

النظام اليومى : مواعيد الاستيقاظ ، النوم ، الراحة ، الغذاء ، الرياضة ، الرقابة الليلية .

هل يشترك اللاجئين فى الأعمال الخاصة بتنظيم وتنظيف الملجأ ، هل يقرب الملجأ المعيشة فيه من الحياة العائلية ، نظم التأديب .

التوظيف وتتبع الحالات : الشروط التى يسمح بها للطفل بالخروج من الملجأ ، الترتيبات التى تعمل لضمان مستقبل المتخرج . هل يخرج الأطفال قبل إيجاد عمل لهم . ماهى الوسائل المتبعة لضمان استمرار الاتصال بين الولد والملجأ ؟

٣ — العلاج الطبي :

أقسام المنشأة المختلفة ، العيادة الخارجية ، الصيدلية ، المعمل والبحوث العلمية .

عدد الأسرة والدرجات والفروقات الموجودة بينها .

علاج المرضى ومعاملاتهم ، التغذية .

راحة المرضى (الحديقة ، المكتبة ، الراديو) .

النظافة :

٤ — تنظيم أوقات الفراغ :

شروط العضوية ، قيمة الاشتراك وكيفية الدفع .

عدد الأعضاء حسب أعمارهم وجنسياتهم ودياناتهم ومهنهم .

البرنامج وأنواع النشاط : عددها ومواعيدها ، المشتركون فيها والأماكن الخاصة بها وكيفية مزاولتها .

١ — التربية البدنية والرياضة (الألعاب والمباريات الرياضية) .

٢ — النشاط الثقافي (المحاضرات والمناظرات والمكتبة) .

٣ — النشاط الاجتماعي (حفلات التمثيل والموسيقى والسمر) .

مكانة المنشأة :

مكانة المنشأة من الناحية الاجتماعية (سمعتها ، الروح السائدة فيها) .

الجهود التي تتميز بها ومدى ماتؤديه للمجتمع .

الهيئات التي تتعاون معها والاتحادات المشتركة بها .

الفصل الرابع

تنظيم الاصلاح الاجتماعى

تعنى عبارة « تنظيم الاصلاح الاجتماعى » فى هذا البحث تنظيم وتحسين مشروعات وبرامج الاصلاح الاجتماعى .

وتنظيم الاصلاح الاجتماعى عبارة عن أسلوب فنى كالأساليب المستخدمة فى الخدمة الاجتماعية وهى تقصى الأحوال الفردية وقيادة الجماعات ويختلف عنهما فى أن الأسلوبين الثانى والثالث يرميان إلى إصلاح الأفراد عن طريق فنى التقصى والقيادة ، بينما يتجه تنظيم الاصلاح الاجتماعى نحو إصلاح البرامج الاجتماعية .

وقد تهتم البرامج الاجتماعية بمشكلة اجتماعية معينة كمشكلة السكن أو تشغيل الأطفال أو توحيد جهود أحد الميادين الاجتماعية — كإنشاء مكتب للمحفوظات الخاصة بالمساعدة أو تهتم بتقديم برنامج ميدان اجتماعى معين كإصلاح الأسر أو استثمار أوقات الفراغ أو الصحة العامة . وقد تشمل البرامج إحدى المدن أو المديريات أو البلاد بأجمعها .

وإذا تم وضع البرامج الاجتماعية ، فإن من الضرورى غالبا لتنفيذها استعمال عدة فنون عملية كفن تقصى الأحوال الفردية وفن قيادة الجماعات الخ . ويتصل هذان الفنان مباشرة بالأشخاص بمفردهم أو داخل الجماعات . بينما يتصل تنظيم الاصلاح الاجتماعى بالمنشآت الاجتماعية أو بالجمهور عامة — كلياً أو جزئياً — وعن طريقها يمكن تحسين برامج الاصلاح الاجتماعى لصالح أفراد السكان كلهم .

ويقوم تنظيم الإصلاح الاجتماعى على فكرة التحكم فى التطور الاجتماعى

بدلا من الانسياق مع التيار . فهو يرمى إلى توضيح كل ما يتعلق ببرامج الاصلاح الاجتماعى التى يمكن تنفيذها عن طريق نواحى نشاط معينة ومقدار النشاط المعين الذى يمكن القيام به فى وقت معين ، وكيفية القيام به ، أى الطريقة التى يجب استعمالها ومدى صلاحية هذه الطريقة وكيف يمكن تمويل هذا النشاط ، فكل هذه النواحى يجب التفكير فيها معا .

تطور فكرة التصميم الاجتماعى :

إن التصميم الاجتماعى بمعناه الحقيقى أحد المظاهر الحديثة ، ويرجع ظهوره إلى الأسباب الآتية :

١ — نشأة عن « فكرة التقدم » التى ظهرت فى القرون الأخيرة . فقد كان الإغريق ينظرون إلى الخلف نحو العصر الذهبى ولم يكونوا يتوقعون فى مستقبلهم حالة خيراً من حالتهم . وساد فى العصور الوسطى الاعتقاد بأن المجتمع يجب أن يظل على حالةStatic إلى أن ينهى الله العالم . أما الاعتقاد بفكرة التقدم المستمر نحو مايرغبه الناس ، فقد انتشرت انتشاراً كبيراً فى القرون الأخيرة . وإذا كان التقدم ممكنا فإن الرغبة فى توجيهه . أو تصميم الخطط بشأنه هى مظهر طبيعى من مظاهر هذه الفكرة .

٢ — ومن أسباب ظهور فكرة تصميم الخطط نظرية التطور Evolution إذ لما أصبحت نواميس التطور البيولوجى والاجتماعى، مسلما بها منذ عصر دارون زاد الاعتقاد بأن المجتمع يجب أن يتدرج نحو حالة أرقى من حالته الراهنة وزاد الإقتناع بأن هذا التطور يجب أن يقوم على وعى متزايد وأن يكون له هدف معين وبدلا من أن يتطور الناس بدون وعى وعلى غير هدى يجب أن يزداد تفكيرهم فى تطورهم وأن يتبصروا اتجاهه وأن يحاولوا السيطرة عليه لتوجيهه نحو هدف معين .

٣ — ومن أسباب تقدم فكرة تصميم الخطط نحو البحث العلمى فوظيفة العلم تفسير مظاهر الطبيعة والسيطرة عليها . وكلما نما العلم أصبح الناس أقدر

على تقدير الحوادث المستقبلة كأن يتنبأوا فى بحوثهم الفلكية بعودة مذنب فى القرن المقبل أو يقدروا النسبة المئوية الأفراد الذين يحتمل وفاتهم بالسرطان فى السنة المقبلة .

وقد تدرج الناس من التنبؤات السلبية إلى محاولة تغيير سير الحوادث والسيطرة عليها . عن طريق التنبؤ الإيجابى Participant predicting وهو معرفة ما يحتمل حدوثه والعمل وفقاً لهذه المعرفة .

٤ — ومن أسباب ظهور فكرة تصميم الخطط ، إزدياد نضوح التفكير الدينى فقد اعتبر الإنسان نفسه منذ آلاف السنين معتمداً على الآلهة أو على إله واحد وترتب على ذلك عدم استطاعته مساعدة نفسه .

وكثيراً ما كان الناس يتحدثون عن أنفسهم « كأبناء الله » وكانوا يدعون الله ليرعاهم كما يرعى الآباء الأطفال الصغار ومع توالى الزمن أصبح كثير من المفكرين الدينيين يعتقدون أن الله ينتظر من الإنسان أن يتحمل مسئولية العناية بنفسه . وأن يميز بين الخير والشر وأن يتحمل نتائج اختياره وأصبح بعض المفكرين يعتقدون أن النوع الإنسانى يجب أن ينتقل من مرحلة الطفولة الدينية إلى النضوج الدينى . ويجب ألا يتوقع الناس أن يأتيهم الرزق بدون عناء . ولكن يجب أن يعملوا ويرسموا الخطط لحل مشاكلهم وكما أن الطفل إذا كبر أصبح مستقلا فإذا ماصار أبا تحمل المسئولية إزاء من يعولهم ومن سيخلفونه بعده ، كذلك يجب أن تتدرج الإنسانية نحو دين أكثر نضوجا يقوم الناس بمقتضاه بتحمل المسئولية تجاه العجزة والمعوزين والمتشردين فى المجتمع وإزاء رفاهية الأجيال المقبلة ، لا أن يقتصروا على أن يدعوا الله أن يتولى رعايتهم بدلا منهم :

وكما أنه ، عندما يكبر الشخص ، يزداد ما يحمل من حب ورعاية نحو أولاده عما يحمله نحو آبائه ، كذلك فإن الإنسانية ، عندما تنضج ، لا تهتم كثيراً بعبادة أسلافها وعظمائها السالفين بل يزداد اهتمامها برفاهية ذريتها فى

المستقبل ويبين هذا النوع من التفكير الديني أهمية العناية بالتعليم ، وتحسين النسل وصيانة الموارد الطبيعية وتشييد نظامنا الاجتماعي والعمل لجعل العالم أكثر صلاحية لأبنائنا منه لنا ويتمسك بهذا الاتجاه ، الذي يتضمن ازدياد استقلال البشرية ، فريقان ، فريق الشيوعيين والإنسانيين الذين يستبعدون الاعتقاد بالله وفريق المؤمنين الورعين الذين يعتقدون أن الله يريد من أبنائه أن يتحملوا مسئولية عملهم أو إهمالهم .

وسنتحدث فى المباحث التالية عن عناصر « تنظيم الإصلاح الاجتماعى »

المبحث الأول

١ — التحقيقات الاجتماعية

ماهية التحقيق الاجتماعى :

عرف مستر شلبى هاريسون التحقيق الاجتماعى Social survey بأنه « عمل تعاونى يقوم بتطبيق الطرق العلمية فى دراسة المشاكل والأحوال الاجتماعية الجارية التى لها حدود جغرافية معينة ومظاهر ملموسة . ثم نشر الحقائق والنتائج والتوصيات الناتجة من هذه الدراسة ، بحيث تصبح بقدر الإمكان معرفة عامة بالموضوع ودفعا لتوجيه جهود صحيحة ومنسقة »

ولذلك فإن التحقيق لا يهتم فقط بجمع الحقائق عن المشاكل الاجتماعية بل بإثارة الرأى العام للقيام بإصلاحها ومن ثم يدعو الموظف ومهندس المساحة ومهندس المدن والعالم الطبيعى والمدرس والصحافى والإخصائى الاجتماعى لدراسة الحقائق التى تم الوصول إليها .

وقد ذكر فى تعريف آخر للتحقيق الاجتماعى أن المقصود به هو بحث وجهة نظر تفصيلية للتاريخ الاجتماعى والحياة الاجتماعية والحاجات والمشاكل الاجتماعية والاتجاه الاجتماعى المستقبل لمجتمع ما . وكما سيتضح

بعد . أما أن يشمل التحقيق نواحى النشاط المختلفة أو يتركز فى بحث ناحية أو مشكلة خاصة . ولو أن النواحى المختلفة تبحث بحثا اجتماعيا ، إلا أن التحقيق الاجتماعى يختلف عن التحقيق الصناعى والتحقيق الاقتصادى والتخطيطى للبلدان على أن التحقيق الاجتماعى قد يشمل بعض التنويه بهذه التحقيقات وبغيرها من مظاهر الحياة الاجتماعية المتصلة بالأحوال والمشاكل الاجتماعية . هذا والتحقيقات الاجتماعية التى يتناولها هذا البحث هى التحقيقات التى تختص بالمجتمعات المحلية ورغما عن ضيق نطاق هذه التحقيقات فان لها قيمتها فى إجراء التحقيقات الكبيرة . ويمكن للتحقيق الاجتماعى المحلى ، بل يجب ، أن يكون تحقيقا للمجتمع بواسطة المجتمع ولفائدة المجتمع، وبعبارة أخرى ، فان قيمة التحقيق الاجتماعى تتوقف على ما يقدمه أبناء المجتمع المحلى وعلى ما يقومون به نحو التطورات المحلية المستقبلة .

ويمكن إيضاح ذلك إذا أخذنا فى الاعتبار وجهتى النظر المختلفتين التى يمكن على ضوئهما دراسة منطقة ما ، فأحدهما مهمة الباحث الذى يرى فى المجتمع معيناً لا ينضب لاهتمام الأفراد مبقياً ومجدداً للحياة دائمة التغير . وكل ناحية منها ، فى ذاتها ، وفى علاقتها بالنواحى الأخرى وبالحياة الأوسع نطاقا . تستحسن دراسة مستمرة .

أما وجهة النظر الثانية فهى وجهة نظر المصلح الاجتماعى ، أو المواطن المنصت إلى الضمير ، الذى يرى فى المجتمع مجموعة من المشاكل الاجتماعية ومحاولة المجتمع المستمرة لتكييف نفسه مع الظروف المتغيرة تسير جنبا إلى جنب مع الرغبة الجامحة للأفراد المدفوعين بنية طيبة فى المساعدة على هذا التكييف . ولا يمكن تفضيل إحدى وجهتى النظر المذكورتين على الأخرى ، إذا لكل منهما فائدتها وضرورتها وقد سبق أو ذكرنا فى مستهل هذا الكلام أن التحقيق الاجتماعى هو الاطلاع على الحياة الاجتماعية للمجتمع . ولذا فهو لا يقتصر على ما نراه فيها من المبانى وما يحيط بها من جدران أو ما يكتنفها

من طرق المواصلات . ففى الحياة العامة عناصر مرئية ، ولكن توجد أيضاً عناصر غير مرئية . ومعرفة هذه العناصر على جانب كبير من الأهمية . ويمكن تكوين المعلومات عنها بالدراسة والبحث فالتحقيق الاجتماعى ، فى الحقيقة ، هو نظرة علمية مستوفاة للحياة الاجتماعية المحلية . وفوق هذا ؛ فان التحقيق الاجتماعى ليس — تماماً — مجموعة من النظريات والآراء حول الحياة الاجتماعية المحلية التى يراها المواطنون ، فان الكثيرين من هؤلاء يميلون إلى الظن ، فى بادىء الأمر بأنه ليس للتحقيق الاجتماعى هدف معين طالما أنهم قد أمضوا كل أو معظم عمرهم فى مجتمعهم وعرفوه تمام المعرفة . ولذلك فكل منهم ، يعيش طبقاً لوجهة النظر التى يراها ، فالعامل ورجل الأعمال والمالى والخادم الاجتماعى لكل منهم مصالحه ويعرف الحياة الاجتماعية للمجتمع من زاوية مصالحه الخاصة ، بشكل أوفى مما يعرفه أى فرد آخر عنها أو أكثر مما يمكن معرفته بأى تحقيق اجتماعى . ومهما كانت قيمة هذه المعلومات فردية . وإذا كان هناك من يسلم بها فإنما هو تسليم جزئى لعدد قليل من الأفراد . أما التحقيق الاجتماعى فيمكن ، ان يقال عنه ، إنه المعرفة الحقة التى تعتبر أو يمكن أن تصير تراثاً مشتركا . وبواسطتها يمكن لأى فرد ، بقدرته العادية ، أن يعرف الحقائق والآراء التى تشملها . وبوساطة هذه المعلومات يمكن لأعضاء المجتمع أن يتكاتفوا جميعا فى العمل لصالح الحياة الاجتماعية .

وأخيراً فان التحقيق الاجتماعى هو نظرة بشرية شاملة للموضوع الذى يتناوله ولا يهتم التحقيق الاجتماعى على وجه خاص بطبقة معينة من الناس أو بعملها أو بنواحى اهتمامها ، لأن حاجاتهم هى فى بعض الأحوال أكثر إلحاحا وأشد صعوبة من بعض المشاكل الأخرى التى يوليها التحقيق الاجتماعى أهمية خاصة . ولكن لكى يصل التحقيق الاجتماعى إلى غرضه الكامل ، فانه يجب أن يشمل كل الطبقات وكل أنواع وأحوال الرجال والنساء والأطفال وكل المعاهد الخاصة وكل مظاهر الحياة المحلية

لماذا تجرى التحقيقات الاجتماعية ؟

يجب على كل من يقترح إجراء تحقيق اجتماعى محلى أن يكون مستعداً لتقديم الأسباب التى يستند إليها اقتراحه . ولقد سبق أن ذكرنا بعض الآراء التى فى جانب التحقيقات الاجتماعية . وسنعرض لهـــا هنا بطريقة نظامية .

١ — يكشف التحقيق الاجتماعى عن المشاكل الأساسية التى ينظر إليها غالبا كل يوم من زاوية فردية خاصة ، فإن جميع المشتغلين بالأعمال اليومية التى تستحوز على اهتمامهم وجهدهم ، تجعلهم يتعودون النظر إلى هذه الأعمال نظرة عملية محضة . وهم لا يفكرون إلا فيما يجب أن يعملوه لانجاز الأشياء التى يجب أن تعمل أو ليزيدوا من عمل الأشيا التى من نفس النوع . وهذا الموقف شائع فى الحرف والأعمال . وهو ما يشعر به المرء هنا بشكل أتم ، عندما يؤدى خدمة اجتماعية سواء أقام بها كوظيفة يؤديها أو على سبيل التطوع لأنه فى هـذه الحالة . يزداد شعوره بضغط الحاجات العاجلة . وفضلا عن ذلك ، فإن المشتغل يميل إلى الاشتغال بحقائق مفردة ، فى حين أن الحقائق المتصلة بغيرها هى التى تكشف النقاب عن الصدق ، ووجودها هو أول وأهم شرط لمصلحة التحقيق الاجتماعى . وهؤلاء الذين يجرون التحقيقات الاجتماعية يعملون على التمييز بين الضروريات وغير الضروريات وبين الحقيقة والخيال وينظرون نظرة شاملة إلى الغابة بالرغم من وجود الأشجار . وإنه لفائدة كل من يهمه أمر الخدمة الاجتماعية ، يجب أن يلمس أن بذل الجهود ضرورى للسيطرة على أى موقف . وذلك لكى نحصل على صورة مضبوطة لكل ما يحدث ولكى نحكم على مقدار ما تقابل به الحاجات الموجودة ولدراسة الأسباب التى تكمن خلف هذه الحاجات والفوائد التى تجى من الجهود الاختيارية والرسمية التى بذلت لمواجهتها .

٢ — يكشف التحقيق الاجتماعى عن الحاجات التى لم يسبق معرفتها ويساعد على تقدير قيمة كل الحاجات بشكل أدق .

ولعله من اليسير أن نبرهن على هذه النقطة بعد ما ذكرناه آنفاً. فبجمع الحقائق الدقيقة عن السكان والمشاكل المحلية ، كما درسها من يهمهم الأمر ، والإحاطة بجميع ما يجرى بواسطة المنشآت المحلية المختلفة ، يجعل التحقيق فى الإمكان تقدير العرض والطلب للأعمال الاجتماعية وعمل هذا التقدير ، كأساس لتلبية الحاجات . هو جزء من أساليب العمل الناجح اليوم ويساعد التحقيق الاجتماعى على تطبيق هذه الطريقة السليمة من طرق العمل على الخدمة الاجتماعية .

٣ — يجمع التحقيق الاجتماعى بين الاستجابات العاطفية والعقلية المتصلة بالخدمة الاجتماعية ، فقد كانت جميع هذه الاستجابات المنطوية على معالجة الفقر والمرض والاجرام تقتصر قديماً على الناحية العاطفية . أما اليوم فالتفكير الصحيح فى هذه المسائل من الأهمية بمكان .

٤ — التحقيق الاجتماعى عبارة عن نوع من التعاون، لأن جميع الأفراد والهيئات التى تقوم بهذه الدراسة تتحد فى الوسائل العلمية التى تتخذها لهذا الغرض مهما اختلفت ميولها ونزعاتها الدينية أو السياسية .

٥ — التحقيق الاجتماعى ضرورى لتنفيذ أية خطة توضع لتنظيم الجهود الاجتماعية فهو يبين ميادين جميع هذه الجهود ويحدد مدى كل منها وهو الأساس الوحيد لمعرفة طبيعة المشاكل النوعية التى تستوجب العناية والعلاج حسب درجة أهميتها وسهولة التغلب عليها، كما أنه يوضح الخصائص التى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق لتحسين الاجتماعى ، مع الاقتصاد فى الجهد والوقت والتكاليف .

والتحقيق الاجتماعى هو السبيل العملى لوضع سياسة إنشائية متماسكة مكفولة النجاح أساسها تقدير الاحتياجات الحقيقية للشعب تقديراً دقيقاً يساعد على ضبط خطوات التقدم الاجتماعى بعيداً عن الارتجال الضار .

٦ ـ يساعد التحقيق الاجتماعى علم الاجتماع فى الحصول على مادته من تحليل بعض المجتمعات التى هى بمثابة معمل تجارب لعالم الاجتماع .

كما يساعد على تنمية الأساليب الفنية للخدمة الاجتماعية ، إذ تستلزم الخدمة الاجتماعية المجدية الاتصال بمنشآت أو جماعات معينة . ويجب أن يراعى فى هذا الاتصال أية اختلافات تميز البيئات والمواقف عن بعضها البعض . وهذه الاختلافات هى التى يظهرها التحقيق الاجتماعى .

كيفية إجراء تحقيق اجتماعى عملى :

مما يفيد الهيئات المحلية التى تهتم بإجراء تحقيقات اجتماعية الاقتراحات الآتية القائمة على التجارب العملية .

١ ــ التنظيم : إن الخطوة الأولى هى عرض الفكرة على الذين يهتمون بها ويبدون استعدادهم للعمل . وقد يكون هؤلاء فى بعض الأحوال أعضاء إحدى الهيئات كالأندية والجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية . وقد يستحسن فى الأحوال الأخرى دعوة بعض الأعيان من المواطنين والخدام الاجتماعيين لإجراء التحقيق المطلوب . وأبسط طرق العمل وأفضلها هى عقد اجتماع يعرض فيه أحد الخبراء موضوع التحقيق وإجراء المناقشة الأولى بشأنه ، فإذا كانت النتيجة مشجعة يمكن القيام بخطوات أخرى .

ويجب عند بدء العمل تكوين لجنة لإجراء التحقيق . وليس هناك داع لأن تكون هذه اللجنة كبيرة ولكنها يجب أن تشمل الأفراد الذين أظهروا اهتماما بالمشروع وأبدوا استعداداً لتكريس وقتهم وجهدهم للقيام بالعمل . ومثل هذه اللجنة إذا شكلت فى إحدى القرى قد تفيد فى تكوين مجلس تنظيم للقرية فيما بعد .

وإذا كان التحقيق يهتم بناحية خاصة من نواحى الحياة الاجتماعية المحلية فيكفى تكوين لجنة واحدة . وإذا كان ، من ناحية أخرى ، يهتم بأكثر من ناحية فيستحسن تعيين لجنة فرعية لكل ناحية من النواحى . ومن الواضح

أنه ، قبل بدء الخطوات التنفيذية ، يجب أن تعين اللجنة الرئيسية صفة التحقيق ، وما إذا كان يجب أن يكون عاما فى أغراضه أو إذا كان يجب اختيار بعض نواحى الحياة المحلية لبحثها ، فإذا كان الحال كذلك فما هى هذه النواحى . وفى كل حالة يجب أن يقرر فيما يتعلق بالمستخدمين والموارد المالية الموجودة . ما إذا كان التحرى سيكون محدوداً أم متسع النطاق وما إذا كان سيعهد بإجرائه إلى مستخدمين مأجورين أو إلى متطوعين .

وفى حالة وجود أى شك عن الناحية الملائمة التى يجب البدء بها يستحسن البدء بدراسة موضوع رعاية الأطفال والأحداث ويشمل هذا أعمال المنشآت الخاصة بالصبيان والفتيات وهذه الناحية من الميادين النافعة السهلة . وهى علاوة على ذلك من المسائل ذات الأهمية الكبيرة لأى مجتمع .

وسيكون من أعمال اللجنة الرئيسية للتحقيق ، بمساعدة أى لجنة فرعية معينة ، إجراء أعمال التحرى وجمع الحقائق والإحصائيات وتحضير التقارير ومناقشتها وتحمل مسئوليتها وبإشراك أكبر عـــدد من الأفراد فى اللجنة الرئيسية أو اللجان الفرعية يمكن زيادة الاهتمام بالعمل .

ومن المهم الحصول على موافقة البلدية أو المجلس المحلى والقيام بالمباحثات الخاصة بذلك فى وقت مبكر جداً . وإذا أمكن . جعل أعضاء المجلس البلدى أو المحلى ضمن الأعضاء الأول فى لجان التحقيق الرئيسية والفرعية . ومن المستحسن أيضا الحصول على تعضيد الهيئات الخيرية التى تهدف نحو ناحية خاصة من نواحى الحياة المحلية التى يهتم بها التحقيق وأيضاً على تعضيد الأفراد المتصلين بهذه الناحية .

ويجب ألا يحاول أعضاء لجنة التحرى السير فى الأعمال التفصيلية بدون نظام أو مساعدة وأى تحقيق ، ولو كان يبحث مشكلة بسيطة واحدة يتطلب بحثاً ابتدائياً عميقاً والاحتفاظ بسجلات دقيقة وترتيب الحقائق بمهارة وتحضير تقرير واضح ومبحوث جيداً . والوصول إلى هذه الأهداف يجب

أن ينظم التحقيق شخص يتاح له الوقت والجهد الكافيان وعلاوة على ذلك يجب تقديم النصائح المناسبة بصدد هذه المسائل ، كطرق البحث وكيفية عمل السجلات واستخراج النتائج ولا يمكن اقتراح طريقة واحدة أو بسيطة لإيجاد شخص مناسب لتنظيم التحقيق الاجتماعي إلا أنه يمكن الاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون مع الهيئات المحلية الأخرى .

وإذا كان غرض التحقيق محدوداً قد يمكن إيجاد أحد المواطنين الشبان (محام أو مهندس أو موظف) أو من يستطيع ، بعد أوقات العمل ، أن يخصص جزءاً من وقت فراغه لتنظيم التحقيق ومثل هذا التدبير يلائم النواحي الصغيرة .

وإذا كانت هناك جامعة أو مدرسة عليا . فإن لجنة التحقيق يجب أن تتصل بالعميد أو برئيس القسم الاجتماعي بالمعهد . ومن الطبيعي أن تهتم الجامعات والمدارس العليا أولا بواجباتها التعليمية وبالدراسات المختلفة التي يجب أن تقوم بها ولا تهتم بالتحقيقات إلا إذا كانت مواردها تسمح بذلك . ومن المفيد ـ مع ذلك ـ مباحثة السلطات الجامعية في طرق ووسائل تنظيم التحقيق المحلي وفي بعض الأحيان قد تجعل هذه المباحثات مستخدمي الجامعة يقومون بأعمال التنظيم المطلوبة . وإذا لم تكن هناك جامعة أو مدرسة عليا ، يجب الاتصال بممثلي المدارس الثانوية والفنية ويجب أن لا ننسى أن مستخدمي جميع هذه المعاهد مشغولين في الأعمال المسئولين عنها ولا يجدون أي وقت للتفرغ لأعمال أخرى ومع ذلك فمن الممكن دائماً تهيئة مستخدم أو أكثر منهم لتنظيم تحقيق اجتماعي ، إذا أمكن إثارة الاهتمام به .

ولا يعني تعيين المنظم إخلاء أعضاء لجنة التحقيق من التزاماتهم نحو العمل ويجب دائماً محاولة الحصول على التعاون الخيري في التحريات وفي الأعمال الأخرى التي يتطلبها التحقيق من أكبر عدد ممكن من الأفراد كلما أمكن ذلك ويجعل هذا التعاون الذين يقومون به يشعرون بالحاجات والمشاكل التي

لم يشعروا بها من قبل ويطلعهم على طرق البحث العلمى على أنه يجب فى تنظيم تحقيق اجتماعى بدون خبرة سابقة وعند الاستعانة بالمتطوعين الذين يقومون بهذا العمل الاهتمام بتلقينهم بعض المعلومات الأولية . ولا يحتاج الأمر إلى دراسة نظريات معينة . ولكن المهم هو وجوب اتصال المتطوعين بشخص ذى تجارب وثقافة مستمدين من القيام بتحقيقات سبق إجراؤها عن طريق المناقشة والتجارب الخاصة بكيفية السير فى العمل .

٢ — جمع بيانات البحث : لا يمكن وضع قواعد للاجراءات الممكن تطبيقها فى كل حالة . ويتوقف الكثير على غرض وصفة التحقيق المراد إجراؤه وعلى طول البحوث التفصيلية المراد القيام بها . ومهما يكن من الأمر فيمكن ذكر بعض النقط التى تظهر فى معظم الأحوال بشكل واحد .

ويجب أن يتخذ المنظم خطوات أولى بالتعاون مع لجنة التحقيق لنشر أغراض التحقيق والاهتمام بالحصول على تعضيد وتعاون الجمهور قبل التحريات . ومن أحسن الطرق ، فى أحوال كثيرة ، إرسال خطاب أو نشرة خاصة ويمكن استخدام الطريقتين .

وهناك ثلاث ملاحظات عن إجراءات التحريات يجب مراعاتها بدقة :-

(ا) من الخطأ دائماً إجراء تحريات خاصة للحصول على معلومات موجودة من قبل وفى الإمكان الحصول عليها . لذلك فإن البحث يجب أن يبدأ دائماً بجمع الإحصاءات التى تضعها مختلف الجهات الحكومية والأهلية عن أعمالها وبدراسة أية تقارير أو مستندات مطبوعة أو مخطوطة تتناول الموضوع المطلوب دراسته ويجب إجراء تحريات للحصول على هذه الأشياء وقبل بحث حالة أية منشأة يجب دراسة تقريرها "سنوى ومن ناحية أخرى يجب مراجعة بياناتها المطبوعة الأخرى وتقاريرها المنشورة فى الصحف بالرجوع إلى المستخدمين المسئولين .

(ب) يأخذ التحقيق عادة شكل أسئلة توجه إلى الأشخاص الذين يشملهم

البحث أو أى شخص يمكن أن يدلى بمعلومات نافعة للمحقق . وقد ينتقل المحقق إلى المكان المطلوب البحث فيه . أو يستدعى بعض أشخاص لسؤالهم . أو يوجه إليهم أسئلة كتابية الإجابة عنها . والطريقة الأولى ، أى انتقال المحقق ، أنجع وأوفى بالغرض . وقد أصبح استعمال الأسئلة منتشراً فى الوقت الحاضر . ولها فوائد عظيمة فى التحقيقات الاجتماعية .

ومع ذلك من الضرورى أن تشمل أية أســئلة توجه نتائج التجارب الماضية . أما الأسئلة التى يضعها الهواة فليس لها بكل تأكيد أثر كبير .

(ج) ويجب — فى أى تحقيق محلى — العناية فى توزيع العمل على المستخدمين المحليين الموجودين ، لكيلا تعطى أية فرصة لظهور العواطف الشخصية . من أى نوع كانت (كالمنافسة فى العمل) والأحقاد السياسية والمنافسة الشخصية ، والتى تؤثر على البحث .

٣ — تحليل بيانات البحث : بعد جمع البيانات من مختلف الجهات تنسق ويربط بين بعضها البعض . وكثيراً مايحدث عند تحليل الأرقام واستخلاص النتائج أن تبدو بعض الظواهر كحقائق ملموسة إلا أنها فى حاجة إلا دعم وإثبات لايمكن للباحث أن يستخلصه من البيانات التى تم جمعها ، فيكون لزاماً عليه أن يلجأ إلى كثير من الجهات الرسمية أو غير الرسمية ليستق منها البيانات الضرورية لإثبات هـذه الظواهر وللوصول إلى تحليل كامل يجب مقارنة البيانات السابقة بالمناطق الأخرى إن كانت هناك أرقام فى هــذا الشأن وكذلك يعمل الباحث على الاسترشاد بالمقارنات الدولية إذ أنها على جانب عظيم من الأهمية فى الأبحاث المختلفة . ومن ثم يجب الحصول على الإحصائيات الاجتماعية الخاصة بالدول الأخرى . ويعنى بتوحيد بياناتها التوحيد المناسب لإمكان إجراء هذه المقارنات . وأخيراً يفسر الباحث هذه البيانات بأن يحللها تحليلا استنتاجيا ويعلق عليها .

ويتخذ التحليل شكلين : التحليل القيمى Qualitative ويلجأ فيه الباحث

إلى تقسيم الحقائق ونقدها ووضع الفروض وإيجاد المستويات والمقاييس والمقارنة بها .

والتحليل العددى Quantitative ويلجأ فيه الباحث إلى تبويب النتائج والفحص النقدى للحقائق العددية واستخدام المتوسطات الإحصائية والأرقام القياسية ومقاييس التشتت والارتباط وحساب الاحتمالات الخ .

وعلى العموم يجب أن يتناول التحليل ما يأتى :

١ — تحليل دقيق للحالة كما تبدو من الإحصاءات والبحث .

٢ — دراسة العوامل ونواحى النشاط النافعة والضارة التى أدت إلى النتائج التى وصل إليها البحث .

٣ — وسائل المساعدة لتحسين الحالة أى وسائل تعهد العوامل النافعة وإنمائها .

٤ — وسائل التخلص من العوامل الضارة .

٥ — وضع برنامج يؤدى إلى تحسين الحالة وعرضه للمناقشة .

٦ — إعلان نتائج البحث :

لن يكون لإجراء التحقيق الاجتماعى أى تأثير إلا إذا عرضت النتائج فى شكل تقرير . ووضع هذا التقرير على أساس الحقائق المجموعة من جميع المصادر مهم بقدر أهمية التحريات التى سبقته . والتقارير وبخاصة فى حالة التحقيقات البسيطة ، يجب ألا تكون مجرد قائمة بعدد السكان وبأسماء المنشآت الموجودة مع بيان نواحى نشاطها بل يجب أن تكون بيانا وافيا يلخص جميع المعلومات الموجودة ويعطى استنتاجات عامة .

أما طريقة تحضير تقرير عن تحقيق اجتماعى فيمكن معرفتها من دراسة التقارير المطبوعة الخاصة بالتحقيقات . ويجب أن لا ننسى أن أحسن تقرير

عن تحقيق لن يكون له أى أثر إلا إذا احتوى على جملة اقتراحات بسيطة وواضحة عن الجهود التى يجب القيام بها مستقبلا ..

ولا يمكن أن يفرض الإصلاح على جماعة . إن لم يكن هناك اقتناع تام بمزايا الإصلاح فلا فائدة مطلقا من وضع مشروعات وتنفيذها إذا لم تكن ملائمة للحاجة فضلا عن توافر الشعور بالحاجة إليها .

ولا يمكن تحقيق هذا بنشر التقرير مرة أو مرتين فى الصحف العامة أو نشرات خاصة فالتحقيق مفيد للمشتغلين بالمسائل العامة وللمؤسسات ومفيد للمقارنة .

وليست كل النتائج يجوز نشرها فيجب التمييز بين مايصح ومالا يصح أن ينشر .

ويجب أن يستغرق النشر مدة طويلة وأن يتم على عدة دفعات .

ويجب أن تشجع الصحف المشروعات التى ينتهى إليها البحث وأن تدعمها بأبحاث وإحصاءات خاصة بالمدينة مع المقارنة بمدن أخرى تمت فيها نفس هذه المشروعات وتكون قد استفادت من تنفيذها . ويكون ذلك بعقد اجتماعات للصحفيين وكذلك فى المساجد والكنائس والمدارس إن أمكن .

كما يجب أن يمد الأهالى إذا طلبوا بنشرات كافية فيما يتعلق بشؤون الأسرة وإصلاحها وغير ذلك .

ويجب أيضا إلقاء محاضرات بصفة دائمة بمعرفة إخصائيين يمتازون بوضوح التعبير والقدرة على الاقتناع بحيث تعمل هذه المحاضرات على تكوين الضمير الاجتماعى .

ويجب كذلك تأليف لجان للاهتمام بالمشاكل الاجتماعية التى أظهرها البحث . إذ أن هذا يؤدى إلى الاهتمام والعناية بشؤون المدينة كما يترتب عليه الوقوف على كيفية مواجهة هذه المشاكل .

٥ — التمويل : يظهر من البيانات المتقدمة أن الغرض منها تمكين الجماعات المحلية من القيام بتحقيقات اجتماعية بدون أن تتحمل نفقات باهظة ، فاذا وجد منظم متطوع فإن المصاريف الوحيدة تقتصر عن ثمن المطبوعات والأوراق والبريد والمصاريف النثرية وتكاليف طبع التقرير (إذا رؤى طبعه) . وإذا كان الأمر يستلزم استخدام منظم بأجر ، فإن المصاريف ستكون بطبيعة الحال أكثر . ومع ذلك فيجب ألا يمنع الخوف من كثرة النفقات الهيئات المحلية عن القيام بتحقيق اجتماعى ، وإذا أمكن إيجاد التعاون المحلى ، فإن فى الإمكان إجراء تحقيق قيم بتكاليف بسيطة جداً .

أنواع التحقيقات الاجتماعية :

يمكن تقسيم التحقيقات الاجتماعية من حيث المدى ووفقاً لهذا التقسيم تنقسم التحقيقات الاجتماعية إلى ثلاثة أقسام :

١ — التحقيقات التى لها صفة عامة وشاملة General survey .

٢ — « المتعلقة بمظهر اجتماعى خاص أم بنظام أو بمشكلة معينة Spe:ial

٣ — التحقيقات التى تتخذ كمثال لبعض المظاهر والمشاكل الخاصة Sample

ويبحث النوع الأول فى المظاهر العامة للحياة الاجتماعية للقرية أو المدينة والحاجات والمشاكل المتصلة بكل مظهر وبالمنشآت التى تخدم هذه الحاجات كالمساكن والصحة والتعليم والترويح والعمل .

ويتوفر النوع الثانى على دراسة تفصيلية عن موضوع واحد كمنشآت الأطفال . أو ضعاف العقول أو المستشفيات أو تنظيم أوقات الفراغ . ومثل هذه الدراسة يجب أن تحتوى على إحصائيات تفصيلية ومقارنات بين الطرق التى تستعملها المنشآت المختلفة مع تحديد مقدار نجاحها أو فشلها .

أما التحقيقات الخاصة بالمدن الكبرى أو البلاد بأجمعها فيلاحظ أنها

حتى لو اقتصرت على أحد مظاهر الحياة الاجتماعية ، فان هـــذا المظهر من الاتساع بحيث لا يمكن بحثه بما لدينا من وسائل . وفي مثل هذه الأحوال تستخدم التحقيقات المثالية . ففي دراسة المساكن ، يصعب إجراء فحص تفصيلي لمساحة كبيرة ولكن يقع الاختيار على مناطق تجمع صفات ومشاكل مختلف أنواع المساكن وتجرى الدراسة عليها .

ويمكن تقسيم التحقيقات من حيث الموضوع وفقاً لأنواع المشاكل الاجتماعية المختلفة(١) . ومن الواضح أنه يمكن أن يجرى التحقيق ليكتشف كيف يسير كل أو بعض أو أحد أنواع النشاط الاجتماعي في المنشآت المختلفة الحكومية أو التجارية أو الخاصة غير التجارية في منطقة ما (محلية أو أقليمية أو أهلية) ومن حيث الموضوع (المادى أو الاجتماعي أو السيكولوجي) متأثراً بالشكل (الجغرافي أو الديموجرافي) خلال عصر (قديم أو معاصر أو مستقبل) .

وإذا نظرنا إلى الموضوع من الناحية الرياضية والعملية فاننا نجد مئات من البحوث المركبة الممكن إجراؤها من بين هذه الأوجه المختلفة ، على أن معظم التحقيقات الاجتماعية تتناول أحد الأشكال الرئيسية الآتية :

١ — بحث شامل لشكل الجماعة (البيئة الطبيعية والديموجرافية) أو لبعض نواحي نشاطها ، كما تبدو في الحاضر ، في منطقة محلية أو أقليمية ومن حيث الوضع المادى أو المتعلق بالنظم الاجتماعية أو السيكولوجية .

٢ - بحث شامل لأحد نواحي النشاط الاجتماعي أو المشاكل الاجتماعية كما تبدو في الحاضر في منطقة محلية أو أقليمية ومن حيث الأوضاع المادية والاجتماعية والسيكولوجية .

---

(١) Obsen, Edward-School & Community, Prentice Hall. N. Y. 1946 P. 172,

أمثلة لبعض التحقيقات الاجتماعية :

من أهم أنواع التحقيقات ما اقترحه لابلاى من عمل أبحاث خاصة لبحث حالة المعيشة ونفقات الأسرة . وتسمى monographies وهى عبارة عن دراسة تفصيلية لموضوع ضيق النطاق . وقد علق لابلاى أهمية كبرى على العائلة لأنها الوحدة الاجتماعية التى تبين بصفة دقيقة ظروف المعيشة فى الأمة

وكان لابلاى يكثر من استخدام التحقيقات المفردة ، وفيها يحقق موضوعاً واحداً محدود الأطراف يعتبر نموذجاً لموضوعات أخرى تماثله ويدرسه من كافة نواحيه غير مهمل واحداً من عناصره وما يخرج من النتائج يعتبر صحيحاً أيضاً بالنسبة لكل ما يماثل الموضوع الذى تخيره . وكان لابلاى فى استخدام هذه الطريقة يذهب إلى حد المغالاة . وكانت أبحاثه تتناول بصفة خاصة ، حالة العمال فى أوروبا ، فكان يتقصى ، أحوال بعض أسر منها يعدها نموذجاً للأسر الأخرى ويدرس ميزانيتها من إيراد ومصروف وكذلك حالة معيشتها فى أهم مظاهرها ويعمم النتائج التى يحصل عليها فيجعلها تتناول أيضاً سائر أسر العمال التى تماثلها . ومن مزايا هذه الطريقة أنها تعرض أمام أبصارنا قطعة من الحياة نراها كما هى فى الواقع ، لا مجرد متوسط حالات أو مجموعة لها . وهى أمور نتخيل وجودها دون أن نراها فى الواقع ، على أن استخدام هـــذه الطريقة ليس أمراً هيناً ، إذ قد تعترض المحقق صعوبات قل من يقدر على تذليلها فضلا عن أن فى تعميم ما يلاحظ فى حالة خاصة على سائر الحالات الأخرى التى يظن أنها تماثلها نصيباً كبيراً من المجازفة قد لا يصيب الإنسان الحقيقة من ورائه .

ومن الأعمال الهامة التى شاهدتها فى رومانيا ما قام به الأستاذ ديمترى جوستى بيوخارست من استخدام طرق مشابهة لتلك التى وضعت بمعرفة فردريك لابلاى وباتريك جيدز لدراسة العناصر الثلاثة « السكان والعمل والبيئة الجغرافية » وذلك بتنظيم تحريات فى نفس المنطقة التى تجرى بها بوساطة

فرق من الخبراء والطلبة المعتادين على البحث الاجتماعى ويضم كل فريق للدراسة نحو ٤٠ عضوا بينهم الاقتصاديون والمهندسون والزراعيون وخبراء الغابات والأطباء البشريون والبيطريون والمهندسون والأفراد الذين يهتمون بالمشاكل الاجتماعية والاخصائيون فى التقاليد (الشعبة الفولكلور) ويكلف هذا الفريق بوضع بحث كامل عن المنطقة وتطبع نتائج هذه الأبحاث بمجلة « أرشيف العلم والإصلاح الاجتماعى » ومجلة علم الاجتماع الرومانى ، وتعمل هذة الأبحاث فى فصل الصيف .

وقد ألفوا أيضاً فرقا من الطلبة مكونة من ٨ إلى ١٥ عضوا يعملون فى قرية واحدة مدة ثلاث سنوات متوالية

ويشرف على عمل هذه الفرق موظفو مؤسسة الأمير كارول الثقافية المنضم إليها أيضاً الأستاذ جوستى وكما تشرف عليها جامعة بخارست ومعهد رومانيا الاجتماعى .

وقد بلغ عدد الفرق التى كانت تعمل سنة ١٩٣٦ ، ٤٧ فرقة مكونة من ٤٧٧ عضواً ويتكون العمل أولا من القيام بدراسة اجتماعية للقرية وفقا للبرنامج التفصيلى الذى توافق عليه الفرق المكلفة بالدراسة ولا تقتصر الفرق على أعمال البحث بل تقدم فى نفس الوقت ـ بمحض إرادتها ـ مساعدات عملية للريفيين كما تعمل على تكوينهم فيساعدونهم على التغلب بأنفسهم على المصاعب التى تعترضهم . وأخيراً فإنهم يحاولون الحصول على مساعدة الفلاحين النابهين وكذا ممثلى المهن الحرة فى القيام بالدراسات المحلية

ومن الواضح أنه يمكن الحصول أيضا على تعاون مماثل لذلك الذى تقدم وصفه ليس فقط بين الاخصائيين والطلبة . ولكن أيضا بين الاخصائيين والسكان الزراعيين بالمنطقة . وقد نجحوا فى انجلترا فى المدن والقرى فى إجراء كثير من التحقيقات الاجتماعية وفى الحصول على مساعدة المدرسين وطلبة المدارس وقد كانت النتيجة مرضية جداً .

ومما لا شك فيه أن الطلبة يستطيعون أن يعملوا كرسل إصلاح لنشر الأفكار الحديثة فى القرى التى تظل متأخرة مادامت بعيدة عن هذه الأفكار وقد أظهر نجاح بعض هذه الدراسات التى قام بها فى بريطانيا طلبة المدارس تحت إشراف مكتب رئيسى النتائج العظيمة التى يمكن الحصول عليه بإثارة حماس الشباب كما أن استخدام هذه الطريقة لتحقيق مثل هذا العمل الاجتماعى الهام يتلاءم فى نفس الوقت مع النظريات الحديثة فى التعليم .

ولتنظيم البحث الاجتماعى فى مصر يجب بما يأتى :

١ ـ تنظيم مكتب البحوث الفنية بوزارة الشئون الاجتماعية بتعيين اخصائيين فى البحث الاجتماعى به ووضع برنامج للبحوث التى يجب أن يقوم بها وتزويده بمكتبة اجتماعية وافية وإصدار نشرات خاصة بالبحوث التى يقوم بهـا . ويجب أن يتعاون المكتب مع مصلحة الاحصاء لكى تتولى جمع معلومات إحصائية تتصل بمشاريع الوزارة والتشريعات المحتمل إصدارها كالإحصاءات الخاصة بمشاكل العمل وبميزانية الأسرة وبالمساكن الخ .

٢ ـ إنشاء معاهد للعلوم الاجتماعية بالجامعات المصرية وتهيئة جميع الوسائل اللازمة لها للقيام بالبحوث الاجتماعية .

٣ ـ العمل على توسيع نشاط الهيئات الأهلية التى تشتغل بالبحث الاجتماعى كالجمعية المصرية للاحصاء والتشريع وجمعية الدراسات الاجتماعية الخ وتشجيع الهيئات الأخرى على العناية بالبحث الاجتماعى .

٤ ـ إيجاد تعاون وثيق بين مصلحة الاحصاء وجميع أقسام الاحصاء فى مختلف الوزارات كأقسام الاحصاء فى وزارات التربية والتعليم والزراعة والصحة وكذا الجمعيات التى تقوم بالبحث الاجتماعى .

٥ ـ تشجيع لجان الشؤون الاجتماعية بالمجالس المحلية والبلدية على القيام بدراسات اجتماعية محلية فى البيئة الموجودة بها .

ويمكن أن تضم كل لجنة أعضاء حكوميين يمثلون مختلف المصالح الحكومية وأعضاء أهليين يمثل كل منهم إحدى الجمعيات الآتية : الجمعيات التى تهتم بالطفولة ، الجمعيات الخيرية التى تقوم بمساعدة الفقراء . الجمعيات التى تهتم بتنظيم أوقات الفراغ ، الجمعيات التى تدير مطاعم الشعب الأهلية ، الجمعيات التى تدير الملاجىء الأهلية ، الجمعيات التى تدير المدارس الحرة .

ويجوز لهذه اللجنة أن تستعين ببعض الاخصائيين والفنيين ممن ترى الاستفادة منهم .

ويمكنها أن تتعاون فى عملها مع الجامعة ومختلف الجمعيات التى تهتم بالإصلاح الاجتماعى بالمدينة .

ويعين لهذه اللجنة سكرتير دائم من الاخصائيين الاجتماعيين على أن تكون له تجارب واسعة بالبحوث الاجتماعية ويكون تعيينه عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية التى يعتبر مندوباً لها .

وتقوم اللجنة المذكورة بالأعمال الآتية :

١ — جمع المعلومات الاجتماعية الضرورية وإجراء الأبحاث فى المسائل الاجتماعية التى تهم المدينة كلما كان ذلك مستطاعاً ومناقشتها فى اجتماعات دورية خاصة .

٢ — استنباط الحلول والمشروعات الخاصة بالمسائل الاجتماعية والتعاون مع الهيئات الحكومية والأهلية فى تحقيقها .

٣ — تنظيم حلقات البحث ومحاضرات عامة وعقد مؤتمرات من وقت لآخر فى المسائل الاجتماعية .

٤ — تكوين مكتبة خاصة بالمسائل الاجتماعية واستخدامها كمركز للوثائق والاستعلامات بحيث يستطيع أن يجد المهتمين بالمسائل الاجتماعية بكيفية سريعة وعلمية ، البيانات التى يحتاجون إليها .

٥ — القيام بالدعاية اللازمة لتهذيب الرأى العام بنشر بحوث اللجنة ومحاضراتها وإصدار مجلة إن أمكن ، للمسائل الاجتماعية .

المبحث الثانى

الدعاية وتنوير الرأى العام

الدعاية هى العمل بكل وسيلة شريفة ممكنة للاقناع ولإحراز الثقة لأى عمل مشروع شريف .

والدعاية هى أيضاً العامل الذى نؤثر به على الناس فيعملون ويفكرون فى شىء ماقد لا يعملوه أو يفكروا فيه لو تركوا لأنفسهم .

وفى هذا المقام يختلف الداعية عن العالم أو الباحث فهو لا يحاول أن يقنع نفسه بالبحث عن الحقائق أو إذاعتها وتركها تتكلم عن نفسها غير مهتم كثيراً أو قليلا بقبول دعوته أو رفضها ، ولكن على النقيض من ذلك فان نجاح الداعية أو فشله يتوقف على هذا القبول أو رفضه .

ضرورة الداعية الاجتماعية .

يسبق الدعاية كل انقلاب سياسى ، أو اجتماعى أو دينى . أو اقتصادى وكل لون جديد من ألوان الحياة .

ومن غير الدعاية لا يكون للأمر الجديد أية قوة فى الظهور أو الانتشار ، فلا يمكن أن يكون عقيدة يعتنقها أفراد الشعب ، بل إنهم ينكرون هذا الأمر المستحدث إنكاراً فيه عنادومكابرة ، فالناس أعداء مايجهلون ؛ وهذا طبيعى لأنهم يتعلقون بالماضى الذى عرفوه واصطلحوا على تمجيده واتفقوا على إقراره . فيؤثرونه على الجديد الذى لم يدخل نفوسهم ولم يبلغ قلوبهم ولهم المعذرة فى هذه المقاومة ، إذ لا بد أن يدركوا هذه المبادىء الجديدة أولا بعض الإدراك وأن يتعرفوا شيئاً من آثارها ونتائجها ، لتتغير عقليتهم بعض التغير ، وتتبدل نفسيتهم بعض التبدل ، وإلا نشبت المعارك فى السر والعلانية .

من أجل هذا كانت الدعوة ضرورية ، والتاريخ شاهد على ضرورتها ، فهؤلاء الأمويون قد دعوا الناس إلى سياستهم مستعينين بطائفة من فحول الشعراء والخطباء والكتاب والمصلحين . وقام الهاشميون بالدعاية لأنفسهم. يدعون الناس إلى نصرتهم ضد الأمويين .

وأولئك رجال الشيعة من العلويين بالمغرب قد استعانوا برجالاتهم وأتباعهم وشعرائهم فى نشر مبادئهم السياسية والدينية . فكان من بين دعاتهم ابن هانىء الأندلسى الشاعر المشهور الذى نشر بقصائده كثيراً من تعاليم الشيعة ، وكان له أثره البالغ فى حمل الناس على التمسك بمعتقداتهم الشيعية ، وعلى الالتفاف حول الخلفاء العلويين .

وقامت الثورة الفرنسية على أثر الدعاية المستمرة للحرية والأخاء والمساواة وقام بها أولو الرأى من الأدباء والحكماء من أمثال : روبسبير ودانتون ومارا وغيرهم .

وقد خاب فى كل زمن من دعا الناس بالعسف والإكراه . وساقهم بالسيف والرماح إلى الإذعان لأوامره ، والخضوع لقوته . فإن دعوة تؤسس على الإكراه لاتولد إلا الكراهية . ولا تنتج سوى المقت والرعب. ولا تأتى إلا بعكس المطلوب . لأن الناس إذا أرغموا على أمر أخفوا فى أنفسهم مالا يبدون . فتتحرك جوارحهم الظاهرة بغير ما تنطق به قلوبهم الباطنة . وتتحرك ألسنتهم الخاشعة بغير ما يجول فى خواطرهم وذواكرهم . وسرعان ماينقلبون أعداء مجاهرين بالعداوة إذا ما أحسوا من الداعى الجبار ضعفاً فيه وتراجعاً . أو شعروا أن سيفه قد عاد إلى غمده .

وظيفة الدعاية الاجتماعية :

إن وظيفة الدعاية الاجتماعية يتلخص فى أمرين :

الأول : بيان مافى المجتمع الحاضر من أمراض وعيوب ، والفحص عن أسبابها أو دراسة أحوالها وتطوراتها . وتتبع ظواهرها ومضاعفاتها . وجمع

الإحصاءات والبيانات الخاصة بها . ثم اقتراح وسائل علاجها ورسم الطريق لهذا العلاج .

الثانى : تصوير مثل أعلى للمجتمع المطلوب . والدعوة إلى هذا المثل وبث فكرته فى النفوس ، وإقناع الجميع بضرورة العمل لتحقيقه فى عالم الوجود . إذ أن خلق المجتمع الصالح لايتم بمجرد بيان مافى المجتمع الحاضر من عيوب . بل لابد من رسم صورة للمجتمع الصالح الذى نريده .

وللدعاية فى تحقيق هذين الغرضين أهمية لاتقل عن أهمية التشريع . ذلك أن الإصلاح الاجتماعى عمل عسير لا يتم بمجرد الرغبة فى إتمامه . وهو يقتضى من فريق من الشعب تضحيات معقولة اعتاد ألا يبذلها يوم كان المجتمع والنظر فى أمره نافلة لاتعنى أحداً . كما أنه يقتضى من الفريق الآخر يقظة واستعداد لقبول الإصلاح .

ولعل هذه هى مشكلة الإصلاحات الاجتماعية ، فهى مسألة وجدانية واقتصادية وقانونية وصحية وبتعبير مجمل : مسالة إنسانية معقدة كتعقيد الإنسان ذاته ، وكل إغفال لعقدة من العقد يؤخر حلها جميعاً . إن لم يحدث بها مشكلات وعقداً جديدة .

ومن هنا تبرز أهمية الدعاية الاجتماعية ، فهى أول وسائل التهيئة لقبول الإصلاح وتفتح مغاليق الأذهان والنفوس للدعوة الإصلاحية .

فالطبقات العليا يجب أن تهبط قليلا والطبقات الدنيا يجب أن ترتفع قليلا لتتقابلا فتتفاهما على معنى الإصلاح والدعاية الاجتماعية هى التى تأخذ بأيديهما لتجمعهما عند خطة معينة فيتواجهان ويكون التفاهم والاقتناع .

الدعاية والأعمال الاجتماعية :

كانت الدعاية دائماً جزءاً من العمل الاجتماعى ، وتستخدم اليوم للأغراض الآتية :

١ — الحصول على فهم متزايد للحاجات والبرامج الاجتماعية

٢ — توفير الموارد المالية الضرورية للخدمات الاجتماعية سواء أكانت عامة أو خاصة.

٣ — التأثير على الاتجاهات الفكرية وتغيير العادات السيئة .

٤ — ادخال المساعدة العامة فى القوانين الاجتماعية .

وتستخدم المنشآت الجديدة فى برامج دعايتها جميع الطرق المألوفة للاتصال بالجمهور كالصحافة والنشرات والصور والسينما والتمثيل والاذاعة والاجتماعات والمعارض .

ولا تقتصر برامج الدعاية الواسعة على الأخبار بل تتعداها إلى إيصال المعلومات والتهذيب ويزداد تقدير العمل الاجتماعى شيئاً فشيئاً لأهمية محتويات الموضوع وطريقة التقديم .

وهذه الفكرة الواسعة عن الدعاية هى عبارة عن إنارة الرأى العام وإيصال المعلومات العميقة وتقديم الخدمات أو شرح المشاكل المتصلة بحياة المجتمع .

وتتصل إنارة الرأى العام ، باعتبارها موضوع عناية العمل الاجتماعى اليوم ، ببرامج ونظام كل منشأة وهى نتاج سياسة معينة عن العلاقات مع الجمهور . وتتطلب اشتراك أعضاء مجلس الإدارة والمتطوعين والاخصائيين الاجتماعيين وموظفى الدعاية وتستخدم جميع أنواع الصلات الشخصية والمهنية والمدنية للتأثير على أكبر عدد ممكن من الناس .

وتصبح الدعاية فى هذه العملية وسيلة ضرورية لغاية معينة . ولتعريف إنارة الرأى العام والدعاية بعبارة مشتركة من الصعوبة بمكان لأن ممارستها ترتبط بينهما وتستعمل كل التعبيرين .

الدعاية بالمنشآت الاجتماعية :

ليست السمعة الطيبة التى تحرزها منشأة اجتماعية من عنايتها بمسائلها

المالية إلا ناحية من نواحى الشهرة العالية التى ينبغى أن تبنيها لنفسها على أساس خطة منظمة للاعلان . ويقتضى ذلك دراسة نشاط مستخدميها وكل ناحية من نواحى مظهرها وسياستها .

وتظهر هذه الاتجاهات فى تعاونها مع الأهلين وفائدتها للجمهور الذى تخدمه وتقديرها الدقيق للأوجه الضرورية لاستمرارها فى أداء عملها .

ويمكن تلخيص الأسس التى تقوم عليها شهرة المنشأة الاجتماعية فيما يلى :

(ا) المظهر الخارجى : لكل ناحية من نواحى المنشأة نصيب فى تكوين الشعور العام نحوها فمظهر مكاتبها الإدارية وبنائها وسيارتها ورجالها ... الخ . كل أولئك يعمل على تكوين فكرة الجمهور عن المنشأة .

(ب) روح القائمين بأمر المنشأة واتجاههم : يظهر ذلك فى طريقة معاملتهم وانطوائها على احترامهم والعطف عليهم وتقدير ظروفهم حتى الساعى ينبغى أن يكون حديثه لطيفاً لأن كل فرد من أفراد المنشأة له أثره فى تكوين النظرة التى ينظرها الناس إليها .

(ج) نوع الخدمة التى تؤديها المنشأة : وهذه ناحية رئيسية فى الإعلان عن المنشأة فكل إهمال وسوء معاملة يتناقله الناس فيما بينهم فيعود على المنشأة بمتاعب كثيرة ولا تستطيع منشأة اجتماعية أن تتقدم إلا إذا قدمت للجمهور من الخدمات ما يرضيه ويشعر معه بالعطف والفائدة المرجوة .

وإلى جانب الرأى العام الحسن الذى يجب أن تحرص المنشأة على إحرازه يجب أن يكون للقائمين بأمر المنشأة برنامج معين مرسوم للاعلان عنها يقوم على كاهل الرئيس ومعاونيه . فالرئيس يجب أن يعرف تماماً أن خلق الرأى العام الحسن فى المنشأة من أهم مسئولياته وعلى ذلك يجب أن يكون إشرافه على المنشأة ونواحى العمل فيها إشرافا مباشراً .

وللقيام بهذا الإعلان على خير وجه يجب أن يكون للمنشأة لجنة مهمتها العمل باستمرار على كسب ثقة الجهور والحصول على السمعة الطيبة فى مختلف

النواحى . وليس هؤلاء الأعضاء فقط هم المنوط بهم هذا الواجب بل أن كل فرد فى المنشأة ينبغى أن يتقبل رأيه ويسمع صوته فى هذه الناحية .

وعلى المنشأة أن تبث فى أعضائها روح الاهتمام بالناحية الإنشائية دائماً فتشجعهم على مايبدون من آراء صائبة أو تجارب شخصية

وعلى المنشأة أن يكون الإنسجام والتعاون بينها وبين فروعها تاما كما يلاحظ فى جمعيات الإحسان الناجحة وينبغى العلم أن التعاون الوثيق بين أفراد المنشأة من الكاتب الصغير إلى الرئيس عامل مهم جداً فى تكوين الرأى العام نحو المنشأة كما ينبغى أن يعلموا جميعاً أن تكوين رأى عام طيب هو أهم أعمال المنشأة .

الإعلان المثمر :

يجب أن يكون الإعلان الذى تقوم به المنشأة ذا معنى أو ذا أثر فكثير من المنشآت تلجأ إلى الإعلانات الجوفاء . فالإعلان يجب أن يتبين منه القارىء عمل المنشأة والمشكلات التى تقابلها والطرق التى تحل بها هذه المشكلات فليس نجاح الإعلان بالمقدار ولكن بالنوع وليس نجاح الإعلان عن المنشأة بأن يعرف كل شخص اسمها ولكن بأن يعلم كل من يعرف اسمها ماذا تؤديه للمواطنين من خدمات .

تكاليف الإعلان :

يجب ألا يكلف الإعلان كثيراً كما أن القائمين بالمنشأة ينبغى ألا يحجموا عن الإعلان بحجة أنه يكلف كثيراً . ومن وسائل الإعلان التحدث إلى الناس حديثاً عاما فى الراديو أو فى اجتماع عام وفى الصحف . وهنا ينبغى أن نعرف أن الأخبار التى تذيعها المنشأة عن أعمالها أهم من الطريقة التى تنشرها بها فالأعمال خير إعلان .

ومن أهم الوسائل التى تستخدم عادة فى الدعاية ما يأتى :

١ - الصحف والمجلات .

٢ — إرسال الخطابات والدوريات للموسرين والمتبرعين .

٣ — الكراسات والنشرات .

٤ — إعلانات الحائط .

٥ — الصور والنشرات .

٦ - الأحاديث .

٧ — المعارض .

٨ — الحفلات العامة .

٩ — علاقات المستخدمين الشخصية . . الخ .

ومما يجب ملاحظته فى الصحف الاتصال المباشر بكتابة المقالات والخطابات المفتوحة أما الإعلانات ذات الأجر فاستعمالها يجب أن يكون محدوداً . وكذلك يمكن الاتصال غير المباشر بإرسال أخبار عن الأشخاص والاجتماعات والأعمال التى تمت وخلق أخبار متنوعة ولكن باحتراس تام .

مبادىء الدعاية :

١ — يجب أن ترسم خطة الدعاية بعناية وأن ترصد الأموال اللازمة لها وأن تنسق الجهود الخاصة بها .

٢ — يجب أن يكون غرض الدعاية خدمة الحاجات البشرية لا الربح أو الظهور .

٣ — يجب أن تكون الدعاية مطابقة للواقع وأن تكون خالية من الأكاذيب والمبالغات فتكون محدودة بقدر الإمكان تفسر تماما الأغراض المنشودة .

٤ — يجب تجنب الدعاية المبكرة فليس من الصواب فرض نوع من الإصلاح ليست الجماعة متهيئة له .

٥ ـ يجب ألا تكون الدعاية ذات جانب واحد ، وألا تسيء إلى الأقليات العنصرية أو الجنسية أو الدينية .

٦ ـ يجب ألا تقنع الدعاية بالنتائج المؤقتة أو تنزل إلى المستوى الوضيع ، على أن ذلك لا يعنى عدم استعمال التعابير الشعبية إذ لها أهميتها .

القواعد السيكولوجية الخاصة بالدعاية :

يحسن بالقائمين بحملة دعاية أن يجتهدوا فى الوصول إلى نفسية الجمهور بكل الطرق الممكنة . وأن يستجلبوا رضاءه وإعجابه وذلك بالوسائل الآتية :

(أولا) قواعد عامة :

١ ـ يجب استخدام القواعد العلمية فى الدعاية من حيث وضع الخطط وتنفيذها وقياس نتائجها .

٢ ـ يجب أن تثير الدعاية كل من العقل والعاطفة والإرادة .

٣ ـ يجب دراسة نفسية وثقافة السكان الذين توجه إليهم الدعاية .

٤ ـ يجب استعمال الوسائل اللازمة لكل نوع من السكان .

٥ ـ يجب أن تكون الدعاية محكمة ، واضحة ومختصرة وأن تقوم على الذوق الجميل فى المادة والموضوع .

٦ ـ يجب حسن اختيار الأوقات الملائمة للدعاية وتحديد المدة اللازمة لها .

(ثانياً) وسائل إلفات النظر :

لإلفات نظر الجمهور يجب مراعاة ما يأتى .

١ ـ عدم وجود منبه عكسى .

٢ ـ الاهتمام بالمظهر كالبريق واللون والحجم .

٣ ـ استخدام الأشياء المضادة لبعضها البعض .

٤ ـ إظهار الأشياء المعروفة ، بحيث تلفت النظر عن الأشياء الغريبة .

٥ ـ سهولة الفهم .

(ثالثا) وسائل المحافظة على الانتباه .

١ ـ الصور الفكرية الواضحة .

٢ ـ التطبيق الشخصى للأفكار .

٣ ـ انتظار النتيجة بشوق .

٤ ـ الدعاية الخفيفة .

٥ ـ الاتصال الشخصى .

٦ ـ التكرار مع التنويع والتبديل .

(رابعا) وسائل الحصول على تلبية الدعاية .

١ ـ تحاول الدعاية أن تستثير رغبات الناس كالرغبة فى حفظ النفس وفى الصحة وطول العمر وفى كسب الشهرة وفى الرقى وفى الاطلاع .. الخ كما تحاول أن تستثير مخاوفهم كالخوف من الشيخوخة والمرض والفقر والقبح وغضب المجتمع .

٢ ـ تحاول الدعاية تغيير الرغبات إن هى وجدت فيها مالا يتفق وماتدعو إليه عن طريق التأثير العاطفى المباشر وعن طريق التأثير على العقل وإقناع الناس بالحجج المقبولة وعن طريق تحويل انتباه الناس عن رغبة أساسية إلى رغبة أخرى ثانوية .

٣ ـ تعمل الدعاية على استثارة الشعور السار والروح الاجتماعية وأهمية القيام بالواجب واحترام العادات الاجتماعية والتحريض على العمل وإزالة العقبات واستخدام الحجج .. الخ .

التخصص فى الدعاية .

كانت المنشآت المختلفة تتولى جميع الأعمال الخاصة بالدعاية والإعلان

إلى بضع سنوات مضت فكانت المنشآت تقوم بتصميم الإعلانات وإخراجها. غير أنه فى السنوات الأخيرة اتجهت المنشآت الكبرى فى بلاد الغرب إلى التعاقد مع شركات الإعلان لتقوم الثانية بكل أعمال الدعاية وبالإعلان عن الأولى فى حدود مبلغ يتفق عليه الطرفان .

ولقد نجحت هذه الطريقة نجاحا باهراً وبرهنت على أنها أوفر للمنشأة المعلنة من الطريقة السابقة ولا غرو فإن شركات الإعلانات لا هم لها سوى التفنن فى ابتداع أساليب الدعاية وهى أدرى من المنشآت بكل ماله علاقة بهذا الموضوع ثم إن إخراجها يفوق كل إخراج من حيث الفن والذوق لأنها تستخدم أمهر الرسامين والمصورين . وأهم من ذلك كله أنها تقوم بعدة بحوث فى الأوساط المختلفة تمهيداً للحملات الإعلانية حتى تضمن نجاحها وبذلك لا تضيع المصاريف الهائلة التى تصرف فى إخراج الإعلانات ونشرها عبثاً . ويوجد لديها الاحصائيات الوافية التى لها الأهمية الأولى فى بنيان التصميم وطرق النشر . منها إحصائيات عن عدد السكان وأقسامهم المختلفة بحسب ثروة الأفراد وإحصائيات عما يوزع من كل جريدة ونوع شراء كل منها إحصائيات أخرى تفصح عن أذواق طبقات الجماهير المختلفة وعن مدى نجاح إعلاناتهم السابقة وغيرها من البيانات التى تنير لهم الطريق فى عمل الإعلانات مما لا يتيسر وجوده فى المنشأة المعلنة

أهمية الدعاية الاجتماعية فى مصر :

الدعاية الاجتماعية ضرورية فى مصر أكثر منها فى أى بلاد أخرى . فإن نسبة الأمية عندنا لا تزال كبيرة . وليست المسألة الأمية فقط ، بل إن العادات والتقاليد ونوع السلوك وفهم الأشياء فى بعض البيئات والطبقات . كل هذا يجعل الدعاية الاجتماعية فى مصر تمهيداً ضرورياً للاصلاح الاجتماعى بل إنها لتبدو فى بعض الأحيان وفى بعض الحالات نوعا من الإصلاح الاجتماعى ذاته .

ونحن فى حاجة إلى التكرار فى هذه الدعاية . وفى حاجة إلى تنويع الأساليب فيها . ذلك لأن اختلاف مراتب الثقافة فى مصر وتباين الطبقات التى يتألف منها المجتمع المصرى ، تجعل هذا التنويع فى الدعاية أمر لا بد منه. فبين أفراد الشعب المصرى ، من لا يفهمون اللغة العربية الفصحى . وهؤلاء يجب أن نسلك إلى نفوسهم سبيل اللغة التى يفهمونها . وبين أفراد الشعب المصرى من لا يقرأون ، وهؤلاء يجب أن نسلك إلى نفوسهم سبيلا آخر غير القراءة .

ومن الشعب المصرى أفراد كثيرين لا تؤثر فيهم الكلمة المطبوعة بمقدار ما تؤثر الصورة المتقنة . ومنهم من لا يلقون بالهم إلى الكلام مهما يكن وزنه ومهما تكن قيمته بينما يتأثرون بالصوت أو الغناء أو الموسيقى .

ونحن فى حاجة كما قدمنا إلى أن نبذل كل جهد لبث الدعاية الاجتماعية فى كل الطبقات . فإنه لا يكفى أن يقتنع الرأى الرسمى بأن الإصلاح الاجتماعى ضرورى . ولكن لا بد من تجنيد الرأى العام لهذا الإصلاح . فإن هذا هو السبيل الأول لنجاحه ونحن فى تخير أساليب الدعاية، لا ينبغى أن نقول إن هذا الأسلوب ينفع فلنتبعه وذلك الأسلوب لا ينفع فلنعدل عنه ، فإنه لا توجد أساليب للدعاية نافعة وغير نافعة . بل كل أساليب الدعاية المعروفة تنفع من غير شك . وإن كان بعضها أهم نفعاً من بعضها الآخر . وليس معنى ذلك أن نعدل عن هذا البعض الأقل إلى الأعم نفعا ، بل لا بد أن نأخذ بكل الأساليب ، وأن نسير بها جميعاً جنبا إلى جنب فتكون دعايتنا كالمطر الذى يعم الأرض كلها .

لنضع نصب أعيننا إذن هذه الغاية . ولنؤمن بأن الإصلاح الاجتماعى فى حاجة إلى الدعاية المنظمة القوية التى تشمل أفراد الشعب جميعا والإصلاح الاجتماعى فى ذلك يساير غيره من نواحى الإصلاح .

فالدعاية ضرورية مهما يكن أول الأمر من ضعف أثرها أو الشك فى فائدتها . والدعاية لا تنتج أثراً بين يوم وليلة وليست الشعوب حينما تريد أن تنقلها من رأى إلى رأى ومن تفكير إلى تفكير ومن اتجاه إلى اتجاه بسهلة الانقياد ولا ميسرة الأسباب . فهى تتألف كما قدمنا من خليط من الثقافات والاتجاهات تتباين مصالحها وتتقارب فى بعض الأحيان تقاربا شديداً . فمهمة الداعية الاجتماعى دقيقة إذ عليه أن يصل إلى اقتناع عام بين كل هذه الثقافات والاتجاهات بحاجة البلاد إلى طائفة من الاصلاحات الاجتماعية وهو إذا بلغ منها هذا الاقتناع لم يعد تحقيق الإصلاح الاجتماعى ذاته أمراً عسيراً .

الجهود الحكومية الخاصة بالدعاية :

جاء بالقرار الوزارى الصادر فى ١٩٣٩/٩/٦ بشأن تحديد اختصاصات الإدارات والمصالح التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية إن إدارة الدعاية تختص بنشر المبادىء الاجتماعية القويمة والإشراف على برنامج الإذاعة وترقيتها وتدعيم المسرح القومى والعمل على جعله وسيلة فعالة لتثقيف الشعب وإصلاحه .

ومراقبة الروايات والأفلام السينمائية والأغانى الشعبية والإشراف على تنظيم المهرجانات والأعياد القومية والموالد بما يحقق استفادة الجماهير منها من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية . وتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بدور التسلية .

ولقد اهتمت وزارة الشؤون الاجتماعية بالإرشاد الاجتماعى فاتصلت بالشعب فى بعض المناسبات العامة عن طريق المحاضرات الاجتماعية وكذلك فى الأحاديث التى يلقيها من محطة الإذاعة اللاسلكية موظفو الوزارة .

كما يتجلى هذا الاتصال فى إصدار « مجلة الشؤون الاجتماعية » وقد عملت الوزارة على تيسير نشر هذه المجلة بين بيئات الشعب المختلفة

كذلك يتجلى أثر الإرشاد الاجتماعى فى الإشراف على الموالد والمرجانات العامة والأعياد القومية وتطهيرها من الخرافات والبدع . كما اتخذت الوزارة من إشرافها على الفرقة القومية فرصة للارشاد الاجتماعى فهى تمثل من الروايات ما يرمى إلى ترقية الذوق الفنى والنهضة العامة .

وقد قامت وزارة الشؤون بتحقيق مشروع المسرح الشعبى والسينما المتنقلة اللذين يقومان على إخراج روايات تمثيلية وسينمائية قصيرة تعالج الموضوعات الاجتماعية .

ولكى تؤدى إدارة الإرشاد الاجتماعى رسالتها على أكمل وجه يجب أن تتسع بحيث تضم عدداً كافيامن الاخصائيين وأن تشمل الأقسام الآتية :

١ — قسم الموسيقى والغناء :

ويقوم برعاية الأغانى والأناشيد الدينية والشعبية ويجمع أصول وأنغام الأغانى الشعبية المهددة بالزوال كما يتولى تكليف الفنيين والموسيقيين بوضع قطع غنائية وموسيقية راقية وإقامة مسابقات ومنح جوائز لأحسن القطع الموسيقية والغنائية ثم طبعها ونشرها بين الجمعيات والهيئات المختلفة . ويعمل على تشجيع جمعيات هواة الموسيقى .

٢ — قسم المسرح :

ويقوم بتشجيع الفرق التمثيلية وتنظيم جهودها وإبعاد العناصر الضارة عن الروايات والاهتمام بانشاء ثقافة تمثلية فنيةوتكوين بعض الاخصائيين فى التمثيل وإرسالهم إلى الأندية والجمعيات التى تهتم بالتمثيل لإرشاد أعضائها . والاتفاق مع أصحاب المسارح والفرق التمثيلية على تخفيض الأسعار فى بعض أيام الأسبوع لتتمكن الطبقات الفقيرة من حضور هذه الحفلات .

٣ — قسم الإذاعة :

ويشرف على كل ما يتعلق بها كما يعد طائفة من الإذاعات اللاسلكية التى تؤدى إلى رفع المستوى الاجتماعى والخلقى والأدبى للشعب . بحيث تكون هذه الاذاعات متنوعة وأن تجمع بين التسلية والفائدة فى لغة سهلة سليمة تفهمها جميع الطبقات وأن يختار لإلقائها كبار المفكرين والمصلحين الاجتماعيين .

واتخاذ الوسائل الكفيلة بتوطيد الصداقة وتبادل الآراء بين المستمعين والاذاعة بتكوين حلقات للمستمعين الذين يستمعون للأحاديث المختلفة ، وإنشاء محطات إقليمية صغيرة بكل مديرية . وتشجع اقتناء الأهلين لأجهزة الاستقبال خصوصاً فى الريف.

٤ — قسم السينما :

ويقوم برقابة الأفلام السينمائية ومكافحة الشرائط المؤذية وإرشاد الناس إلى الشرائط المفيدة . ويعمل على تشجيع إخراج أشرطة ممتازة فى النواحى الأدبية والاجتماعية بصرف إعانات حكومية أو جوائز للمنتجين وتيسير عرض هذه الأفلام فى دور السينما والأندية والمجتمعات والهيئات التعليمية . كما يعمل على تشجيع أندية هواة السينما والصحف السينماتوغرافية .

٥ — قسم المتاحف :

وأهم أغراضه إنشاء متاحف اجتماعية لتصوير الحياة الاجتماعية فى مصر الحديثة والاستعانة فى ذلك بالصور والخرائط والرسوم البيانية والجداول الاحصائية والتماثيل والنماذج وغيرها من وسائل التوضيح . وتعيين بعض الإخصائيين لإلقاء محاضرات بهذه المتاحف والإعلان باستمرار أو بشتى الطرق عن محتوياتها وإعداد المطبوعات المختلفة التى تعين الزائر على الدرس الصحيح .

٦ — قسم الوعظ والإرشاد :

يضع دستوراً للارشاد من دروس وخطب ومحاضرات وتنسيقه بحيث يلائم الظروف والمناسبات والحوادث والبيئات ويعمل على تكوين الوعاظ بتزويدهم بثقافة اجتماعية بحيث لا يكتفون بإلقاء مواعظهم بل يتعاونون مع السكان على إصلاح شئون الحى أو القرية التى يعملون فيها . ويقوم أيضاً بالموافقة على إقامة الموالد وإرسال الوعاظ إليها ليقوموا بوعظ الزائرين عن كل ما يتعلق بالنهوض بالأسرة وإصلاح الآداب العامة وترقية طباع الأفراد .

وكذلك يمكن تنظيم الوعظ والإرشاد فى نقابات العمال وأنديتهم وفى المستوصفات ومراكز رعاية الطفل الخ

٧ — قسم النشر والمكتبات الشعبية :

يعمل على نشر المطبوعات الثقافية المفيدة وينشىء المكتبات الشعبية فى مختلف الأحياء ويعمل على تكوين إخصائيين مهمتهم إرشاد الأندية والهيئات المختلفة إلى خير الكتب ووضع قوائم تشمل أحسن الكتب التى تلائم كل طبقة . كما يعنى بانشاء الجامعات الشعبية ليلتحق بها أنصاف المتعلمين وذوى الثقافة المحدودة وتكون مهمتها التثقيف الشعبى بالوسائل المناسبة .

٨ — قسم السياحة :

يعمل على تشجيع أندية السياحة ويهتم بتنظيم الرحلات الداخلية من بحرية وبرية لكى يقف المواطنون على آثار بلادهم . ويتثقفون فى تاريخها ويتمتعون بمحاسنها . وينمو ذوقهم الفنى ويدركون عظمة بلادهم . كما يعنى بإنشاء فنادق الشباب بالمناطق الساحلية والأثرية .

المبحث الثالث

تمويل المشروعات الاجتماعية

علم المالية العامة عبارة عن دراسة الوسائل المختلفة التى تحصل بها الهيئات العامة ـ الدولة والهيئات المحلية . على الموارد الضرورية لكفاية الحاجات الجمعية . وكذا القواعد الواجبة الاتباع بشأن المصروفات والإيرادات .

والميزانية من أهم دعائم النظام المالى للدولة ، إذ يجب أن تكون لها خطة مالية معينة لمدة محددة .

وبذا تسير نفقات المرافق العامة طبقاً لبرنامج موضوع مقدماً لا تظهر فى سبيله المباغتات بقدر الإمكان كما تسير الإيرادات وفقاً لبرنامج مستقبل محدد أيضاً حتى ينتظم أمر الخزانة العامة وتستقيم الجباية العادية للأموال فى أوقاتها المقررة .

القواعد العامة للسياسية المالية :

كانت الميزانية فى مصر دائماً مجرد أداة حكومية أو ميزانية بيروقراطية لا تمت إلى الميزانيات البرلمانية بنسبب ، وضعت لا لخدمة الشعب فى علاقته بالحكومة ، بل لخدمة الحكومة فى علاقتها بالشعب ولا تتوخى إلا تعزيز الأداة الحكومية التى منها نشأت وإليها تستند . ومثل هـــذه الميزانية البيروقراطية إذا ما نظرت إلى مصلحة الشعب ، فإنما تنظر إليها بمنظار الحاكمين لا المحكومين .

والميزانيات يجب أن لا تنحصر فى مجرد الإحصاء والموازنة ولكنها ككل نظام له صلة بالمجتمع إنما هى روح وجسم ، فإذا لم تنطوى أرقامها على فكرة محدودة وسياسة جديدة كانت مجرد هيكل حسابى محكم الصنع لا روح فيه ولا حكمة يرمى إليها أو هدياً يهديه .

يجب أن تنطوى الميزانية على سياسة مالية راجحة . واضحة ، سياسة إيجابية ذات طابع شعبي قصد بها إلى تحقيق مصلحة الشعب على اختلاف طبقاته .

والميزانية مرآة اقتصادية للواقع . ومن ثم فالمقياس الحقيقى لموازنتها هو توازن أحكامها توازناً سديداً مع حكم الواقع . فإذا مااختل هذا التوازن لسبب أو لآخر ، كما إذا أسىء تقرير الواقع الاقتصادى أو تقريره ، كانت الميزانية غير متوازنة فعلا مهما يكن من توازن أرقامها شكلا .

ومعنى ذلك أن التوازن الصحيح هو أولا التـوازن الاقتصادى أو الاجتماعى العادل بين أحكام الميزانية ، بغض النظر عن أرقامها ، ثم يليه أو بالأحرى يصحبه التوازن بين هذه الأحكام وحكم الواقع ، هذان هما الركنان الأساسيان لكل توازن .

ويقول بفريدج فى كتابه عن « العمالة الكاملة » إن الميزانيات كانت ولاتزال توضع إلى الآن على أساس فاسد وهو أن المصروفات العامة يجب أن تخفض بحيث تقل عن دخل الدولة العام لكى تتوازن الميزانية . ولكن الواجب العدول عن هـذا الأساس بحيث يراعى الوزير عند وضع الميزانية أمرين فقط .

١ ـ مقدار دخل ومصروفات الدولة والشعب معاً لا دخل ومصروف الدولة وحدها .

٢ ـ مقدار مايمكن أن يصرفه أفراد الشعب فيما لو كانوا جميعاً يعملون فإذا عرف الوزير ما يمكن أن يصرفه مجموع أفراد الشعب لو حصل كل منهم على العمل الذى يناسبه . وجب أن يهيء الأسباب لطرح كمية النقود التى تتناسب مع مقدار مايمكن أن يصرفه أفراد الشعب .

هذا أمر حتمى لامفر منه . ولا بد من تنفيذه مهما كانت الاعتبارات ومهما تعارض مع مايبدو أنه الصالح العام .

وترى الدولة من واجبها أن تتبع سياسة نقدية من شأنها أن تبعث الثقة فى أرباب الأعمال غير أن الحال يقتضى أيضاً أن تنتهج الدولة سياسة نقدية تطمئن العمال إلى أن عملهم سيبقى مطلوباً دائما ليتضامنوا أفراداً وجماعات وليطلبوا أجوراً معقولة لعملهم دون أن يساورهم خوف من البطالة فى المستقبل .

أهداف السياسة العامة :

يجب أن تتجه أهداف السياسة العامة كلها إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية . وعلى ذلك يجب أن تقسم السياسة العامة إلى الأقسام الآتية :

١ — السياسة الاقتصادية :

وتتناول تنمية الثروة القومية بزيادة النشاط الانتاجى فى مختلف الميادين الزراعية والصناعية وغيرها أى تنمية موارد الدخل العام .

ويجب فى ذلك استخدام وسائل الانتاج المادية ، والمقدرة البشرية ، ومستحدثات العلم استخداما أمثل ، يكفل للبلاد ثباتا اقتصاديا ونهوضاً اجتماعياً .

واعتبار الانتاج خدمة اجتماعية وعبئا اجتماعياً كذلك ، وأن يحقق ذلك حداً أدنى لمستوى معيشة الكافة ودخلهم .

ويجب أيضا مراعاة العدالة والمساواة فى معاملة جميع الطبقات الاجتماعية وإقرار مبدأ التكافؤ فى الفرص فلا تحابى طبقة اجتماعية على حساب أخرى ، وأن تهيأ لها جميعاً ظروف متعادلة للعمل والانتاج ، أى احترام حرية الفرد فى نوع العمل وتحقيق العمالة الكاملة القادرين على العمل الراغبين فيه .

٢ — السياسة الاجتماعية :

للمسائل المالية مظهراً اجتماعيا لا يمكن إغفاله عند دراستها . إذ لا بد

من النظر للأغراض والنتائج الاجتماعية للنظم المالية للدولة حيث أن علم المالية ما هو إلا علما اجتماعيا . واتضحت هذه الناحية بصفة جلية عقب الحرب الكبرى الماضية (١٩١٤ — ١٩١٨) تبعاً لزيادة الأعباء المالية . ففرضت فى بعض البلاد ضريبة على رأس المال لانتزاع جانب منه تبعاً للثروات التى تكدست منذ الحرب وذلك لاستهلاك كل أو بعض الدين العام وفرضت ضريبة على أرباح الحرب تبعاً للأرباح الاستثنائية التى أثارت الجمهور ضد المستفيدين من الحرب كما لم تصبح ضريبة التركات وسيلة مالية بحتة بل طريقة للإصلاح الاجتماعى .

وكذلك تطورت مهمة الدولة فى مختلف البلاد إذ ازداد تدخلها فى نواحى نشاط كثيرة كانت متروكة فيما مضى للجهود الخاصة . كشؤون التعليم والمسائل الصحية والتأمين الاجتماعى والإعانات ومحاربة الفاقة وما إلى ذلك من الشئون الاجتماعية .

٣ — السياسة المالية : تتناول وسائل التنظيم المالى الكفيلة بتنفيذ السياسية الاقتصادية والاجتماعية ويجب لذلك مراعاة ما يأتى :

١ — تقدير المصروفات اللازمة وتوزيعها توزيعا مناسباً حسب أهمية الحاجات المختلفة .

٢ — تقدير الإيرادات اللازمة لذلك على أن تكون فى حدود مقدرة البلاد المالية مع تنسيق المباشر منها وغير المباشر تحقيقا للعدالة العامة فى الشئون المالية .

٣ — إقرار نظام مالى دقيق لضبط ومراقبة كل من المصروفات والايرادات بالتدقيق فى المصروفات وإحاطتها بسياج من الرقابة التى تكفل عدم صرفها إلا فى الأوجه التى خصصت لها .

والتشديد فى جباية الضرائب بما يكفل للحكومة الحصول على نصيبها فيها

أولاً بأول دون إرهـــاق للممولين حتى لايتسرب الضعف إلى الاقتصاد القومى .

ولكى تحصل الأمة على أكبر المنافع الممكنة من النفقات العمومية لابد أن يتوفر :

١ — شروط التناسب والتوازن بين النفقات المختلفة . وهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت المنفعة التى تعود على الأمة من أى نوع من النفقات تعادل المنفعة التى تعود عليها من أى نوع آخر فاذا اختلفت هذه المنافع فان ذلك يدل على أن بعض المشروعات قد أنفق عليها أقل مما يجب بينما أن البعض الآخر قد أنفق عليه أكثر مما يجب .

٢ — عدم الإسراف فنضمن عدم بعثرة الأموال الحكومية فى مشروعات لا ضرورة لها أو يمكن تأجيلها دون ضرر يحيق بالصالح العام والاقتصاد فى النفقات من أهم المبادىء التى يجب مراعاتها دائما غير أن الشح كذلك ممقوت وسيىء العاقبة .

٣ — مراعاة الأوقات المناسبة لبعض النفقات .

تحتاج الأمة إلى طائفة كبيرة من الاصلاحات تتناول أغلب مرافق حياتها خصوصا الاصلاحات الخاصة بالتعليم والصحة العامة وتنمية الزراعة والصناعة وتعبيد طرق المواصلات .

الطريقة المثلى لإمكان تنفيذ هذه الاصلاحات هو تخصيص قدر من المال لكل مشروع منها على عدد السنين التى تكفى لتنفيذه وعلى ذلك يتعين علينا أن ندرس بسرعة وبكل دقة أيضا جميع مشاريع الإصلاح . وأن نرسم خططنا المالية بحيث نستطيع البدء فيها جميعا بسرعة من جهة ونضمن إتمامها فى الوقت المناسب من جهة أخرى . وتكون نتيجة تقديرات نفقات هذه الاصلاحات مضافة لمصروفات الحكومة الأخرى هى المرشد لنا فى وضع

ميزانيتنا القادمة إلى مقدار المال الذى يجب أن يجمع سنويا لإمكان توازن الميزانية ولإمكان الاستمرار على إنهاء مابدأنا فيه من الأعمال .

٤ — تمويل المشروعات الاجتماعية .

يوجد نوعان للتمويل وهما :

١ — تمويل المشروعات الاجتماعية العامة .

٢ - تمويل المشروعات الاجتماعية الخاصة .

ولا يوجد فرق كبير بين تمويل المشروعات الاجتماعية العامة وتمويل النشاط الحكومى عموما . لأن المتبع تمويل المشروعات الحكومية من إيرادات عامة لامن إيرادات خاصة .

وتعتبر المساعدة العامة ونواحى النشاط الخاصة بالرفاهية العامة هى أهم مظاهر الخدمة الاجتماعية العامة ، إلا أنه توجد نواحى نشاط أخرى كالتعليم والصحة والعمل والزراعة التى قد تتخذ صفة الخدمة الاجتماعية ولكنها تتصل بميادين أخرى لا تدخل فى الخدمة الاجتماعية . وأهم وسائل التمويل هى :

١ — القروض ويفضل الالتجاء إليها فى أيام الكساد وتستعمل غالبا لسد نفقات المساعدة العامة .

٢ — الضرائب المحلية التى تحصلها البلديات والمديريات والمجالس المحلية والقروية وهى غالبا تفرض على العقارات والأملاك .

٣ — الضرائب التى تفرضها الدولة ومنها ضرائب المراهنات وأرباح اليانصيب وضرائب الملاهى والحفلات والرسوم الاضافية الخاصة بالأعمال الخيرية .

ولكى تمول الدولة مشروعات الاصلاح الاجتماعى يجب أن تراعى عدة اعتبارات أهمها .

١ — الحاجات الواجب تلبيتها وهذه يمكن معرفتها عن طريق البحث والدراسة .

٢ — موارد الدولة ومدى مقدرة دافعي الضرائب والمتبرعين .

٣ — نصيب كل من الدولة والهيئات المحلية والهيئات الأهلية فى المساهمة فى تنفيذ المشروعات اللازمة .

وإذا قارنا بين المنصرف على الخدمات الاجتماعية فى كل من مصر وانجلترا نجد الفرق شاسعاً . ولنأخذ سنة عادية من السنوات التى قبل الحرب لهذه المقارنة وهى سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ .

بلغ مجموع مصروفات الحكومة البريطانية فى هذه السنة نحو ٨٠٠ مليون جنيه خصص منها للخدمة الاجتماعية ٤٥٥ مليون أى ٥٦٪ من الميزانية وخص كل فرد ١٠ جنيهات .

وبلغ مجموع مصروفات الحكومة المصرية فى نفس السنة ٣٤ مليون جنيه خصص منها للخدمات الاجتماعية ٨ ملايين أى ٢٥ ٪ من الميزانية وخص كل فرد نحو ٥٠ قرشاً .

يتضح من ذلك ضآلة ما تنفقه الحكومة على الخدمات الاجتماعية فى مصر لا بالنسبة لباقى مصروفات الدولة فقط بل بالنسبة لما يخص كل فرد أيضاً .

الدولة والمساعدة .

اتجهت عناية المجتمع من أزمان بعيدة إلى العناية بالمواطنين الذين لا تساعدهم حالتهم المعيشية على الحياة كالفقراء وذوى العاهات . غير أن الحكومات لم توجه عنايتها الجدية بهذا الأمر إلا حديثاً .

ويستند تدخل الحكومة إلى الأسباب الآتية :

١ ـــ لم يعد نظام الصدقات التى يجود بها المحسنون كافيا ولذلك يجب على الحكومة إبقاء على كرامة رعيتها أن لا تترك أفقر طبقة فيها تهلك جوعا وصبرا

٢ ـــ يجب على الدولة من باب العدالة إسعاف المعدمين لأنها إذا تركت إسعافهم لصدقات الأفراد فإن كرماء رعيتها يقومون بالعبء كله وبخلاؤهم لا يقومون بشىء . وفى هذا توزيع غير عادل فى التكاليف العامة .

٣ ـــ ونستطيع أن نقول من ناحية العدالة أيضا أن سبب الفقر فى بعض الأحوال هو تملك ذوى اليسار لعوامل الإنتاج وإذن يكون للفقراء على الأقل حق المطالبة بالقدر الأدنى من القوت الذى كانوا يصيبونه لو أنهم فى حالة الفطرة وعلى ذوى اليسار أن يؤدوا المبالغ اللازمة لإعانة الفقراء والمحتاجين فى مقابل الامتيازات التى يتمتعون بهـــا تحت نظام الملكية الفردية .

٤ ـــ يتمتع المجرم فى السجن فى النظام العقابى الحاضر بمستلزمات الصحة من القوت والملبس والمأوى . فإى تشجيع للاجرام أكبر من ترك ذوى الفاقة المعدمين خارج السجن يتلهفون على هذه الضروريات المعيشية فلا يصيبونها .

أما من يعترضون على نظام الاحسان فيقولون بأنه يقضى إعطاء الرزق لا ناس لا يقومون بعمل وفى هذا معنى من معانى الشيوعية . وإن الإحسان يضر بحالة المحسن إليه المعنوية فضلا عن أنه يضعف فى الأمة الحاجة إلى الاقتصاد والادخار .

أما وقد اتضح لنا ضرورة الإعانة من جانب الحكومة يواجهنا سؤال مهم هو كيف يمكن تحديد الإعانة نوعا ومقدارا أو بعبارة أخرى كيف يمكن معرفة حالة كل فقير على حدة ومقدار كل ما يحتاج إليه .

الإجابة على مثل هذا السؤال صعبة إلا أنه يمكن أن يترك ذلك للسلطات المحلية . فهى أدرى من السلطة المركزية بحالة أفراد المدينة . وهى التى تستطيع أن تعرف مدى حاجة كل فقير على أنه يجب أن تراقب السلطة المركزية جميع أعمال السلطات المحلية الخاصة بالإعانة وذلك منعاً للمحاباة الحزبية أو الأغراض الشخصية .

وتلجأ الحكومات لمكافحة الفقر وإعانة الفقراء إلى طرق غير مباشرة تنحصر فيما يأتى :

١ ـ التأمين الاجتماعى ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة والبطالة ويشترك فى نفقاته الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال ويجب أن تكون إدارة هذا التأمين مستقلة استقلالا تاما من الناحية الإدارية والمالية عن الحكومة ويقتصر اشتراك الحكومة على عضوية مجلس الادارة وتقديم الإعانة السنوية .

٢ ـ المساعدة العامة وهو النظام الذى يستفيد منه جميع الأفراد الذين يتعرضون لبعض الكوارث ولا ينطبق عليهم نظام التأمين الاجتماعى .

٣ ـ رفع مستوى المعيشة بكافة الوسائل كجعل نظام الضرائب تصاعديا وإعفاء الطبقات الفقيرة منها ومنح علاوات للأسر كبيرة العدد . وتقديم الغذاء للتلاميذ الفقراء ... الخ

الإمدادات والاعانات :

يجب تشجيع الجمعيات والمنشآت الاجتماعية عن طريق الاعانات مادامت ترمى إلى نفع الأمة جميعا . فليست المصالح الحكومية وحدها هى التى تبث النفع العام بل كثير من الأعمال الفردية الخاصة تحقق هذه الغاية بعينها كمشروعات التعليم والاحسان وهلم جرا وتدخل الحكومة فى هذه الأعمال بطريق الامداد خير من تدخلها بطريق التولى المباشر للأسباب الآتية :

١ — إنه أقصد نفقة إذ يدفع الأفراد أو الجماعات القائمة به سائر تكاليفه .

٢ — إنه أكثر مرونة لأن الابتكار والحافز الشخصى أكثر ظهوراً أعمال الأفراد منها فى أعمال الحكومة .

٣ — إن للحكومة أن تقبض أو تبسط فى الإعانة بحسب مايبدو من نفع العمل الذى تعينه . فنجاح العمل مقياس تهتدى به فى تقـــدير مبلغ الإمداد

٤ — لاتصرف الإعانة إلا للهيئة التى تم التفتيش عليها وحازت الرضاء بأن تكون الجمعية منتظمة ولاتخدم طائفة معينة وأن تقتنع الحكومة بلزومها فى الجهة الواقعة فيها وأن تكون حالة الجمعية المالية على درجة من الثبات ينتظر معها بقاء الجمعية بحالة منظمة .. الخ .

كذلك يجب مساعدة الهيئات المحلية لأنه يهم مجموع الأمة أن تصل الإدارات المحلية فيها إلى حد من الكفاية والنظام لاتقصر دونه بحال وأنه لبلوغ هذا الحد يوجد طريقان . طريق الإكراه من جانب السلطة المركزية للسلطات المحلية . وطريق الإعانة المالية تسديها الدولة للهيئات المحلية إذا أحسنت القيام على المرافق المحلية وتقطعها إذا قصرت همتها عن إدراك الحد المطلوب . وطريق الإعانات خير من طريق الإكراه . لأن الأخير أبعد عن الغاية وأقل مرونة . وأقل احتراماً لاستقلال السلطات المحلية .

أما وسائل حماية خزانة الدولة من الإسراف فى الإمدادات أو ترتيبها جزافاً أو لأعمال ذات نفع عام فكثيرة نذكر منها :

١ — القاعدة فى الإعانات والإمدادات أنها سنوية ومؤقتة وقابلة للإلغاء .

٢ — لاتملك الحكومة أن ترتب هذه الإعانات إلا لأعمال لها غايات

معينة أقرها البرلمان (م ١٣٦ دستور مصرى)(١) .

كما أن الدستور قد يقيد سلطة البرلمان نفسه فى هـذا الصدد إما بتحريم الاعانات فى أحوال معينة كالأعمال الدينية ومشروعات السكك الحديدية فى الولايات المتحدة وإما باشتراط إجراءات استثنائية لإجازتها كأغلبية معينة أو استفتاء الأمة .

٣ — كما أن هنـاك وسائل لحصر مسئولية الخزانة فى دائرة معينة كتخصيص باب من أبواب الإيراد للانفاق على هذه الاعانات فلا يتجاوز الانفاق دخل هذا الباب . أو تعديل تعريفة الاعانات متى تجاوز المنصرف منها مقداراً معيناً .

ويحسن أن ندرس من الوجهة المـالية وحدها أهم أنواع الامدادات والاعانات : الاعانات والامدادات إما أن تـكون اختيارية facultatives أو إلزامية obligatoires فالاختيارية لا تنشىء ديناً على خزانة الدول فهى منحة سنوية من السلطة الموكول إليها أمر الميزانية . لها أن تجود بها فى عام وأن تمنعها أو تنتقص منها فى العام الذى يليه . ومن هـذا النوع الاعانات التى تجرى على منشآت البر والإحسان سواء كانت هذه المنشآت من عمل الأفراد أو من عمل الإدارات المحلية وعدد هذه المنشآت يزداد كل يوم ونفقاتها تعظم .

ولنشرح مثلا من أمثالها : صدر قانون فى فرنسا بإنشاء مصلحة حكومية للأحسان والإسعاف وجعل لكل فرد توافرت فيه شروط معينة حددها القانون واللوائح المكملة له أن يأخذ إعانة من الحـكومة إما عيناً أو نقداً . فمركز هـــذا الفرد وإن كان فى ظاهره كمركز الموظف الذى تجرى عليه

---

(١) المادة ١٣٦ دستور مصرى « لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحـكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا فى حدود القانون »

الحكومة معاشاً إلا أنه فى حقيقته مغاير له مغايرة تامة . فالموظف الذى استحق معاشاً من خزانة الحكومة يصبح فى مركز الداين situation juridique individuelle وله أن يقاضيها دينه أمام المحاكم . أما الفرد الذى توافرت فيه شروط استحقاق الاعانة فإنه لا يصبح فى مركز الدائن لخزانة الحكومة بل يبقى فى مركز قانونى غير معين situation légale et réglementaire وإذن فانفاق الدولة على مصالح الانسان يظل اختيارياً بالنسبة للأفراد الذين توافرت فيهم شروط القانون : اختيارياً فى أصل تقريره وفى كميته وفى مدة انفاذه . وإذن فالسلطة التى تعد الميزانية لا تجد أمامها قيداً قانونياً فى تقرير اعتماد الاحسان أو عدم تقريره . ولا تسترشد فى تحديد جملته إلا بما فى موارد الدولة من سعة ويسار .

وحتى فى الأحوال التى تعهد فيها الدول إلى الادارات المحلية تولى بعض ضروب الاحسان والإسعاف وتشفع هذا التكليف بوعد منها أن ترتب للخزائن المحلية إمداداً منها . فيصبح هذا العبء إلزامياً على السلطة المحلية ولا مندوحة لها عن إنفاذه . وفى هذه الأحوال لا يترتب هـــذا الالتزام عليها قبل الأفراد المستحقين بل قبل الدولة التى تملك أن تقيد من تلقاء نفسها اعتماد الاحسان فى ميزانيات هذه الهيئات المحلية . وإذن فهذه الاعانات تظل من فصيلة الاعانات الاختيارية ووجه اختياريتها كما ترى أن الدول ليست ملزمة إلزاماً قانونياً بتقييد اعتماداتها فى ميزانيات الهيئات المحلية . بل هى تقدر مبلغ الموارد المحلية من اليسار وتقيدها أو لا تقيدها حسبما ترى . أما الأفراد المستحقون فلا يملكون حق إلزام الدولة بهذا التقييد .

وتنقسم الاعانات أيضا إلى نوعين : إعانات تأسيسية تكون إما بمنح قطعة من الأرض أو منح شىء من المـال تشترى به الأرض أو يستعان به على إقامة ما يلزم من المبانى أو إعداد الأثاث والمعدات .

وإعانات المساعدة وتصرف سنويا لتشجيع الجمعيات على تحقيق أغراضها .

تمويل المشروعات الخاصة :

تعددت أساليب جمع المال بواسطة الأفراد والجماعات بقصد إنفاقه فى النواحى العامة . إلا أن هـذا الجمع كان يقوم فى غالب الأحيان بغير ضابط وبدون إشراف أو رقابة مما قد يؤدى إلى التصرف فى هذه الأموال فى غير الوجوه التى جمعت من أجلها

لذلك ونظراً لاطراد تقدم الأعمال الاجتماعية وتعدد الطلبات للترخيص بجمع التبرعات لوجوه البر وغيرها من الوجوه العامة .

ومنعاً للاستتار وراء الأعمال الخيرية بقصد جمع المال لأغراض لا يقرها القانون وسعياً فى تنظيم أعمال الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ولضمان حسن التصرف فى أموال الجمهور .

أوجبت المادة ١٥ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٤٥ على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية عدم جمع تبرعات، من الجمهور بأية وسيلة كانت إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من وزارة الشئون الاجتماعية قبل بدء الجمع بشهر على الأقل .

وفى ابريل سنة ١٩٤٥ أصدر وزير الشئون الاجتماعية قرارا يقضى بوضع نظام ثابت لجمع التبرعات يكفل الإشراف عليها والتحقق من إنفاقها فى الوجوه الخيرية .

ومما يتضمنه هذا القرار أن تكون الجمعية أو المؤسسة التى تطلب الترخيص بجمع التبرعات ، مقيدة بالوزارة وتم التفتيش عليها . وأن يقدم الطلب قبل موعد الجمع بمدة لا تقل عن ستين يوما وأن يصدر الإذن قبل جمع التبرعات بثلاثين يوما ، وذلك بعد دراسة وجوه نشاط الهيئة وحالتها المالية .

ولا يرخص لأى هيئة بجمع المال أكثر من مرتين فى السنة ويجب أن تودع الأموال المجموعة فى أحد البنوك بعد انتهاء الجمع مباشرة . ويبلغ إلى الوزارة تاريخ يوم الإيداع وجملة المبلغ الذى جمع .

وكذلك لا يرخص لطلبة المعاهد بجمع المال إلا إذا تعهد المعهد الذى ينتمى إليه الطلبة ، المسئولية عن سلوكهم ونشاطهم فى النواحى الخيرية والمالية التى يندبون لها . وأن تحدد الأغراض التى يجمع من أجلها المال . ويشترط أن تقر الوزارة هذه الأغراض .

ولا يجوز استخدام الأموال التى تجمع إلا للغرض الذى جمعت من أجله.

وأخيرا يشترط فيمن يتطوع لجمع التبرعات ألا تقل سنه عن ١٨ سنة .

أهم وسائل جمع المال :

١ — الاشتراكات .

يحدد الاشتراك عادة وفقا لطبيعة أغراض الجمعية ومدى اتساعها إلا أنه من المستحسن ومما يتفق مع الروح الديموقراطية أن تضم الجمعية أكبر عدد ممكن من الأعضاء وألا يكون ارتفاع قيمة الاشتراك عائقا عن العضوية وكلما كثر عدد المشتركين وواظبوا على دفع اشتراكاتهم كلما دل ذلك على نجاح الجمعية على أنه لزيادة موارد الجمعية يستحسن فتح الباب لمن يرغب فى دفع مبالغ تزيد عن القيمة المحددة للاشتراك وتحتسب الزيادة تبرعا من المشترك .

وتعتبر الخطابات الدورية من أهم وسائل الحصول على المشتركين وتنظيم تسديدهم لاشتراكاتهم وهذه الخطابات على ثلاثة أنواع :

(ا) خطابات للمشتركين والمنتظمين .

(ب) خطابات للمشتركين المتأخرين .

(ج) خطابات للذين لم يشتركوا بعد ليسهل على الراغب فى الاشتراك الرد على الخطاب .

ولاختيار أسماء الأشخاص الذين ترسل إليهم هـــذه الخطابات أهمية

كبيرة إذ يجب أن يقتصر الاختيار على أسماء الأشخاص الذين يحتمل أن يظهروا اهتمامها بالجمعية .

مثال ذلك قامت إحدى الشركات بإرسال خطابات دورية لأصحاب السيارات طالبة من كل منهم التبرع بقيمة جالون بنزين لمساعدة الجمعية .

ويمكن وضع فئات مختلفة للمشتركين : كأعضاء الشرف ، والأعضاء المشتركين والأعضاء الراغبين كما يمكن تحديد الاشتراك على أساس ما تتكلفه المنشأة سنوياً بالنسبة لكل عميل من عملائها كنفقات السرير الواحد بالمستشفيات ، أو نفقات اللاجىء بالملاجىء ، أو نفقات العضو بالأندية وهكذا .

كذلك يستحسن أن تكون الجمعية على اتصال دائم بالمشتركين عن طريق التقارير السنوية وبدعوتهم لزيارة الجمعية ومنشآتها فى المناسبات المختلفة .

٢ — التبرعات والهبات والإعانات :

يقوم بدفع التبرعات عادة الأغنياء والشركات ودور المال والصناعة والتجارة ويستحسن جداً للحصول على هذه التبرعات أن يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالإتصال الشخصى بهؤلاء الأفراد والهيئات .

ويجب أن تعمل الجمعية على أن يكون لها باب ثابت من أبواب الايرادات فتسعى لأن يهب لها المحسنون أو يقفون باسمها أسهما أو مبان أو أراض زراعية ... الخ ، مما يدر عليها إيراداً سنوياً يساعدها على تحقيق أغراضها التى أسست من أجلها ويا حبذا لو روعى فى هذه الهبات عدم وجود شروط قاسية يتسبب عنها فيما بعد مشاكل وقضايا .

على أنه يجب أن لا يتكل الأعضاء على ما يدره هذا الباب من إيراد فيقللون من مجهودهم فى جمع المال بل يستحسن أن يستمر نشاطهم حتى يزداد النشاط الاجتماعى وتتسع دائرته بتزايد الإيراد .

للتبرعات العينية أهمية خاصة بالنسبة للجمعيات التى تقدم مساعدات عينية لعملائها .

كذلك فإن هبات تخليد الذكرى عن طريق الجرائد تعتبر من الموارد التى يجب الاهتمام بها .

ومن الموارد الهامة الإعانات الحكومية وهناك قواعد خاصة بصرفها للجمعيات التى تم التفتيش عليها كالمساهمة فى نصف أو بعض تكاليف الانشاء والمساهمة فى سد كل العجز المالى أو بعضه فى الجمعيات . وتحديد درجات لمستويات الجمعيات وإعانتها على أساس الدرجة التى وصلت إليها ، وإعانة الجمعيات الصغيرة قبل الغنية ، وعدم إعانة الجمعيات التى تخدم طائفة معينة .

وهناك إعانات حكومية أخرى هى عبارة عن تحمل جزء من المصاريف الفعلية كمنح الأراضى وتخفيض أجور المواصلات ومنح جزء من مرتب الخدام الاجتماعيين ... الخ .

٣ — أرباح الحفلات والأسواق الخيرية :

من بين أبواب الايرادات المهمة والتى تعمل على الدعاية للجمعيات أيضاً ما يقام من حفلات وأسواق خيرية . إلا أنها قد تكون سلاحاً ذو حدين إذا أسىء تنظيمها ومن ثم يجب عدم الاقدام عليها إلا إذا عمل لها ترتيب خاص وبرنامج مناسب بعيـــد عن الانتقاد ومخالفة الآداب أو التقاليد الاجتماعية .

ومن أهم أنواع الحفلات : الحفلات السينمائية والتمثيلية والموسيقية والرياضية وحفلات العشاء والمهرجانات .

ومن أهم أنواع المبيعات : بيع مصنوعات عملاء الجمعية بسوق خيرية ، جمع المهملات وطوابع البريد وبيعها ، صنع مبتكرات كالشارات المنيرة وبيعها ، صنع شارات خاصة بالجمعية وبيعها ، بيع طوابع للجمعية وصور لأعمالها ، إصدار عدد خاص من إحدى المجلات .

ويعتبر اليانصيب من أبواب الإيراد الهامة إلا أنه غير مرغوب فيه لأنه يستغل الضعف الإنسانى ويوحى بالأمانى الكاذبة .

ويقوم عادة بتوزيعه أفراد صغار السن يجوبون الطرقات وهم فى ذلك أشبه بالمتسولين ويقدم الجمهور على شراء هـــذه الأوراق أملا فى الربح لا تشجيعاً للجمعية . وكثيراً ما تهافت على الشراء الطبقة الفقيرة طمعاً فى غنى غير منتظر .

وإن كان لا بد من بقاء اليانصيب خاصة بالجمعيات التى عولت عليه فلا أقل من أن يحتم توزيعه بمحلات خاصة وأن توضح أغراض الجمعية ضمن بيانات ورقة اليانصيب .

وعلى العموم يجب فى جمع الأموال مراعاة ما يأتى ،

١ — تجنب الشحاذة ، والخطابة فى الشوارع . والبحث فى المنازل .

٢ — عدم الضغط على النفوس واستغلال الأصدقاء .

٣ — يجب انتهاز الفرص المناسبة لجمع الأموال كأوقات الأعياد والمواسم .

اتحادات تنظيم الاحسان (١) :

على أثر انتهاء الحرب ظهرت فى الولايات المتحدة اتحادات تنظيم الاحسان Community Chests وغرضها الرئيسى جمع الأموال كل سنة وتوزيعها على الجمعيات المشتركة فيها .

وقد بلغ عدد هذه الاتحادات سنة ١٩٢٣ ، ٤٩ اتحادا جمعت نحو ٢٣,٦٥٠,٠٠٠ دولار وأخذ عددها يزداد شيئاً فشيئاً حتى أصبح سنة ١٩٣٢ ٣٦٣ اتحاداً جمعت ١٠١,١٨١,٩٤٩ دولار ، وبلغ عددها سنة ١٩٣٦ ،

(1) Pierce Atwater—Community Chests, S. W. Y. B. 1937.

١٩١٤ اتحاداً بالولايات المتحدة وكندا . حتى أصبحت جميع المدن التى يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠,٠٠٠ نسمة ما عدا نيويورك وجميع المدن التى يبلغ عدد سكانها بين ١٠٠,٠٠٠ و ٥٠٠,٠٠٠ نسمة ما عدا اثنى عشر مدينة بها اتحادات لتنظيم الاحسان .

ويتكون الاتحاد من المندوبين الذين تبعث بهم الجمعيات المشتركة به ويختار هؤلاء من بينهم مجلساً لإدارة الاتحاد وقد يضم إليهم بعض المواطنين كمندوبين عن رجال الأعمال أو التعليم أو الطب . . الخ

وأهم أغراض هذه الاتحادات هى .

١ — التقسيم الدورى للمبالغ المقررة بين جميع الهيئات التابعة للاتحاد .

٢ — عقد اجتماعات بالمنطقة لتمكين أعضاء الاتحاد من مناقشة المشاكل المشتركة .

٣ — الأعمال الإدارية والمساعدة الاستشارية فى مشاكل الاتحاد بما فيها إنشاء مشروعات جديدة ووقف المشروعات القديمة .

٤ — نشر أسماء المحسنين والرسومات البيانية والمقالات والنشرات المختلفة .

٥ — عمل الاحصاءات الاجتماعية التى يمكن أن تتخذ على أساسها الوسائل المشتركة الخاصة بالأعمال الاجتماعية وتقدير المصاريف اللازمة لها .

٦ — القيام بالحملات المحلية بتنظيم تعبئة سنوية للاصلاح الاجتماعى عن طريق المجلات والجرائد والراديو وجميع وسائل الدعاية لنشر نداءات اتحاد تنظيم الاحسان .

٧ — تمثيل الاتحاد فى مسائل الضرائب أمام الحكومة لتشجيع الأفراد والهيئات على التبرع للاتحاد .

٨ — تمكين السلطات الوطنية من دراسة بيانات المبالغ المتبرع بها للاتحاد

٩ — تمثيل وجهة نظر الاتحاد فى المنشآت الاجتماعية . وإيجاد العلاقات الطيبة معها .

أما أهم أعمال الاتحادات فهى :

١ — عمل الحملات السنوية لتدبير الأموال اللازمة للجمعيات المختلفة .

٢ — جمع الأموال المقررة من الأفراد والشركات . . الخ

٣ — مراقبة ميزانية الجمعيات المختلفة بمراجعتها سنوياً .

٤ — وضع المشروعات الاجتماعية التى تحتاج إليها المدينة .

٥ — مراقبة الاعلانات والدعايات التى تقوم بها الجمعيات المختلفة .

٦ — إعطاء الجمعيات النصائح الخاصة بادارة أموالها واستثمارها .

٧ — إنشاء مكتب للمحفوظات الخاصة بالمساعدة .

٨ — توحيد مشتريات الجمعيات .

وقد وضعت محافظة الاسكندرية فى صيف سنة ١٩٤٠ مشروعا لاتحاد لتنظيم الإحسان جعل من بين أغراضه جمع الأموال لمصلحة الأعمال الخيرية من كافة المصادر على أن يوزع ٧٥٪ منها على الجمعيات المنتمية إليه بنسب ميزانية المصروفات الأخيرة لكل منها . والـ ٢٥٪ الباقية يوجهها للنواحى الخيرية الأخرى التى يراها جديرة بعناية خاصة . وقد صادف هذا المشروع معارضة من وزارة الشئون الاجتماعية وبعض الجمعيات .

المبحث الرابع

مسئوليات المنشآت الاجتماعية وعلاقتها بالمجتمع

١ ـ المنشآت الاجتماعية مسئولة أمام الهيئة الاجتماعية لذلك يجب أن تحدد ميدان عملها ونواحي نشاطها ومنطقة عملها لكي تضمن مستويات عالية في ممارسة تقصي الأحوال الفردية وتقوى علاقاتها بالهيئة الاجتماعية ، ويجب تعيين هذا التحديد عن طريق الاعتبارات المحلية الموجودة .

٢ ـ كذلك فإن هـــذه المنشآت مسئولة عن استخدام معلوماتها عن الأحوال الاجتماعية السيئة التي تؤدي إلى عدم توافق الأفراد والعائلات بحيث تعمل على تغيير هذه الأحوال . فإذا اقتنعت بأن عدم توافق الأفراد ناشيء عن نقص مافاتها ملزمة بإظهار هذا النقص لتحث الجهود على علاجه.

٣ ـ ليست أغراض وقيمة تقصي الأحوال الفردية من خلق المتقصي ولكنها نتيجة الفلسفة الاجتماعية السائدة في المجتمع . فليس ما يعتقده المتقصون هو ما يمكن عمله نحو فاقدي التكيف الاجتماعي ، ولكن ما يريده المواطن لهيئته الاجتماعية هو ما يحدد أغراض وصفة الخدمة الاجتماعية . ويجب على الخادم الاجتماعي باعتباره خبيراً في عمله أن يكون قادراً على إطلاع هيئته الاجتماعية عن حقيقة مشاكلها الاجتماعية وما يمكن عمله لحل هذه المشاكل .

مبادىء تقسيم العمل بين منشآت الخدمة الاجتماعية :

١ ـ يجب أن تقوم المنشآت الاجتماعية باجراء تقصي كامل للحالات الخاصة بها وأن تحيل إلى المنشآت الأخرى الحالات التي من اختصاصها .

٢ ـ يجب أن لاتوجد سلطة للتشخيص بدون سلطة للعلاج وأن

لا توجد سلطة للعلاج بدون سلطة للتشخيص فلا تقتصر المنشأة على إحدى السلطتين بل يجب أن تجمع بينهما .

٣ — يجب ألا تحول حالة من منشأة إلى الأخرى إلا إذا تيقنا من أن نتيجة هذا التحويل تحسين خدمة العميل .

٤ — كلما كبرت المنشأة كلما بعدت إدارتها عن الحاجات التى تخدمها . حيث تنفصل الأعمال الإدارية عن الأعمال الاجتماعية ، ويحتاج المستخدمون للتعليمات والأوامر بدلا من الصلات الحيـــة الموجودة بين مستخدمى المنشآت الصغيرة . لذلك يجب فى هذه المنشآت تعيين رؤساء أكفاء لمختلف الأقسام وإعطائهم سلطة واسعة .

٥ — يجب فى تقصى الأحوال الفردية بالمنشآت ذات الأغراض المختلفة (المدارس والمستشفيات والمصانع) أن تحدده مطالب هذه المنشآت .

٦ — يجب أن تهتم الهيئات الاجتماعية بادخال نظام تقصى الأحوال الفردية فى المنشآت الخاصة والعامة وعدم الاقتصار على إدخاله فى إحداهما وإهماله فى الأخرى .

٧ — يجب أن يقوم بتوزيع الإعانات منشآت تقصى الأحوال الفردية المسئولة عن العلاج .

٨ — يجب التعاون بين المنشآت فى علاج إحدى الأحوال واستمرار هذا التعاون ليس فقط مظهراً طبيعياً لتقسيم العمل بل من المظاهر التى يجب العمل على تنميتها .

ويجب ان تكون كل منشأة كحلقة فى سلسلة الخدمة الاجتماعية . ويجب أن يتناسق عمل المنشأة مع عمل المنشآت الأخرى لتحقيق ما يأتى :

١ ـ مساعدة العميل داخل المنشأة .

٢ ـ مساعدته بعد خروجه من المنشأة .

٣ — المساعدة في الإصلاح الاجتماعي .

مثال ذلك يجب أن يكون لملاجيء الأيتام صلة بالمنشآت الآتية :

١ — محاكم الأطفال .

٢ — مكاتب التخديم ،

٣ — فرق المتطوعين .

٤ — الحركة الكشفية .

٥ — إدارات الجمعيات الخيرية .

ويتضمن تنظيم التعاون والجهود المشتركة(١) تشجيع التفكير الجمعي وأعمال التنسيق المشتركة . وتوحيد الجهود عن طريق المكاتب العامة للمحفوظات الخاصة بالمساعدة Social Service exchanges

ومكاتب التسجيل المشتركة joint intake Bureaus

ومكاتب المشتروات المركزية Central purchasing bureaus

ومكاتب المشروعات المشتركة joint office projects

ومكاتب توجيه المتطوعين Volunteer Service bureaus

ومكاتب بحث الحالات الفردية المستعصية

Commitees on problem cases

ومن الفوائد الأخرى لهذه الجهود أنها تساعد على تعيين بعض اتجاهات الخدمة الاجتماعية ، وعلى جعل المنشآت الاجتماعية ملائمة للحاجات الاجتماعية وإيجاد منشآت جديدة ملائمة للحاجات الجديدة وتوسيع بعض نواحي نشاط المنشآت الموجودة وإيقاف نشاط البعض الآخر .

ومن أهم أعمال الجهود المشتركة تحسين مستويات المنشآت الاجتماعية

---

(1) Dunham, Arthur, Social Welfare Planning, S W.Y.B.1937.

ويتصل هذا العمل بالجهود التى ترمى إلى زيادة نشاط المنشآت الخاصة عن طريق زيادة قدرتها والاقتصاد فى العمل وعن طريق تنمية طرق العمل الجديدة فى ميادين الخدمة والادارة .

ويمكن تحسين المستويات عن طريق الجهود الاختيارية للمنشآت كنتيجة للدراسة المشتركة أو التفكير الجمعى والمؤتمرات بوضعها مستويات تسترشد بها . وقد يجىء عن طريق قيام السلطات بوضع حد أدنى للمستويات . أو عن طريق الجهود التهذيبية التى ترمى إلى حث المنشآت على قبول مستويات عليا ، أو عن طريق الاستشارة والنصيحة والمساعدة والتدريب .

٥ — وتقوم بجانب ذلك بعض الاتحادات بانشاء مركز للتوجيه والمساعدة الاجتماعية وذلك لتحقيق الأغراض الآتية .

(ا) يستقبل كل شخص فى حاجة إلى المساعدة مادية ويزوده بالمعلومات اللازمة ويوجه إلى المؤسسة التى يمكنها أن تساعده .

(ب) يشجع إنشاء موسسات جديدة مما أظهرت التجربة الحاجة إليها فيعمل بذلك على تجنب تكرار العمل والجهد فى المؤسسات الموجودة .

(ح) يحل فى أقصر مدة الحالات التى تستلزم السرعة والتى يؤدى أهمالها غالبا إلى مآس .

(د) يقوم بالمساعى والأبحاث الضرورية التى لا يستطيع أصحاب الشأن القيام بها كالتى تستلزم مثلا الحصول على مساعدة أو القبول فى مؤسسة فيقوم المركز بعمل بحث سريع عن الحالات التى تسند إليه وبذلك يسير المركز يوما بعد آخر وشيئا فشيئاً إلى تلقى الطلبات المختلفة والاستشارات العديدة عن الحالات الاجتماعية مهما تنوعت فكل فرد يقع فى حاجة أى كانت حاجته يمكنه أن يتقدم للمركز وكل جمعية أو شخص يهتم بحالة اجتماعية ولا يعرف كيفية حلها يمكنه أن يتصل بالمركز .

(هـ) الاشتراك فى دراسة الحالات الفردية التى تستلزم الاهتمام والمقدمة إلى مكتب المركز فيبحث عن حلها ويفحص المشاكل الاجتماعية السريعة التى تستدعيها الحالة وينظم تحقيقاً لهذا الغرض اجتماعات دورية فيساهم بذلك فى نمو الروح الاجتماعية فى البلاد .

يظهر بذلك مركز التوجيه والمساعدة الاجتماعية كوسيلة صالحة لتمكين الأفراد والجماعات الذين يجهلون أو يسيئون تقدير بعضهم بعضا أن يتعارفوا فيسود الاحترام بينهم ويتبادلون الانتفاع بتجاربهم ويوحدون جهودهم .

• مكاتب المحفوظات الرئيسية الخاصة بالجمعيات الخيرية (سجلات الاحسان)

تزداد النفقات التى تتحملها الجمعيات الخيرية عاما بعد آخر بينما أصبحت مواردها أبعد من أن تسير جنبا إلى جنب مع هذه النفقات لذلك أصبح من الأهمية بمكان أن تستخدم الموارد التى بين يديها بأحسن طريقة ممكنة لمحاربة الفاقة وأعظم الوسائل أثرا هى التى ترمى إلى إزالة المساوىء السائدة فكل إعانة تمنح لمحترفى التسول تضر الجمعية التى تبذلها كما تضر الفقراء الحقيقيين . ولكى يتيسر توزيع موارد كل جمعية توزيعا عادلا ومحاربة الفاقة محاربة فعالة كان من الضرورى أن تتبادل الجمعيات الاستعلام عمن تساعدهم كما يجب أن تستطيع الإجابة على المحسنين الذين يلجأون اليها للاستعلام .

ولذا أنشأت معظم المدن المتقدمة فى الخارج وبنوع خاص فى الولايات المتحدة (مكاتب المحفوظات الرئيسية) الخاصة بالجمعيات الخيرية . وقد أمكن هذه المكاتب أن تواجه الحاجة إلى تبادل المعلومات بشكل أوسع كما ساعدت مساعدة قوية على حسن سير كثير من الجمعيات الخيرية .

ويرمى مكتب المحفوظات الرئيسى إلى جمع المعلومات عن جميع الأفراد أو العائلات التى تساعدها الجمعيات المختلفة ويمد من ناحية أخرى هذه الجمعيات ببطاقات موضح بها الهيئات التى ساعدت أو لا تزال تساعد هؤلاء

الأفراد أو العائلات ولذلك يجمع مكتب المحفوظات الرئيسى البطاقات التى تكون خلاصات الملفات الموزعة بين الجمعيات المختلفة ، ولا تكون هذه البطاقات فى الواقع إلا بيانات مختصرة . فهى لا تشمل إلا أسماء الجمعيات التى تتولى مساعدة المحتاجين دون أن تبين بها كيفية المساعدة أو نوعها أو قيمتها . ولكن ليس ذلك كل ما فى الأمر فنظام مكتب المحفوظات الرئيسى يساعد على التدخل بطريقة فعالة فى المساعدة التى تعطى للأفراد أو العائلات . فهو يعمل على إخطار هذه الجمعيات أو هذا المحسن عن حالة الأفراد الذين يهتمون بهم فيساعدهم على التدخل كما يجب سواء شخصياً أو عن طريق الوسطاء ليمنحوهم المساعدة أو الإعانة اللازمة . ويساعد هذا المكتب فى نفس الوقت كما سبق أن أوضحنا الجمعيات والمحسنين على قصر مساعداتهم على المحتاجين الحقيقيين .

ولا يرمى المكتب المذكور إلى السيطرة على القائمين بالإحسان أو المراقبة العلانية ولكنه يرمى إلى تنظيم توزيع موارد الجمعيات وإزالة المساوىء ولا يعوق هذا المكتب نظام الإحسان ولا يمنع هذه الجمعية أو تلك عن مساعدة فقير واحد قد يكون فى حاجة إلى المساعدة المادية والخلقية والروحية عن طريق عدة جمعيات .

ويرمى أيضا إلى إطلاع الجمعيات على أسماء العائلات التى فى ضيق والتى يجب تجاهها الصمت المطلق بينما يعمل مكتب المحفوظات الرئيسى من ناحية أخرى على اكتشاف محترفى التسول ويمد الأفراد والجمعيات بالمعلومات الدقيقة عن هذا البائس أو ذلك وعن الجمعيات التى تتولى مساعدته فعلا .

ولا يقصد أيضا المكتب المذكور أن يحل محل المحفوظات التى توجدها الجمعيات المختلفة لنفسها . ولكن ليكون بجانبها مكانا رئيسيا للاستعلامات الخاصة بمجموع البؤساء والمحتاجين الذين تساعدهم الهيئات الخاصة .

ولا يوضع فى بطاقات الحالات احتراما لسر المهنة أية معلومات عن

المحتاجين تتعلق بسلوكهم وليست البطاقة إلا مجرد بيان عن الحالة المدنية تساعد على العثور على المحتاج نفسه رغم تعدد الأسماء والعناوين التى قد يعطيها . يضاف إلى ذلك بيان التواريخ التى تطلب فيها الجمعيات معلومات عنه : وعلى الجمعيات لو أخطرها المكتب أن تتصل ببعضها البعض فيما يتعلق بما لديها من معلومات إذا وجدت مايدعو إلى ذلك .

وعلى العموم يعمل مكتب المحفوظات الرئيسى على تحقيق الوحدة والارتباط وعلى تنظيم الإحسان الفردى وعلى ضم الجهود ومساعدة بعض الحالات المهمة وعلى معرفة الهيئات التى تقوم بالإحسان .

المبحث الخامس

التشريع الاجتماعى

أهمية القانون :

من الطبيعى أن الإنسان لا يمكن أن تترك له الحرية المطلقة فى اقتضاء حاجاته واستكمالها على حساب غيره سواء وافقت مصلحتهم وصادفت قبولهم أم لا . لأن حرية الفرد يقابلها حرية مثلها عند غيره فلا يمكن إطلاقها دون القضاء عليها وهدم الاجتماع . ولذلك كان لا بد لحماية التضامن الاجتماعى La Solidarité Sociale وبقائه من تقييد حرية الفرد ورسم الحدود والقواعد التى يسير عليها الناس فى معاملاتهم بعضهم مع بعض ويرجعون إليها للتقاضى بمقتضاها إذا حصل نزاع بينهم بسبب اختلاف مصالحهم وتضارب حاجاتهم .

والقانون هو مجموعة قواعد يقرها السلطان أو يأمر بها ينظم بها سلوك الناس فى معاملاتهم وصلاتهم بعضهم ببعض وينفذها فيهم جبراً إذا خالفوها أو يجازيهم على مخالفتها بالقوة بواسطة محاكمة .

ويرمى التشريع الاجتماعى إلى تقرير حقوق الأفراد الاجتماعية من تعليم وصحة وعمل إلى غير ذلك كما يعمل من ناحية أخرى على تحقيق المساواة بين الناس فى تمتعهم بهذه الحقوق وتقييد الفروق الموجودة بين مختلف الطبقات :

ونظراً لأن معظم التشريعات الاجتماعية تعمل على تحسين أحوال الطبقات العاملة لذلك كثيراً ما تقتصر عبارة التشريع الاجتماعى على التشريعات الخاصة بالعمال .

والتشريعات الهامة التى تهتم بها المنشآت الاجتماعية يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام(١) .

١ - التشريع الخاص بمجهود الحكومة نحو الإصلاح العام . والصحة العامة، والصحة العقلية ، والقضاء ، والتربية والتعليم . وكذا التشريع المتصل بتكوين وإدارة المنشآت الحكومية اللازمة لتنفيذ هذه الإصلاحات ، والتشريع الخاص بالتوظف لما له من تأثير حيوى فى جودة الخدمات الحكومية الخاصة بهذه الميادين .

٢ - التشريع الوقائى المتصل بجماعات معينةوأفراد محتاجين لحماية خاصة كتشريعات العمال ، والمساعدة العامة ، والأطفال العائلين ، وحماية الأطفال والقصر من القسوة والإهمال والتأثير السىء .. الخ ، وتطلق عبارة التشريع الاجتماعى على هذا النوع من التشريع .

٣ - التشريع المنظم الذى يضع بعض الشروط التى يجب بموجبها الأفراد والجماعات كالتشريعات الخاصة بالعلاقات العائليةوالزواج والطلاق والتبنى والتشريعات التى تضع الشروط التى تعمل بموجبها الجماعاتمع بعضها البعض . كما هو الشأن فى ميدان الإصلاح الاجتماعى .

٤ - التشريع المانع كقوانين العقوبات التى تعرف الجريمة وتبين العقوبات المختلفة .

تكوين التشريع :

ترجع القوانين الوضعية فى منشئها إلى مصادر سبعةهىالتشريعوالعرف والدين والأحكام والشرح والقانون الطبيعى وقواعد الإنصاف . وهذه المصادر تختلف أهمية باختلاف ما لكل منها من القوة والتأثير فى نشوء القواعد القانونية ونموها .

(1) Fitch, John Social Action, S. W. Y. B. 1939.

محضر الجلسة :

يجب تحضيره بعد يوم أو يومين من الاجتماع مباشرة ويوضح به :

١ - الحاضرين والغائبين .

٢ - المناقشات .

٣ - الاقتراحات

٤ - القرارات .

٥ - الأعمال التى كلف بها الأعضاء .

٦ - السياسات .

ويجب إرسال نسخ من المحضر لجميع الأعضاء فى أقرب وقت أو الاقتصار على قراءتها فى الجلسة القادمة .

نظام عقد الجلسات :

١ - يفتتح الرئيس الجلسة .

٢ - يقرأ محضر الجلسة السابقة .

٣ - يناقش الأعضاء جدول الأعمال .

ولا نصل بأية مناقشة إلى نتيجة طيبة إلا إذا قامت على مبادىء علمية وأهمها :

١ - تحديد المشكلة .

٢ - تقسيم الموضوع إلى أقسام على أساس صحيح .

٣ - عرض الحلول المختلفة .

٤ - اختيار أحسن حل .

٥ - اقتراح مايجب عمله لتحقيق الحل .

٦ - تقدير النتائج .

تقارير المجلس : يجب أن يضع كل مجلس تقريراً عن عمله على الأقل سنويا ويجب أن يشمل ما يأتى :

وتتناول الحياة الفردية كذلك — فالإنسان من المهد إلى اللحد يحتاج إلى القوانين والتشريعات المختلفة تنظم حياته وتحقق مطامعه وتكفل حقوقه وتحدد واجباته وتعمل على إسعاده .

ووظيفة المشرع أن ينظم الحياة فى كل مراحلها وفى مختلف مرافقها وأن يماشى التطور الفكرى والاجتماعى بل أن يسبقه فى كثير من الأحايين لكى يهيىء للمجتمع وسائل رقيه وأسباب نموه وهذه الوظيفة تنمو وتتسع على مر الأزمان وتمتد إلى آفاق لم يكن يخطر على البال إلى عهد قريب أن للمشرع دخلا فيها أو شأناً بها . وتقتحم ميادين لم يكن له بها من عهد . وهى تزداد على وجه الزمن وتبعاً لرقى الجماعات وتطور المذاهب الاجتماعية والفلسفية تعقداً وعمقاً .

والغرض الأول والأخير من النظم التشريعية كافة إنما هو العمل على سعادة الإنسان وتحقيق خيره ورخائه وتنظيم الاجتماع لمصلحته .

ولكن إلى أى حد يحق للمشرع ، أو على الأصح إلى أى حد يجب على المشرع ، أن يتدخل فى تنظيم الاجتماع ؟ وأين تقف وظيفة الحكومة ويترك الميدان للعمل الفردى .

حقوق الإنسان : (١)

مما لا مشاحة فيه أن التصريح الذى انتجته الثورة الفرنسية عن حقوق الإنسان ونشرته على ملأ العالم وهلل له الناس وانتج ولا يزال ينتج فى حياتهم أعمق الآثار لم يعد وافيا بتحقيق حاجات الإنسان ومطالبه المشروعة . فوجب اذن أن يحل محله مبادى جديدة أوفى منه تحقيقا للسعادة البشرية والتضامن الانسانى وأكثر استجابة لمطالب الاجتماع . فإن واجبات الانسان نحو الانسان على الوجه الذى قرره ذلك التصريح لا تعدو أن تكون واجبات سلبية .

---

(1) Gurvich, La Déclaration des Droits Sociaux, 1944.

أساسها عدم ايقاع الضرر بالغير . ولكن هذه المرحلة السلبية وشيكة الانتهاء لكى تحل محلها مرحلة أخرى أساسها أن يكون واجب الإنسان نحو مواطنه واجبا ايجابيا بحكم التضامن بين أبناء الوطن فتزداد مسئولية الفرد القادر نحو الغير لا على اعتبار أن ما يفعله الغير هو احسان منه وتفضل وإنما على أساس أنه فرض اجتماعى قانونى محتم الأداء .

ثم أن تلك المنافسة الحرة المطلقة بين الناس ، تلك المنافسة التى لا تخضع إلا لقاعدة العرض والطلب مجردة عن كل اعتبار آخر بحجة أنها الناموس الطبيعى الوحيد . كثيرا ماتدع الضعيف فريسة للقوى . وفى الاجتماع الحديث ملايين وملايين من البشر يتضورون جوعا وتنقطع بهم أسباب الرزق لمرض أو بطالة . أو يعيشون بما دون الكفاف . فالحرية التى كفلتها لهم الدساتير وكفلتها لهم القوانين وكفلتها لهم المبادىء الأدبية ليس لها وجود فعلى لأمثالهم وهى لاتعدو أن تكون بالنسبة لهم حرية نظرية افلاطونية . إذ لا يكفى لكى يكون الإنسان حراً أن يكون فى مأمن من العدوان الخارجى ولا يكفى أن يكون فى مأمن من العدوان الداخلى . بل يجب أن يكون فى مأمن من الجوع . لأن الرجل الجائع أسير فقره وبؤسه فلا سبيل له إلى الاستمتاع بأى مظهر من مظاهر الحرية أو مزاياها . أنه حشرة تزحف على احشائها لكى تجد فتاتا من الخبز . إنه حيوان ضال هائم على وجهه يسعى وراء لقمة يتبلغ بها فالكلام عن الحرية لمثل هذا الرجل لغو فارغ وسخرية لاذعة اليمة .

ولذلك اتجه تفكير علماء الاجتماع والاقتصاد إلى وضع أسس جديدة للعلاقات بين الناس ولحقوق الفرد قبل الدولة .

وقد وضعت جمعية حقوق الانسان فى مؤتمر عقدته فى مدينة ديجون فى يوليو سنة ١٩٣٦ تصريحا جديداً لحقوق الإنسان اعتبرته مكملا لتصريح

سنة ١٧٨٩ الذى تمخض عن الثورة الفرنسية وطالبت بتنفيذه فى كل الأمم وبالنسبة لجميع الناس ذكورا أو أناثا على اختلاف أجناسهم وجنسياتهم وعقائدهم وآرائهم كما طالبت باعتبار هذه الحقوق متصلة بذات الإنسان يعترف له بها . اينما حل وحيثما وجد . وقد جاء فى هذا التصريح عن الحق فى الحياة وهو أول الحقوق الطبيعية المقدسة . أنه حق الأم فيما تقتضيه وظيفتها من رعاية وعلاج . وحق الطفل فى كل ما يكفل نموه وتنشئته جسميا وأدبيا . وحق المرأة فى حمايتها من استغلال الرجل وحق الشيوخ والمرضى وذوى العاهات فى العناية بهم عناية يقتضيها ماهم فيه من ضعف . كما أن الحق فى الحياة ينطوى على تيسير أسباب العمل لجميع الناس وعلى تمكين كل انسان من انماء مواهبه الطبيعية وكذلك على ضمان القوت لكل العاجزين عن العمل .

وقــــد وضع «ويلز» من علماء الاجتماع فى انجلترا تصريحا عن رأيه فيما يجب أن تكون عليه حقوق الإنسان وأول مادة فى تصريحه أن لكل انسان بغير تمييز فى الجنس أو اللون أو العقيدة أو الرأى الحق فى الطعام والسكن والعناية الطبية اللازمة لنموه الجسمى والعقلى ولحفظه فى حالة صحية جيدة من مولده إلى مماته وأضاف إلى ذلك حق الانسان فى التعليم وحقه فى العمل إلى آخره .

اعداد التشريع :

التشريع صورة من صور الأمة تتحرك بحركتها وتقف بوقفها وحاجة الأمة الناهضة إلى تجديده وتنقيحه أعظم من غيرها . لأنه كلما اتسعت آفاقها وتعددت نواحى نشاطها ، رأت نفسها مضطرة لأن تضع بعض القواعد والضوابط التى تهتدى بهديها ويخضع الكل لها وما البرلمانات إلا هيئات تشريعية فى أساسها . ترقب المجتمع فى مظاهره المختلفة ، اقتصادية كانت أو عمرانية . ثقافية كانت أو إدارية . ثم تضع لكل هذا من الشرائع

والقوانين ما يلائمه وينهض به وبقدر توفيقها فى ذلك تستطيع الأمة أن تساير الزمن وتتقدم إلى الأمام بخطى ثابتة رشيدة .

وتنحصر مهمة البرلمان التشريعية أولا بالذات على أن تكون القوانين محققة لرغبة الشعب ومتفقة مع اتجاه الرأى العام .

بيد أن القوانين فى حاجة إلى إعداد . وتضطلع السلطة التنفيذية بهذا العمل عن طريق تكوين اللجان المختلفة . غير أنه يستحسن أن ينشأ فى كل وزارة مكتب دائم للبحوث الفنية يلحق بالوكيل الدائم . ويشتمل على عدد من الفنيين والاخصائيين يشرف على دراسة خطط الاصلاح ويبحث فى وسائل تنفيذها . ويتولى إعداد موضوعات التشريعات وتحضيرها سواء أكانت متصلة بمشروعات القوانين أم باللوائح والتعليمات .

وله أن يكون تحت إشرافه ما يقتضيه العمل من لجان وأن يستعين بمن شاء من ذوى الخبرة الكفاية داخل الحكومة وخارجها .

وبديهى أن هذا المكتب لا يلغى المجالس الاستشارية العليا التى لجأنا إليها فى بعض الوزارات والتى تضم إلى خبرة كبار الموظفين كفايات خارجية لها قيمتها وتجربتها .

على أنه يجب ألا يقف التنسيق والانسجام عند هذه الدائرة فحسب . بل يجب أن يشمل الإدارة الحكومية كلها ويطبق على وزاراتها ومصالحها المختلفة . ولهذا يجب ربط هذه المكاتب بمكتب البحوث الملحق برياسة مجلس الوزراء . فلا يعد بحث ولا يحضر مشروع فى وزارة إلا وترسل نتائجه إلى مكتب الرياسة . وفى هذا المكتب الأخير يتم التنسيق الشامل ويتحقق الانسجام الكامل .

صياغة وتنفيذ التشريعات الاجتماعية(١) :

---

(1) Benjamin, Paul, Technique of Social Action. Proceedings of the National Conforance of Social Work, Columbia University Press-1945

لصياغة وإصدار التشريعات الاجتماعية على أكمل وجه ينبغى اتباع الخطوات الآتية :

١ — يجب أن يلبى التشريع حاجة حقيقية وأن يرمى إلى غرض اجتماعى مرغوب فيه ، وأن يزيد من حماية ورفاهية المواطنين .

٢ — يجب أن يقوم على الاقتناع الخالص للمواطنين ذوى الروح الاجتماعية .

٣ — يجب أن يدرس التشريع بدقة وأن يقوم على الحقائق المقنعة .

٤ — يجب القيام بدعاية واسعة فى جميع أنحاء البلاد لشرح مضمون التشريع وأهميته .

٥ — يجب عقد لجان من ممثلين للمصالح المختلفة فى حالة ما إذا كان التشريع سينفذ عن طريق عدة مصالح حكومية .

٦ — يجب الوقوف على رأى الطوائف المختلفة عن التشريع كهيئات العمال ، وأصحاب الأعمال ، والأطباء ، والهيئات السياسية والنسائية ، وجمعيات الخدام الاجتماعيين .

٧ — يجب العمل على تكوين لجنة تشريعية أهلية لفحص مختلف التشريعات الاجتماعية قبل اعتمادها .

٨ — العمل على عقد اجتماعات تضم بعض المشرعين للحصول على رأيهم فى مضمون التشريع والحكمة من إصداره .

٩ — العمل على دراسة الوسائل المعقولة التى تساعد على تقديم التشريع المطلوب كإظهار فائدته الاصلاحية ، أو تمهيد الجو لعرضه فى دورة مقبلة ، أو إثارة التفكير عن بعض مشاكل أو نواحى نشاط المصالح الحكومية أو مهاجمة قانون فاسد .

١٠ — يجب الحصول على معلومات عن أعضاء الهيئة التشريعية من

حيث وظائفهم وميولهم الاجتماعية والهيئات المشتركين فيها ، وتساعد هذه المعلومات فى معرفة طريق الحصول على مساعدة المشرعين والتمكن من تحديد اتجاههم نحو التشريع .

تطور التشريع الاجتماعى فى مصر :

وضع المشرع المصرى التشريع الحديث على نمط التشريع الفرنسى واشتقه منه تقريباً وكان ذلك بمناسبة إنشاء المحاكم المختلطة . ثم مد سلطانه بعدئذ إلى المصريين عموما عند إعادة تنظيم المحاكم الأهلية . ولا يختلف هذا التشريع فى جوهره وخصوصاً فيما يتعلق بالقانون المدنى وهو قانون المعاملات . عن تشريع نابليون الصادر فى أوائل القرن الماضى . وأهم مايلاحظ فى روح هذا التشريع أنه يعنى أشد عناية بطائفتين : طائفة الدائنين أولا ثم طائفة الملاك . وفيما عدا ذلك فهذا التشريع يهتم بتحقيق مبدأين : مبدأ سلطة الإرادة . والمبدأ الثانى هو المساواة القانونية . دون الاقتصادية بين الجميع . ولتحقيق تلك المساواة نص المشرع على ما يكفل حرية إرادة الأفراد فوضع القواعد الخاصة بالأهلية (حماية ناقص الأهلية) وبالرضا (القواعد الخاصة بالغلط والغش والإكراه فى العقود) والغبن فيما يتعلق بتصرفات القاصر .

يتضح مما تقدم أن سياسة المشرع المصرى كانت قائمة على ما يسميه الاقتصاديون بالاقتصاد الحر . وأساسه laissez fsire أى « دع الأفراد يعملون ما يستطيعون » بل إنه طبق مبادىء الاقتصاد الحر بشطريها فقبل أيضاًمبدأ laissez passer أى حريةالتجارة فكان أساسالتعريفة الجمركية صالح الخزينة فقط . دون مراعاة لحماية الإنتاج الوطنى أو تشجيعه وقدكان المشرع المصرى فى كل ذلك مسايراً لعصره إذ كان الاقتصاد الحر « حرية الأفراد الاقتصادية وحرية التجارة الدولية » سائداً فى معظم البلاد وقتئذ .

ومع أن غالبية الدول المتحضرة نبذت سـياسة الاقتصاد الحر هذه

تدريجياً من ذلك الوقت . واتبع معظمها سياسة التدخل الاقتصادى بما فى ذلك الحماية الجمركية ، فقد بقيت الحال فى مصر من بعد إدخال التشريع الحديث إلى ان حدثت النهضة المصرية الحديثة على ما وصفنا وبقيت الدولة المصرية طيلة تلك المدة قانعة من وظيفتها بتلك الواجبات الأولية التى يقصر عليها مهمة الدولة جماعة الفزيوقراطيين الذين أدى مذهبهم الاقتصادى إلى إلغاء نظام الطوائف والحرف والمهن وقت الثورة الفرنسية فكان هم الدولة المصرية منصرفا إلى تنظيم القضاء والبوليس والجيش وتعليم الأهالى وإنشاء بعض الأعمال ذات المنافع العامة اللازمة لرفاهية الجميع . وهذه وحدها وظيفة الدولة فى نظر الفزيوقراطيين (راجع كتاب الأستاذ عبد الحكيم الرفاعى نبذة ٨٣) .

ويرجع قصر الدولة المصرية نشاطها على ماذكرنا إلى أسباب عدة أهمها : وجود الامتيازات الأجنبية التى كثيراً ما كانت تغل يد المشرع المصرى واشراف الأجانب على الإدارة والتشريع . وعدم يقظة المصريين وقتئذ للدفاع عن حقوقهم فكانت مصر معتبرة فى نظر المسيطرين على تشريعها وإدارتها مزرعة قطن وسوقا للبضائع الأجنبية . وكان نشاط الدولة منحصرا تقريباً فى بلوغ هذين الغرضين وذلك بالعناية بالرى والزراعة والصحة وطرق المواصلات والأمن والقضاء وتخصيص التعليم لخدمة هذه الأمور بتخريج الموظفين اللازمين لها .

وفى كل هذا كانت مصالح أغلب الطوائف مهملة اهمالا يكاد يكون تاماً وكان المشرع لايحسب حسابا إلا لطبقة الأغنياء من أصحاب رؤوس الأموال خصوصا للأجانب منهم . كالبنوك والشركات المختلفة .

ومع أنه قد صدر فى ذلك الوقت قليل من التشريع الطائفى . لتنظيم بعض الحرف والمهن فقد روعى فيه صالح المستهلكين . أى المنتفعين من نشاط تلك المهن والحروف . وأهمل صالح أربابها إهمالا يكاد يكون تاماً ومن أمثلة ذلك لائحة الخدم ولائحة المحامين .

أما باقى الطوائف . وعلى الخصوص طوائف العمال ، ما بين صناع وزراع وعمال تجارة ، فقد جهل المشرع أو تجاهل وجودهم .

ولم نر فى تشريع ذلك العصر ما يعنى بأمر طبقة الفقراء سوى قانون عدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعيةالصغيرة ، المعروف بقانون الخمسة الأفدنة . الذى يحمى الزراع الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل ونمت نشوء الدين من التنفيذ على عقارهم ومسكنهم وبعض منقولاتهم الضرورية .

بدأت نهضتنا الحديثة بعد ثورة سنة ١٩١٩ بيقظة بعض طوائف العمال وقام بعضها يطالب أصحاب العمل بتحسين حاله . ولجأ البعض لسلاح الإضراب . ثم بدأت بعض الطوائف تكون نقابات . وانتشرت الدعاية للحركة النقابية بين العمال . لدرجة ازعجت مشرع ذلك العصر . فحاول صد تيارها باصدار قانون سنة ١٩٢١ الذى يحرم التنازل عن الأجور كلها أو بعضها اكتتابا فى النقابات .

ولو أن نظام الحكم فى الدولة المصرية بقى على ما كان عليه وقت اصدار هذه القوانين لاستمر المشرع فى مقاومة حركة طوائف العمال هذه . بل لتمادى فى إيجاد اشد الوسائل لقمع كل محاولة تصدر منهم لتحسين حالهم غير أنه حدث انقلاب خطير فى حياتنا التشريعية . فقد تغير نظام الحكم بصدور الدستور وحل المصريون محل الأجانب فى إدارة شئون البلاد وبدأت النهضة الحقيقية للتشريع . إلا أن تشريعنا لايزال فى حاجة إلى تعديلات كثيرة تحقق العدالة الاجتماعية .

وليس للبلاد حتى اليوم سياسة ثابتة فى تشريعها الاجتماعى تكون وليدة دراسة شاملة لحالة المجتمع المصرى وأهدافه وليس للبلاد سياسة معينة فى تكوين هذا المجتمع حتى تستطيع أن تحدد مطالبه وتهيء له مقدماته . وتشريعنا لايزال وليد الارتجال والتلفيق يعوزه التناسق وانقطعت الأسباب فى كثير

من الحالات بين مقتضياته وأوضاعه وبين حالة المجتمع وأوضاعه ومايتطلبه اصلاحه . وغمرتنا موجه التقليد فى التشريع كما غمرتنا فى كل النواحى الأخرى .

والجهود التى تبذل فى سبيل الإصلاح قليلة وأن بدأت تطالعنا بالآمال الوضاءة ولكن هذه الجهود التى تبذل لن يتأتى لها الفوز إلا إذا آزرها تشريع اجتماعى شامل يفرض إرادته على المترددين والمختلفين والطامعين وذوى الشعور الميت والنهمين والعاملين على استغلال الضعفاء والفارين لم يجب أن يتدخل المشرع للقضاء على هـــذا الشذوذ فى أوضاع حياتنا كلها لا يصرفه عن ذلك صارف .

ولن يستقيم للتشريع طريق فى مؤازرة جهود الإصلاح مالم يكن مستمداً من مثل عليا قويمه ومتأثرا بطابع قوميتنا ومتمشيا مع تطور نهضتنا يشق لها الطريق آناً ويلاحقها أو يسايرها آنا آخر .

مراجع فى الخدمة الاجتماعية والمواضيع المتصلة بها

١ — المراجع العربية

(أولا) مراجع عامة فى الخدمة الاجتماعية :

الدكتور ابراهيم زكى : تقرير عن أعمال مؤتمر الخدمة الاجتماعية المنعقد بباريس سنة ١٩٢٨ — دار الكتب — اجتماع / ١٣٤٧ .

مدرستا الخدمة الاجتماعية بالقاهرة والأسكندرية — محاضرات مختلفة عن الخدمة الاجتماعية ألقاها عدة أساتذة : من سنة ١٩٣٨ / سنة ١٩٤٧ .

(ثانياً) ميادين الخدمة الاجتماعية :

١ — الخدمة الاجتماعية العائلية والمساعدة :

لويس اسكندر : الأسرة ومشاكلها الاجتماعية ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٤

الدكتور على عبد الواحد وافى : الأسرة والمجتمع — دار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٤٥ .

رابطة الإصلاح الاجتماعى : مؤتمر الإصلاح الاجتماعى — الريف والمشخصات القومية والأسرة سنة ١٩٤٠ .

الدكتور حسين الهراوى : فى سبيل الإنسانية وملاجىء العاجزين — مطبعة الاعتماد سنة ١٩٤٢ .

يونس صالح : بحث فى الملاجىء ، مجلة القانون والاقتصاد ، ابريل ١٩٣٦

حسن منصور : مذكرة عن الملاجىء سنة ١٩٣١ .

محمد رضوان لطفى : جمعيات رعاية الأسر المصرية بالأسكندرية (رسالة مقدمة لمدرسة الخدمة الاجتماعية بالأسكندرية سنة ١٩٤٥) .

٢ — الخدمة الإجتماعية للطفولة :

رابطة الإصلاح الإجتماعى : محاضرات مؤتمر الطفولة سنة ١٩٣٧ .

الدكتور محمد زكى شافعى : تقرير عن المؤتمر الدولى لحماية الطفولة سنة ١٩٣٥ دار الكتب ، تقارير / ١٤٠٨ .

الدكتور محمد زكى شافعى : تقرير عن أعمال المؤتمر التاسع لجمعية رعاية الطفل بلييج سنة ١٩٣٠ — دار الكتب تقارير / ١٠٦٢ .

السيدة باهيرة بدوى : الأحوال الإجتماعية والصحية لأطفال الأحياء الفقيرة (رسالة مقدمة لمدرسة الخدمة الإجتماعية بالأسكندرية سنة ١٩٤٢) .

اميلى بولص : مدارس الحضانة (رسالة مقدمة لمدرسة الخدمة الإجتماعية بالأسكندرية سنة ١٩٤٥) .

سوزان إيزكس : الحضانة ترجمة سمية فهمى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤٧ .

٣ — الخدمة الإجتماعية المدرسية وتربية الطفل :

يعقوب فام : دراسات فى الأخلاق — مطبعة المجلة الجديدة ١٩٣١ .

ديمترى قندلفت : المدرسة والاجتماع سنة ١٩٣٠ .

يعقوب فام : التربية والأخلاق — مطبعة المجلة الجديدة سنة ١٩٣٠ .

محمد أحمد خلف الله : الطفل من المهد إلى الرشد ، جماعة دار العلوم ١٩٣٩ .

ايسحق رمزى : المدرسة والمجتمع — جماعة للنشر العلمى سنة ١٩٤٥ .

اليس بولص : الخدمة الإجتماعية المدرسية (رسالة مقدمة لمدرسة الخدمة الإجتماعية بالأسكندرية سنة ١٩٤٧) .

رياض محمد عسكر : نفسية المراهق — مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٤٥ .

الفرد إدلر : الحياة النفسية ترجمة محمد بدران ، أحمد محمد عبد الخالق — لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤٤ .

اسحق رمزى : علم النفس الفردى — دار المعارف سنة ١٩٤٦ .

الدكتور حسن عمر : مقياس الذكاء سنة ١٩٣٠ .

اسماعيل محمود القبانى : مقياس الذكاء ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٠

محمود عطيه الأبراشى : روح التربية والتعليم ، عيسى البابى الحلبى ١٩٤٤

٤ ـ إصلاح الأحداث المذنبين :

فتح الله محمد المرصفى : أطفالنا الأحداث الهمل وصغار المجرمين (محاضرة) مطبعة الاعتماد سنة ١٩٢٧ .

أحمد سامى : الأحداث والمشردون والمجرمون (محاضرة) مطبعة المعارف العلمية سنة ١٩٢٣ .

محمد رياض : وسائل إصلاح المسجونين بعد الإفراج عنهم (محاضرة) مطبعة المقتطف سنة ١٩٤٠ .

جماعة إنقاذ الطفولة المشردة : محاضرات المؤتمر العام لحماية الطفولة مجلة الشئون الاجتماعية — عدد ابريل ١٩٤٤ .

وزارة الداخلية : تقرير لجنة إصلاح السجون ـ المطبعة الأميرية ١٩٣٩

محمد عبد اللطيف سعودى : التشرد والشحاذة فى مصر (محاضرة) ١٩٣٧

الدكتور محمد مصطفى القللى : علم الإجرام وتطور الإجرام فى مصر ١٩٣٧

محمد شاهين : كفاح الجريمة ـ المطبعة المتوسطة سنة ١٩٣٦ .

على حلمى : مصر والنظم التأديبية سنة ١٩٣٠ .

محمد البابلى : الإجرام فى مصر . أسبابه وطرق علاجه سنة ١٩٤١ .

الدكتور أحمد عزت راجح : علم الإجرام ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٠

الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية : تقارير مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة ١٩٤١ - ١٩٤٦ .

محمد الشريف : أنظمة السجون والإصلاحيات ، المطبعة الأميرية ١٩٤٢ .

٥ — الخدمة الاجتماعية الطبية :

الدكتور على فؤاد : رعاية الأم والطفل (محاضرة) سنة ١٩٤٠ .

الدكتور عبد الواحد الوكيل (بك) : تعديل النظم الصحية والطبية بمصر (محاضرة) سنة ١٩٤٠ .

تيودورا رمزى : تقرير عن الخدمة الاجتماعية الطبية بالمستشفى القبطى بالقاهرة سنة ١٩٤٠ .

السيدة زاهية مرزوق : الخدمة الاجتماعية الطبية (محاضرة) سنة ١٩٤٠ .
رابطة خريجي المعهد الصحي : مذكرة بشأن الرعاية الصحية للعائلات ١٩٤٠ .
فوزيه محمد السيد : الخدمة الاجتماعية الطبية (رسالة مقدمة لمدرسة الخدمة الاجتماعية بالاسكندرية سنة ١٩٤٢) .
دكتور محمد فريد علي : التمريض المنزلي ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٤

٦ — الخدمة الاجتماعية لمرضى وضعاف العقول والصحة العقلية :

الدكتور عزيز فريد : علم النفس العملي سنة ١٩٤٥ .
الدكتور أحمد عزت راجح : مشاكل الشباب النفسية — جماعة النشر العلمي سنة ١٩٤٥ .
الدكتور عبد العزيز القوصي : أسس الصحة النفسية ـ مطبوعات معهد التربية للمعلمين سنة ١٩٤٦ .
الدكتور صبري جرجس : مشكلة السلوك السيكوباتي ، دار المعارف ١٩٤٦
الأستاذ محمد فؤاد جلال : مبادىء التحليل النفسي وتطبيقاته — المطبعة الأميرية سنة ١٩٤٦ .
الدكتور محمد كمال قاسم : طب النفس سنة ١٩٤٦ .
محمد فتحي : مشكلة التحليل النفسي في مصر سنة ١٩٤٥ .
الدكتور يوسف مراد : شفاء النفس ـ مطبعة المعارف سنة ١٩٤٣ .
محمود محمود : تحليل النفس ـ مكتبة مصر سنة ١٩٤٦ .
سادلر : العقل الباطن وعلاقته بالأمراض النفسية ، ترجمة عباس حافظ شركة فن الطباعة سنة ١٩٤٦ .
حامد عبدالقادر : العلاج النفساني قديما وحديثاً ، دار إحياء الكتب ١٩٤٧
أنا فرويد : التحليل النفسي للأطفال ترجمة محمد كامل النحاس ـ مكتبة النهضة سنة ١٩٤٧ .

الدكتور حسن عمر : تقرير عن زيادة معاهد الشواذ فى أوربا — المطبعة الأميرية سنة ١٩٣٩ .

الدكتور محمد حسنى ولاية : طب العقل والنفس ، مطبعة صلاح الدين ١٩٣٦ .

الدكتور محمد صالح حلمى : رسالة فى ضعف العقل بين تلاميذ المدارس المؤتمر الدولى لطب المناطق الحارة سنة ١٩٢٨ .

٧ — الخدمة الاجتماعية فى الصناعة .

دكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم : تنظيم وإدارة المشروعات الصناعية — مطبعة الأنوار ١٩٤٠ .

دكتور أحمد أبو اسماعيل : إنشاء المشروعات وإدارتها - مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٦ .

مصطفى حامد الشافعى : الخدمات الاجتماعية فى الصناعة (رسالة مقدمة لمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة سنة ١٩٤٧) .

(ثالثاً) طرق الخدمة الاجتماعية :

١ — تقصى الأحوال الفردية .

مدرستنا الخدمة الاجتماعية بالقاهرة والأسكندرية - محاضرات مختلفة ألقاها عدة أساتذة من سنة ١٩٣٨ - ١٩٤٧ .

٢ — فن خدمة الجماعة وأعمال الأندية .

أحمد مرزوق : فى التربية البدنية سنة ١٩٤١ .

توفيق وصفى : وظيفة الأندية فى استثمار أوقات الفراغ (رسالة مقدمة لمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة سنة ١٩٤٣) .

الدكتور زكى بدوى . بحث فى الأندية (رسالة مقدمة لمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة سنة ١٩٤٠) .

رابطة الإصلاح الاجتماعى — محاضرات مؤتمر تنظيم أوقات الفراغ مطبعة المقتطف سنة ١٩٤٠

الدكتور على فؤاد : اللعب فى أوقات الفراغ - مطبعة مصر سنة ١٩٣٦ .

كامل علوى : التربية البدنية — دار المعارف سنة ١٩٤٥ .

الدكتور محمود أحمد الحفنى : تنظيم أوقات الفراغ ، دار النشر العربى ١٩٤٥

جون كرمز : محاضرات مختلفة بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالأسكندرية سنة ١٩٤٢ .

٣ — إدارة وتنظيم المنشآت الاجتماعية :

أحمد سعيد : المحفوظات والكتب ومبادىء إدارة الأقلام سنة ١٩٣٠ .

محمد عبد العزيز عبد الكريم : مبادىء التنظيم العلمى - مطبعة الشبكشى سنة ١٩٣٣ .

محمد عبد العزيز عبد الكريم : الإعلان - مطبعة الشبكشى سنة ١٩٣٣ .

مصطفى السيد الأفندى : الدعاية الاجتماعية ووسائلها (رسالة مقدمة لمدرسة الخدمة الاجتماعية بالأسكندرية سنة ١٩٤١) .

ملكية عريان : طرق الاعلان والنشر - المطبعة التجارية سنة ١٩٣٧ .

مليكه عريان : إنشاء المشروعات وإدارتها وتنظيمها ، مطبعة سمير ١٩٣٧ .

نصحى منصور : فن العمارة والمنشآت الطبية والاجتماعية والقروية (سلسلة محاضرات ألقيت بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالأسكندرية سنة ١٩٤١)

٤ — تنظيم الاصلاح الاجتماعى .

ا . جمال الدين : ثلاث عقبات فى الطريق إلى المجد - دار الطباعة والنشر الاسلامية سنة ١٩٤٥ .

جروف صمويل دو . المجتمع ومشاكله ، ترجمة ابراهيم رمزى - المطبعة الأميرية ١٩٣٨ .

حافظ عفيفى « باشا » . على هامش السياسة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٨

رابطة الاصلاح الاجتماعي ـ محاضرات مؤتمر الإسلام والإصلاح الاجتماعي ـ مجلة الشئون الاجتماعية سنة ١٩٤١ .

صالح ميخائيل : العدالة الاجتماعية القومية والدولية ـ مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٦ .

عارف النكدى : الموجز فى علم الاجتماع ـ دمشق سنة ١٩٢٥ .

عبد المجيد نافع : السلام الاجتماعي ـ دار الفكر العربى سنة ١٩٤٦ .

على علوبة : مبادىء فى السياسة سنة ١٩٤٦ .

عبد اللطيف قاسم : بحوث ودراسات اجتماعية ـ مطبعة البصير ١٩٤٦

فؤاد سراج الدين : الاصلاح الاجتماعي (محاضرة) المطبعة الأميرية ١٩٤٤ .

قسم الخدمات العامة بالجامعة الأمريكية : حضارة مصر الحديثة ـ المطبعة العصرية سنة ١٩٣٣ .

محمد عبد الرحيم عنبر : مشكلة الفقر فى مصر سنة ١٩٤٠ .

محمد عبد المعبود الجبيلي وشهدى عطيه الشافعى . أهدافنا الوطنية ـ مطبعة الرسالة سنة ١٩٤٥ .

محمد عطيه الجداوى . مشاكل العصر الحديث ـ مطبعة الصاوى ١٩٣٤

محمد العشماوى «باشا» تنسيق الاصلاح الاجتماعي فى مصر (محاضرة) ١٩٤٠

الدكتور محمد عوض : سكان هذا الكوكب سنة ١٩٤٠ .

محمود المنجورى : اتجاهات العصر الجديد فى مصر ، مكتبة النهضة ١٩٣٧ .

الدكتور محمود نصار . الاحسان العام فى مصر ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤٤ .

مريت بطرس غالى « بك » : سياسة الغد ـ مطبعة الرسالة سنة ١٩٣٨ .

مصطفى محمود فهمى : الحالة الاجتماعية فى مصر ـ مطبعة فتح الله الياس نورى سنة ١٩٤٠ .

مصطفى الحفناوى : الاصلاح الاجتماعي فى مصر سنة ١٩٣٠ .

مصطفى فهمى : علم الاجتماع ـ مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٣٨ .

يوسف الغريانى . العلاج الحاسم لمشاكلنا الاجتماعية، المطبعة الفخرية ١٩٤٢

الاصلاح القروى والريفى .

بنت الشاطىء : قضية الفلاح ـ مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٣٩ .

عبد الواحد الوكيل : مقترحات عن الاصلاح القروى (محاضرة) مطبعة فتح الله الياس نورى سنة ١٩٣٩ .

محمد حسنين عكاوى : ترقية الفلاح الاجتماعية ـ مطبعة ومكتبة وادى النيل بميت غمر سنة ١٩٣٩ .

إدارة الفلاح : التقرير السنوى عن أعمال المراكز الاجتماعية ـ المطبعة الأميرية سنة ١٩٤٤ .

الدكتور الأب عيروط . الفلاحون ـ ترجمة الدكتور محمد غلاب ـ مطبعة كوثر سنة ١٩٤٣ .

مريت غالى : الاصلاح الزراعى ـ دار الفصول للنشر سنة ١٩٤٥ .

الدكتور محمد فهمى لهيطه : الاقتصاد الزراعى، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٤

على اسلام : وسائل تحسين حالة الفلاح اقتصادياً (محاضرة) مطبعة مصر ١٩٣٧

يوسف نحاس الفلاح : حالته الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة المقتطف ١٩٢٦

دكتور ابراهيم عازر : الريف ومشكلاته : دار السوهاجى للنشر ١٩٤٧

مجلات :

وزارة الشئون الاجتماعية ـ مجلة الاصلاح الاجتماعى

المجتمع الجديد : رابطة الاصلاح الاجتماعى ـ مجلة الاصلاح الاجتماعى

جماعة إنقاذ الطفولة المشردة ـ الجيل الجديد

جماعة علم النفس التكاملى ـ مجلة علم النفس

رابطة التربية الحديثة ـ حياة الأسرة

كلية المعلمين بالجامعة الأمريكية ـ مجلة التربية الحديثة

دار الكتاب ببيروت ـ الأبحاث الاجتماعية

مجلسا النواب والشيوخ ـ تقارير لجنتى الشئون الاجتماعية

٢ — المراجع الأفرنجيـــة

SOCIAL WORK IN GENERAL:

Bougé Yvonne: Préparation et activités de l'Assistance Sociale, Blaud et Gay, Paris 1944.

L'Assistante Sociale, Presse Universitáire de France, Paris 1942.

Brown, Esther: Social Work as a Profession, New-York 1936.

Bruno Frank: The Theory of Social Work, Health and Company, London 1938.

Congrès International de Service Social:

Compte rendu du 1er Congrès Inter. de S. S., Paris 1928.

" 2ème " Francfort 1932

" 3ème " Londres 1936.

Cordelier, Suzanne: Service Socia Féminin, Plon, Paris 1938.

Delille Armand: L'Assistance Sociale et ses moyens d'action, Paris 1922.

Le Service Social dans les collectivités contemporaines, Paris 1929.

Traité de Service, Paris 1939.

Centre de Formation des Cadres: Conférence de Service Social, Edition Sociale Française, Paris 1938.

Gillard: Le Service Social, Bibl. Orientation, Louvain 1939.

Karph, M. G.: The Scientific Basis of Social Work, Col. Univ. Press, N.Y. 1931.

Macadam, E.: Equipment of the Social Workers, George Allen & Irwin, London 1935.

The New Philanthropy, George Allen & Irwin, London 1934.

Maciver, R.: The Contribution of Sociology to Social Work.

Queen, Stuart, A.: Social Work in the Light of History, Philadelphia Lippincott 1922.

Piquet: Le Service Social, Science et Charité, Paris 1941.

Russel Sage Foundation: Social Work Year Book, New-York 1937 and 1939.

Sand, René: L'Economie Humaine par la Médecine Sociale, Rieder, Paris 1934.

Le Service Social à travers le Monde, Paris 1931.

Seligman: Encyclopedia of Social Sciences, Macmillan, N.Y. 1938.

Viollet, Jean: Petit Guide du travailleur Social, Paris 1931.

Warner, Queen & Harper: American Charities and Social Work, Crowell, N.Y. 1942.

Young, Earle F.: History of Social Work, Los Angeles, Western Educational Service, 1926.

FIELDS OF SOCIAL WORK:

I.—FAMILY WELFARE WORK.

Boveret & autres: Pour restaurer la famille, Paris 1925.

Goodsell: Problems of the Family, Appleton Century 1937.

Groves: Social Problems of the Family.

Pernet: La Famille dans la Vie Sociale.

II.—CHILDREN'S AID & PROTECTION WORK.

Fuller, Edward: The International Handbook of Child Care & Protection, Longman's.

Nobecourt & Schreiber: Hygiène Sociale de l'Enfance, Paris.

United States Dep. of Labour: Handbook for the use of Boards of Directors, Superintendants & Staffs of Institutions for Dipendant Children, 1936.

III.—SOCIAL WORK IN SCHOOLS.

Culbert, Jane: The Visiting Teacher at Work N.Y. 1929.

Hebrard: Le Service Sosial auprès de l'Enfance d'Age Scolaire, Pedone, Paris 1941.

Loosh, Usten: Enfants difficiles et leur milieu Familiale Delachaux et Niestlé, Paris.

Suares, Nadine: L'Adaptation Scolaire par les Tests, les Lettres Françaises, Le Caire, 1945.

Robin, Gilbert: L'Education des Enfants Difficiles, Paris 1942.

Wickman, Koster: Children's Behaviour & Teacher's Attitudes, N.Y. 1928.

Zachary, Caroline: Personality Adjustments of School Children, N.Y. 1929.

IV.—JUVENILE DELINQUENCY, PREVENTION & TREATMENT.

Bancal: Essai sur le redressement de l'Enfance Coupable. Receuil Sirey, Paris 1941.

Burt, C.: The Young Delinquant, University of London Press, London 1938.

East, Norwood: The Adolescent Criminal.

Le Mesurier: A Handbook of Probation. The National Ass. of Probation Officers, London 1935.

Van Waters, Miriam: Youth in Conflict, New Republic 1925.

Williamson, Margaretta: The Social Worker in the Prevention and Treatment of Delinquency, N.Y. 1935.

V.—MEDICAL SOCIAL WORK.

Amer. Ass. of Social Workers: Vocational Aspects of Medical Social Work, N.Y. 1927.

Associated Outpatient Clinics: Technique of Hospital Social Service, N Y. 1926.

Breckinridge, Sophonisba P. (Editor) : Medical Social Case Records, Chicago, University of Chicago Press 1928.

Brogden, Margaret S. : Handbook of organisation and Method in Hospital Social Social Service, Baltimore . Norman Remington 1922.

Cannon, Ida M.: Social Work in Hospitals, N.Y., Russel Sage Foundation, 1923.

Henry, Edna G.: The Theory and practice of Medical Social Work-Ann Arbor, Edwards 1924.

The Hospital Almoner, Ass.: The Hospital Almoner, George Allen & Unwin, London 1929.

Wulkop, Elsie: The Social Worker in a Hospital Ward, Boston, Houghton Mifflin, 1926.

VI.—PSYCHIATRIC SOCIAL WORK.

American Ass. of S. W.: Vocational Aspects of Psychiatric Social Work, N.Y. 1926.

Anderson, Harold: Les cliniques psychologiques pour l'Enfance, Delachaux et Niestlé.

Burt, C.: The Backward Child, University of London Press, 1942.

Frankwood, W.: Social Aspects of Mental Hygiene. New Haven 1925.

Lee & Kenworthy: Mental Hygiene and Social Work, N.Y. 1929.

Levent, Michaux & Sigmold: Les Enfants et Jeunes Gens anormaux, Masson, Paris 1939.

VII.—SOCIAL WORK IN INDUSTRY.

Centre de Formation Social des Cadres: Les Contacts Humians dans l'Entreprise, Paris 1942.

Chevalier, Jean: Organisation du travail; Paris 1946.

Kelly, Eleanor: Welfare Work in Industry.

Lee: Principles of Welfare in Industry, London.

Legaux: La Surintendante d'Usine, Rennes 1942.

Locke: Fundamentals of Personnel Management Ins. of Labour Management, London 1943.

Mahieu & **Coland:** Les réalisations Sociales à l'Usine, Paris 1946.

Moxon: Functions of Personnel Department, London 1943.

Urwick: Personnel Management in Relation to Factory Organisation, London 1943.

METHODS OF SOCIAL WORK :

1.—SOCIAL CASE WORK

American Ass. of Social Workers: Social Case Work, Generic and Specific. A report of the Milford Conference 1929.

Cannon & Klein: Social Case Work, Columbia Univ. Press N.Y.

Fouché, Suzanne: Cas Sociaux, Problèmes Humains, Spes. Paris 1941.

Hale, M. B : Social Therapy, Williams and Norgate, London 1943.

Hamilton Gordon: Social Case Recording, Columbia Press.

Richmond, Mary: Social Work Diagnosis, Russ. Sage Found., 1917. What Social Case Work, N. Y. 1917, there is a French Translation of this book, translated by.

De Chary & Sand R.: Les Méthodes Nouvelles d'Assistance, Paris 1926

Schweintiz, K.: The art of Helping People out of Trouble, Cal. Un. Press Boston 1924.

II.—SOCIAL GROUP WORK

Bush: Leadership in group work. Association Press N.Y. 1934.

Butler, George: Introduction to community Recreation, Mcgram and Hillbook Cy, N. Y. 1940.

C. E. N. F. E.: L'Education par la Récréation, Paris 1928.

Gardner, Ella: Handbook of Recreation Leaders.

Hiller: Leadership in the Making. The Woman's Press 1936.

Lindenberg, Sidney: Supervision of Social Group Work, Ass. Press N.Y. 1939.

Mecaskill, Joseph: Theory and Practice of Group Work, Ass. Press, N.Y. 1930.

Pixley, Francis: Clubs and their Managements, London 1914.

Simkovitch, Mary: Le Manuel du Centre Social, Paris 1938.

Williamson, Margaretta: The Social Worker in Group Work, Harper.

III.—SOCIAL WORK ADMINISTRATION

Atwater: Problems of Administration in Social Work, Maclain and Hedman 1937.

Blair, Herbert: Pitman's Secretary's Handbook, London.

Dean, Frank: Hospital Accounting and Secretarial Practice, Pitman.

Holliday: Club Accounts, London 1930.

Lambert: Propaganda, London 1938.

Ozanam, Charles: Comment former une Association, Paris 1930.

Rigg: How to conduct a meeting.

Routzahn: Publicity for Social Work, Russ. Sage Founda. N. Y. 1929.

Street, Ellwood: Social Work Administration, Harper 1931.
The Public Welfare Administration N.Y. 1940.

IV.—COMMUNITY ORGANIZATION AND SOCIAL ACTION

Cleland, Wendell: The Population Problem in Egypt.

Colcord Joanna: Your Community. It's provision for Health, Education, Safety and Welfare, Russ, Sage Found N. Y. 1941.

Dodd: Social Relationship in the Near East, Beyrouth 1931.

Fry, Luther: Technique of Social Investigation, N.Y. 1937

Le Play House: Social Surveys and Community Organisation, London 1938.

Mangold, George. Organisation for Social Welfare, Mamillan, N.Y.

Mclkpough, Arthur: Public Welfare Organisation, N.Y. 1925.

Mourad Kamel Bey : L'Assistance Publique et Privé en Egypte.

North, Cecil Chare: The Community and Social Welfare N. Y. 1931.

Steiner, Jesse : Community Organisation, N. Y. 1930.
Presses Universitaires de France, 1929.

V.—RURAL SOCIAL WORK

Brown, J.: The Rural Community and Social Case Work, 1935.

Reeves, Margaret: Community planning in Rural Communities, National Conference of Social Work, N. Y. 1935.

Brayne, F. L.: Better Villages, Oxford Un. Press, 1938.

PERIODICALES:

American Sociological Society: American Sociological Review, Washington.

B. I. T.: Informations Sociale, Genève.

B. I. T.: Revue Internationale du Travail, Genève.

Ecole Centrale de S. S. de Bruxelles : Revue du Service Social, Bruxelles

Edition Sociale Française : Le petit Guide des Familles, Paris.

Entr'aide Française : Pages Sociales, Paris.

Le Play House: The Sociological Review, London.

N C. S. S.: The Social Service Review, London.

N. Y. S. S. W.: Bulletin of the N. Y. School of Social Work.

University of Chicago: The American Journal of Sociology, Social Service Review.

كتب المؤلف

فجر التاريخ — مطبعة صلاح الدين — ١٩٢٣

تاريخ مصر الاجتماعي — « « « — ١٩٣٤

تاريخ التطور الديني — المجلة الجديدة — ١٩٣٥

تشريع العمل في مصر (مجموعة قوانين العمل)
الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية ١٩٤٢

عقد العمل الفردي — « « « « — ١٩٥٤

التقويم الاقتصادي — « « « « — ١٩٤٥

التنظيم الدولي للشئون الاقتصادية — « « « « — ١٩٤٦

موجز القوانين الخاصة بالتزامات أصحاب العمل قبل العمال
جريدة التجارة والملاحة بالاسكندرية ١٩٤٩

تشريع العمل في مصر (شرح قوانين العمل) الغرفة التجارية المصرية « ١٩٥٠

شرح تشريع العمل في مصر (ج ١) دار الفكر العربي ١٩٥٣

إدارة وتنظيم شئون العمال — الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية ١٩٥٤

المرجع في قوانين العمل — جريدة التجارة والملاحة « ١٩٥٦

أصول الخدمة الاجتماعية (طبعة ثانية) دار الفكر العربي ١٩٥٦

La Législation du Travail en Egypte, Journal du Commerce et de la Marine, 1ère édition 1942, 2ème édition 1946, 3ème édition 1951.

Les problèmes du travail et les organisations ouvrières en Egypte, Société de Publications Egyptiennes, 1948.

La Législation du Travail au Moyen-Orient, Journal du Commerce et de la Marine — 1948.

Obligations Sociales du Chef d'entreprise, Journal de Commerce et de la Marine, 1ère édition 1949; 2ème édition 1950.

La Question Ouvrière — Aux éditeurs du Scarabée, 1954.

Répertoire du Droit du Travail — Journal du Commerce et de la Marine, 1955.